الشرح المنهجي

على

المقدمة الجزرية

شرح جديد يناسب الطلبة والدارسين
وفق منهجية تعليمية حديثة

تأليف الدكتور

يحيى عبد الرزاق الغوثاني

دار الغوثاني للدراسات القرآنية

ALGWTHANI
KITABEVI

الشرح المنهجي

على

المقدمة الجزرية

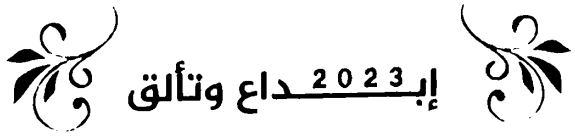

الموضوع : التجويد.

العنوان :الشرح المنهجي على المقدمة الجزرية.

إعداد : د. يحيى الغوثاني .

عدد الصفحات : 280.

قياس الكتاب : 17× 24 سم .

التنفيذ والإخراج الطباعي: دار المصحف الشريف .

حُقُوق الطَّبْع مَحْفُوظَة

الطبعة الأولى

١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٣ م

جَمِيعُ إِصْدَارَاتِنَا مُتَوَفِّرَةٌ إِلكترونيًا عَلَى :

تطبيق كتابي الهادف

My Purposeful Book

يمكنكم تحميل التطبيق من متاجر التطبيقات

App Store Google Play

دار الغوثاني للدراسات القرآنية

www.gwthani.com

اسطنبول - تركيا / Turkey +90 541 898 36 88

دمشق - سورية / SYRIA +963 944 453 638

بيروت - لبنان / LEBANON +961 78 920 707

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحَمْدُ للهِ الوَاحِدِ الأَحَدِ ، الفَرْدِ الصَّمَدِ ، الَّذِي لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ، ولَمْ يَكُنْ لهُ كُفُوًا أَحَدٌ ، وَالصَّلاةُ والسَّلَامُ عَلَىٰ سَيِّدِنا مُحَمَّدٍ وعلىٰ آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ ، أَمَّا بَعْدُ :

فإِنَّ مَنْظُومَةَ المُقَدِّمَةِ الجَزَرِيَّةِ مِنْ أَشْهَرِ مُتُونِ عِلْمِ التَّجْوِيدِ الَّتِي لها قِيمَةٌ عِلْمِية بَيِّنَةٌ ، حَيْثُ تَوَارَثَهَا طَلَبَةُ القُرْآنِ الكَرِيمِ عَنْ شُيُوخِهِمْ ، وذَاعَ صِيتُها في كلِّ البِقَاعِ ، فَهِيَ مِنْ أَجْمَلِ وأَسْهَلِ المَنْظُومَاتِ الَّتِي نُظِمَتْ في عِلْمِ التَّجْوِيدِ ، وخَاصَّةً أَنَّ ناظِمَها هُوَ مَنْ شَهِدَ له القَاصِي والدَّاني بأَنَّهُ فَارِسُ المَيْدانِ ، ومُحَقِّقُ الفَنِّ وشَيْخُ المُقْرِئِينَ .

شَمِلَتِ المَنْظُومَةُ الجَزَرِيَّةُ جُلَّ أَحْكامِ التَّجْوِيدِ ، بَلْ وأَفْرَدَ فيها النَّاظِمُ أَبْوابًا لبَعْضِ التَّنْبِيهاتِ الَّتِي لا تَكادُ تَجِدُها في غَيْرِها ، ولذلكَ طارَتْ بها الرُّكْبانُ ، وحَفِظَها الفِتيانُ ، وأَصْبَحَتْ عُنْوانًا ورَمْزًا لكلِّ حَفَظَةِ القُرْآنِ ، بَلْ إِنَّ بَعْضَ شُيُوخِنَا لا يَعْتَبِرُ الطَّالِبَ مُجَازًا على الحَقِيقَةِ إِلَّا إذا أَضَافَ إلىٰ حِفْظِ القُرْآنِ حِفْظَ المَنْظُومَةِ الجَزَرِيَّةِ مَعَ فَهْمِ شَرْحِهَا .

اكْتَسَبَتِ المَنْظُومَةُ الجَزَرِيَّةُ شُهْرَةً واسِعَةً لمَوْثُوقِيَّتِها عندَ الباحِثِينَ ، فهيَ مَرْجِعٌ هامٌّ لهُمْ ، ولقَدْ مَنَّ اللهُ عَلَيَّ بفَضْلِهِ بأَنْ حَفِظْتُها في بِدَاياتِ طَلَبِي للعِلْمِ ، وقُمْتُ بتَدْرِيسِها وتَلْقِينِها لطُلَّابي منذُ أكثرَ مِنْ أَرْبَعِينَ سَنَةً ، والحَمْدُ للهِ ، ولَقَدِ اهْتَمَّ بها العُلَماءُ والقُرَّاءُ وطُلَّابُ القُرْآنِ مِنْ عَصْرِ نَاظِمِها إلىٰ يَوْمِنا هٰذا ، وشَرَحَهَا العُلَماءُ والقُرَّاءُ حَتَّىٰ نَاهَزَتْ شُرُوحُها مِئَةَ شَرْحٍ ، وقَدْ قُمْتُ بتَلْقِينِها وتَدْرِيسِهَا سَنَواتٍ كَثِيرةً ، وقَدْ أَلَحَّ عَلَيَّ كثيرٌ من الإِخْوَةِ أَنْ يَكُونَ لي شَرْحٌ مَكْتُوبٌ عَلَيْها ، فَلَبَّيْتُ رَغْبَتَهُمْ ، فوَضَعْتُ لَهَا شَرْحًا دَقِيقًا مَنْهَجِيًّا ، وبَذَلْتُ جُهْدِي قَدْرَ المُسْتَطاعِ حَتَّىٰ تَكَامَلَ هٰذا الشَّرْحُ عَبْرَ سَنَواتٍ ، وسَمَّيْتُهُ : الشَّرْحَ المَنْهَجِيَّ عَلَى المُقَدِّمَةِ الجَزَرِيَّةِ .

وقدِ امْتَازَ هٰذا الشَّرْحُ بالمَزَايا التَّالِيةِ :

١ ـ قُمْتُ بضَبْطِ جَمِيعِ أَبْياتِ الجَزَرِيَّةِ علىٰ حَسَبِ النُّسْخَةِ الَّتِي أَصْدَرْتُها مُنْذُ مُدَّةٍ قَرِيبةٍ والَّتِي اعْتَمَدتُّ فيها علىٰ أَكْثَرَ من عِشْرِينَ نُسْخَةً مَخْطُوطَةً ، بَعْضُهَا مَقْرُوءٌ عَلَى النَّاظِمِ .

٢ ـ وقد ضَبَطتُ المَتْنَ بِأَشْهَرِ ضَبْطَيْنِ وَقَفْتُ عَلَيْهِما مِنْ خِلالِ مُقَابَلَةِ النُّسَخِ الخَطِّيَّةِ، ورُبَّما أَضْبِطُهُ بثَلَاثِ رِوَاياتٍ أَحْيانًا، وَلَوَّنْتُ الرِّوايَةَ الأَشْهَرَ **بالأَسْوَدِ** وباقِيَ الرِّواياتِ بالأَحْمَرِ، وقَدْ وَضَعْتُ في الهَامِشِ فَوَارِقَ النُّسَخِ، وبَعْضَ التَّوْضِيحَاتِ الَّتِي تُسَاعِدُ في الفَهْمِ.

٣ ـ لَوَّنْتُ الأَلْفَاظَ القُرْآنِيَّةَ في المَتْنِ بالأَزْرَقِ، ومَحَلَّ الشَّاهِدِ والمُصْطَلَحَاتِ الهَامَّةَ بالأَحْمَرِ، وَأَرْقَامَ الأَبْيَاتِ بالبُنِّيِّ، وَاخْتَرْتُ أَنْ يَكُونَ بِخَطٍّ يَدَوِيٍّ لَجَمَالِيَّةِ خَطِّ النَّسْخِ، وَجَعلتُ البيتَ في أَعلَى الصفحَةِ غالبًا، وأبرَزتُ منه المَشروحَ، وَجَعلتُ البَاقِي خَافِتًا.

٤ ـ أَمَّا في الشَّرْحِ فَقَدِ اسْتَعَنْتُ بمُصَمِّمٍ يُجِيدُ تَنْسِيقَ الفِكْرَةِ بطَرِيقَةٍ تُناسِبُ الأَشْخَاصَ البَصَرِيِّينَ، بحَيْثُ يُساعِدُ التَّصْمِيمُ في عَمَلِيَّةِ فَهْمِ العِبَارَةِ بأَدْنَى مُلاحَظَةٍ، وَكانَ هُناكَ تَنَوُّعٌ فِي اخْتِيارِ الأَلْوَانِ عَلَى حَسَبِ مَا تَقْتَضِيهِ المَعْلُومَةُ مَنْهَجِيًّا، فَلَهُ منِّي جَزِيلُ الشُّكْرِ والتَّقْدِيرِ.

٥ ـ أَتْبَعْتُ كُلَّ بابٍ منْ أَبْوابِ **الجَزَرِيَّةِ** بالعَدِيدِ منَ المُلَاحَظَاتِ والتَّنْبيهَاتِ الأَدَائِيَّةِ الَّتي تَلَقَّيْناهَا منْ أَفْوَاهِ الشُّيوخِ المَهَرَةِ المُتْقِنينَ.

٦ ـ أَثْبَتُّ القَوْلَ الفَصْلَ في العَدِيدِ من المَسَائِلِ التَّجْوِيدِيَّةِ المُعَاصِرَةِ المُحَيِّرَةِ، الَّتِي تَشْغَلُ أَذْهَانَ الطُّلَّابِ والبَاحِثِينَ، ويَكْثُرُ الجِدَالُ حَوْلَهَا، وَرَدَدتُّ عَلَى الأَقْوَالِ الغَرِيبَةِ غَيرِ المُعْتَمَدَةِ.

٧ ـ أَضَفْتُ بَعْضَ المَعْلُومَاتِ الهَامَّةِ، وكثيرًا من التَّفَاصِيلِ الدَّقِيقَةِ في بَابِ الوَقْفِ والابْتِدَاءِ، وبَابِ المَقْطُوعِ والمَوْصُولِ، ممَّا لَمْ يَذْكُرْهُ النَّاظِمُ في الجَزَرِيَّةِ.

٨ ـ رَاعَيْتُ في تَصْمِيمِهِ وإِخْرَاجِهِ وسَلَاسَةِ عِبَارَتِهِ، أَنْ يَكُونَ مُقَرَّرًا في الجَامِعاتِ والمَرَاكِزِ القُرْآنِيَّةِ، ورَاعَيْتُ فيهِ دِقَّةَ المَعْلُومَةِ، وسُهُولَةَ اللَّفْظِ، بحَيْثُ يكونُ كاشِفًا ومُوَضِّحًا لِدَقَائِقِ **الجَزَرِيَّةِ**، ومُجَلِّيًا لفَوَائِدِهَا وفَرَائِدِهَا.

إلى غَيْرِ ذلك مِنَ المَزَايَا الَّتِي يُلاحِظُها المُتَأَمِّلُ في حُسْنِ الإِخْرَاجِ والتَّصْمِيمِ المَنْهَجِيِّ.

السند السماعي للمقدمة الجزرية

وقَدْ أَكْرَمَنِي اللهُ بِقِرَاءَةِ المَنْظُومَةِ الجَزَرِيَّةِ وضَبْطِها عَلَى عَدَدٍ مِنَ الشُّيُوخِ الأَكَابِرِ أَصْحَابِ الأَسَانِيدِ العَالِيَةِ منَ القُرَّاءِ والمُحَدِّثِينَ وأَجَازُوني بها ؛ مِنْهُمْ : المُقْرِئُ الشَّيْخُ عَبْدُ الغَفَّارِ الدُّرُوبيُّ ، والمُقْرِئُ الشَّيْخُ سَعِيد عبد الله المُحَمَّدُ ، والمُقْرِئُ الشَّيْخُ زَكريَّا الدُّسُوقيُّ ، والمُقْرِئُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ كُرَيِّم رَاجِح ، والمُقْرِئُ الشَّيْخُ عَبْدُ البَاسِطِ هَاشِم ، والمُقْرِئةُ الشَّيْخةُ نَفِيسَةُ بنتُ عَبْدِ الكَرِيمِ زَيْدان ، والمُقْرِئةُ الشَّيْخةُ سَمِيعَةُ مُحَمَّد بَكْر ، والمُقْرِئةُ الشَّيْخةُ تَنَاظُرُ بنتُ مُصْطَفَى النُّجُوليُّ ، ومُسْنِدُ العَصْرِ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ ياسين الفَادانيُّ ، والمُقْرِئُ الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحْمٰن عُيُون السُّود ، والمُقْرِئُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ سَعِيد الهَرَوِيُّ الحُسَينِيُّ البَحْرِينِيُّ ، والشَّيْخُ مُطِيعٌ الحَافِظُ ، والمُقْرِئُ الشَّيْخُ عَبْدُ الفَتَّاح مَدْكُور ، والمُقْرِئُ الشَّيْخُ حُسَيْن عُثْمان أَبُو الخَيْر ، وغَيْرُهُمْ كثيرٌ ، وهٰذانِ الأَخِيرانِ ممَّنْ تَلَقَّاهَا عَنِ الشَّيْخِ عَلِيِّ بن مُحَمَّدٍ الضَّبَاعِ ، وكلُّ واحِدٍ مِنْ هٰؤلاءِ العُلَمَاءِ الأَفْذَاذِ أَفَادَنِي بفَوَائِدَ .

وأَبْدَأُ بالسَّنَدِ المُسَلْسَلِ بالقُرَّاءِ ، وهُوَ : أَنَّنِي قَرَأْتُها كامِلَةً عَلَى : المُقْرِئِ الشَّيْخِ عَبْدِ الغَفَّارِ الدُّرُوبيِّ ، والمُقْرِئِ الشَّيْخِ سَعِيد عبد الله المُحَمَّد الحَمَوِيِّ ، والمُقْرِئِ الشَّيْخِ عَبْدِ الرَّحْمٰن عُيُون السُّود ، ثَلَاثَتُهُمْ قَرَأَهَا على والِدِ الأَخِيرِ الشَّيْخِ عَبْدِ العزيز عُيُون السُّود ، وهُوَ عن الشَّيْخِ عليِّ بن مُحَمَّدٍ الضَّبَّاع ، وأَعْلَى منْ هٰذا بدَرَجَةٍ : فَقَدْ قَرَأْتُهَا عَلَى الشَّيْخَيْنِ الشَّيْخِ حُسَيْن عُثْمان أَبُو الخَيْر والشَّيْخِ عَبْدِ الفَتَّاح مَدْكُور ، كلاهما قَرَأَها على الشَّيْخِ عليِّ بن مُحَمَّدٍ الضَّبَّاع ، وهُوَ عن الشَّيْخِ عَبْدِ الرَّحْمٰن بنِ حُسَيْنٍ الشَّعَّارِ ، وهُوَ عَنْ خَاتِمَةِ المُحَقِّقِينَ الشَّيْخِ مُحَمَّد بن أَحْمَدَ المُتَوَلِّي ، وهُوَ عنِ السَّيِّدِ أَحْمَدَ الدُّرِّيِّ الشَّهِيرِ بالتِّهَامِيِّ ، وهُوَ عَنْ أَحْمَدَ بنِ مُحَمَّدٍ المَعْرُوفِ بسَلمُونَةَ ، وهُوَ عَنْ إبْراهِيمَ العُبَيْدِيِّ ، وهُوَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ الأُجْهُورِيِّ ، وهُوَ عَنْ أَحْمَدَ البَقَرِيِّ المَعْرُوفِ بأَبِي السَّمَاحِ ، وهُوَ عَنْ مُحَمَّدِ بنِ قَاسِمٍ البَقَرِيِّ ، وهُوَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمٰن اليَمَنِيِّ ، وهُوَ قَرَأَها على والِدِهِ شَحَاذَةَ اليَمَنِيِّ ،

وهُوَ قَرَأَها علىٰ نَاصِرِ الدِّينِ الطَّبْلَاوِيِّ ، وهُوَ قَرَأَها علىٰ شَيْخِ الإِسْلَامِ زَكَرِيَّا الأَنْصَارِيِّ ، وهُوَ قَرَأَها علىٰ أَبي النَّعِيمِ رِضْوانَ بنِ مُحَمَّدٍ العُقْبِيِّ ، وهُوَ قَرَأَها علىٰ ناظِمِهَا الإِمَامِ ابْنِ الجَزَرِيِّ .

إِلَّا أَنَّ هٰذا السَّنَدَ المَشْهُورَ المُتَدَاوَلَ للجَزَرِيَّةِ عَنْ طريق القُرَّاءِ فيه وَقْفَةٌ ، وهُوَ أَنَّنا لَمْ نَجِدِ النَّصَّ في بَعْضِ الطَّبَقَاتِ عَلَى السَّمَاعِ أَوِ القِرَاءَةِ ، أو حتَّى الإِجَازَةِ العَامَّةِ ، نَعَمْ هُوَ سَنَدٌ مُتَّصِلٌ بِقِرَاءَةِ القُرْآن بِشَكْلٍ يَقِينِيٍّ ، ولا زلتُ أُجِيزُ بِهِ ، أَمَّا بِسَمَاعِ الجَزَرِيَّةِ سَمَاعًا مُؤَكَّدًا ، فهُوَ مُتَّصِلٌ بأَغْلَبِ الظَّنِّ ؛ ولذلك سأَسُوقُ سَنَدًا آخَرَ يَتَمَيَّزُ بالسَّمَاعِ اليَقِينِيِّ في جُلِّ طَبَقَاتِه والإِجَازَةِ اليَقِينِيَّةِ في بَعْضِها ، لكنَّ السَّنَدَ الأَوَّلَ أَشْهَرُ وأَمْتَنُ ؛ لِكَوْنِهِ مُسَلْسَلًا بشُيُوخِ القِرَاءَةِ والإِقْرَاءِ ، وأَمَّا السَّنَدُ الثَّاني فَمِيزَتُهُ أَنَّهُ مُتَّصِلٌ يَقِينًا ولكنَّهُ عَنْ طَرِيقِ المُحَدِّثِينَ في بَعْضِ طَبَقَاتِهِ الأَوَّلِيَّةِ ، وهُوَ :

أَنِّي قَرَأْتُ مَتْنَ الجَزَرِيَّةِ علىٰ : شَيْخِي العَلَّامَةِ مُسْنِدِ العَصْرِ الشَّيْخِ مُحَمَّد ياسين بنِ مُحَمَّد عِيسى الفَادَانِيِّ « ت : ١٤١٠هـ » ، بِإِجَازَتِه من المَشَايِخِ الأَجِلَّاءِ : الشَّيْخِ مُحَمَّد عَبْدِ الحَيِّ الكَتَّانِيِّ « ت : ١٣٨٢هـ » ، والشَّيْخِ مُحَمَّدٍ المَكِّيِّ الكَتَّانِيِّ « ت : ١٣٩٣هـ » ، والشَّيْخِ حَامِدِ بنِ أَدِيبٍ التَّقِيِّ « ت : ١٣٨٧هـ » وغَيْرِهِمْ بإِجازَةِ الثَّلَاثَةِ عنِ العَلَّامَةِ المُفَسِّرِ مُحَمَّد جَمَالِ الدِّينِ بنِ سَعِيدٍ القَاسِمِيِّ الدِّمَشْقِيِّ « ت : ١٣٣٢هـ » ، وأعلىٰ من هٰذا أَنَّني رَوَيْتُها إِجازةً عنِ الشَّرِيفةِ فاطمةَ المدنيةِ بنتِ مُحَمَّدِ بن جعفرٍ الكَتَّانِيِّ وهي عنِ القاسميِّ ، وهُوَ قَرَأَ المُقَدِّمَةَ الجَزَرِيَّةَ مَعَ شَرْحِهَا لِشَيْخِ الإِسْلَام زَكَرِيَّا الأَنْصَارِيِّ مَرَّتَيْنِ عَلَى المُقْرِئِ الشَّيْخِ أَحْمَدَ بنِ عَلِيٍّ الحُلْوَانِيِّ الكَبِيرِ الرِّفَاعِيِّ الدِّمَشْقِيِّ « ت : ١٣٠٧هـ »[1] ،

(١) ـ قِرَاءَةُ القَاسِمِيِّ علىٰ أَحْمَدَ الحُلْوانِيِّ نَصَّ عليها القَاسِمِيُّ في : (تعطير المشام) كما في كتاب : (إمام الشام في عصره جمال الدين القاسميّ ، لمحمد بن ناصر العجمي : ١٥٦) ، كما قرأ عليه أيضًا شَرْحَها للشَّيْخ خالدٍ الأَزْهَرِيِّ ، والشَّيْخُ أحمدُ الحُلْوَانِيُّ ذُكر في تَرْجَمَتِه أنه تَلَقَّى المُتُونَ عن المَرْزُوقِيِّ ، عن العُبَيْدِيِّ ، عن الأُجْهُورِيِّ ، انظر : (تاريخ علماء دمشق : ١ / ٤٢٩) ، ورِوَايَةُ فاطمةَ عن القاسِمِيِّ باستجازة أبيها لها منه .

وهو رَوَاهَا إِجَازَةً عنِ الشَّيْخِ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بنِ مُحَمَّدٍ الكُزْبَرِيِّ الصَّغِيرِ الدِّمَشْقِيِّ « ت : ١٢٦٢ هـ » ، عنِ المُقْرِئِ الشَّيْخِ أَحْمَدَ بنِ عُبَيْدِ اللهِ العَطَّارِ الدِّمَشْقِيِّ « ت : ١٢١٨ هـ » ، بِإِجَازَتِهِ مِنْ شَيْخَيْهِ مُحَمَّد أبي المَعَالي بن عَبْدِ الرَّحْمٰنِ الغَزِّيِّ « ت : ١١٦٧ هـ » ، وأَحْمَدَ بن عليٍّ المنينيِّ « ت : ١١٧٢ هـ » ، كلاهُمَا قَرَأَ الجَزَرِيَّةَ مَعَ شَرْحِهَا لشيخ الإسلام زكريَّا على العَلَّامَةِ المُقْرِئِ مُحَمَّد أبي المَوَاهِبِ بنِ عَبْدِ الباقي الحَنْبَلِيِّ « ت : ١١٢٦ هـ »[1] ، وهُوَ قَرَأَها مَعَ شَرْحِهَا المَذْكُورِ علىٰ وَالِدِهِ الشَّيْخِ عَبْدِ الباقي بن عَبْدِ الباقي الحَنْبلِيِّ « ت : ١٠٧١ هـ »[2] ، وهُوَ قَرَأَها مَعَ شَرْحِهَا المَذْكُورِ أَيْضًا على الشَّيْخِ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بن شَحَاذَةَ اليَمَنِيِّ « ت : ١٠٥٠ هـ »[3] ، وهُوَ قَرَأَها علىٰ وَالِدِهِ شَحَاذَةَ اليَمَنِيِّ « ت : ٩٨٧ هـ » ، وهُوَ قَرَأَها علىٰ ناصِرِ الدِّينِ مُحَمَّد بن سالِمٍ الطَّبْلاوِيِّ « ت : ٩٦٦ هـ » ، وهُوَ قَرَأَها على الإِمَامِ المُقْرِئِ شَيْخِ الإِسْلَامِ زَكَرِيَّا بن مُحَمَّد الأَنْصَارِيِّ « ت : ٩٢٦ هـ » ، وهُوَ قَرَأَها على المُقْرِئِ المُحَدِّثِ أبي النَّعيم رِضْوانَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ يُوسُفَ العُقْبِيِّ « ت : ٨٥٢ هـ » وعلى القَلْقِيليِّ ، وعلى النُّوَيْرِيِّ ، ثَلَاثَتُهُمْ قَرَؤُوهَا علىٰ ناظِمِها الإِمَامِ المُقْرِئِ شَمْسِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ مُحَمَّدٍ ابنِ الجَزَرِيِّ « ت : ٨٣٣ هـ »[4] .

---

(١) ـ قِرَاءَةُ أبي المَعالي الغَزِّيِّ علىٰ أبي المَوَاهِبِ نَصَّ عليها الغَزِّيُّ في ثبته : (لطائف المنَّة : ١١٥) ، وقرأ عليه أيضًا شَرْحَ الجَزَرِيَّةِ لابن ناظِمِها ، وأمَّا قِرَاءَةُ أَحْمَدَ المنينيِّ علىٰ أبي المَوَاهِبِ فَنَصَّ عليها في ثبته : (القول السديد : ق ١٢) .

(٢) ـ قِرَاءَةُ أبي المَوَاهِبِ علىٰ وَالِدِهِ نَصَّ عليها أبو المَوَاهِبِ في : (مَشْيَخَتِه : ٣٧) .

(٣) ـ قِرَاءَةُ عبد الباقي علىٰ شَيْخِهِ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ اليَمَنِيِّ نَصَّ عليها شَيْخُهُ اليَمَنِيُّ في إجازته له : (مخطوط بالظاهرية ضمن مجموع إجازات رقم : ٢٩/ ق ٥٥) .

(٤) ـ تَسَلْسُلُ قِراءَةِ الجَزَرِيَّةِ من عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بن شَحَاذَةَ اليَمَنِيِّ إلى الإِمَامِ ابنِ الجَزَرِيِّ مَنْصُوصٌ عليه في شَرْحِ زَكِيِّ الدِّين منصور ابن غازي على الجَزَرِيَّةِ المُسَمَّى : (الدررُ المنظمة البهيَّة في حل ألفاظ المقدمة الجَزَرِيَّةِ : ١٠٢) .

وهٰذا سَنَدٌ مُسَلْسَلٌ بالقِرَاءَةِ والسَّمَاعِ في جُلِّ طَبَقَاتِهِ، وبِالإِجَازَةِ في بَعْضِها[1].

وآنَ لِي أَنْ أَشْرَعَ في المَقْصُودِ، مُتَوَكِّلًا عَلَى المَوْلَى المَعْبُودِ، وأَسْأَلُ اللهَ تَعَالَى أَنْ يَنْفَعَني بها وسَائرَ المُسْلِمِينَ، وَالحَمْدُ للَّهِ رَبِّ العَالَمِيْنَ.

إسطنبول
١٤ شعبان ١٤٤٣ هـ
١٧ آذار ٢٠٢٢ م

وكتبه
د. يحيى عبد الرزاق الغوثاني

(١) ـ قُلْتُ: وأعلىٰ من هٰذا: روايتي للجزريَّة قِراءَةً علىٰ شيخنا الفادانيِّ، وهو عن المقرئ أَحْمَدَ المُخَلَّلاتيِّ، عن أبي النصر الخطيب، عن عبد الرَّحمٰن الكُزْبَرِيِّ بسَنَدِهِ.

وأعلىٰ مِمَّا سَبَقَ: روايتي للجَزَرِيَّةِ إجَازَةً عنِ الشَّيْخِ أَحْمَدَ بنِ عَبْدِ الله خِرِدْ باعَلَوِيٍّ، عَنْ عَبْدِ الله بنِ حَسَن باطِيرانَ العَامُوديِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمٰن الأَهْدَلِ، عَنْ أَحْمَدَ العَطَّارِ بسَنَدِهِ السَّابِقِ، ويُسَاوِيهِ رِوَايتِي للجَزَرِيَّةِ بسَنَدٍ دِمَشْقِيٍّ عنِ السَّيِّدِ مُحَمَّدِ بن عبدِ الرَّزَّاقِ الخَطِيبِ إجازَةً، عن أبي النَّصر الخَطِيبِ، عن الكُزْبَرِيِّ، عن العَطَّار بسنده المذكور، وعلىٰ هٰذا فتكونُ طَبَقَاتُ الإجَازَةِ خَمْسَةً، وبَاقي طَبَقَاتِ السَّنَدِ كلِّهِ بالقِرَاءَةِ، وهٰذا مِنْ أَعْلَىٰ وأَجَلِّ الطُّرُقِ للجَزَرِيَّةِ.

من هو الإمام ابن الجزري

الشرح المنهجي

على

المقدمة الجزرية

من هو الإمام ابن الجزري

اسمُه وكُنيتُه : هو مُحمَّدُ بنُ مُحمَّدِ بنِ مُحمَّدِ بنِ عليٍّ بنِ يوسفَ الجَزَرِيُّ ، وكُنيتُه أبو الخيرِ شمسُ الدِّين الدِّمَشْقيُّ الشِّيْرَازِيُّ الجَزَرِيُّ الشافعيُّ ، الشَّهيرُ بابنِ الجَزَرِيِّ نِسبةً إلىٰ جزيرةِ ابنِ عمرَ ببلادِ المَشْرِقِ ، وهي مدينةٌ في تركيا علىٰ نهرِ دِجلَةَ ، أَسَّسَها الحَسَنُ بنُ عمرَ بنِ الخطابِ الثعلبيُّ حوالَيْ عامَ ٩٦١م ، وكانت ميناءَ أرمينيَّةَ .

وِلادتُهُ : وُلدَ بدمَشْقَ ليلةَ السبتِ الموافقِ ٢٥ رمضانَ سنةَ ٧٥١هـ .

نَشْأتُهُ : نشأَ بدمَشْقَ ، وفيها حفِظَ القُرْآنَ الكريمَ وهو ابنُ أربعَ عَشْرَةَ سنةً ، ثم اتَّجهتْ نفسُه الكبيرةُ إلىٰ علومِ القِراءَاتِ فتَلَقَّاها عن جَهَابِذَةِ عَصْرِهِ وأَسَاطينِ وَقْتِه ، فَتَلَقَّاها عن عُلَمَاءِ الشامِ ومِصْرَ والحِجَازِ إفرادًا وجمْعًا بمُضَمَّنِ كُتُبٍ كثيرةٍ ، كالشاطبيَّةِ والتيسيرِ والكافي وغيرِها من أمَّهاتِ الكتبِ وأُصُولِ المَرَاجعِ .

رِحْلاتُهُ : رَحَلَ إلىٰ بِلادٍ كثيرةٍ لتَعَلُّمِ القِرَاءَاتِ وتَعْليمِها كمصرَ ، والبصرةِ ، وبلادِ ما وراءَ النهرِ ، وسَمَرْقَنْدَ ، وخُرَاسانَ ، وأَصْبَهانَ ، وشِيرازَ ، وجَاوَرَ بالمدينةِ المُنَوَّرةِ مُدَّةً غيرَ وجيزةٍ فألَّفَ فيها كتابَه : « النشر في القراءاتِ العَشْرِ » ، وقيلَ إنَّ ابنَ الجَزَرِيِّ ألَّفَ كتابَه هٰذا في مدينةِ بورصةَ في تركيا عام ٧٩٩هـ واستغرقَ في تأليفِه عشرةَ أشهُرٍ ، وقَدْ أَرَّخَ تأليفَه في نهايةِ الكتابِ وهو الصَّوَابُ ، وضَمَّنَه جَميعَ مُصنَّفاتِ السَّابقين ، وذكرَ فيه ما اشتملَ عليه كلُّ كتابٍ سابقٍ من الأوجُهِ ، مَعَ تَمْييزِ القَوِيِّ منها والضَّعيفِ ، والغَثِّ منَ السَّمِينِ .

وعادَ إلى القاهرةِ لدِرَاسةِ البَلاغةِ ، وأُصُولِ الفقهِ ، ثم ذَهَبَ إلى الإسْكندريَّةِ ليَحْضُرَ علىٰ تلاميذِ ابنِ عبدِ السَّلامِ ، كما تَتَلْمَذَ على ابنِ الجُنْدِيِّ المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٦٩هـ .

أعمالُه ومناصبُه: جلسَ تحتَ قُبَّةِ النَّسْرِ بالجامعِ الأمويِّ للتعليمِ والإقراءِ سنين عديدةً، وفي عامِ ٧٧٤هـ أجازَ له أبو الفداءِ إسماعيلُ بنُ كثيرٍ الإفتاءَ، كما أجازَ له الإفتاءَ كلٌّ من: ضياءِ الدِّين القزوينيِّ، وشيخِ الإسلامِ البُلْقينيِّ عامَ ٧٧٨ هـ.

وبعدَ أنْ دَرَّسَ القراءاتِ مدَّةً من الزَّمَنِ وَلِيَ قضاءَ دمَشْقَ عامَ ٧٩٣ هـ، وابْتَنىٰ في دمَشْقَ مدرسةً سمَّاها: «دارَ القُرْآنِ».

شُيُوخُهُ: تلقَّى الحافظُ ابنُ الجَزَرِيِّ القراءاتِ عن أئمَّةٍ أَعْلَامٍ في الشامِ ومصرَ والحجازِ، فمِمَّنْ تلقَّىٰ عنهم من عُلَمَاءِ دمَشْقَ: أبو مُحَمَّدِ بنُ السَّلارِ، والشَّيْخُ الطَّحَّانُ، واللبَّانُ، والشَّيْخُ أحمدُ بنُ رجبٍ، والقاضي أبو يوسفَ أحمدُ بنُ الحُسَيْنِ الحَنَفيُّ، ومن مصرَ الشَّيْخُ ابنُ الجُنْدِيِّ، وابنُ الصائغِ، وأبو مُحَمَّدٍ البَغداديُّ، وعبدُ الوهَّابِ القرويُّ.

تلامِذَتُهُ: أَخَذَ عنه القِرَاءَاتِ طَوَائِفُ لا يُحصَوْن كَثْرةً وعَدَدًا، منهم مَنْ قَرَأَ بمُضَمَّنِ كتابٍ واحدٍ، ومنهم مَنْ قَرَأَ بمُضَمَّنِ أكثرَ من كتابٍ، فمِمَّن أَكْمَلَ عليه القِرَاءَاتِ العشْرَ بالشَّامِ ومصرَ: ابنُه أبو بكرٍ أحمدُ الَّذِي شرَحَ طيِّبةَ النشْرِ، والشَّيْخُ محمودُ بنُ الحُسَيْنِ الشِّيرازيُّ، والشَّيْخُ نجيبُ الدِّينِ البَيْهَقِيُّ، ومن اليَمَنِ الشَّيْخُ عثمانُ بنُ عمرَ بنِ أبي بكرِ بنِ عليٍّ النَّاشريُّ الزَّبِيديُّ العَدْنانيُّ من عُلَمَاءِ زَبيدَ اليَمَنِ، وقَدْ أَلَّفَ إيضاحَ الدُّرَّةِ المُضِيئةِ، وقَرَأَهُ على ابنِ الجَزَرِيِّ بمدينةِ زَبيدَ سنةَ ٨٢٨ هـ.

وفاتُهُ: تُوفِّيَ رحمَه اللهُ تعالىٰ سنةَ ٨٣٣ هـ بمدينةِ شِيرَازَ، بعد أنْ بلغَ الذُّرْوَةَ في عُلُومِ التَّجْوِيدِ وعُلومِ القِراءاتِ، حتَّىٰ صارَ فيها الإمامَ الَّذِي لا يُدْرَكُ شَأْوُه، ولا يُشَقُّ غُبارُه، ودُفِنَ بدارِ القُرْآنِ الَّتي أَنشأها بشِيرَازَ، وهي تابعة لإيران اليوم.

وأَكْتَفِي بهذا القَدْرِ من تَرْجَمَتِهِ؛ فهيَ مَشْهُورَةٌ ومُنْتَشِرَةٌ في الكتُبِ.

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مُقَدِّمَةُ المُقَدِّمَةِ

لم يُبوِّبِ الإمامُ ابنُ الجَزَرِيِّ أبياتَ المَنظومةِ ولم يُعَنوِنْ لها ، والتَّبويبُ المَوْجودُ إنَّما هو مِن اجْتِهادِ وزِيادَاتِ الشُّرَّاحِ ، واخْتَلَفُوا في عُنْوانِ الافْتِتاحيَّةِ فوَصَفَها بَعْضُهُمْ بـ: « المُقدِّمةِ » ، وبَعْضُهُمْ بـ: « مُقدِّمةِ المُصَنِّفِ » ، وبَعْضُهُمْ بـ: « مُقدِّمةِ النَّاظِمِ » ، وبَعْضُهُمْ بـ: « مُقدِّمةِ الجزريَّةِ » ، والَّذِي أَمِيلُ إليه أنْ يكونَ العُنْوانُ : « مُقَدِّمَةَ المُقَدِّمَةِ » .

١ - يَقُولُ رَاجِي عَفْوِ رَبٍّ سَامِعِ مُحَمَّدُ ٱبْنُ ٱلْجَزَرِيِّ ٱلشَّافِعِيُّ[1]

يقولُ مُحَمَّدُ ابنُ الجَزَرِيِّ الَّذِي طَمِعَ في صَفْحِ سيِّدِه ، ومالكِه السَّامعِ لرَجَائِهِ ليُجيبَه لِمَا رَجَاهُ تَفَضُّلًا منه وامْتِنَانًا ، وهٰذا التَّصْرِيحُ يُعْتَبَرُ تَوْثِيقًا لنِسْبَةِ الجَزَرِيَّةِ لابنِ الجَزَرِيِّ .

« الجَزَرِيُّ » : نِسبةً إلىٰ جزيرةِ ابنِ عمرَ في تركيا .

« الشَّافِعِيُّ » : نِسْبةً إلىٰ إمامِ الأئمَّةِ مُحَمَّدِ بنِ إدْرِيسَ الشَّافِعِيِّ ؛ نِسْبَةَ مَذْهَبٍ .

---

(١) - « الشَّافِعِيُّ » : ضُبِطَتِ الياءُ بشَدَّةٍ علَيها سُكونٌ في بَعْضِ النُّسَخ ، وهٰكذا في ضَبْطِ كلِّ ما انتَهىٰ مِن القَوافي بحَرفٍ مُشدَّدٍ في الأَصْلِ ، وأمَّا في بَقيَّةِ النُّسَخِ فضُبِطَتْ مُخَفَّفَةً ، والَّذِي اعْتَمَدتُهُ : أنْ أضْبِطَها بِشَدَّةٍ فَوْقَها سُكُونٌ ، ولٰكن لا بُدَّ من التَّنْبِيهِ علىٰ نُطْقِها مُخَفَّفَةً علىٰ حَسَبِ رَوِيِّ الشَّطْرَةِ الأُولىٰ من البَيْتِ .

٢ـ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ وَصَلَّى ٱللَّهُ عَلَىٰ نَبِيِّهِۦ وَمُصْطَفَاهُ

« الحَمْدُ » : هو : الثَّناءُ باللِّسَانِ والقَلْبِ على الجَمِيلِ الاِخْتِياريِّ على جِهَةِ التَّبْجِيلِ والتَّعْظِيمِ ، سَوَاءٌ كان في مُقَابَلَةِ نِعْمَةٍ أَوْ لا .

« وَصَلَّى اللهُ » : هي جُمْلَةٌ لَفْظُها لَفْظُ الخَبَرِ ، ومَعْنَاها الإنشاءُ ، والصلاةُ من اللهِ : رحمةٌ ، ومن المُلَائكةِ : استغفارٌ ، ومن الآدميِّين : تضرُّعٌ ودعاءٌ .

« عَلَىٰ نَبِيِّهِ » : النَّبيُّ : إنسانٌ أُوحيَ إليه بشَرْعٍ ، مُقَرِّرٌ لشرعِ رسولٍ سبَقَه ، والمَقْصُودُ به نبيُّنا مُحَمَّدٌ ﷺ .

« وَمُصْطَفَاهُ » : مأخوذٌ من الاِصْطِفاءِ والاِخْتِيارِ ، ففي صحيحِ مُسلِمٍ : « **إِنَّ اللهَ اصْطَفَىٰ كِنَانَةَ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ ، وَاصْطَفَىٰ قُرَيْشًا مِنْ كِنَانَةَ ، وَاصْطَفَىٰ مِنْ قُرَيْشٍ بَنِي هَاشِمٍ ، وَاصْطَفَانِي مِنْ بَنِي هَاشِمٍ ، فَأَنَا خِيَارٌ مِنْ خِيَارٍ مِنْ خِيَارٍ** »[1] .

٣ـ مُحَمَّدٍ وَآلِهِۦ وَصَحْبِهِۦ وَمُقْرِئِ[2] ٱلْقُرْآنِ مَعْ مُحِبِّهِۦ

« وَآلِهِ » : الآلُ هُمْ : مؤمنو بني هاشمٍ ، وبني عبد المطَّلبِ على الأَصَحِّ عندَ الشافعيِّ ، وقيلَ : أهلُ بيتِه ، وقيلَ : أهلُه الأدْنَوْنَ ، وعَشِيرتُهُ الأقربونَ .

« ومُقرِئِ الْقُرْآنِ » : أي : وعلىٰ مُقرِئِ القُرْآنِ العاملِ به من التابعِينَ وغيرِهم ، ولَمَّا بقيَ من التابعين بقيَّةٌ لم تَشْمَلْهم الصَّلاةُ ، وهم مَنْ لَمْ يَكُنْ مُقْرِئًا للقُرْآنِ قال : « مَعْ مُحِبِّهِ » .

---

(١) ـ انظر : (صحيح مسلم : ٥٩٣٨) .

(٢) ـ « ومُقْرِئِ » : ذكرَ بَعْضُ الشُّرَّاحِ أنَّ أَصْلَها : « مُقرِئينَ » حُذفَت نونُها للإضافةِ فتُكْتَبُ هكذا : « مُقْرِئِي » على الجَمْعِ ، والصَّوَابُ الإفْرادُ ؛ لأنَّه عَطَفَها علىٰ قوله : « مُحِبِّهِ » وهو مُفْرَدٌ .

« مَعْ مُحِبِّهِ » : أي : مُحِبِّ سيِّدنا مُحَمَّدٍ ﷺ والْقُرْآنِ ، تابعيًّا كان أَوْ غيرَه ، وجَمَعَ بينَه ﷺ وبين مُحبِّهِ في حُكمٍ واحدٍ وهو الصَّلاةُ ؛ لأنَّ المَرْءَ مَعَ مَنْ أَحَبَّ ، ويَشْهَدُ له ما رُوِيَ : « **أنَّ أَعْرابيًّا قالَ : يا رسولَ اللهِ ، متى السَّاعةُ ؟ قالَ : مَا أَعْدَدْتَ لَهَا ؟ قالَ : يا رَسُولَ اللهِ ما أَعْدَدْتُ لَهَا كَثِيرَ صِيامٍ ولا صَلاةٍ ، ولكِنِّي أُحِبُّ اللهَ ورَسُولَهُ ، قالَ : أَنْتَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ** » [1] .

هَلْ تَصِحُّ الصَّلاةُ علىٰ آلِ البَيْتِ والصَّحابةِ ومُقْرِئِي القُرْآنِ مَعَ مُحِبِّيهِ اسْتِقْلَالًا ؟

لقَدْ أجازَ العُلَمَاءُ ذٰلك تَبَعًا لا اسْتِقْلالًا ، فعندما نقولُ : اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ وَعَلىٰ آلِهِ وصَحْبِهِ ومُقْرِئِ القُرْآنِ مَعَ مُحِبِّهِ ، ومن تَبِعَهُمْ بإِحْسَانٍ إلىٰ يَوْمِ الدِّينِ ، فالصَّلاةُ جائزةٌ تَبَعًا ، كما قَرَّرَ ذٰلك العُلَمَاءُ .

٤ ـ وَبَعْدُ : إِنَّ هٰذِهِ مُقَدِّمَهْ [2] فِيمَا عَلَىٰ قَارِئِهِ أَنْ يَعْلَمَهْ

« وبَعْدُ » : كَلِمَةٌ يُسْتَحَبُّ أنْ يُؤتَىٰ بها للانتقالِ من أُسْلُوبٍ لآخرَ ، ويُؤْتَىٰ بها في الخُطَبِ والمُكاتَباتِ اقتداءً بالنبيِّ ﷺ .

ومَعْنَى البَيْتِ : وبعدَ البَسْمَلَةِ والحَمْدَلَةِ والصَّلاةِ والسَّلامِ علىٰ رَسُولِ اللهِ ﷺ ، فإنَّ هٰذه المَنْظُومةَ مُقدِّمةٌ فيما يَجِبُ ويَتَحتَّمُ علىٰ قارئِ القُرْآنِ ومُجَوِّدِهِ أنْ يَعْلَمَهُ .

---

(١) ـ انظر : (صحيح البخاري : ٦١٧١) .

(٢) ـ « مُقَدِّمَهْ » : بكَسرِ الدَّالِ وفَتْحِها لُغتانِ ، والكَسرُ أَشْهَرُ ، وعلَيها الضَّبْطُ في الغالِبِ ، وضُبِطَتْ في بَعضِ النُّسَخِ بالوَجْهَيْنِ ، اتِّباعًا لِما في نُسخةِ ابن النَّاظمِ ـ المَقْرُوءَةِ عَلَيْهِ ـ وكُتِبَ فَوْقَها : « مَعًا » .

٥ - إِذْ وَاجِبٌ عَلَيْهِمُ مُحَتَّمُ قَبْلَ الشُّرُوعِ أَوَّلًا أَنْ يَعْلَمُوا

« إِذْ » : تَعْلِيلٌ للوُجُوبِ المَفْهومِ من قوله : « عَلَىٰ قَارِئِهِ » .

« وَاجِبٌ » : الوَاجِبُ هو : ما يُثابُ المُكَلَّفُ علىٰ فِعْلِهِ ويُعَاقَبُ علىٰ تَرْكِه ، وأَكَّدَ ذٰلك بقَوْلِهِ : « مُحَتَّمُ » ، وبقَوْلِهِ : « والأَخْذُ بالتَّجْوِيدِ حَتْمٌ لازِمٌ » .

والمَعْنَىٰ : يَجِبُ علىٰ قُرَّاءِ كتابِ اللهِ قبلَ الشُّرُوعِ في قِراءتِه أنْ يَتعَلَّمُوا مَخَارِجَ الحُرُوفِ وأنْ يَفْهَمُوا المَشْهُورَ من صِفَاتِها ، ليُحْسِنُوا التَّلَفُّظَ بأَفْصَحِ اللُّغاتِ ، وهي لُغَةُ العَرَبِ الَّتي نزلَ بها القُرْآنُ ، ولُغَةُ نبيِّنا مُحَمَّدٍ ﷺ ، ولُغَةُ أَهْلِ الجنَّةِ في الجنَّةِ .

٦ - مَخَارِجَ ٱلْحُرُوفِ وَٱلصِّفَاتِ لِيَلْفِظُوا[1] بِأَفْصَحِ ٱللُّغَاتِ

المَخَارِجُ جمْعُ مَخْرَجٍ : وهو اسمٌ للمَوْضِعِ الَّذِي يَنشأُ منه الحَرْفُ ، أَوْ هو : عبارةٌ عن الحَيِّزِ المُوَلِّدِ للحَرْفِ .

٧ - مُحَرِّرِي ٱلتَّجْوِيدِ وَٱلْمَوَاقِفِ وَمَا ٱلَّذِي رُسِمَ[2] فِي ٱلْمَصَاحِفِ

« مُحَرِّرِي » : مأخوذٌ من التَّحْريرِ ، وهو مَنْصُوبٌ على الحالِ من ضميرِ : « يَعْلَمُوا » ، أيْ : واجبٌ عليهم أنْ يَعْلَمُوا ما ذُكِرَ حالةَ كَوْنِهم مُحَقِّقِي التَّجْويدِ للقُرْآنِ .

« المَوَاقِفِ » : مَوَاضِعِ الوَقْفِ والابْتِدَاءِ .

« ومَا الَّذِي رُسِمَ فِي المَصَاحِفِ » : كُتِبَ في المَصَاحفِ العثمانيَّةِ .

---

(١) - « لِيَلْفِظُوا » : جاءت في بَعْضِ النُّسَخِ : « لِيَنطِقُوا » ، وهٰكذا ضَبَطَها الشَّيْخُ عبدُ الدَّائم الأَزْهريُّ علىٰ ابن الجَزَريِّ ، وفي الأكثر : « لِيَلْفِظُوا » ، وهي كذٰلكَ في أَغلبِ الشُّروحِ ، وهٰكذا تَلَقَّيْتُها عن مَشَايخي .

(٢) - « رُسِمَ » : ضُبِطَتْ بتَشْدِيدِ السِّينِ في بَعْضِ النُّسَخِ ، وهو أَوْلَىٰ مِن حيثُ الوَزْنُ ، وضُبِطَتْ بالتَّخفيفِ في أكثر النُّسَخِ ، وهو أَوْلَىٰ مِن حيثُ المَعْنَىٰ ويَصِحُّ وَزْنًا .

والمَصَاحفُ الَّتي أمرَ سيّدنا عثمانُ ﷺ بكتابتِها هي سِتَّةٌ، ولمَّا تمَّتْ كتابتُها ودُقِّقَتْ ورُوجِعَتْ جَعَلَ مُصْحَفًا في المَدينةِ المُنوَّرةِ، وأرسلَ مُصْحَفًا إلىٰ مكةَ المُكَرَّمَةِ، ومُصْحَفًا إلى الشامِ، ومُصْحَفًا إلى البَصْرةِ، ومُصْحَفًا إلى الكُوفةِ، وأَمَرَ ﷺ أهلَ كلِّ مِصرٍ أنْ يَتركوا ما سِوىٰ مُصْحَفِهم، وأنْ يَقتديَ كلٌّ بمُصْحَفِه الَّذِي أُرسلَ إليه، واختارَ لنفسِه مُصْحَفًا غيرَ الخمسةِ المَذْكورةِ وأَمْسَكَهُ عندَه، وهو المُسمَّىٰ: بالمُصْحَفِ الإمامِ.

٨ - مِنْ كُلِّ مَقْطُوعٍ وَمَوْصُولٍ بِهَا ... وَتَاءِ أُنْثَىٰ لَمْ تَكُنْ تُكْتَبْ بِهَا

« مِنْ كلِّ مَقْطُوعٍ وَمَوْصُولٍ بِها »: في هٰذه المَصَاحِفِ.

« وَتَاءِ أُنثَىٰ »: ومن كُلِّ تاءِ تأنيثٍ لم تكنْ تُكتبْ بهاءٍ مَرْبُوطةٍ، بل بتاءٍ مَبْسوطةٍ مَفْتُوحةٍ.

باب
مخارج الحروف

الشرح المنهجي
على
المقدمة الجزرية

بَابُ مَخَارِجِ الحُرُوفِ

قبلَ ذِكرِ المَخَارِجِ يَجِبُ علينا أنْ نُعَرِّفَ كُلًّا من المَخْرجِ ، والحَرْفِ ، والنَّفَسِ ، والصَّوْتِ ، لُغَةً وَاصْطِلَاحًا ؛ لأَهَمِّيَّتِها فنقولَ :

المَخْرَجُ : هو المَوْضِعُ الَّذِي يَنْشَأُ مِنْهُ الحَرْفُ ويَخْرُجُ .

والحَرْفُ : لُغَةً : الطَّرَفُ .

واصْطِلاحًا : هو الصَّوْتُ المُعْتَمِدُ على مَخْرَجٍ مُحَقَّقٍ ـ أي : على جُزْءٍ مُعَيَّنٍ من أجْزاء الحَلْقِ أوِ اللِّسان أوِ الشَّفَتَيْنِ ـ أَوْ مُقَدَّرٍ، أيْ : خَلَاءِ الفَمِ والحَلْقِ .

النَّفَسُ : بفَتْح الفاء ، هو الهَوَاءُ الخَارِجُ من الرِّئَتَيْنِ بشَكْلٍ طَبيعيٍّ .

الصَّوْتُ : هو الهَواءُ الخَارجُ من الرِّئَتَيْنِ ، المُتَمَوِّجُ بسبَبِ تَصَادُمِ جِسْمَيْنِ أوْ تَبَاعُدِهِمَا ، أوْ « **بالقَرْعِ والقَلْعِ** » كما يُعَبِّرُ بَعْضُهُمْ ، أَوْ باهْتِزازِ جِسْمٍ مَّا .

٩ ـ مَخَـارِجُ ٱلْحُرُوْفِ سَبْعَةَ عَشَرْ عَلَى ٱلَّـذِيْ يَخْـتَـارُهُ مَنِ ٱخْتَبَرْ

اخْتَلَفَ أَهْلُ التَّجْوِيدِ واللُّغةِ في عَدَدِ المَخَارِجِ على ثَلاثَةِ مَذَاهِبَ :

الأَوَّلُ : أنَّها سَبْعَةَ عَشَرَ مَخْرَجًا على القَوْلِ الَّذِي يَخْتارُهُ من اختَبَرَ ذلك من أهْلِ المَعْرِفَةِ بها ؛ **كالخليلِ بنِ أحمدَ** ومَن تَبِعَهُ من المُحَقِّقينَ **كالحافظِ ابنِ الجَزَرِيِّ** وغيرِه .

فقَدْ جَعلَ في الجَوْفِ واحِدًا ، وفي الحَلْقِ ثلاثةً ، وفي اللِّسانِ عَشَرَةً ، وفي الشَّفَتَيْنِ اثنَيْنِ ، وفي الخَيْشُومِ واحدًا .

الثَّاني : أنَّها سِتَّةَ عَشَرَ مَخْرَجًا على قَوْلِ **سيبويهِ** ومَن تَبِعَهُ **كالشَّاطِبِيِّ وابنِ بَرِيٍّ** ، فقَدْ أَسقطوا مَخْرَجَ الجَوْفِ الَّذِي هو مَخْرَجُ حُرُوفِ المَدِّ الثلاثةِ ، ووزَّعُوا حُرُوفَه على مَخَارِجِ الحَلْقِ واللِّسَانِ والشَّفتين فجَعَلُوا مَخْرَجَ الأَلِفِ من أَقْصَى الحَلْقِ مَعَ الهَمْزَةِ ، ومَخْرَجَ الياءِ من وَسَطِ اللِّسانِ مَعَ المُتَحرِّكةِ أوِ السَّاكنةِ بَعْدَ فَتْحٍ ، ومَخْرَجَ الواوِ من الشَّفَتَيْنِ مَعَ الواوِ المُتَحَرِّكةِ أوِ السَّاكنةِ بعدَ فتحٍ .

الثَّالثُ : وهو مَذْهبُ الفرَّاءِ والجَرْمِيِّ وقُطْرُبٍ وابنِ كَيْسانَ : أنَّها أَرْبَعَةَ عَشَرَ بإسقاطِ ما سَبَقَ ، وجَعَلُوا مَخْرَجَ النُّونِ واللَّامِ والرَّاءِ مَخْرَجًا واحِدًا ، وجَعَلُوا مَخَارِجَ اللِّسَانِ ثمانيةً .

والمُعْتَمَدُ عند الجُمْهُور أنَّها سَبْعَةَ عَشَرَ وهو المَذْهَبُ الأوَّلُ الَّذِي ذَكَرَه ابنُ الجَزَرِيِّ .

تَنْبِيهٌ أَدائِيٌّ :

إنَّ الطَّرِيقةَ السَّهْلَةَ لمَعْرفةِ مَخْرجِ الحَرْفِ أنْ تُسَكِّنَهُ أَوْ تُشَدِّدَهُ وتُدْخِلَ عليه هَمْزَةَ الوَصْلِ ، ثم أَصْغِ إليه ؛ فحيثُ انْقَطَعَ صَوْتُهُ فهو مَخْرَجُهُ المُحَقَّقُ ، وحيثُ يُمْكِنُ انْقِطَاعُ الصَّوْتِ في الجُمْلَةِ فهو مَخْرَجُهُ المُقَدَّرُ .

والحُرُوفُ العَربيَّةُ تَنْقَسِمُ إلىٰ قِسْمَيْن :

أَصْليَّةٌ : وهي الحُروفُ التسعَةُ والعِشْرُونَ المَعْرُوفَةُ .

وفَرْعيَّةٌ : وهي الَّتي تَتَوَلَّدُ من حَرْفَيْنِ ، وتَتَرَدَّدُ بَيْنَ مَخْرَجَين .

القِسْمُ الأوَّلُ : مَخَارِجُ الحُرُوفِ الأَصْليَّةِ

وهي تَنْقَسم إلىٰ قِسْمَيْنِ :

أ ـ المَخَارِجُ العَامَّةُ الرَّئِيسيَّةُ وهيَ خَمْسةٌ :

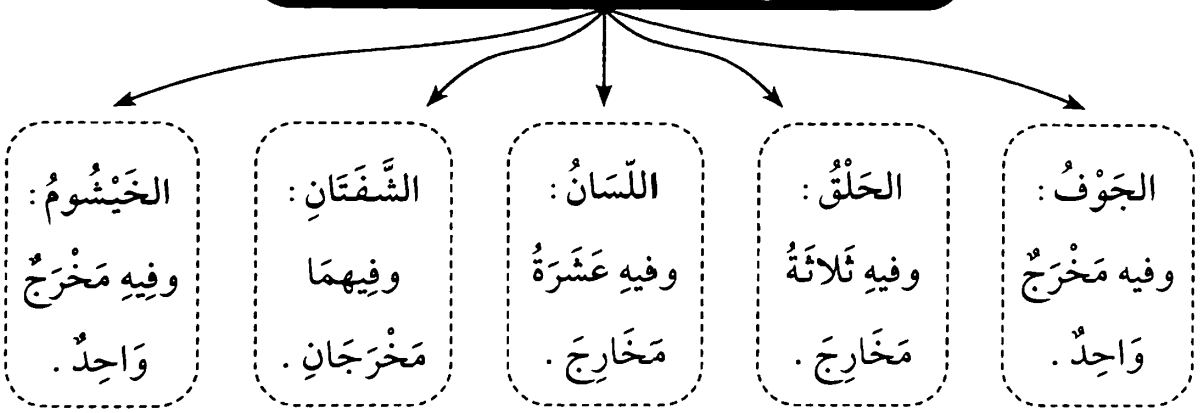

ب ـ المَخَارِجُ الخَاصَّةُ الجُزْئِيَّةُ

وَهِيَ المَخَارِجُ التَّفْصِيلِيَّةُ لِلْمَخَارِجِ العَامَّةِ الرَّئِيسِيَّةِ :

فبدأ بها وقال :

١٠ ـ فَأَلِفُ ٱلْجَوْفِ[1] وَأُخْتَاهَا وَهِيْ حُرُوْفُ مَدٍّ لِلْهَوَاءِ تَنْتَهِيْ

« فَأَلِفُ الجَوْفِ » :

الجَوْفُ : هُوَ خَلاءُ الحلْقِ والْفَمِ ، ويَخْرُجُ منه ثلاثَةُ حُرُوفٍ :

وهي حُرُوفُ المَدِّ : الألِفُ السَّاكِنَةُ المَفْتُوحُ ما قَبْلَهَا ، والوَاوُ السَّاكِنَةُ المَضْمُومُ مَا قَبْلَهَا ، والياءُ السَّاكِنَةُ المَكْسُورُ ما قَبْلَهَا ، مِثْلُ : ﴿ نُوحِيهَآ ﴾ .

وَهٰذه الأحْرُفُ تَخْرُجُ مِنْ جَوْفِ الفَمِ وَلَيْسَ لَهَا حَيِّزٌ تَعْتَمِدُ عليه أَوْ تنتهي إليه ، إنَّما تنتهي إلى الهَوَاءِ المُطْلَقِ ، وتُسمَّىٰ بالجَوْفِيَّةِ ؛ لخُرُوجِها من الجَوْفِ ولذا سَمَّىٰ بَعْضُهُمْ مَخْرَجَها : « المَخْرَجَ المقدَّرَ » ، وتُسَمَّىٰ : « الحُروفَ الهَوَائِيَّة » ؛ لانتهائِها بانتهاءِ الهواءِ .

« وأُخْتَاهَا » : أيْ كذٰلك ، والمُرَادُ شَبيهَتَاهَا ، وهما الواوُ والياءُ السَّاكنتان المُجَانِسُ لهما ما قبلَهما ؛ بأنِ انْضَمَّ ما قبلَ الواوِ وانكسرَ ما قبلَ الياءِ ، بخلافِ ما إذا تَحَرَّكَتا أوسَكَنَتَا وسُبِقَتا بفتحٍ فيصيرُ لهما حيِّزٌ مُحَقَّقٌ ، ومن ثَمَّ كان لهما مَخْرجانِ .

---

(١) ـ « فألِفُ الْجَوْفِ » : كذا في أكثر النُّسَخِ ، وفي بَعْضِها بلَفظِ : « لِلْجَوْفِ أَلِفٌ » ، وعلىٰ كلا الرِّوَايَتَيْنِ الوَزْنُ فيه زِحَافٌ ما لم نَمُدَّ الهَمْزَةَ من كَلِمَةِ : « أَلِفْ » ، وهو جائزٌ في الشِّعر ، ولٰكنَّه مَعِيبٌ لتَوَالي أَرْبَعِ حَرَكاتٍ .

وقَدْ تَكَرَّرَ هٰذا الزِّحَافُ في عِدَّةِ مَوَاضعَ في الجَزريَّةِ منها :

ـ قَوْلُهُ : « ومِنْ وَسَطِهِ » في البَيتِ رقم : ١١ .

ـ قَوْلُهُ : « مِن كُلِّ صِفَةٍ » في البَيتِ رقم : ٣٠ .

ـ قَوْلُهُ : « مَعْ مَلْجَأً وَلَا » في البَيتِ رقم : ٨٠ ، حالَ ضَبْطِها دُونَ تَنْوينٍ ، على الحِكايةِ .

ـ قَوْلُهُ : « تَنزِيلُ شُعَرَا » في البَيتِ رقم : ٨٨ .

« وَهِيْ حُرُوفُ مَدٍّ » : ولينٍ .

« لِلْهَوَاءِ » : أيْ : لهَواءِ الفَمِ وفَرَاغِهِ .

« تَنْتَهِيْ » : حُرُوفُ المَدِّ أيْ : تَرْجِعُ إليه ، والمُرَادُ بالجَوْفِ جَوْفُ الحَلْقِ والفمِ وهو خَلاؤُهما الدَّاخِلُ فيهما ، وسُمِّيَتْ حُرُوفَ المَدِّ واللِّينِ ؛ لأنَّها تَخْرُجُ بامتدادٍ ولِينٍ من غيرِ كُلفةٍ على اللِّسانِ لاتِّساعِ مَخرجِها ، فإنَّ المَخْرجَ إذا اتَّسعَ انتَشرَ الصَّوْتُ وامْتَدَّ ولَانَ ، وإذا ضاقَ انْضَغَطَ فيه الصَّوْتُ وصَلُبَ .

مُلاحَظاتٌ حَوْلَ حُرُوفِ الجَوْفِ :

المُلَاحَظَةُ الأُولى :

يَنْبَغِي إخراجُ الحُرُوفِ الجَوْفيَّةِ خالِصَةً من جَوْف الفَمِ بدون أيِّ شائبةٍ من الأنفِ كما يَفْعَلُهُ كثيرونَ ، ولهذا كان ابنُ الجزَريّ دَقِيقًا عندما قال : لِلْهَوَاءِ تَنْتَهِي ، أي : لهَوَاءِ جَوْفِ الفَمِ ، فمَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ النَّاسِ من إخْراجِها من الأنفِ خَطَأٌ مَحْضٌ .

المُلاحَظَةُ الثَّانِيَةُ :

انْتَبِهْ لتَرْقِيقِ الوَاوِ والياءِ في جَمِيعِ الأَحْوَالِ ، فهُمَا لا يُفَخَّمان بحَالٍ ، وخاصَّةً الوَاوَ إذا جَاءَ بعدَها مُفَخَّمٌ ، مثل : ﴿ غَفُورٌ ﴾ ، ﴿ الصُّدُورِ ﴾ في حالةِ الوَقْفِ ، أوْ جَاءَ قَبْلَها مُفَخَّمٌ ، مثل : ﴿ وَٱلطُّورِ ﴾ ، أوْ وَقَعَتْ بَيْنَ مُفَخَّمَيْنِ ، مثل : ﴿ مَّرْصُوصٌ ﴾ ، وكذلك الأَمْرُ بالنِّسْبَةِ لليَاءِ مثل : ﴿ غَلِيظًا ﴾ ، ﴿ يُطِيقُونَهُۥ ﴾ .

المُلاحَظَةُ الثَّالِثَةُ :

أمَّا الألِفُ فلا تُوصَفُ بتَرْقِيقٍ ولا بتَفْخِيمٍ ، بلْ تَكُونُ تَابِعَةً للحَرْفِ الَّذِي قَبْلَها ، فإذا جاءَ قَبْلَها حَرْفٌ من حُرُوفِ التَّفْخِيمِ فُخِّمَتْ ، مثل : ﴿ خَٰلِدِينَ ، ظَٰلِمِينَ ﴾ ، وإن جاء قبلها حَرْفٌ مُرَقَّقٌ رُقِّقَتْ ، مثل : ﴿ مَٰلِكِ ﴾ ، ﴿ ٱلْبَابَ ﴾ .

٢ ـ الحَلْقُ

ثمَّ بَدَأَ ابْنُ الجَزَريِّ بالمَخْرَجِ الثَّاني فقال :

١١ ـ ثُمَّ لِأَقْصَى ٱلْحَلْقِ : هَمْزُهَاءُ ثُمَّ لِوَسْطِهِءْ[1] : فَعَيْنُ حَاءْ

وللحَلْق ثَلاثَةُ مَخَارِجَ[2] :

١ ـ أَقْصَى الحَلْقِ : أيْ : أقرَبُ شَيْءٍ إلى الصَّدْرِ، وهي مَنْطِقَةُ الحَنْجَرةِ ، ويَخْرُجُ منه : الهَمْزَةُ والهاءُ ، مِثْلُ : ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّـهُ أَحَدٌ ﴾ .

٢ ـ وَسْطُ الحَلْقِ : ويَجُوزُ فَتْحُ السِّينِ وإِسْكانُها ، وتُسَمَّى : مَنْطِقَةَ الغَلْصَمَةِ ، أَوْ لِسَانَ المِزْمَار ، ويَخْرُجُ منه : العَينُ والحاءُ ، مِثْلُ : ﴿ نَعْبُدُ ﴾ ، ﴿ ٱلرَّحْمَـٰنِ ﴾ .

١٢ ـ أَدْنَاهُ : غَيْنٌ خَاؤُهَا / وَٱلْقَافُ : أَقْصَى ٱللِّسَانِ فَوْقُ / ثُمَّ ٱلْكَافُ

٣ ـ أَدْنَى الحَلْقِ : أَصْلُ اللِّسَانِ ، وَهُوَ أَقْرَبُ شَيْءٍ إلى الفَمِ ، ويَخْرُجُ منه : الغَيْنُ والخَاءُ ، مِثْلُ ﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ ﴾ ، ﴿ خَـٰلِدِينَ ﴾ .

---

(١) ـ « ثمَّ لِوَسْطِهِ » : هٰكذا في أكثر النُّسَخ ، وهو أَوْفَقُ للوَزْنِ ، وفي بعض النُّسخ : « ومِنْ وَسَطِهِ » بفَتْح السِّين .

(٢) ـ « الحَلْقُ » : هو الجُزْءُ الَّذِي بَيْنَ الحَنْجَرةِ والفَمِ ، وهو فَضْلًا عن أنَّه مَخْرجٌ لأَصْواتٍ لُغَوِيَّةٍ خاصَّةٍ ، يُسْتَغَلُّ بصِفَتِهِ كَفَرَاغٍ رَنَّانٍ يُضَخِّمُ بعْضَ الأَصْواتِ بعد صُدُورها من الحَنْجَرةِ ، انظر : (الأصوات اللغوية ، لإبراهيم أنيس : ١٨) .

٣ ـ اللِّسانُ

اللِّسَانُ نِعْمَةٌ عَظِيمَةٌ مِنْ نِعَمِ الله تَعَالىٰ علىٰ عِبادِهِ ؛ حيث جَعَلَ هٰذه العَضَلَةَ سببًا في إخْراجِ بَدَائِعِ الأَصْوَاتِ ، وأَجْمَلِ النَّغَمَاتِ ، وبها يَتِمُّ التَّفَاهُمُ بين النَّاس في حاجاتِهِم وقَضَاياهُمُ اليَوْمِيَّةِ ، وهي الآلَةُ الَّتي تَخْرُجُ أَكْثَرُ الحُرُوفِ بوَاسِطَتِها ، ويَكْتَمِلُ جَمَالُ اللِّسَانِ بوُجُودِ الأَسْنانِ تَامَّةً صَحِيحةً ، ولذلك يُسْتَحْسَنُ بنا قَبْلَ الخَوْضِ في مَخَارِجِ اللِّسَانِ أنْ نَتَعَرَّفَ علىٰ أسماء الأَسْنَانِ لعَلَاقَةِ اللِّسان الوَطِيدَةِ بها .

● أَسْماءُ الأَسْنانِ :

يَنْبَغِي علىٰ من يَدْرُسُ بابَ مَخَارِجِ الحُرُوفِ ـ وخاصَّةً مَخَارِجَ اللِّسَانِ ـ أنْ يعرفَ أسماءَ الأسنان ، فقَدْ مَنَّ الله علينا بنِعْمَةِ الأَسْنان الَّتي بها يَكْتَمِلُ جَمَالُ نُطْق الإنسان ، وهي اثنان وثلاثون سِنًّا ، علىٰ أربعة أنواع :

الثَّنَايا : للإنسانِ أَرْبَعُ ثَنَايَا في مُقَدِّمَةِ الفَمِ : ثِنْتانِ في الفَكِّ الأَعْلىٰ ، وثِنْتانِ في الأَسْفَلِ .

الرَّبَاعِيَاتُ : جَمْعُ رَبَاعِيَة ـ بوَزْنِ ثَمَانِيَة ـ وهيَ : أَرْبَعَةُ أَسْنانٍ تَلِي الثَّنَايَا في التَّرْتِيبِ .

الأَنْيَابُ : وهي أَرْبَعَةٌ تَلِي الرَّبَاعِيَاتِ : اثْنَانِ في الفَكِّ الأَعْلىٰ واثْنَانِ في الأَسْفَلِ .

الأَضْرَاسُ : وهي عِشْرونَ ضِرْسًا ، علىٰ ثلاثة أَنْواع :

الضَّوَاحِكُ :
وهيَ الأَسنانُ الَّتي تلي الأنيابَ وهيَ أربعَةُ أَسْنانٍ .

الطَّوَاحِنُ :
وهي اثْنا عَشَرَ سنًّا : في كل جانب ثلاثة أَسْنانٍ وهي الَّتي تلي الضَّوَاحِكَ ، وتُسَمَّى الأَرْحاءَ .

النَّوَاجِذُ :
وهي أَرْبَعَةُ أَسْنانٍ : في كلِّ جَانبٍ سِنٌّ واحِدٌ ، وقَدْ يَتَأَخَّرُ نَبَاتُها ، وهي الَّتي يُسَمّيها البَعضُ : ضِرْسَ العَقْل ، أَو ضِرْسَ الحِكْمة ، أَوِ الحِلْم .

وفي اللِّسَانِ عَشَرَةُ مَخَارِجَ لِثَمَانيةَ عَشَرَ حَرْفًا .

وله أَقْصىٰ ، وَوَسَطٌ ، وَحَافَةٌ ، وَطَرَفٌ ، وإليك التَّفْصِيلَ :

١٢ ـ أَدْنَاهُ : غَيْنٌ خَاؤُهَا / وَٱلْقَافُ: أَقْصَى ٱللِّسَانِ فَوْقُ/ثُمَّ ٱلْكَافُ

١ ـ أَقْصَى اللِّسَان فَوْقُ : مما يَلِي الحَلْقَ مَعَ ما يُحَاذِيهِ منَ الحَنَكِ الأعْلَىٰ ، ويَخْرُجُ منه : القافُ ، مِثْلُ : ﴿ ٱلْفَلَقِ ﴾ .

١٢ ـ أَدْنَاهُ : غَيْنٌ خَاؤُهَا / وَٱلْقَافُ: أَقْصَى ٱللِّسَانِ فَوْقُ/ثُمَّ ٱلْكَافُ

١٣ ـ أَسْفَلُ/وَٱلْوَسْطُ:فَجِيْمُ ٱلشِّيْنُ يَا / وَٱلضَّادُ : مِنْ حَافَتِهِ إِذْ وَلِيَا

٢ ـ أَقْصَى اللِّسَانِ تَحْتَ مَخْرَجِ القافِ قليلًا : مَعَ ما يُحَاذِيهِ من الحَنَكِ الأَعْلَىٰ ، ويَخْرُجُ منه : الكافُ ، مِثْلُ : ﴿ الْكَوْثَرِ ﴾ وتُسمَّى القافُ والكافُ : الحُرُوفَ اللَّهَوِيةَ ؛ لأنَّها تَخْرُجُ قريبًا من اللَّهَاةِ .

مُلَاحَظَةٌ :

كوْنُ مَخْرِجِ الكافِ تَحْتَ مَخْرِجِ القافِ إنَّما هو باعْتِبارَيْنِ ، أوَّلُهُما : أنَّ القافَ أَقْرَبُ من الكافِ إلى الجَوْفِ ، وثانيهِمَا : أنَّ مَخْرَجَ القافِ من مَنبَتِ اللَّهَاةِ ، ومَخْرَجَ الكافِ من آخِرِها ، ولا شَكَّ أنَّ مَنْبَتَها فَوْقَ آخِرِها .

٣ ـ وَسَطُ اللِّسَانِ مَعَ مَا يُحَاذِيهِ مِنَ الحَنَكِ الأعْلَىٰ : وَيَخْرُجُ مِنْهُ الجيمُ والشِّينُ والياءُ ـ غيرُ المَدِّيَّةِ ـ مِثْلُ : ﴿ فُجِّرَتْ ﴾ ، ﴿ وَٱلشَّمْسِ ﴾ ، ﴿ ٱلْبَيْتِ ﴾ ، وتُسمَّىٰ : الحُرُوفَ الشَّجْرِيَّةَ ؛ لأنَّها تَخْرُجُ منْ شَجْرِ الفَمِ ، أيْ : « ما بَيْنَ اللِّحْيَيْنِ » .

١٣ ـ أَسفلُ/والوسطُ :فجيمُ الشينُ يا/ وَالضَّادُ : مِنْ حَافَتِهِ[1] إِذْ وَلِيَا
١٤ ـ اَلاَضْرَاسَ مِنْ أَيْسَرَ أَوْ يُمْنَاهَا/ واللامُ : أَدْنَاهَا لِمُنْتَهَاهَا

٤ ـ إِحْدَىٰ حَافَتَيِ اللِّسَانِ أَوْ هما معًا مَعَ مَا يَليهَا مِن جِهةِ الأَضْرَاسِ العُلْيا الَّتي في الجانب الأَيْسَرِ أو الأَيْمَنِ : ويَخْرُجُ منه الضَّادُ ، وإِخراجُها من الأيسر أَسْهَلُ وأَكْثَرُ اسْتِعْمَالًا ، ومن الأَيْمَنِ أَصْعَبُ وأقلُّ اسْتِعْمَالًا ، ومن الجَانِبَيْنِ نادِرٌ مِثْل : ﴿ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾ ، ﴿ فَضْلًا ﴾ .

« والضَّادُ مِنْ حَافَتِه » : بتَخْفيفِ الفاء .
« إِذْ وَلِيَا » : بأَلِفِ الإِطْلاقِ .
« الاَضْرَاسَ » : بالنَّقْلِ للتَّخفيفِ ولا تُلْفَظُ الألِفُ بل نَبْدَأُ باللَّام مَفْتُوحَةً .

قالَ ابنُ الجَزَرِيِّ في التَّمْهِيدِ : « واعْلَمْ أَنَّ هٰذا الحَرْفَ ليسَ في الحُرُوفِ حَرْفٌ يَعْسُرُ على اللِّسَانِ غيرُه ، والناسُ يَتفاضَلُون في النُّطْقِ به ، فمِنْهُمْ من يَجْعَلُه ظاءً مُطْلقًا ؛ لأنَّه يُشارِكُ الظَّاءَ في صِفاتِها كلِّها ، ويَزِيدُ عليها بالاِسْتِطَالَةِ ، فلَوْلا الاِسْتِطَالَةُ واخْتِلافُ المَخْرَجَيْنِ لكانتْ ظاءً ، وهم أكثرُ الشَّاميِّينَ وبعضُ أهْلِ المَشْرِقِ ، وهٰذا لا يَجُوزُ في كلام الله تعالىٰ »[2] .

تَنْبِيهٌ أَدَائِيٌّ :

الضَّادُ لا تَخْرُجُ من الأَضْراسِ ؛ فالأَضْرَاسُ ليستْ مَحَلًّا لخُرُوج الأَصْواتِ ، بلْ تَخْرُجُ من اللِّسانِ مع المَوْضِعِ الَّذي يلي الأَضْراسَ ، وإِنْ كان يَحْدُثُ تَلامُسٌ خَفيفٌ لِحَافَةِ اللِّسانِ بالأَضْراسِ ، ولٰكنَّ هٰذا التَّلامُسَ ليس هو السَّببَ في إِحْدَاثِ صَوْتِ الضَّادِ .

وخُرُوجُ الضَّادِ المُعْجَمةِ المُسْتَطِيلةِ من حَافَةِ الجِهَةِ اليُسرىٰ أكثرُ وأيسرُ ، ومن اليُمنىٰ أَصْعَبُ وأقلُّ ، ومن الحَافَتَيْن معًا أقلُّ وأَعْسَرُ .

---

(١) ـ « مِنْ حَافَتِهِ » : بتَخْفِيفِ الفاءِ في كل النُّسَخ .
وحافَةُ الشَّيءِ : جانبُه ، والتَّخفيفُ هو الأَصْلُ في هٰذه الكَلِمَةِ ، لا لأَجْلِ الوَزْنِ كما تَوَهَّمَ بَعْضُهُمْ ، وتَشْدِيدُ الفاءِ لا يَصِحُّ وَزْنًا ، ولا لُغةً .

(٢) ـ انظر : (التمهيد : ٢٩) .

١٤ ـ ٱلْاَضْرَاسَ مِنْ أَيْسَرَ أَوْ يُمْنَاهَا / وَٱللَّامُ : أَدْنَاهَا لِمُنْتَهَاهَا

٥ ـ أَدْنَىٰ إِحْدَىٰ حافَتَيِ اللِّسَانِ إلىٰ مُنتَهَىٰ طَرَفِهِ : مَعَ ما يَلِيهَا من اللِّثَة ، ويَخْرُجُ منه اللَّامُ مِثْل : ﴿ وَٱلَّيْلِ ﴾ ، ﴿ ٱللَّهَ ﴾ ، سَوَاءٌ كانتْ مُرَقَّقَةً أمْ مُفَخَّمَةً .

قالَ سِيبَوَيْهِ : إنَّ مَخرجَ اللَّامِ يكونُ من فُوَيْقِ الضَّاحكِ والنَّابِ والرَّبَاعِيَةِ والثَّنِيَّةِ .

« واللَّامُ أَدْنَاهَا لِمُنتَهَاهَا » : أيْ : واللَّامُ مَخْرَجُها من أدنىٰ حافَةِ اللِّسَانِ إلىٰ مُنْتَهىٰ طَرَفِهِ ، ومَعْنَىٰ : أَدْنَىٰ حَافَتَيِ اللِّسَانِ : أيْ : أَقْرَبُها إلىٰ مُقَدَّمِ الفَمِ بعدَ مَخْرَجِ الضَّادِ مَعَ ما يَلِيها من اللِّثَةِ .

« اللِّثَةُ » : بكَسْرِ اللَّام وتَخْفِيفِ الثَّاء : اللَّحْمُ الَّذي رُكِّبتْ فيه الأَسْنانُ .

مُلَاحَظَةٌ :

وليس في الحُرُوفِ أَوْسَعُ مَخْرَجًا من اللَّامِ ، وهو على العكْسِ من الضَّاد في خُرُوجِها ، فخُروجُ اللَّامِ من الحافَةِ اليُسرىٰ أقلُّ وأَعْسَرُ ، ومن اليُمنىٰ أكْثَرُ وأَسْهَلُ ، وخُرُوجُها من الحافَتَيْنِ معًا أَعَزُّ وأَصْعَبُ .

قالَ العلَّامةُ المَارغنِيُّ في النُّجُومِ الطَّوالِعِ : « ويَتأتَّىٰ إخْرَاجُ اللَّامِ من كِلتَا الحَافَتَيْنِ إلَّا أَنَّ إخْرَاجَها من الحَافَةِ اليُمْنَىٰ أَمْكَنُ بخِلَافِ الضَّادِ »[1] .

١٥ ـ وَٱلنُّونُ : مِنْ طَرَفِهِ تَحْتُ ٱجْعَلُوا / وَٱلرَّا : يُدَانِيهِ لِظَهْرٍ أَدْخَلُ

٦ ـ طَرَفُ اللِّسَانِ تَحْتَ اللَّام قَليلًا : مَعَ ما يُحَاذِيهِ من لِثَةِ الثَّنايا العُلْيا : ويَخْرُجُ منه النُّونُ المُتَحَرِّكَةُ والسَّاكِنَةُ ، والتَّنْوينُ يُلْحَقُ بالنُّونِ ، مِثْل : ﴿ ٱلنَّارَ ﴾ .

« تَحْتُ اجْعَلُوا » : اجعلوا النُّونَ أيها القُرَّاءُ تحتَ مَخْرَجِ اللَّام قليلًا .

(١) ـ انظر : (النجوم الطوالع : ١٨١) .

مُلَاحَظَةٌ :

وخَرَجَ بقَوْلِنَا : « النُّونُ المُتَحَرِّكةُ » النُّونُ المُخْفاةُ والمُدغَمَةُ مُطلقًا في غيرِ مثلِها ، فأمَّا النُّونُ المُخفَاةُ فتتحوَّلُ من طرَفِ اللِّسَانِ إلىٰ قُربِ مَخرجِ ما تُخفَىٰ عندَه من الحُرُوفِ ، وأمَّا المُدغَمَةُ بغُنَّةٍ أَوْ بغيرِها في غيرِ مِثلِها فتَتَحوَّلُ أيضًا من طرَفِ اللِّسَانِ إلىٰ مَخْرجِ ما تُدغَمُ فيه من الحُرُوفِ ، وهٰذا هو الصَّوابُ خِلافًا لمن قالَ : بأنَّ مَخرجَ النُّونِ في هاتَيْنِ الحالَتَيْنِ يَتَحوَّلُ من طرَفِ اللِّسَانِ إلى الخَيْشومِ ، ولمن قالَ بِخُرُوجِ المُشدَّدةِ من الخَيْشومِ كذٰلك .

١٥ ـ وَٱلنُّونُ: مِن طَرَفِهِۦ تَحتُ ٱجعَلُوا / وَٱلرَّا : يُدَانِيهِۦ لِظَهرٍ أَدخَلُ

٧ ـ طَرَفُ اللِّسَانِ تَحْتَ مَخْرَجِ النُّون : مَعَ ما يُحَاذِيهِ من لِثَةِ الثَّنَايا العُلْيا ، ويَخْرُجُ منه الرَّاءُ ، وهُوَ يُقَارِبُ مَخْرَجَ اللَّامِ ، إلَّا أنَّ مَخْرَجَ الرَّاء أَدْخَلُ في ظَهْرِ اللِّسَانِ ، مِثْل: ﴿ ٱلرَّحْمَٰنِ ﴾ ، وتُسَمَّى اللَّامُ والنُّونُ والرَّاءُ : الحُرُوفَ الذَّلَقِيَّةَ ؛ لأنَّها تَخْرُجُ من ذَلَقِ اللِّسَانِ أيْ من طَرَفِه .

« يُدَانِيهِ لِظَهْرٍ أَدْخَلُ » : إنَّ مَخْرَجَ الرَّاءِ يُقارِبُ مَخْرَجَ النُّونِ ، لكنَّ مَخْرَجَ النُّونِ من طرَفِ اللِّسَانِ من بَطْنِهِ ، وهو الجُزْءُ المُلاقِي لسَقْفِ الحَلْقِ ، والرَّاءُ من طرَفِه أيضًا لكن من ظَهْرِه ؛ لأنَّ اللِّسَانَ عندَ النُّطْقِ بالرَّاءِ يَنْحَنِي حتَّىٰ يَقْرَعَ ظَهْرُه مَنْطِقَةَ اللَّحْمِ المَحَزَّزِ الكائنَةَ من الحَنَكِ الأَعْلَىٰ .

تنبيهٌ :

المُعْتَمَدُ عند الجُمْهُورِ : أنَّ لكلٍّ من اللَّامِ والنُّونِ والرَّاءِ مَخْرَجًا مُسْتَقِلًّا ، خِلافًا للفرَّاءِ ومُوَافِقِيهِ حيثُ قالوا : إنَّ مَخْرَجَ الحُرُوفِ الثلاثةِ واحِدٌ .

١٦ ـ وَٱلطَّاءُ وَٱلدَّالُ وَتَا : مِنْهُ، وَمِنْ عُلْيَا ٱلثَّنَايَا/ وَٱلصَّفِيرُ : مُسْتَكِنّْ

٨ ـ طَرَفُ اللِّسَانِ مَعَ أُصُولِ الثَّنَايَا العُلْيَا مُصْعِدًا إلىٰ جِهَةِ الحَنَكِ الأَعْلَىٰ : ويَخْرُجُ منه ثلاثَةُ أحْرُف : الطَّاءُ والدَّالُ والتَّاءُ ، مِثْل : ﴿ ٱلطَّارِقُ ﴾ ، ﴿ أَحَدٌ ﴾ ، ﴿ كُوِّرَتْ ﴾ وتُسمَّىٰ : الحُرُوفَ النَّطَعِيَّةَ ؛ لأنَّها تَخْرُجُ مُلامِسَةً لِنِطَعِ الفَمِ : وهو الجِلْدَةُ الَّتي فَوْقَ اللِّثَةِ ، ومن علامتها أنَّك إذا لَمَسْتَهَا بِلِسَانِكَ لاحَظْتَ أنَّها مُحَزَّزَةٌ .

١٦ ـ وَٱلطَّاءُ وَٱلدَّالُ وَتَا : مِنْهُ، وَمِنْ عُلْيَا ٱلثَّنَايَا/ وَٱلصَّفِيرُ : مُسْتَكِنّْ[1]

١٧ ـ مِنْهُ،وَمِنْ فَوْقِ ٱلثَّنَايَا ٱلسُّفْلَىٰ/ وَٱلظَّاءُ وَٱلذَّالُ وَثَا : لِلْعُلْيَا

٩ ـ طَرَفُ اللِّسَانِ مَعَ مَا بَيْنَ الثَّنَايَا العُلْيَا وَالسُّفْلَىٰ : ويَخْرُجُ منه ثلاثَةُ أحْرُفٍ : الصَّادُ والسِّينُ والزَّاي ، وتُسَمَّىٰ : حُرُوفَ الصَّفِيرِ ، والحُرُوفَ الأَسَلِيَّةَ ؛ لأنَّها تَخْرُجُ من أَسَلَةِ اللِّسَانِ ، أيْ : ما اسْتَدَقَّ من طَرَفِ رَأْسِهِ .

« والصَّفِيرُ » : أيْ : وحُرُوفُ الصَّفيرِ ، أَطْلَقَ الصِّفَةَ وأرادَ المَوْصُوفَ .

« مُسْتَكِنٌّ » : مُسْتَقِرٌّ خُرُوجُها ، « مِنْهُ » : من طَرَفِ اللِّسَانِ .

(١) ـ « مُسْتَكِنٌّ » : بإسكانِ النُّونِ في أكثرِ النُّسَخِ ، وضُبِطَتْ بالتَّشْدِيدِ فقط في بَعْضِها ، وضُبِطَتْ في بَعْضِها بسُكونٍ فَوْقَ الشَّدَّةِ ، وهو ما أَمِيلُ إليه لأنَّه يُسَاعِدُ في فَهْمِ المَعْنىٰ .

١٧ - مِنهُ، وَمِن فَوقِ ٱلثَّنَايَا ٱلسُّفلَىٰ/ وَٱلظَّاءُ وَٱلذَّالُ وَثَا : لِلْعُلْيَا
١٨ - مِن طَرَفَيْهِمَا/وَمِن بَطنِ ٱلشَّفَهْ: فَٱلْفَا مَعَ أَطرَافِ ٱلثَّنَايَا ٱلْمُشرِفَهْ

١٠ - طَرَفُ اللِّسَانِ مَعَ أَطْرَافِ الثَّنَايا العُلْيَا : ويَخْرُجُ منه ثلاثَةُ أحْرُف : الظَّاءُ والذَّالُ والثَّاءُ ، مِثْلُ : ﴿ وَٱلظَّـٰهِرُ ﴾ ، ﴿ وَٱلـذَّٰرِيَٰتِ ﴾ ، ﴿ ٱلْكَوْثَرَ ﴾ ، وتُسمَّىٰ : الحُروفَ اللِّثَوِيَّةَ ؛ لكون مَخْرَجِها قريبًا من اللِّثَة ، واللِّثَةُ : هي اللَّحْمُ الَّذِي رُكِّبَتْ فيه الأسنان[1] .

« وَثَا » : أي : وثاء ، بحَذْفِ الهَمْزَةِ لأَجْلِ الوَزْنِ .

« لِلْعُلْيَا مِنْ طَرَفَيْهِمَا » : يَعْني : أنَّ الظَّاءَ والذَّالَ والثاءَ تَخْرُجُ من طَرَفِ كلٍّ من اللِّسَانِ والثَّنَايا العُليا ، لا من اللِّثَةِ كما تَوَهَّمَ البَعْضُ .

تَنْبِيهٌ :

وتَسْمِيَتُها لِثَوِيَّةً نسبةً إلى اللِّثَةِ ، لا يعني أنَّها تَخْرُجُ من اللِّثَةِ ، بل هي نِسْبَةُ مُجَاوَرَةٍ .

٤ - الشَّفَتَان

١٨ - مِن طَرَفَيْهِمَا/وَمِن بَطْنِ ٱلشَّفَهْ: فَٱلْفَا مَعَ أَطْرَافِ ٱلثَّنَايَا ٱلْمُشرِفَهْ

وفيهما مَخْرَجَان :

١ - بَطْنُ الشَّفَةِ السُّفْلَىٰ مَعَ أَطْرَافِ الثَّنَايَا العُلْيَا : ويَخْرُجُ منه الفاءُ فقط ، مِثْل : ﴿ وَٱلشَّفْعِ ﴾ .

« ومِنْ بَطْنِ الشَّفَهْ » : أيْ : السُّفلىٰ لاِسْتِحالةِ ذلك مَعَ الشَّفَةِ العُلْيا .

« الثَّنَايَا المُشْرِفَهْ » : أيْ : العُلْيا .

---

(١) - الدَّارِجُ على الألسنة : اللِّثَّة ، بتَشْدِيدِ الثَّاء ، والصَّوابُ أنها مُخَفَّفَةٌ ، انظر : (المختار : ٥٩٢) .

١٩ - لِلشَّفَتَيْنِ : اَلْوَاوُ بَاءٌ مِيمُ/ وَغُنَّةٌ : مَخْرَجُهَا الْخَيْشُومُ

٢ - بَيْنَ الشَّفَتَيْنِ العُلْيَا والسُّفْلَى : ويَخْرُجُ منه ثلاثَةُ حُرُوفٍ : الواوُ السَّاكِنَةُ غيرُ المَدِّيَّةِ ؛ لأنَّ المَدِّيَّةَ تَخْرُجُ من الجَوْفِ ، أَوِ المُتَحَرِّكَةُ ، مِثْل : ﴿ وَالْيَوْمِ الْمَوْعُودِ ﴾ ، والباءُ ، مِثْلُ : ﴿ وَأَبْقَىٰ ﴾ ، والميمُ ، مِثْل : ﴿ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ لكن بانفِتاحِ الشَّفَتَيْنِ في الواوِ ، وانْطِبَاقِهما في الباءِ والميمِ ، إلَّا أنَّ انطِبَاقَهُما معَ الباءِ أَقْوَىٰ مِن انطباقِهما معَ الميمِ ، وتُسَمَّىٰ الحُرُوفَ الشَّفَوِيَّةَ أَوِ الشَّفَهِيَّةَ ؛ لخُرُوجها من الشَّفَةِ .

تَنْبِيهٌ :

« لِلشَّفَتَيْنِ الوَاوُ بَاءٌ مِيمُ » ، وقولُ العُلَمَاء بانفتاحِهما في الواوِ ، المُرَادُ بالواوِ هنا الواوُ المُتَحرِّكةُ غيرُ المَدِّيَّةِ ، أوِ السَّاكِنَةُ بَعْدَ فَتْحٍ ، أمَّا الواوُ المَدِّيَّةُ وهي السَّاكنةُ بعد ضَمٍّ ، نَحْوُ : ﴿ قُولُوٓاْ ﴾ ، فتَقَدَّمَ أنَّها تَخْرُجُ من جَوْفِ الحَلْقِ علىٰ مَذْهَبِ الجُمْهُورِ .

والواوُ أحيانًا تكونُ بانفتاحِ الشَّفَتَيْنِ بعدَ ضَمِّهِما قليلًا ، وذلك في حالةِ تحرُّكِها بالفتْحِ ، مثلُ : ﴿ وَأَقْوَمُ ﴾ [النساء : ٤٦] أَوْ بالكسرِ ، نَحْوُ : ﴿ وِزْرًا ﴾ [طه : ١٠٠] .

وأحيانًا بانضِمَامِهِمَا مُقَبَّبَتَيْنِ ، وذلك في حالةِ تحرُّكِها بالضَّمِّ ، نَحْوُ : ﴿ لَتُبْلَوُنَّ ﴾ ، أَوْ في حالةِ سكونِها بعد فتحٍ ، نَحْوُ : ﴿ يَٰقَوْمِ إِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ يَوْمَ ٱلتَّنَادِ ﴾ [غافر : ٣٢] ، وفي حالِ سكونِها بعدَ ضَمٍّ أيضًا ، نَحْوُ : ﴿ قُولُوٓاْ ﴾ ، وعلى القارِئِ أنْ يتَنَبَّه لهذا الضَّمِّ .

٥ ـ الخَيْشُومُ

١٩ ـ لِلشفتينِ : اَلْوَاوُ بَاءٌ مِيمُ/ وَغُنَّةٌ : مَخْرَجُهَا اَلْخَيْشُومُ

الخَيْشُومُ : وهُوَ أقْصى الأنفِ ، وَيُسَمِّيهِ البَعْضُ : التَّجْوِيفَ الأَنْفِيَّ : ويُعَرِّفُهُ بَعْضُهُمْ بأنَّه : **خَرْقُ الأنفِ المُنْجَذِبُ إلىٰ داخِلِ الفَمِ ، والمُرَكَّبُ فوقَ غَارِ الحَنَكِ الأعْلَىٰ**

ويَخْرُجُ منه صَوْتُ الغُنَّة الَّتي تكونُ في : النُّون السَّاكنةِ والتَّنْوِينِ عند الإدْغَام بغُنَّة ، وعند الإخْفاءِ ، وعندَ الإقْلاب ، والنُّونِ والميمِ المُشَدَّدَتَيْنِ ، والميمِ المُخْفاةِ عند البَاء والميمِ المُدْغَمةِ في الميم[1]، مِثْل : ﴿ إِنَّ ، ثُمَّ ﴾ .

القِسْمُ الثَّاني : الحُرُوفُ الفَرْعِيَّةُ :

وهي الَّتي تَتَوَلَّدُ من حَرْفَيْنِ ، وتَتَرَدَّدُ بين مَخْرَجَيْنِ ، وهٰذا القِسْمُ لم يَتَطَرَّقْ إليه الإمامُ ابنُ الجَزَرِيِّ في الجَزَرِيَّةِ ، والَّذِي وَرَدَ منها في القُرْآنِ خَمْسَةُ حُرُوفٍ :

١ ـ الأَلِفُ المُمَالَةُ : ويُوجَدُ لحَفْصٍ عن عَاصِمٍ كَلِمَةٌ واحِدَةٌ في القُرْآنِ مُمَالَةٌ ، وهي قَوْلُهُ تَعَالىٰ : ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرٖىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآ ﴾ .

٢ ـ اللَّامُ المُفَخَّمَةُ : وهي لامُ لَفْظِ الجلالة إذا جاء قبلَها فَتْحٌ أَوْ ضَمٌّ ، مِثْل : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ ﴾ ﴿ رَسُولَ ٱللَّهِ ﴾ ، وهي فَرْعٌ عن اللَّام المُرَقَّقَةِ .

---

(١) ـ بعضُهم يَجْعَلُ غُنَّةَ الإدْغَام والإقْلَابِ والإخْفاءِ من الحُرُوفِ الفَرْعِيَّةِ ؛ لأنَّها مُتَرَدِّدَةٌ بينَ الفَمِ والأنفِ .

٣ ـ الهَمْزَةُ المُسَهَّلَةُ : وهي الَّتي تَتَرَدَّدُ بَيْنَ الهَمْزَةِ وبَيْنَ الألِفِ ، وقَدْ وَقَعَ لحَفْصٍ منها كلِمةٌ واحِدةٌ في القُرْآنِ الكريم ، وهي : ﴿ ءَأَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ ﴾ .

٤ ـ الكَسْرَةُ المُشَمَّةُ صَوْتَ الضَّمَّةِ : مِثْل : ﴿ وَقِيلَ ﴾ وذلك في قِرَاءةِ الإمامِ الكِسَائيِّ ، وابنِ عامرٍ الدِّمَشْقيِّ من رواية هِشامٍ ، ولم يَقَعْ منه في رواية حَفْصٍ شَيْءٌ .

٥ ـ الصَّادُ المُشَمَّةُ صَوْتَ الزَّايِ : مِثْل : ﴿ ٱلصِّرَٰطَ ﴾ وهذا على قراءةٍ مُتَوَاتِرةٍ أُخْرَىٰ من السَّبْعِ ، وهي قراءةُ حَمْزَةَ ، أمَّا حَفْصٌ فليس عنده إشْمامٌ في الصَّاد ، والإشْمامُ عند حَفْصٍ يَكُونُ آخرَ الكَلِماتِ وبلا صَوْتٍ على الإطْلاقِ ، ولا يُوجَدُ في وَسَطِ الكلام إلَّا في كَلِمَةٍ : ﴿ تَأْمَنَّا ﴾ .

مُلَاحَظَةٌ حَوْلَ الحُروفِ الفَرْعِيَّةِ

الإشْمَامُ في عُرْفِ أَهْلِ التَّجْوِيدِ نَوْعانِ :

النَّوْعُ الأَوَّلُ : خَلْطُ حَرْفٍ بِحَرْفٍ ، أَوْ حَرَكَةٍ بِحَرَكَةٍ ، بحيثُ يَتَوَلَّدُ صَوْتٌ هو خليطٌ منهما ، فهذا الإشْمَامُ يَظْهَرُ في الصَّوْتِ ، وهو غيرُ مَوْجودٍ في روايةِ حفْصٍ عن عاصِمٍ ، ومنه النَّوْعُ الرَّابعُ والخَامِسُ من الحُرُوفِ الَّتي سَبَقَ ذِكْرُها .

النَّوْعُ الثاني : وهو ضَمُّ الشَّفَتَيْن عند النُّطْقِ بالحَرْفِ بُعَيْدَ سكونه مِثْل : ﴿ نَسْتَعِينُ ﴾ ، وهذا لا عَلاقَةَ له بالصَّوْتِ على الإطْلاقِ ؛ إذْ هو مُجَرَّدُ إشارةٍ بالشَّفَتَيْنِ إلى الضَّمِّ ، ويُوجَدُ الإشْمَامُ بهذا المَعنىٰ عند حَفْصٍ في مَوَاضِعِهِ .

بَابُ
صِفَاتِ الحُرُوفِ

الشرح المنهجي

على

المقدمة الجزرية

بَابُ صِفَاتِ الحُرُوفِ

الصِّفَةُ : لُغَةً : ما قامَ بالشَّيْءِ من المَعَاني الحِسِّيَّةِ والمَعْنَوِيَّةِ كالعِلْمِ والبَيَاضِ .

وَاصْطِلَاحًا : هي الكَيْفِيَّةُ الَّتي تَعْرِضُ للحَرْفِ حَالَ نُطْقِهِ في المَخْرَجِ من جَهْرٍ ورَخَاوَةٍ ونَحْوِ ذلك .

❁ عَدَدُ صِفَاتِ الحُرُوفِ :

وقَدِ اخْتَلَفَ العُلَمَاءُ في عَدَدِها ، فجَعَلَها بَعْضُهُمْ أَرْبعًا وأَرْبَعِينَ صِفةً ، وبَعْضُهُمْ أربعًا وثلاثِينَ صفةً ، وبَعْضُهُمْ أَرْبَعَ عَشْرةَ صِفةً ، والقَوْلُ المُعْتَمَدُ عندَ الجُمْهورِ أنَّها سَبْعَ عَشْرَةَ صِفةً ، وهو الَّذِي اختارَهُ ابنُ الجَزَرِيِّ في المُقدِّمةِ وغيرِها .

فَوَائِدُ الصِّفَاتِ :

أ - إنَّها تُعْطِي لكلِّ حَرْفٍ مُمَيِّزاتٍ ليَمْتَازَ به عن الحَرْفِ الآخر الَّذِي يَخْرُجُ مَعَه من نفْسِ المَخْرَجِ ، فَعَلَى سبيل المثال : الطَّاءُ والتاءُ والدَّالُ ، مَخْرَجُها واحِدٌ ولكنَّ الصِّفَاتِ هي الَّتي تُمَيِّز كلَّ حَرْفٍ عن أخيه .

ب - مَعْرِفَةُ الحَرْفِ القَوِيِّ من الحَرْفِ الضَّعيفِ ، وهٰذا يَنْبَني عليه مَعْرِفَةُ ما يُدْغَمُ ممَّا لا يُدْغَمُ من الحُرُوفِ ، لأنَّ القَوِيَّ لا يُدْغَمُ في الضَّعيفِ .

ج - تَحْسِينُ النُّطْقِ بالحُرُوفِ ، وتَجْمِيلُها بالرَّغْم من اختلافِ مَخَارِجِها .

د - مَخَارِجُ الحُرُوفِ تُعَرِّفُنا كَمِّيَّةَ الحَرْفِ ومِقْدارَهُ ، والصِّفاتُ تُعَرِّفُنا كَيْفِيَّةَ النُّطْقِ به .

٢٠ ـ صِفَاتُهَا: جَهْرٌ وَرِخْوٌ[1] مُسْتَفِلْ مُنْفَتِحٌ مُصْمَتَةٌ / وَالضِّدَّ قُلْ:

وتنقسم صِفَاتُ الحُرُوفِ إلى قِسْمَيْنِ:

أ ـ الصِّفَاتُ المُتَضَادَّةُ، وهيَ عَشْرٌ:

الهَمْسُ	وضِدُّهُ	الجَهْرُ
الشِّدَّةُ	وضِدُّها	الرَّخَاوَةُ، وبينهما التَّوَسُّطُ
الاِسْتِعْلاء	وضِدُّهُ	الاِسْتِفَالُ
الإِطْبَاقُ	وضِدُّهُ	الاِنْفِتَاحُ
الإِذْلاقُ	وضِدُّهُ	الإِصْمَاتُ

ب ـ الصِّفَاتُ غَيْرُ المُتَضَادَّةِ، وهيَ سَبْعٌ:

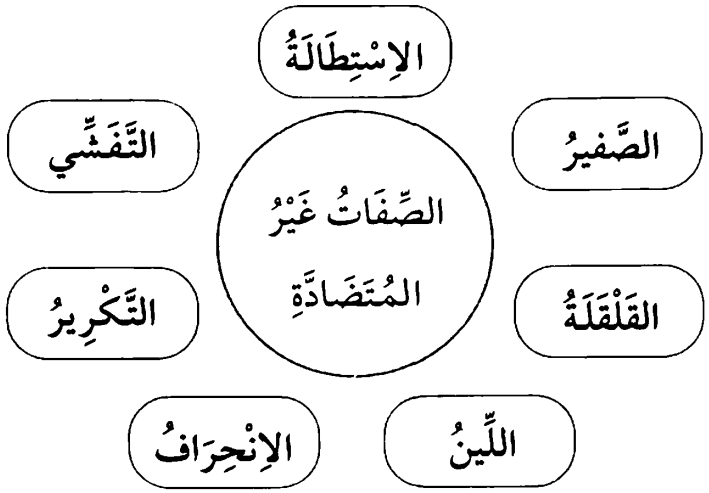

وعَلَى هذا فَمَجْمُوعُ صِفاتِ الحُرُوفِ سَبْعَ عَشْرَةَ، تُضَافُ إليها صِفَةُ البَيْنِيَّةِ أَوِ التَّوَسُّطِ، فتُصْبِحُ ثَمَانِيَ عَشْرَةَ، وإليك بَيَانَهَا بالتَّفْصيلِ:

---

(١) ـ «وَرِخْوٌ»: بتَثليثِ الرَّاءِ لُغَةً، والكَسْرُ أَشْهَرُ، وهو ما عليه الشُّرَّاحُ.

أ ـ الصِفَاتُ المُتَضَادَّةُ

٢١ ـ مَهْمُوسُهَا : فَحَثَّهُ, شَخْصٌ سَكَتْ شَدِيدُهَا لَفْظُ : أَجِدْ قَطٍ بَكَتْ

١ ـ الهَمْسُ : لُغَةً : **الخَفَاءُ** .

واصْطِلاحًا : **جَرَيَانُ النَّفَسِ عِنْدَ النُّطْقِ بالحَرْفِ لضَعْفِ الاِعْتمادِ عَلَى المَخْرَجِ** ؛ وذلك بسببِ تَبَاعُدِ الوَتَرَيْنِ الصَّوْتِيَّيْنِ ، وجَرَيَانِ الهَوَاءِ ، وحُرُوفُهُ : عَشَرَةٌ يَجْمَعُها قَوْلُهُ : « فَحَثَّهُ شَخْصٌ سَكَتَ » مِثْلُ : ﴿ يَفْعَلُ ﴾ ، ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ ﴾ ، ﴿ مَّثْنَىٰ ﴾ ، ﴿ يُهْرَعُونَ ﴾ ، ﴿ يَشْكُرُونَ ﴾ ، ﴿ إِخْوَةٌ ﴾ ، ﴿ وَأَصْحَٰبُ ﴾ ، ﴿ وَٱسْتَكْبَرَ ﴾ ، ﴿ كُوِّرَتْ ﴾ .

٢ ـ الجَهْرُ : لغَةً : **الإعْلانُ والوُضُوحُ** .

واصْطِلاحًا : **انْحِبَاسُ جَرْيِ النَّفَسِ عِنْدَ النُّطْقِ بالحَرْفِ لقوَّةِ الاِعتماد عَلَى المَخْرَجِ** ؛ وذلك بسببِ تَقَارُبِ الوَتَرَيْنِ الصَّوْتِيَّيْنِ ، وحُرُوفُهُ : تِسْعَةَ عَشَرَ ، وهِيَ ما سوىٰ حُرُوفِ الهَمْسِ ، مِثْلُ : ﴿ قَبْلُ ﴾ ، ﴿ وَٱلطَّارِقِ ﴾ ، ﴿ مَدَدًا ﴾ ، ﴿ ٱلدُّنْيَا ﴾ ، وهو ضِدُّ الهَمْسِ .

٣ ـ الشِّدَّةُ : لُغَةً : القُوَّةُ .

واصْطِلاحًا : **انْحِبَاسُ جَرْيِ الصَّوْتِ عِنْدَ النُّطْقِ بالحَرْفِ ؛ لكَمَالِ قوَّةِ الاِعْتِمَادِ عَلَى المَخْرَجِ** ، وذلك بسببِ انْغِلاقِ عُضْوَيِ النُّطْقِ في المَخْرَجِ .

وحُرُوفُها : ثمانيةٌ ، مَجْمُوعَةٌ في لَفْظِ : « أَجِدْ قَطٍ بَكَتْ » .

مُلَاحظاتٌ أدائيَّةٌ حَوْلَ حُرُوفِ الشِّدَّةِ

المُلاحَظَةُ الأُولَى :

لاحِظِ الفَرْقَ بَيْنَ الجَهْرِ والشِّدَّة : إنَّ الجَهْرَ انْحِبَاسُ جَرْيِ النَّفَسِ .

أمَّا الشِّدَّةُ : فهي انْحِباسُ جَرْيِ الصَّوْتِ ، وحاوِلْ أنْ تُطبِّقَ ذلك بنَفْسِكَ بأَنْ تَنْطِقَ : ﴿ ٱلسَّمَآءُ ﴾ وتَقِفَ عليها ، أَرَأَيْتَ كيف انْحَبَسَ الصَّوْتُ والنَّفَسُ معًا ؛ لأنَّ الهَمْزَةَ حَرْفٌ شَدِيدٌ مَجْهُورٌ ، بينما لو نَطَقْتَ لَفْظَ : ﴿ كِتَٰبَكَ ﴾ ووَقَفْتَ عليه بالسُّكونِ فإنك تُلَاحِظُ أنَّ الصَّوْتَ انْحَبَسَ بينما النَّفَسُ جارٍ ، إذًا فالكافُ شَدِيدٌ مَهْمُوسٌ غَيْرُ مَجْهُورٍ .

المُلاحَظَةُ الثانِيَةُ :

إذا أردتَّ أنْ تُفَرِّقَ بين المَهْمُوسِ والمَجْهُورِ ، قُمْ بهٰذه التَّجْرِبَةِ : ضَعِ السَّبَّابَةَ والإبْهامَ علىٰ حَنْجَرتِكَ وانْطِقِ الحَرْفَ ساكِنًا ، فإنْ أَحْسَسْتَ بذَبْذَباتٍ تَهْتَزُّ في الحَنْجَرَةِ فهو مَجْهُورٌ ، وإنْ لم تُحِسَّ بذلك فهو مَهْمُوسٌ ، والمِثالُ الواضِحُ علىٰ ذلك : « ثْ ، ذْ » .

المُلاحَظَةُ الثالِثَةُ :

لَمَّا كانتِ الحُرُوفُ الشَّدِيدَةُ ثَقيلةً في النُّطْقِ تَخَلَّصَ العَرَبُ من هٰذه الشِّدَّةِ : فقَلْقَلُوا خَمْسَةَ حُرُوفٍ من الحُرُوفِ الشَّدِيدَةِ وهي حُرُوفُ : « قُطْبِ جَدٍ » ، وهَمَسُوا الكافَ والتَّاءَ ، وسَهَّلُوا الهَمْزَةَ وأَبْدَلُوهَا .

٤ ـ الرَّخَاوَةُ : لُغَةً : اللِّينُ .

وَاصْطِلَاحًا : **جَرَيَانُ الصَّوْتِ مَعَ الحَرْفِ لضَعْفِ الاِعْتِمادِ على المَخْرَجِ .**

وحُرُوفُها : سِتَّةَ عَشَرَ ، وهي ما عَدَا حُرُوفَ الشِّدَّةِ والتَّوَسُّطِ .

٢٢ - وَبَيْنَ رِخْوٍ وَالشَّدِيدِ : لِنْ عُمَرْ وَسَبْعُ عُلْوٍ: خُصَّ ضَغْطٍ قِظْ، حَصَرْ

وهناك حُرُوفٌ مُتَوَسِّطَةٌ بَيْنَ الشِّدَّةِ والرَّخَاوَةِ ، وهي خَمْسةٌ يَجْمَعُهَا قَوْلُهُ : « لِنْ عُمَر » وإنَّما وُصِفَتْ بذلك أي بالتَّوَسُّطِ ؛ لأنَّ الصَّوْتَ لم يَنْحَبِسْ مَعَها انْحِباسَهُ مَعَ الشَّدِيدَةِ ولم يَجْرِ مَعَها جَرَيَانَه مَعَ الرِّخْوَة .

مُلَاحَظَةٌ :

يَنْبَغِي أنْ يَحْذَرَ القارِئُ عندَ نُطْقِه للحُرُوفِ البَيْنِيَّةِ من أنْ يَتَّكِئَ عَلَيْها اتِّكَاءَةً طَويلَةً تُشْبِهُ اتِّكَاءَهُ على الحُرُوفِ الرِّخْوَةِ ، فإنَّ الزَّمَنَ الَّذِي يَسْتَغْرِقُهُ الحَرْفُ البَيْنِيُّ أقلُّ من الزَّمَنِ الَّذِي يَسْتَغْرِقُهُ نُطْقُ الحَرْفِ الرِّخْوِ نِسْبِيًّا ، وذلكَ في مِثْل قوله تَعَالىٰ : ﴿ وَٱللَّـهُ ﴾ ، ﴿ ٱلرَّحْمَـٰنِ ﴾ ، ﴿ يَعْلَمُ ﴾ .

٥ - الِاسْتِعْلاءُ : لُغَةً : **العلوُّ والِارتفاعُ** .

وَاصْطِلَاحًا : **ارْتِفَاعُ أَقْصَى اللِّسَانِ - عند النُّطْقِ بالحَرْفِ - إلى الحَنَكِ الأَعْلَىٰ** فيَرْتَفِعُ الصَّوْتُ مَعَه ويَسْتَعْلِيْ .

وسُمِّيَتْ بذلك لِارْتِفَاعِ أَقْصَى اللِّسَانِ عندَ النُّطْقِ بها إلى الحَنَك الأَعْلَىٰ .

وحُرُوفُهَا : سَبْعَةٌ يَجْمَعُهَا قَوْلُهُ : « خُصَّ ضَغْطٍ قِظْ »[1] .

---

(١) - وقَدْ جَمَعَها شَيْخُنا الشَّيْخُ أحمدُ القَلَّاشُ الحَلَبيُّ رحمه الله في أوائل هٰذا البَيْت :

قَدْ طَالَ صَدُّكَ ظُلْمًا خَفِّفْ ضِرَامَ غَرَامِي

مُلَاحَظاتٌ حَوْلَ الاِسْتِعْلاءِ والتَّفْخِيمِ

الملاحظة الأولى :

من لَوَازِمِ حُرُوفِ الاِسْتِعلاءِ : التَّفْخيمُ ، ولذلك يَنْبغِي أنْ نَتطَرَّقَ إلى التَّفْخِيم وتَعْرِيفِهِ ومَرَاتِبِهِ ، وضِدُّ الاِسْتِعْلاءِ : الاِسْتِفالُ ، وحُكْمُهُ التَّرْقِيقُ .

التَّفْخِيمُ : لُغَةً : التَّسْمِينُ .

واصْطِلاحًا : **سِمَنٌ يَدْخُلُ على جِسْمِ الحَرْفِ فيمتَلِئُ الفَمُ بِصَدَاه** ، أَوْ : هو جَعْلُ الحَرْفِ سَمِينًا في المَخْرَجِ ، قَوِيًّا في الصِّفَةِ ، ويُقَابِلُهُ : التَّرْقِيقُ .

التَّرْقِيقُ : لُغَةً : التَّنْحِيفُ .

وَاصْطِلَاحًا : **تَنْحِيفُ الحَرْفِ بِجَعْلِهِ في المَخْرَجِ نَحِيفًا ، وفي الصِّفَةِ ضَعِيفًا** ، أَوْ : هو نُحُولٌ يَدْخُلُ على جِسْمِ الحَرْفِ فلا يَمْتلِئُ الفَمُ بصَدَاهُ .

المُلاحَظَةُ الثانِيَةُ : مَرَاتِبُ التَّفْخِيم :

التَّفْخِيمُ على خَمْسِ مَرَاتِبَ :

١ ـ أنْ يكونَ حَرْفُ الاِسْتِعْلاء مَفْتوحًا وبَعْدَه ألِفٌ ، مِثْلُ : ﴿ خَالِدُونَ ﴾ .

٢ ـ أنْ يكونَ حَرْفُ الاِسْتِعْلاء مَفْتُوحًا وليسَ بَعْدَه أَلِفٌ ، مِثْلُ : ﴿ ظَلَمَ ﴾ .

٣ ـ أنْ يكونَ حَرْفُ الاِسْتِعْلاء مَضْمُومًا ، مِثْلُ : ﴿ قُتِلُواْ ﴾ .

٤ ـ أنْ يكونَ حَرْفُ الاِسْتِعْلاء ساكنًا ، مِثْلُ : ﴿ فَيَقْتُلُونَ ﴾ .

٥ ـ أنْ يكونَ حَرْفُ الاِسْتِعْلاء مَكْسُورًا ، مِثْلُ : ﴿ قِيْلَ ﴾ .

وبَعْضُهُمْ جَعَلَ مَرَاتِبَ التَّفْخِيمِ ثَلَاثَةً : المَفْتُوحَةُ ، ثم المَضْمُومَةُ ، ثم المَكْسُورَةُ ، وأمَّا السَّاكِنةُ فتَأْخُذُ مَرْتَبَةَ الحَرْفِ الَّذِي قَبْلَها .

٦ ـ الإِسْتِفَالُ : لُغَةً : الإِنْخِفَاضُ .

واصْطِلاحًا : انْخِفَاضُ أَقْصَى اللِّسَانِ عن الحَنَكِ الأعْلىٰ عِنْدَ النُّطْقِ بحُرُوفِهِ ، وهي ضِدُّ : الإِسْتِعْلاءِ .

وحُرُوفُها : اثنان وعِشْرُونَ ، وهي ما سوىٰ حُرُوفِ الإِسْتِعْلَاءِ المُتَقَدِّمَةِ .

مُلَاحظاتٌ أَدَائِيَّةٌ حَوْلَ الإِسْتِفال

المُلاحَظَةُ الأُولَىٰ :

يَجِبُ تَرْقِيقُ جَمِيعِ حُرُوفِ الإِسْتِفَالِ ، ماعَدَا الألِفَ اللَّيِّنَةَ والرَّاءَ واللَّامَ ؛ فإنّه في بَعْضِ الحالات يَجِبُ تَفْخِيمُهَا ، وفي بَعْضِ الحالات يَجِبُ تَرْقِيقُها .

المُلَاحَظَةُ الثانِيَةُ :

الألِفُ لا تُوصَفُ بتَرْقِيقٍ ولا تَفْخِيمٍ ، ولكنَّها تابِعَةٌ للحَرْفِ الَّذِي قَبْلَها ، فإنْ كانَ مُرَقَّقًا رُقِّقَتْ ، وإنْ كانَ مُفَخَّمًا فُخِّمَتْ ، ومن أَغْرَبِ ما يَقَعُ فيه بَعْضُ النَّاس تَرْقِيقُها في مَوْضِعِ التَّفْخِيمِ ، مِثْلُ : ﴿ ٱلضَّآلِّينَ ﴾ ، وتَفْخِيمُها في مَوْضِعِ التَّرْقِيقِ ، مِثْلُ : ﴿ أَصْحَٰبَ ﴾ ، ﴿ بِٱلْبَٰطِلِ ﴾ .

وقَدْ ذَهَبَ بَعْضُهم إلىٰ أنَّ الألِفَ تكونُ مُرَقَّقَةً علىٰ كل حالٍ ، وهو خَطَأٌ بِلا شَكٍّ ، بلِ الصَّحِيحُ أنَّها تَتْبَعُ الحَرْفَ الَّذِي قَبْلَها[1] .

المُلَاحَظَةُ الثالِثَةُ :

سُمِّيتِ الحُرُوفُ المُرَقَّقَةُ حُرُوفَ الإِسْتِفال ؛ لأنَّ أَقْصَى اللِّسَانِ يَسْتَفِلُ ، أيْ : يَنْزِلُ إلىٰ أَسْفَلِ الفَمِ عندَ نُطْقِها ، وسُمِّيتِ الحُرُوفُ المُفَخَّمةُ حُرُوفَ الإِسْتِعْلاءِ ؛ لأنَّ أَقْصَى اللِّسَانِ يَرْتَفِعُ إلى الأَعْلىٰ عند نُطْقِها .

---

(١) ـ انظر : (النشر ، لابن الجزري : ١/ ٢١٥) ، وبَيَّنْتُ ذلك عندَ شَرْحِ بَيْت : ٣٤

فَرَقِّقَنْ مُسْتَفِلًا مِنْ أَحْرُفِ وحَاذِرَنْ تَفْخِيمَ لَفْظِ الأَلِفِ .

٢٣ - وَصَادُ ضَادُ طَاءُ ظَاءُ : مُطْبَقَهْ وَفَرَّ مِنْ لُبِّ : اَلْحُرُوفُ الْمُذْلَقَهْ

٧ - الإطْبَاقُ : لُغَةً : الإلْتِصَاقُ .

وَاصْطِلَاحًا : **إلْصَاقُ جُزْءٍ مِنَ اللِّسان بما يُحَاذِيهِ من سَقْفِ الحَنَكِ الأعْلى ، وانْحِصَارُ الصَّوْتِ بينهما عند النُّطْقِ بحُرُوفِهِ .**

وسُمِّيَتْ بذلك ؛ لِانطباقِ اللِّسَان على ما يُقَابِلُهُ من الحَنَكِ الأعْلى عند النُّطْقِ بها .

وحُرُوفُها : أربعَةٌ : الصَّادُ ، والضَّادُ ، والطَّاءُ ، والظَّاءُ .

٨ - الإنْفِتَاحُ : لُغَةً : الإفْتِرَاقُ .

وَاصْطِلاحًا : **افْتِرَاقُ اللِّسَانِ عن الحَنَكِ الأَعْلَى** بحَيْثُ يَخْرُجُ الهواءُ من بينهما عِنْدَ النُّطْقِ به .

وسُمِّيَتْ بذلك ؛ لأنَّ اللِّسَانَ يَنْفَتِحُ ما بَيْنَه وبَيْنَ الحَنَكِ ويَخْرُجُ الهَواءُ عِنْدَ النُّطْقِ بها ، وحُرُوفها : خَمْسَةٌ وعِشْرونَ ، وهي ما عَدَا حُرُوفَ الإطْباقِ .

مُلَاحَظَةٌ أدَائِيَّةٌ حَوْلَ الإطْباقِ :

يُوصَف الصَّوْتُ بالإطْبَاقِ إذا ارْتَفَعَ آخِرُ اللِّسَانِ إلى الحَنَكِ الأَعْلى ، وتَرْتَفِعُ نِهَايَتُهُ في اتِّجَاهِ الحَنَكِ الصُّلْبِ ، فَيَنْحَصِرُ الصَّوْتُ بَيْنَ اللِّسانِ والحَنَكِ ، وفي هٰذِه الحَالَةِ يَتَقَعَّرُ وَسَطُ اللِّسَانِ قَلِيلًا ، ويَتَجَمَّعُ فيهِ قَدْرٌ كَبيرٌ منَ الهَوَاءِ ، ممَّا يَجْعَلُ الصَّوْتَ مُفَخَّمًا ، فعلى القارئ أن يَتَنَبَّهَ إلى **عَدَمِ زِيَادَةِ تَقْعِيرِ اللِّسَانِ ، وتَكْوِيرِ الشَّفَتَيْنِ** بحُجَّةِ الحُصُولِ عَلَى التَّفْخِيمِ المَطْلُوبِ ، بَلْ يَكْفِي الإطْباقُ مَعَ إبْقَاءِ الشَّفَتَيْنِ عَلَى وَضْعِهِمَا الطَّبِيعِيِّ .

٢٣ ـ وصَادْ ضَادُ طَاءُ ظَاءُ : مُطْبَقَهْ وَفَرَّ مِنْ لُبِّ[1] : اَلْحُرُوفُ[2] اَلْمُذْلَقَهْ

٩ ـ الإِذْلاقُ : لُغَةً : من الذَّلَاقَةِ ، وَهيَ : حِدَّةُ اللِّسَانِ وبَلاغَتُهُ وذَرَابَتُهُ ، وتُطْلَقُ في اللُّغَةِ عَلَىٰ حَدِّ الشَّيْءِ وَطَرَفِهِ .

وَاصْطِلاحًا : اعْتِمَادُ الحَرْفِ عَلَىٰ ذَلَقِ اللِّسَانِ أَوْ ذَلَقِ الشَّفَةِ « أيْ : طَرَفَيْهما » عِنْدَ النُطْقِ بِهِ .

وسُمِّيَتْ بذٰلك ؛ لأنَّ بَعْضَها يَخْرُجُ من ذَلَقِ اللِّسَانِ وهُوَ مُنتَهَىٰ طَرَفِهِ ، وهي : الرَّاءُ واللَّامُ والنُّونُ ، وبَعْضُها يَخْرُجُ من ذَلَق الشَّفَة ، وهي : الباء والفاء والميم ، وحُرُوفُها : سِتَّةٌ ، يَجْمَعُهَا قَوْلُهُ : « فَرَّ مِن لُبِّ »[3] .

١٠ ـ الإصْماتُ : لُغَةً : المَنْعُ .

وَاصْطِلاحًا : ثِقَلٌ يَعْتري الحَرْفَ بِخُرُوجِهِ من غَيْرِ ذَلَقِ اللِّسَانِ أَوِ الشَّفَةِ .

وسُمِّيَتْ بذٰلك ؛ لِامْتِنَاعِ انْفِرَادِ هٰذه الحُرُوفِ أُصُولًا في الكَلِمَاتِ الرُّباعِيَّةِ : كَجَعْفَرٍ ، أَوِ الخُمَاسِيَّةِ : كسَفَرْجَل ، فلا بُدَّ أَنْ يكون في بناء الاِسم الرُّبَاعِيِّ والخُماسِيِّ المُجَرَّدَيْن حَرْفٌ أَوْ أكثر من الحُرُوفِ المُذْلَقَةِ ؛ لتُعادِلَ خِفَّةُ المُذْلَقِ ثِقَلَ المُصْمَتِ ، فإنْ لم تجدْ ذٰلك فَلَكَ أَنْ تَحكُمَ عَلَىٰ تلك الكَلِمَةِ بأنَّها دَخِيلَةٌ في كَلام العَرَبِ كما قَرَّرذٰلك أَهْلُ اللُّغَةِ .

وحُرُوفُ الإِصْماتِ : ثلاثةٌ وعِشْرُونَ ، وهي ما سوىٰ حُرُوفِ الإِذْلاق ، وهاتانِ الصِّفَتَانِ تَكْمِيلِيَّتانِ ، وهما أَلْصَقُ بعِلْمِ اللُّغَةِ والصَّرْفِ من عِلْمِ التَّجْويدِ .

---

(١) ـ « فَرَّ مِن لُبِّ » : تُرْوَىٰ بفَتحِ الفاءِ مِن : « فَرَّ » أيْ : هَرَبَ الجاهلُ مِن ذِي لُبٍّ ، أيْ : مِن العاقلِ ، كما ذكرَ الشُّرَّاحُ ، وبكَسْرِ الفاءِ علىٰ أَنَّه فِعلُ أَمْرٍ ، وعلىٰ هٰذا الوَجْهِ تَكونُ كَلِمَةُ : « لَبِّ » بفَتْحِ اللَّام بمَعْنىٰ : المُكْثِ وعَدَمِ النَّشَاطِ والحَرَكَةِ .

« مِن لُبِّ » : بتَركِ التَّنوينِ ؛ لِلوَزْنِ .

(٢) ـ « الحُرُوفُ » : بالرَّفعِ في جَميعِ النُّسَخِ ، أيْ : هي الحُرُوفُ ، وجاءَتْ في بَعْضِ النُّسَخِ المَطْبُوعَةِ بالجرِّ ، وهو ليسَ بصَوَابٍ .

(٣) ـ وقَدْ جَمَعَها شَيْخُنا الشَّيْخُ أحمد القَلَّاشُ الحلبيُّ ﷺ في أوائل هٰذا البيت :

فَاضَ بِالأَنْوَارِ لُبِّي مِنكَ رَبِّي نَفَحاتُهْ

ب ـ الصِّفَاتُ الَّتي لا ضِدَّ لَهَا

٢٤ ـ صَفِيْرُهَا : صَادٌ وَزَايٌ سِينُ قَلْقَلَةٌ : قُطْبُ جَدٍ / وَاللِّيْن :

١ ـ الصَّفير : لُغَةً : صَوْتٌ يُشْبِهُ صَوْتَ الطَّائِر .

وَاصْطِلَاحًا : صَوْتٌ زائدٌ يَخْرُجُ من بَيْنِ الشَّفَتَيْن ، ولِضِيقِ مَجْرَى الصَّوْتِ يَخْرُجُ حَادًّا .

وحُرُوفُهُ : ثلاثَةٌ : الصّادُ والزّايُ والسّينُ .

٢ ـ القَلْقَلَةُ : لُغَةً : التَّحَرُّكُ والاِضْطِرَابُ .

واصْطِلاحًا : قُوَّةُ اضْطِرَابِ صَوْتِ الحَرْفِ عِنْدَ النُّطْقِ بِهِ ساكنًا في مَخْرَجِهِ ، بحيثُ يُسْمَعُ له نَبْرَةٌ قَوِيَّةٌ .

وحُرُوفُهَا : خَمْسةٌ ، يَجْمَعُها لَفْظُ : « قُطْبُ جَدٍ » فيَجِبُ اهْتِزَازُهَا وقَلْقَلَتُها عِنْدَما تكونُ سَاكِنَةً حَتَّىٰ يُسْمَعَ لها نَبْرةٌ ، نَحْوُ : ﴿ يَقْتُلُونَ ﴾ ، ﴿ لُوطٍ ﴾ ، ﴿ رَقِيبٌ ﴾ .

أقْسامُها :

أ ـ قَلْقَلَةٌ صُغْرَىٰ : وذلك إذا وَقَعَتْ حُرُوفُ القَلْقَلَةِ سَاكِنَةً في وَسَط الكَلِمَةِ ، مِثْلُ : ﴿ خَلَقْنَا ﴾ أَوْ في وَسَطِ الكلام مِثْلُ : ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ ﴾ .

ب ـ قَلْقَلَةٌ كُبْرَىٰ : وذلك إذا وُقِفَ علىٰ أحد حُرُوف القَلْقَلَةِ بالسُّكون آخر الكَلِمَةِ ، مِثْلُ : ﴿ ٱخْتِلَٰفٌ ﴾ فيكونُ اهْتِزازُها ونَبْرُها أقوىٰ من الصغرىٰ .

ج ـ وبَعْضُهُمْ يَزِيدُ قِسْمًا ثالثًا ، وهُوَ إذا وَقَعَتْ حُرُوفُ القَلْقَلَةِ ، مُشَدَّدةً سَاكِنَةً آخر الكَلِمَةِ ، مِثْلُ : ﴿ ٱلْحَقُّ ﴾ فيجعلونها أكبر وأقوىٰ من القِسْمَيْن السَّابقَيْن .

قال ابنُ الجَزَرِيّ :

وبَيِّنَنْ مُقَلْقَلًا إِنْ سَكَنا وإِنْ يَكُنْ في الوَقْفِ كانَ أَبْيَنا

وأشار إلى القِسْمَيْنِ الأخيرَيْنِ شَيْخُنا السَّمَنُّوديُّ ﷺ في : « لآلِئِ البيانِ » بقوله :

كَبِيرَةٌ حَيْثُ لَدَى الوَقْفِ أَتَتْ أَكْبَرُ حَيْثُ عِنْدَ وَقْفٍ شُدِّدَتْ

مُلَاحظاتٌ أدائيَّةٌ حَوْلَ القَلْقَلَةِ

المُلَاحَظَةُ الأُولَىٰ :

لقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ المُعَاصِرينَ مَذَاهِبَ شَتَّىٰ في كَيْفِيَّةِ أَدَاءِ القَلْقَلَةِ : فمنهم من يقول : إنَّ القَلْقَلَةَ تَتْبعُ حَرَكَةَ الحَرْفِ الَّذِي قبلها ، مِثْلُ : ﴿ إِبْرَٰهِيمَ ﴾ فيَنْطِقُونَها كأنَّها مَكْسُورَةٌ ، ومنهم من يقول : بلْ تَتْبعُ حَرَكَةَ الحَرْفِ الَّذِي بعدها ، مِثْلُ : ﴿ مُقْتَدِرٍ ﴾ ، ومنهم من ردَّ ذٰلك وقال : بل يَنْبَغِي أنْ تَمِيلَ إلى الفَتْحِ مُطْلَقًا ، حَتَّىٰ نَظَمُوهُ شِعْرًا فقالوا :

وَقَلْقَلَةً قَرِّبْ إلى الفَتْحِ مُطْلَقًا وَلَا تُتْبِعَنْهَا بِالَّذِي قَبْلُ تَجْمُلَا

فيَنْطِقُونَ الباءَ في : ﴿ يُبْصِرُونَ ﴾ كأنَّها مَفْتُوحَةٌ ، والأَخْطَرُ من ذٰلك فَتْحُ الدَّالِ في قَوْلِهِ تَعَالَىٰ : ﴿ فَٱدْعُواْ ٱللَّهَ ﴾ ، فلَوْ قُرِئَتِ الدَّالُ هنا علىٰ رأيِ مَنْ يَمِيلُ للفَتْحِ لتَغَيَّرَ المَعْنَىٰ ويكونُ بمَعْنَىٰ : « اتْرُكوا » ، أو كقوله تعالىٰ : ﴿ وَيَدْعُ ٱلْإِنسَٰنُ ﴾ فتكون بمعنىٰ : « يَدَعُ » ، إلىٰ غير ذٰلك من الآراء الاِجتهاديَّةِ .

وذَكَرَ الرَّأْيَيْنِ شَيْخُنا السَّمَنُّوديُّ ﷺ ورَجَّحَ الأوَّلَ بقوله :

قَلْقَلَةٌ : قُطْبُ جَدٍ ، وَقَرَّبَتْ لِلْفَتْحِ ، وَالْأَرْجَحُ مَا قَبْلُ اقْتَفَتْ

والصَّوَابُ : أنَّ القَلْقَلَةَ اضطرابُ الحَرْفِ أوِ اهتزازُهُ في مَخْرجِه ساكنًا بحيث يُسمَعُ له نبرةٌ مُمَيَّزَةٌ ، ولا يَنْبَغِي للقارئ أنْ يَنْحُوَ بها إلى الفتح ولا إلى الكسر ، ولا إلىٰ غير ذٰلك ، بلْ يُخْرِجُها سَهْلَةً ، رَقِيقَةً في المُرَقَّقِ ، مِثْلُ : ﴿ قَبْلِكُمْ ﴾ ، ومُفَخَّمَةً في المُفَخَّم ، مِثْلُ : ﴿ يَطْبَعُ ﴾ .

قال شَيْخُ شُيُوخِنا الشَّيْخُ عثمان مُرَاد ﷺ في : « السَّلْسَبِيلِ الشَّافِي » :

وَصِفَةُ المُقَلْقَلِ المُتَّجِهِ هِيَ اضْطِرابُ الحَرْفِ في مَخْرَجِهِ

المُلَاحَظَةُ الثانِيَةُ :

بَعْضُ المُقْرِئِينَ يُخْرِجُ في نهاية القَلْقَلَةِ هَمْزَةً ، وهٰذا خَطَأٌ بَيِّنٌ ، فيَنْطِقُونَها هٰكذا : « أَحَدْءْ ، الصَّمَدْءْ » .

وبَعْضُهم يُخْرِجُ في نِهايَةِ نُطْقِهِ بحَرْفِ القَلْقَلَةِ هَمْسًا ، وذٰلكَ خَطَأٌ .

المُلَاحَظَةُ الثالثةُ :

بَعْضُ المُقْرِئِينَ يَمْضَغُ القَلْقَلَةَ مَضْغًا فيَتَّكِئُ على الدَّال في نَحْو : ﴿ وَعِيدِ ﴾ اتكاءةً تَتَنَاسَبُ مَعَ الإيقاع والنَّغَم ، فلا يُخْرِجُها مُقَلْقَلَةً إنما يُخْرِجُها مَمْضُوغَةً ، أَوْ مهْمُوسَةً ، كما يَفْعَلُهُ بَعْضُهُمْ في الوَقْفِ على القافِ في مثل : ﴿ ٱلْحَقُّ ﴾ .

المُلَاحَظَةُ الرَّابِعَةُ :

إذا وَقَفْتَ على كَلِمَةٍ آخرُها حَرْفُ قَلْقَلَةٍ وقبلَه مَضْمُومٌ ، فلا بُدَّ من إعادة الشَّفَتَيْنِ عند النُّطْقِ بالحَرْفِ المُقَلْقَلِ إلى انْفِرَاجِهما كما تَنْطِقُ حَرْفَ القَلْقَلَةِ مُفْرَدًا ساكنًا ، لا أنْ تَتْرُكَ الشَّفَتَيْنِ مَضْمُومَتَيْنِ كهَيْئَةِ الحَرْفِ المَضْمُوم ، وذٰلك مِثْلُ : ﴿ ٱلْهُدَىٰ ﴾ ، ﴿ وَمَشْهُودٍ ﴾ ، ﴿ ٱلْبُرُوجِ ﴾ وقَدْ نَبَّهْتُ على هٰذا مِرَارًا .

المُلَاحَظَةُ الخامِسَةُ :

هناك نُقْطَةٌ دَقِيقةٌ قَدْ لا يَنتَبِهُ لها البَعْضُ ، وهي أنَّ القَلْقَلَةَ فيها تَباعُدٌ لعُضْوَيِ النطْق دون تَباعُدِ الفَكَّيْن ، فإذا باعَدْنا بَيْنَ الفَكَّينِ خَرَجْنا من القَلْقَلَةِ إلى الحَرَكَةِ ، وهٰذا مَحْذُورٌ يَنْبَغِي الإنْتِبَاهُ إليه .

وبإمكانك أنْ تَتَدَرَّبَ بنفْسِك على القَلْقَلَةِ الصَّحِيحَةِ : بأنْ تُمْسِكَ فَكَّيْكَ بيَدِكَ ، ثم تَنْطِقَ بحُرُوفِ القَلْقَلَةِ ، كلَّ حَرْفٍ بمُفْرَدِهِ ، فإذا رَأَيْتَ الفَكَّيْنِ تَبَاعَدَا فهو خَطَأٌ ، والصَّحِيحُ أَنَّهما يكونانِ ثابِتَيْنِ ، والصَّوْتُ إنَّما يَحْدُثُ من تَبَاعُدِ عُضْوَيِ النُّطْقِ عن بَعْضِهِمَا ، والله أَعْلَمُ .

٢٤ ـ صَفِيرُهَا : صَادٌ وَزَايٌ سِينُ قَلْقَلَةٌ : قُطْبُ جَدٍ / وَاللِّينُ :
٢٥ ـ وَاوٌ وَيَاءُ سُكِّنَا[1] وَانفَتَحَا قَبْلَهُمَا / وَالاِنْحِرَافُ : صُحِّحَا
٢٦ ـ فِي اللَّامِ وَالرَّا / وَبِتَكْرِيرٍ جُعِلْ وَلِلتَّفَشِّي : الشِّينُ / ضَادًا : اسْتَطِلْ

٣ ـ اللِّينُ : لُغَةً : **السُّهُولَةُ** .

واصْطِلاحًا : **إخْرَاجُ الحَرْفِ مِنْ مَخْرَجِهِ بِسُهُولَةٍ وبِدُونِ كُلْفَةٍ عَلَى اللِّسَانِ** .

وله حَرْفان : الواوُ والياءُ السَّاكنان المَفْتُوحُ ما قَبْلَهُمَا ، مثلُ : ﴿ خَوْفٍ ﴾ ، ﴿ ٱلْبَيْتِ ﴾ ، وإنما سُمِّيَا بذلك ؛ لأنَّهما يَجْرِيَانِ في لِيْنٍ وَعَدَمِ كُلْفَةٍ .

٤ ـ الإنْحِرَافُ : لُغَةً : **المَيْلُ** عَنِ الشَّيْءِ والعُدُولُ عَنْهُ .

واصْطِلاحًا : **مَيْلُ الحَرْفِ بَعْدَ خُرُوجِهِ حَتَّى يَتَّصِلَ بِمَخْرَجِ غيره** .

ولَهُ حَرْفَانِ : اللَّام والرَّاءُ ، وقَدْ وُصِفا بالإنْحِرَافِ ؛ لإنْحِرَافِهما عن مَخْرَجِهما حَتَّى يتَّصِلا بِمَخْرَجِ غَيرِهما ، فاللَّامُ فيها انْحِرَافٌ إلى طَرَفِ اللِّسَانِ ، والرَّاءُ فيها انْحِرَافٌ إلى ظَهْرِ اللِّسَانِ ، ومَيْلٌ قليلٌ إلى جهة مَخْرَجِ اللَّام ؛ ولذلك يَجْعَلُها الألْثَغُ لامًا .

---

(١) ـ « سَكَنَا » : رُوِيَ بضَمِّ السِّين وتَشْدِيدِ الكاف في بَعْضِ النُّسَخِ ، وهو أَوْفَقُ وَزْنًا ، ورُوِيَ بفَتحِ السِّين وتَخْفِيفِ الكاف ، وهو الأنسبُ لِلفِعْلِ : « انْفتَحَ » ، والأَلِفُ في : « سَكَنَا » للتَّثْنِيَةِ ، وفي : « انْفتَحَا » للإطْلاقِ .

مُلَاحَظَةٌ :

ذَهَبَ بَعْضُ عُلَمَاءِ التَّجْوِيدِ إلىٰ أنَّ الانْحِرَافَ في اللَّام هو انْحِرَافٌ في المَخْرَجِ وانْحِرَافٌ في الصِّفَةِ ؛ فاللَّامُ من الحُرُوفِ الرِّخْوَةِ ، لكنَّه انْحَرَفَ به اللِّسَانُ مَعَ الصَّوْتِ إلى الشِّدَّةِ ، فلم يَعْتَرِضْ في مَنْعِ خُرُوجِ الصَّوْتِ اعْتِراضَ الشَّديدةِ ، ولا خَرَجَ مَعَه الصَّوْتُ خُرُوجَهُ مَعَ الرِّخوة ، فسُمِّيَ مُنْحَرِفًا ؛ لانْحِرَافِهِ عن حُكْمِ الشَّدِيدَةِ وعن حُكْمِ الرِّخْوَةِ ، فهُو بَيْنَ صِفَتَيْنِ[1] .

٢٦ - فِي ٱللَّامِ وَٱلرَّا / وَبِتَكْرِيرٍ جُعِلْ وَلِلتَّفَشِّي :ٱلشِّينُ/ضَادًا :ٱسْتَطِلْ

٥ - التَّكْرِيرُ : لُغَةً : إعادَةُ الشَّيْءِ مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ .

واصْطِلاحًا : ارْتِعَادُ رَأْسِ اللِّسَانِ عِنْدَ النُّطْقِ بالحَرْفِ .

وله حَرْفٌ واحِدٌ وهُوَ : الرَّاءُ .

مُلَاحَظَاتٌ أدائِيَّةٌ حَوْلَ صِفَةِ التَّكْرِيرِ

المُلَاحَظَةُ الأُولىٰ :

التَّكْرارُ صِفةٌ لازمةٌ للرَّاء في جَمِيعِ حَالاتِها ، ولكنَّ العُلَمَاءَ يُحَذِّرون القارِئَ من المُبَالَغَةِ في تَكْرِيرِها ، وخاصَّةً في حالة تَشْدِيدِها ، فالمُرادُ بهٰذه الصِّفَةِ : الاحْتِرَازُ عن المُبَالَغَةِ فيها لا مَنْعُهَا على الإطْلَاقِ[2] .

---

(١) - انظر : (الرعاية : ١٣٢) ، وهو رأيٌ وجيهٌ له قيمتُهُ العِلْمِيَّةُ ، وهو في الحقيقة رأيُ سيبويهِ ، انظر : (الكتاب : ٤/ ٤٣٥) .

(٢) - جاء في بعض نُسَخِ الجَزَرِيَّةِ : « في اللَّام والرَّا لا بِتَكْرِيرٍ جُعِلْ » ، ومَعْنَىٰ ذٰلك : التَّنبيهُ علىٰ عَدَمِ المُبَالَغَةِ في تَكْرِيرِها ؛ لا أنَّه لا تَكْرَارَ فيها نهائيًّا ، والله أَعْلَمُ .

قال الإمام ابن الجَزَرِيِّ :

..... وَأَخْفِ تَكْرِيرًا إِذَا تُشَدَّدُ

وقال الإمام السخاويّ :

والرَّاءَ صُنْ تَشْدِيدَهُ عَنْ أَنْ يُرَىٰ مُتَكَرِّرًا ، كالرَّاءِ فِي : ﴿ الرَّحْمَٰنِ ﴾

وقال ابنُ الجَزَريّ : « وقَدْ تَوَهَّم بَعْضُ النَّاسِ أنَّ حَقِيقةَ التَّكْرِيرِ : تَرْعِيدُ اللِّسَانِ بالرَّاءِ المَرَّةَ بَعْدَ المَرَّةِ ، فأَظْهَرَ ذٰلك حالَ تَشْدِيدِها كمَا ذَهَبَ إليه بَعْضُ الأندلُسِيِّينَ ، والصَّوَابُ التَّحَفُّظُ من ذٰلك بإِخْفاءِ تَكْرِيرِها كما هو مَذْهَبُ المُحَقِّقِينَ... »[1] .

وكَيْفِيَّةُ الاِحْتِرَازِ عَنْها : أنْ تُلْصِقَ ظَهْرَ اللِّسانِ بأَعْلى الحَنَكِ لَصْقًا مُحْكَمًا - بِرَشَاقةٍ ورَهَافةِ حِسٍّ - وتَلْفِظَ بها مَرَّةً واحِدَةً ، فَتَقْرَعَ باللِّسَانِ أَعْلَى الحَنَك قَرْعًا ، وهٰذا في حالة كَوْنِها غير مُشَدَّدَةٍ .

وأمَّا في حالةِ التَّشْدِيدِ : فإنَّ اللِّسَانَ بُعَيْدَ الْتِصَاقِهِ بأَعْلَى الحَنَك يَنْبَغِي أنْ يَخِفَّ الضَّغْطُ عليه قليلًا ، ولٰكن بِحُنكَةٍ وإحْكامٍ ، ويَنْبَغِي أنْ نُقَعِّرَ اللِّسَانَ قليلًا - وخاصَّةً في حالة الرَّاءِ المُفَخَّمَةِ - وذٰلك لنَسْمَحَ بجَرَيان صَوْت الرَّاءِ شيئًا مّا ، مِثْلُ : ﴿ ٱلرَّحْمَٰنِ ﴾ ، ﴿ وَخَرَّ رَاكِعًا ﴾ ؛ لأنَّ الرَّاءَ كما سَبَقَ حَرْفٌ بَيْنِيٌّ ، لا شَدِيدٌ فَيَنْحَبِسُ الصَّوْتُ فيه ، ولا رِخْوٌ فَيَجْرِي الصَّوْتُ فيه .

المُلَاحَظَةُ الثانِيَةُ :

على القارِئ أنْ يَحْذَرَ من المُبَالَغَةِ في إخْفاءِ تَكْرَارِ الرَّاءِ فإنَّ بَعْضَ الناس يَلْفِظُهَا مُحَصْرَمَةً كأنها دال مُرَقَّقَةٌ ، أَوْ طاءٌ مُفَخَّمَةٌ :

قال ابْنُ الجَزَريِّ : « **وقَدْ يُبَالِغُ قَوْمٌ في إخْفَاءِ تَكْرِيرِها مُشَدَّدَةً ، فيأتي بها مُحصْرَمَةً شَبِيهَةً بالطَّاءِ ، وذٰلك خَطَأٌ لا يَجُوزُ...** »[2] .

---

(١) - انظر : (النشر ، لابن الجَزَريّ : ١/ ٢١٨ - ٢١٩) .

(٢) - انظر : (النشر ، لابن الجَزَريّ : ١/ ٢١٨ - ٢١٩) ، **الحَصْرَمَةُ** : يقال : حَصْرَمَ القوسَ : إذا شَدَّ وَتَرَها ، وهنا يمكن أن يقال : هي شَدُّ الأوتار الصوتيَّةِ وعضلات أعضاء النطق ، أو هي المبالغةُ في إخفاء تكرير الراء حتى تخرج كأنها طاء .

المُلَاحَظَةُ الثالثةُ :

كَثِيرٌ من النَّاس يَضُمُّ الشَّفَتَيْنِ عند نُطْقِهِ بالرَّاءِ المُفَخَّمَةِ المَفْتُوحةِ ، وهٰذا خَطأٌ يَؤَدِّي إلىٰ إخْرَاجِ الرَّاءِ مُشَمَّةً صَوْتَ الضَّمِّ ، والصَّحيحُ أنَّ الشَّفَتَيْنِ يَنْضَمَّانِ ضَمًّا خَفِيفًا جِدًّا بشَكْلٍ يُحَافِظُ علىٰ تَفْخيمِها تَفْخِيمًا صَحيحًا ، ويَكْثُرُ ذٰلك في مثل : ﴿ بَصِيرًا ﴾ ، ﴿ قَدِيرًا ﴾ ، ﴿ شَكُورًا ﴾ .

ورَأَيْتُ بَعْضَ الطَّلَبَةِ يَنْطِقُ بالرَّاءِ المُشَدَّدَةِ ضَعِيفَةَ التَّشْدِيدِ بَلْ يُسَكِّنُونَها ويَضُمُّونَ الشَّفَتَيْنِ في : ﴿ ٱلرَّحْمَٰنِ ﴾ هٰكذا : « الرْوَحْمَٰنِ » ويُفَخِّمُ الوَاوَ ، وهٰذا خَطأٌ شَنِيعٌ .

٢٦ - فِي ٱللَّامِ وَٱلرَّا وَبِتَكْرِيرٍ جُعِلْ وَلِلتَّفَشِّي :ٱلشِّينُ/ضَادَا :ٱسْتَطِلْ

٦ - التَّفَشِّي : لُغَةً : الانْتِشَارُ والاتِّسَاعُ .

واصْطِلاحًا : انتِشارُ الهَوَاءِ في الفَمِ عِنْدَ النُّطْقِ بحَرْفِ الشِّينِ حتَّىٰ يَتَّصِلَ بمَخْرَجِ الظَّاءِ ، ولهُ حَرْفٌ وَاحِدٌ وهُوَ : الشِّينُ ، وسُمِّيَتْ بذٰلك لتَفَشِّيها أيْ : انتشارِها في الفَمِ لِرَخَاوَتِها .

٢٦ - فِي ٱللَّامِ وَٱلرَّا / وَبِتَكْرِيرٍ جُعِلْ وَلِلتَّفَشِّي :ٱلشِّينُ/ضَادٍ :ٱسْتَطِلْ[1]

٧ - الاسْتِطَالَةُ : لُغَةً : الامْتِدَادُ .

واصْطِلاحًا : امْتِدَادُ صَوْتِ الضَّادِ في مَخْرَجِهَا من أوَّلِ حَافَةِ اللِّسَانِ إلىٰ أنْ تَتَّصِلَ بمَخْرَجِ اللَّام .

ولها حَرْفٌ واحِدٌ وهُوَ : الضَّادُ ، وسُمِّيَتْ بذٰلك لاسْتِطَالَتِهَا أيْ : لامْتِدَادِ الصَّوْتِ بها .

---

(١) - « ضادًا اسْتَطِلْ » : بفَتحِ التَّاءِ ، وهو ما عليه الشُّرَّاحُ اتِّفاقًا ، علىٰ أنه فِعلُ أَمْرٍ مِن الاسْتِطالةِ ، وما جاء في بَعْضِ النُّسَخِ المَطْبُوعَةِ أنها بضَمِّ التَّاءِ بالبِناءِ للمَجْهُولِ ، لا يَصِحُّ ؛ لأنَّ : « ضادًا » مَنصوبٌ علىٰ أنه مَفْعُولٌ به مُقَدَّمٌ ، ولو بُنِيَ الفِعْلُ لِلمَجْهُولِ لَلَزِمَ رَفعُ ما قَبْلَه علىٰ أنَّه نائبٌ لِلفَاعِلِ .

مُلَاحظاتٌ عامَّةٌ حَوْلَ الصِّفَاتِ

المُلَاحَظَةُ الأولىٰ :

إنَّ أيَّ حَرْفٍ من الحُرُوفِ الهِجَائِيَّةِ لا بُدَّ من أنْ يَتَّصِفَ بِخَمْسِ صِفَاتٍ من الصِّفَاتِ المُتَضَادَّةِ، ثُمّ قَدْ يَتَّصِفُ بصِفَةٍ أَوْ صِفَتَيْنِ أَوْ لا يَتَّصِفُ بشَيْءٍ من الصِّفَات غير المُتَضَادَّةِ، فأقصىٰ ما يُمْكِنُ أنْ يَتَّصِفَ الحَرْفُ به سَبْعُ صِفَاتٍ، والحَرْفُ الوَحِيدُ الَّذِي اتَّصَفَ بسَبْعِ صِفَاتٍ هوَ الرَّاءُ .

وجمعت صفات الراء بقولي :

في الرَّاءِ فَافْتَحْ ، وسِّطِ ، اجْهَرْ، واسْتَفِلْ مَـعَ انْحِـرافٍ ، أَذْلِقَـنْ ، كَـرِّرْ ، تَصِـلْ

المُلَاحَظَةُ الثانِيَةُ : حَوْلَ صِفَتَي الخَفَاءِ والغُنَّةِ

ذَكَرَ كَثِيرٌ من الأئمَّةِ صِفتَيْنِ أُخْرَيَيْنِ من الصِّفَاتِ اللَّازمةِ الَّتي لا ضِدَّ لها، على الصِّفَاتِ السَّبْعِ الَّتي تَقدَّمَ ذِكرُها، وهما صفَتَا الخَفَاءِ والغُنَّةِ .

أمَّا الخَفَاءُ : فهو في اللُّغَةِ : الاِسْتِتَارُ .

وَاصْطِلَاحًا : خَفَاءُ صَوْتِ الحَرْفِ عندَ النُّطقِ به، وحُرُوفُهُ أربعةٌ، وهي : حُرُوفُ المَدِّ الثَّلاثَةُ، والهاءُ، وسُمِّيتْ بذلك لأنَّها تَخْفىٰ في اللَّفْظِ إذا انْدَرَجَتْ بعد حَرْفٍ قبلَها، أمَّا الخَفَاءُ في حُرُوفِ المَدِّ ؛ فلِسَعَةِ مَخْرِجِها ولذا قَوِيَتْ بالمَدِّ عندَ الهَمْزِ، وأمَّا الخَفَاءُ في الهاءِ ؛ فلاِجْتِماعِ صِفَاتِ الضَّعْفِ فيها، ولذا قَوِيَتْ بالصِّلةِ إذا كانتْ ضَمِيرًا .

وأمَّا الغُنَّةُ : فسيأتي الكلامُ عنها بالتَّفْصِيلِ[1] .

---

(١) ـ انظر : (صفحة : ١٤٥) .

المُلَاحَظَةُ الثالثةُ: في تَقْسِيمِ الصِّفَاتِ إلىٰ قويَّةٍ وضَعِيفةٍ ومتوسِّطةٍ

الصِّفَاتُ القَوِيَّةُ إحْدَىٰ عَشْرَةَ صِفَةً، وهي: الجَهْرُ، والشِّدَّةُ، والاِسْتِعْلَاءُ، والإطْباقُ، والصَّفِيرُ، والقَلْقَلَةُ، والاِنْحِرَافُ، والتَّكْرِيرُ، والتَّفَشِّي، والاِسْتِطالةُ، والغُنَّةُ.

والصِّفَاتُ الضعيفةُ سِتٌّ، وهي: الهمْسُ، والرَّخَاوَةُ، والاِسْتِفَالُ، والاِنْفِتَاحُ، واللِّينُ، والخفاءُ.

والصِّفَاتُ المُتَوَسِّطةُ ثلاثٌ، وهي: الإصْمَاتُ، والذَّلَاقَةُ، والبَيْنِيَّةُ، أيْ: الَّتي بينَ الرَّخَاوَةِ والشِّدَّةِ، وقَدْ نظَمَها شَيْخُنا الشَّيْخُ إبراهيمُ السَّمنُوديُّ ﷺ في: «لآلِئِ البيانِ» بقوله:

ضَعِيفُها: هَمْسٌ ورِخْوٌ وخَفَا ... لِينُ انْفِتاحٌ وَاسْتِفَالٌ عُرِفَا

وَمَا سِواها وصْفُهُ بالقُوَّهْ ... لا الذَّلْقُ والإصْمَاتُ والبَيْنِيَّهْ

وباعتبارِ تَقْسِيمِ الصِّفَاتِ إلىٰ هٰذا التقسيمِ، تَنْقَسِمُ الحُرُوفُ الهِجائيَّةُ كذلك إلىٰ أقسامٍ ثلاثةٍ: قَوِيَّةٍ، وضَعِيفَةٍ، ومُتَوَسِّطَةٍ.

فالحَرْفُ الَّذِي جَمَعَ كلَّ صِفَاتِ القوَّةِ أَوْ أكثرَها كالطَّاءِ المُهْمَلةِ كان قَوِيًّا، والحَرْفُ الَّذِي جَمَعَ كلَّ صِفَاتِ الضَّعْفِ أَوْ أكثرَها كالهاءِ كان ضَعيفًا، والحَرْفُ الَّذِي جَمَعَ بينَ صِفَاتِ القُوَّةِ والضَّعْفِ كاللَّامِ والغَيْنِ كان مُتَوَسِّطًا، وهٰكذا فَعَلَىٰ قَدْرِ ما في الحَرْفِ من الصِّفَاتِ القَوِيَّةِ تكونُ قوَّتُهُ، وعلىٰ قدْرِ ما فيه من صِفَاتِ الضَّعْفِ يكونُ ضَعْفُهُ.

المُلَاحَظَةُ الرَّابِعَةُ:

المُعْتَمَدُ عند المُحَقِّقِينَ : أنَّ الغُنَّةَ صِفةٌ وليستْ حَرْفًا خلافًا للبَعْضِ ؛ لأنَّ حُرُوفَ الهِجَاءِ بالإجْماعِ تِسْعَةٌ وعِشْرُونَ وليست الغُنَّةُ واحدًا منها ، حَتَّى إنَّ ابنَ النَّاظم أحمد بن الجَزَرِيِّ قال : « وعَدُّ الغُنَّةِ منَ المَخَارِجِ لا يَخْلُو من إشْكَالٍ » .

قال المَسْعَدِيُّ : « وهي صِفةٌ ذاتيَّةٌ للميمِ والنُّونِ ولو تَنْوينًا ، قَوِيَّةٌ فيهما ، ومن ثَمَّ جَذَبَتْها حالةُ الإخْفاءِ أَوْ ما في حُكْمِه من الإدْغَامِ بالغُنَّةِ من مَخْرجِهما الأَصْليِّ وحوَّلتْهُما إلى الخَيْشُومِ على الصَّحِيحِ ، كما أنَّ صِفةَ المَدِّ جَذَبَتِ الواوَ والياءَ من مَخْرجِهما الأَصْلِيِّ وحَوَّلتْهُما الى الجَوْفِ على الصَّوَابِ قالَه الناظم ﷺ ، أمَّا حالةُ الإظْهَارِ فلم تَقْوَ الغُنَّةُ فيهما فلم يَتَحَوَّلا حينئذٍ عن مَخْرجِهما الأَصْليِّ ، وكذلك الواوُ والياءُ إذا لم يَكُونا حَرفَيْ مَدٍّ لم يَتحوَّلا إلى الجَوْفِ لعَدمِ المُقْتَضِي لذلك »[1] .

المُلَاحَظَةُ الخامِسَةُ:

الغُنَّةُ تَجْرِي في الخَيْشومِ كجَرَيَانِ المَدِّ في الجَوْفِ ، فمِنْ ثَمَّ كانت الغُنَّةُ شبيهةً بالمَدِّ بجامعِ أنَّ كُلًّا منهما يَجْرِي في مَخْرَجِه ولكنْ يَخْتَلِفَانِ في أمورٍ :

أَوَّلًا : إنَّ حُرُوفَ المَدِّ تَمْنَعُ الإدْغامَ بخِلافِ حُرُوفِ الغُنَّةِ .

ثانيًا : إنَّ الغُنَّةَ صِفةٌ ذاتيَّةٌ في حَرْفَيْها ، وأمَّا المَدُّ فصِفةٌ ذاتيَّةٌ في بَعْضِ حُرُوفِه وهو الألِفُ ، وعَرَضِيَّةٌ في الواوِ والياءِ إذا تَحَرَّكَتا على سبيل المثال .

ثالثًا : إنَّ حُرُوفَ المَدِّ لا يَجُوزُ أنْ تَخْرُجَ من الخَيْشُومِ بحالٍ من الأَحْوالِ .

---

(١) ـ انظر : (الفوائد التجويدية : ١٦) .

بَابُ التَّجْوِيدِ

الشرح المنهجي
على
المقدمة الجزرية

بَابُ التَّجْوِيدِ

من أُصُولِ المَنْهَجِيَّةِ في التَّأْلِيفِ في عِلْمِ التَّجْوِيدِ : أنْ يَبْدَأَ المُؤَلِّفُ في مَخَارِجِ الحُرُوفِ والصِّفَات ، ثم ما يَتَرَتَّبُ على ذلك ، وهكذا صَنَعَ ابنُ الجَزَرِيِّ ثم قالَ :

٢٧ ـ وَالأَخْذُ بِالتَّجْوِيدِ حَتْمٌ لَازِمُ مَنْ لَمْ يُجَوِّدِ[1] الْقُرَانَ آثِمُ

« وَالأَخْذُ » : أيْ : قِرَاءةً وإقراءً .

« بِالتَّجْوِيدِ » : الَّذِي سيُعرِّفُهُ بعدَ قَليلٍ .

« حَتْمٌ لازِمٌ » : واجِبٌ على كلِّ قارئٍ للقُرْآنِ .

« يُجَوِّدِ » : يَقْرَأُ القُرْآنَ قِراءَةً مُجَوَّدَةً صَحِيحَةً .

قال ابنُ الجَزَرِيِّ في النَّشْرِ : « ولا شكَّ أنَّ الأمَّةَ كما هُمْ مُتَعَبَّدُونَ بفَهْمِ مَعَاني القُرْآنِ وإقَامَةِ حُدُودِهِ ، مُتَعَبَّدُونَ بِتَصْحِيحِ أَلْفَاظِهِ وإقَامةِ حُرُوفِهِ ، على الصِّفَةِ المُتَلَقَّاةِ من أئمَّةِ القِرَاءَةِ المتَّصِلَةِ بالحَضْرَةِ النَّبَويَّةِ الأَفْصَحِيَّةِ العَرَبِيَّةِ الَّتي لا يَجوزُ مُخَالَفَتُها ، ولا العُدُولُ عنها إلى غيرِها »[2] .

التَّجْوِيدُ لُغَةً : التَّحْسِينُ .

التَّجْوِيدُ اصْطِلاحًا : عِلمٌ يُعْرَفُ به إعْطاءُ كلِّ حَرْفٍ حَقَّه ومُسْتَحَقَّهُ مَخْرَجًا وصِفَةً ، وَقْفًا وابْتِدَاءً ، من غَيْرِ تكَلُّفٍ ولا تَعَسُّفٍ ، طِبْقًا لِمَا تَلَقَّاهُ المسْلِمُون عن رَسُولِ الله ﷺ .

---

(١) ـ « مَن لَّمْ يُجَوِّدِ » . هكذا جاءت في أكثر النُّسَخ ، وهكذا تَلَقَّيْتُها عن مُعْظَم شيوخي ، وجاءت في بَعْضِ النُّسَخِ الَّتي قُرِئَتْ على النَّاظم : « مَن لَّمْ يُصَحِّحِ » ، وكنتُ أَقْرؤُها على الشُّيُوخ بالوَجْهَيْنِ اعتمادًا على ذلك ، وكانوا يَحْفَظُونَها : « يُجَوِّدِ » ، وهو مُوَافِقٌ للرِّوايةِ الَّتي ضُبِطَتْ على النَّاظمِ آخِرًا ، وهي : « يُجَوِّدِ » ، كما نَصَّ تِلميذُه عَبْدُ الدَّائِمِ الأزهريُّ فقالَ : « وهيَ المُعْتَبَرةُ ، ورأيتُ في بَعْضِ النُّسَخِ : « مَن لَّمْ يُصَحِّحِ » بَدَلَ : « يُجَوِّدِ » ، والأُولَى أَحْسَنُ ، إذِ التَّجْوِيدُ أَخَصُّ مِن التَّصْحِيحِ » ، (الطِّرازاتُ المُعْلَمَةُ : ١٢٩) .

(٢) ـ انظر : (النشر ، لابن الجزري : ١/ ٢١٢) .

قال ابنُ الجَزَريِّ: « فالتَّجْوِيدُ هو حِلْيةُ التِّلاوَةِ وزِينَةُ القِرَاءَةِ، وهُو إِعْطَاءُ الحُرُوفِ حُقُوقَها، وتَرْتِيبُها مَرَاتِبَها، ورَدُّ الحَرْفِ إلىٰ مَخْرَجِه وأَصْلِهِ، وإِلْحَاقُهُ بنَظِيرِهِ، وتَصْحِيحُ لَفْظِه، وتَلْطِيفُ النُّطْق به علىٰ حالِ صِيغَتِهِ، وكَمَالِ هَيْئَتِهِ، من غَيْرِ إِسْرَافٍ ولا تَعَسُّفٍ، ولا إِفْرَاطٍ ولا تَكَلُّفٍ »[1].

وفائِدَةُ التَّجْوِيدِ العَمَلِيِّ: التَّحَرُّزُ والتَّحَفُّظُ من اللَّحْنِ في القِرَاءَةِ.

واللَّحْنُ مَعْناهُ: الخَطَأُ والمَيْلُ عن الصَّوَابِ.

وهو قِسْمانِ: جَلِيٌّ، وخَفِيٌّ، وهو بقِسْمَيْه خَلَلٌ يَطْرأُ على الأَلْفَاظِ فيُخِلُّ بالمَعْنىٰ.

اللَّحْنُ الجَلِيُّ: يُخِلُّ إِخْلَالًا ظَاهِرًا يَشْتَرِكُ في مَعْرِفَتِهِ عُلَمَاءُ القِرَاءَةِ وغيرُهم، كإِبْدالِ حَرْفٍ بآخرَ، ورَفْعِ المَنْصُوبِ، وخَفْضِ المَرْفُوعِ، وتَشْدِيدِ المُخَفَّفِ، وتَخْفِيفِ المُشَدَّدِ.

اللَّحْنُ الخفِيُّ: يُخِلُّ إِخْلَالًا لا يَعْرِفُه إِلَّا عُلَمَاءُ القِرَاءَةِ وأئمَّةُ الأَدَاءِ، وهو أَلَّا يُوَفِّيَ الحَرْفَ حَقَّهُ، كأَنْ يُقصِّرَ القارِئُ في كَمَالِ صِفَةِ الحَرْفِ الَّتي اسْتَحَقَّها، كَتَرْكِ الإِخْفَاءِ، والإِقْلَابِ، والغُنَّةِ في حُرُوفِها، أَوْ يَزِيدَ علىٰ صِفَتِهِ الَّتِي اسْتَحَقَّها كالإِفْرَاطِ في المُدُودِ، والتَّعَسُّفِ في تَفْكِيكِ الحُرُوفِ.

مُلَاحَظَةٌ أَدَائِيَّةٌ:

يَنْبَغِي عليكَ إِنْ أَرَدتَّ أَنْ تكونَ قارئًا مُتْقِنًا أَنْ تُحْكِمَ النُّطقَ بكلِّ حَرْفٍ علىٰ حِدَتِه؛ حَتَّىٰ تُوَفِّيَهُ حَقَّهُ ومُسْتَحَقَّهُ، وإِذا أَتْقَنْتَ ذٰلك في كلِّ حَرْفٍ مُنْفَرِدًا فَدَرِّبْ لسانَكَ علىٰ نُطْقِ الحُرُوفِ حالةَ التَّرْكيبِ؛ لأَنَّه يَنْشَأُ عن التَّرْكيبِ ما لم يَنشأْ حالةَ الإِفرادِ كما هو ظاهرٌ، فكم مِمَّنْ يُحْسِنُ النُّطقَ بالحُرُوفِ مُفْرَدَةً لا يُحْسِنُ النُّطقَ بها مُرَكَّبةً بحَسَبِ ما يُجاوِرُها من مُجانِسٍ ومُقارِبٍ وقَوِيٍّ وضَعِيفٍ، ومُفَخَّمٍ ومُرَقَّقٍ وغيرِ ذٰلك، فيَجْذِبُ القَوِيُّ الضَّعِيفَ ويَغْلِبُ المُفَخَّمُ المُرَقَّقَ، فيَصْعُبُ على اللِّسَانِ النُّطقُ بذٰلك علىٰ حَقِّهِ المَطْلوبِ، إِلَّا بالرِّياضَةِ الشَّدِيدَةِ حَالةَ التَّرْكيبِ أيضًا، فمَن أحكَمَ صِحَّةَ التَّلَفُّظِ حالةَ التَّرْكِيبِ، فقَدْ حَصَّلَ حَقيقةَ التَّجْوِيدِ بالإِتْقانِ والتَّدْريبِ، ويكونُ ذٰلك بالتَّلَقِّي علىٰ أَيْدِي المَشَايِخِ المَهَرَةِ.

(١) ـ انظر: (النشر، لابن الجزري: ١/ ٢١٢).

❁ ما الخُلَاصَةُ في حُكْمِ التَّجْوِيدِ ؟

وحُكْمُ الشَّرْعِ في التَّجْوِيدِ : أنَّه يَنْقَسِمُ إلىٰ قِسْمَيْنِ :

القِسْمُ الأوَّلُ : **التَّجْوِيدُ النَّظَرِيُّ** : وهُوَ العِلْمُ بقَوَاعِدِ عِلْمِ التَّجْوِيد ، وَضَوَابِطِه وشُرُوطِهِ ، مِثْلُ أَحْكَامِ المَدِّ ، والنُّونِ السَّاكِنَةِ والتَّنْوِينِ ، وَمَا إلىٰ ذٰلك ، فهٰذا حُكْمُهُ : فَرْضُ كِفَايَةٍ عَلَى الأمَّةِ الإسْلامِيَّةِ .

القِسْمُ الثَّاني : **التَّجْوِيدُ العَمَلِيُّ** : وهُوَ كَيْفِيَّةُ نُطْقِ القُرآن الكَرِيم النُّطْقَ الصَّحِيحَ كَمَا نَطَقَهُ رَسُولُ الله ﷺ ، فهٰذا حُكْمُهُ : فَرْضُ عَيْنٍ عَلىٰ كلِّ مُسْلِمٍ بِقَدْرِ ما يَسْتَطِيعُ وذٰلك لِلأَدِلَّةِ التَّالِيَةِ :

أ ـ قَالَ الله تَعَالىٰ : ﴿ وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا ﴾ [المزمل : ٤] ، وَهٰذَا التَّرْتِيلُ تَلَقَّاهُ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مِنْ فَمِ النَّبِيِّ ﷺ بِكَيْفِيَّةٍ مَخْصُوصَةٍ ، كما أخذَه عنْ جِبْرِيلَ عَنْ ربِّ العِزَّةِ جَلَّ جَلالُه ، فَوَجَبَ الأَخْذُ بِهَا .

ب ـ وقَالَ الله تَعَالىٰ : ﴿ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَتْلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ ﴾ [البقرة : ١٢١] ، فالَّذِين يَتْلُونَ القُرْآنَ عَلىٰ غَيْرِ الصِّفَةِ الَّتي نَزَلَ بِهَا وَهُمْ قَادِرُونَ مُسْتَطِيعونَ ، يَدْخُلُونَ فِيمَنْ لا يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلاوَتِهِ .

ج ـ لا يَنْبَغِي أنْ يُقْرَأَ القُرْآنُ كَيْفَمَا اتَّفَقَ كَمَا تُقْرَأُ سَائِرُ الكُتُبِ والمَجَلّاتِ والصُّحُفِ ، إنَّمَا هُنَاكَ صِفَةٌ خَاصَّةٌ لِتِلاوَتِهِ ، قَدْ بيَّنَها النَّبِيُّ ﷺ بِفِعْلِهِ يَجِبُ عَلَى المُسْلِمِينَ أَنْ يَنْطِقُوا بِهَا ؛ لِيُحَافِظُوا عَلَىٰ هٰذا القُرْآنِ كَمَا أُنْزِلَ عَلَىٰ رَسُولِ الله ﷺ ، ويُعْرَفُ ذٰلك مِنْ أَفْواهِ المَشايِخِ المُتْقِنِينَ المُجَوِّدِينَ الَّذِينَ تَلَقَّوْا هٰذا القُرْآنَ عَمَّنْ سَلَفَهُم .

أمَّا مَنْ كَانَ لا يُطَاوِعُهُ لِسَانُهُ ، ويَصْعُبُ عَلَيْهِ التَّجْوِيد ، أَوْ لا يَجِدُ مَنْ يُصَحِّحُ لَهُ نُطْقَهُ ، فإنَّ الله لا يُكَلِّفُ نَفْسًا إلَّا وُسْعَهَا .

بل قَدْ وَرَدَ في الحديث أنَّ النَّبيَّ ﷺ قَالَ : « المَاهِرُ بِالقُرْآنِ مَعَ السَّفَرَةِ الكِرَامِ البَرَرَةِ ، والَّذِي يَقْرَأُ القُرْآنَ وَيَتَتَعْتَعُ فِيهِ وَهُوَ عَلَيْهِ شَاقٌّ لَهُ أَجْرانِ »[1] .

---

(١) ـ رواه (مسلم : باب فضل الماهر بالقرآن ، رقم : ٧٩٨) .

فَمَنْ كان يَصْعُبُ عليه القِراءَةُ بالتَّجْوِيد، وبَذَلَ الجُهْد بالتَّعَلُّمِ والإتْقانِ فله أجْرانِ، والحديثُ يُشِيرُ إلىٰ فَضْلِ تَعَلُّمِ القُرْآنِ وتَجْوِيدِهِ، وأنَّه يَنبَغي على الإنسانِ أنْ يَهْتَمَّ بتعَلُّمِ القُرْآنِ حتَّىٰ يُصْبِحَ ماهِرًا، أيْ: مُجِيدًا لتِلاوَتِهِ كما أُنزِلَ، فعندَ ذٰلك يُدْرَجُ اسْمُهُ مَعَ المَهَرَةِ، والسَّفَرَةِ الكِرَامِ البَرَرَةِ، الَّذِين نسألُ الله أنْ يَجْعَلَنا مِنْهُمْ.

وسيَزِيدُ ابنُ الجَزَرِيِّ في الأدلَّةِ العِلْمِيَّةِ علىٰ وُجُوبِ التَّجْوِيدِ الأبْياتِ التَّالِيَةِ.

٢٨ـ لِأَنَّـهُ بِـهِ ٱلِٰلَـهُ أَنْـزَلَا وَهَـٰكَذَا مِنْهُ إِلَيْنَا وَصَلَا

يُبَيِّنُ ابْنُ الجَزَرِيِّ عِلَّةَ وُجُوبِ تَعَلُّمِ عِلْمِ التَّجْوِيدِ في هٰذا البَيْتِ وما بَعْدَهُ.

«لأنَّهُ»: الضَّمِيرُ يَرْجِعُ إلى القُرْآنِ، أَوْ هو ضَمِيرُ الشَّأْنِ.

وضَمِيرُ: «بِهِ» يَرجعُ إلى التَّجْوِيدِ، أيْ: إنَّما وَجبَ تَجْوِيدُ القُرْآنِ الكريمِ؛ لأنَّ اللهَ سبحانه وتعالىٰ أَنزلَه علىٰ نبيِّه مُحَمَّدٍ ﷺ مُجَوَّدًا مُرَتَّلًا؛ فيَجِبُ علينا أنْ نَقْرَأَهُ على الصِّفَةِ الَّتي أَنْزَلَه اللهُ تعالىٰ بها، اقْتِدَاءً بالنَّبيِّ ﷺ.

«وَهَـٰكَذَا مِنْهُ إِلَيْنَا وَصَلَا»: وفي نسخةٍ: «وَهَـٰكَذَا عَنْهُ إِلَيْنَا وَصَلَا»، جوابُ سؤالٍ مقدَّرٍ، كأنَّ قائلًا قالَ له: مِن أينَ يُعْلَمُ كيفيَّةُ نزولِ الْقُرْآنِ حتَّىٰ يُقرأَ كما أُنْزِلَ؟ فقالَ: «وَهَـٰكَذَا مِنْه إِلَيْنَا وَصَلَا» أيْ: هٰكذا بالتَّجْوِيدِ وَصَلَ إلينا القُرْآنُ من ربِّنا، وذٰلك أنَّ اللهَ تباركَ وتعالىٰ أنزلَه عن طريق جبريلَ عليه السَّلامُ على النبيِّ ﷺ ثمَّ إلى الصَّحابةِ ومنهم إلى التَّابعين، إلىٰ أئمَّة القرَّاء إلى الرُّواةِ إلى الطُّرُقِ، إلىٰ أنْ وَصلَ إلينا عن شُيُوخِنا مُتواترًا كما أُنْزِلَ، قالَ تعالىٰ: ﴿وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى ٱلْقُرْءَانَ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾ [النمل: ٦].

وأمَّا الإجماعُ: فقَدْ أَجْمَعَت الأمَّةُ مِن لَدُنْهُ ﷺ إلىٰ يَوْمِنا هٰذا علىٰ وُجُوبِ التَّجْوِيدِ.

٢٩ ـ وَهُوَ[1] أَيْضًا ـ حِلْيَةُ ٱلتِّلَاوَةِ وَزِينَةُ ٱلْأَدَاءِ وَٱلْقِرَاءَةِ

« وَهُوَ » : أيْ : **التَّجْوِيدُ** :

حِلْيَةٌ وزِينَةٌ لكلٍّ من : التِّلاوةِ والأَدَاءِ والقِرَاءَةِ ، والفَرْقُ بينَ الثَّلاثةِ : أنَّ التِّلاوَةَ قِراءَةُ الْقُرْآنِ مُتَتَابِعًا ؛ كالأَوْرَادِ والأَسْبَاعِ والمُرَاجَعَةِ ، وأمَّا الأَدَاءُ : فهو الأَخْذُ عن المَشَايِخِ ، والقِراءةُ تُطْلَقُ عليهما ، فهي أَعَمُّ منهما .

٣٠ ـ وَهُوَ : إِعْطَاءُ ٱلْحُرُوفِ حَقَّهَا مِنْ صِفَةٍ لَهَا[2] وَمُسْتَحَقَّهَا

يَخْتَصِرُ ابْنُ الجَزَرِيِّ تَعْرِيفَ التَّجْوِيدِ في هٰذا البيتِ بأنَّه :

إِعْطاءُ الحُرُوفِ حَقَّها من صِفَاتِها السَّابقةِ ، وَمُسْتَحَقَّها ممَّا يَنْشَأُ عن صِفَاتِها الذَّاتِيَّةِ مَعَ بُلُوغِ الغَايَةِ والنِّهَايةِ في إِتْقَانِها وتَحْسِينِها ، وخُلُوِّها من الزِّيادةِ والنَّقْصِ .

مُلَاحَظَةٌ :

الفرْقُ بينَ حقِّ الحُرُوفِ ومُسْتَحَقِّها :

حقُّ الحُرُوفِ : مَخَارِجُها وصِفَاتُها الذَّاتِيَّةُ اللَّازمةُ لها كالجَهْرِ والشِّدَّةِ والاِسْتِعْلاءِ .

ومُسْتَحَقُّها : ما يَنْشَأُ عن تلك الصِّفَاتِ كالتَّفْخِيمِ فإنه ناشئٌ عن الاِسْتِعْلاءِ .

ومن الفَوارِقِ أيْضًا : أنَّ حَقَّ الحَرْفِ صِفةٌ لازمةٌ للحَرْفِ في كلِّ الأَحْوالِ كالاِسْتِعْلاءِ والتَّكْرِيرِ والاِسْتِفَالِ ، فإنَّها تكونُ في الحَرْفِ حالَ سُكُونِه وتَحْرِيكِهِ بجَمِيعِ الحَرَكاتِ ، وأمَّا المُسْتَحَقُّ كالتَّفْخِيمِ والتَّرْقِيقِ فإنَّهما لا يَكُونانِ في الحَرْفِ إلَّا في بَعْضِ أَحْوَالِهِ .

---

(١) ـ « وهُوَ » : بضَمِّ الهاءِ وتَخْفِيفِ الواوِ ، اتِّفاقًا في هٰذا البَيتِ والَّذي يَليهِ ، ولا يَتَّزِنُ البَيتُ بإسكانِ الهاءِ ، وقَدْ سَمِعْتُها من بَعْضِ شيوخي الشناقطة بتَشْدِيدِ الواوِ وهي صَحِيحَةٌ لُغَةً ، بَلْ أَوْفَقُ وَزْنًا ، لكنَّ الثابتَ في النُّسَخِ وما تَلَقَّيْناهُ عن الشُّيُوخ : بالتَّخفيفِ .

(٢) ـ « مِنْ صِفَةٍ لَها » : هٰكذا في جَميعِ النُّسَخِ وهي المُعْتَمَدَةُ ، وجاءتْ في بَعْضِ النُّسَخِ : « مِنْ كُلِّ صِفَةٍ » ، وهي الرِّوايةُ الأُولَىٰ للجَزَرِيَّةِ ، ولا يَخْفَىٰ ما فيها من زِحَافٍ .

٣١- وَرَدُّ كُلِّ وَاحِدٍ لِأَصْلِهِ ... وَاللَّفْظُ فِي نَظِيرِهِ كَمِثْلِهِ

هٰذا البَيْتُ تَتِمَّةٌ للبَيْتِ السَّابِقِ ، يعني : والتَّجْوِيدُ في الاِصْطِلاحِ أيضًا هو : « رَدُّ كلِّ وَاحِدٍ » : أي : حَرْفٍ « لِأَصْلِهِ » : أيْ : حَيِّزِهِ الَّذِي خَرَجَ مِنْهُ .

« واللَّفْظُ في نَظِيرِهِ كَمِثْلِهِ » : أي : في ذٰلك الحَرْفِ بعدَ لَفْظِكَ به مِثْلَ لَفْظِكَ به أوَّلًا ، فإنْ كان الحَرْفُ الأوَّلُ مُرَقَّقًا فنَظِيرُهُ يَكُونُ مُرَقَّقًا ، أَوْ مُفخَّمًا فإنَّ نَظِيرَه يكونُ مُفَخَّمًا ، أوْ مُشَدَّدًا فإنَّ نَظِيرَه يَكُونُ مُشَدَّدًا ، أَوْ مَمْدُودًا فإنَّ نَظِيرَه يَكُونُ مَمْدُودًا ، إلىٰ غَيرِ ذٰلك ، وهٰذه **قاعِدَةٌ شَامِلَةٌ** في جَمِيعِ أَوْزَانِ الحُرُوفِ في الصَّوْتِ وفي المُدَّةِ الزَّمَنِيَّةِ وهي :

جَعْلُ النَّظِيرِ كنَظِيرِه لِتَكُونَ القِرَاءَةُ علىٰ نَسَقٍ واحِدٍ ، وهٰذا من هَنْدَسَةِ الأَدَاءِ .

٣٢- مُكَمِّلًا[1] مِنْ غَيْرِ مَا تَكَلُّفِ ... بِاللُّطْفِ فِي النُّطْقِ[2] بِلَا تَعَسُّفِ

« مُكَمِّلًا » : حَالَةَ كَوْنِكَ مُكَمِّلًا ، أَوْ حَالَةَ كَوْنِ الحَرْفِ مُكَمَّلًا وهو ما عليه النُّسَخُ المُعْتَمَدَةُ ، وذٰلك بإعطاءِ الحُرُوفِ حَقَّها منَ الصِّفَاتِ ومُسْتَحَقَّها ممَّا يَنشَأُ عن ذٰلك ، ورَدِّها إلىٰ مَخَارِجِها من غيرِ تكلُّفٍ ولا تعسُّفٍ ولا مَشَقَّةٍ ، بل يكونُ القارِئُ مُتَلَطِّفًا في النُّطقِ بالحُرُوفِ ، وهٰذا كلُّه في حَقِّ من كانتْ قِراءتُه بالعُنْفِ طبْعًا أَوْ تصَنُّعًا ، أمَّا من كانتْ قِراءتُه بالرَّخاوَةِ واللِّينِ وخَفْضِ الصَّوْتِ فبالعكسِ ؛ لأنَّ الغَرَضَ هو الإتْيانُ بالقَدْرِ الجَائِزِ .

« مَا تَكَلُّفٍ » ، « مَا » : هنا زَائِدَةٌ للتَّأكِيدِ .

« تَعَسُّفٍ » : التَّعَسُّفُ : زيادةُ المُبَالَغَةِ في النُّطْقِ .

---

(١) ـ « مُكَمِّلًا » : يَجُوزُ فيها : فَتْحُ الميمِ الثانية وكَسْرُها ، والفَتْحُ أَوْفَقُ للسِّياقِ ؛ لأنَّه يعودُ إلى اللَّفْظِ .

(٢) ـ « بِاللُّطْفِ في النُّطْقِ » : وفي نسخةٍ : « باللَّفْظِ » ، قال مُلَّا عَلِيٌّ القاري : « وَأَمَّا ما ذَكَرَهُ الشَّيخُ زكريَّا مِن قولِه : وفي نُسخةٍ : « بِاللَّفْظِ في النُّطْقِ » ، فلا وَجْهَ لِصِحَّتِها ، فما كان يَنبغي له ذِكْرُها إلَّا مَقْرُونًا بِالتَّنبيهِ علىٰ ضَعْفِها » ، (المنح الفكرية : ١٢٢) .

٣٣- وَلَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ تَرْكِهِ ... إِلَّا رِيَاضَةُ امْرِئٍ بِفَكِّهِ

أيْ : ليسَ بَيْنَ التَّجْوِيدِ وتَرْكِه فرْقٌ إلَّا رياضةُ امرئٍ ، أيْ : مُدَاوَمَةُ الإنسانِ علىٰ القِرَاءَةِ بأَخْذِها من أَفْوَاهِ المَشَايخِ المُتْقِنِينَ ، والتَّدْرِيبِ علىٰ أيديهِمْ ، لا بمُجَرَّدِ النَّقْلِ من الكتب والاِعْتِمادِ عَلَيْها .

أَوْ : وليسَ بَيْنَ التَّعَسُّفِ في النُّطْقِ وبين القِرَاءَةِ بالنُّطْقِ الصحيح إلَّا تَعَوُّدُ امرئٍ على القِرَاءَةِ بفَمِهِ ، وارتياضُ ذٰلك واعتيادُهُ ومُمَارَسَتُهُ .

ويَجِبُ أنْ تكونَ تلك الرِّياضَةُ بفَكِّهِ ، وأرادَ بالفَكِّ هنا : فمَ القارِئِ ، لا بمُجرَّدِ تخيُّلِها في ذِهنِه ، فإنَّ ذٰلك من ترْكِ التَّجْوِيدِ أيضًا ، فلا بُدَّ من المُمَارَسَةِ العَمَلِيَّةِ حتَّىٰ يَرْتَاضَ الفَكُّ علىٰ نُطْقِ الحُرُوفِ كلِّها .

والفَكُّ : واحِدُ الفَكَّيْنِ ، أي : مُلتَقَى الشِّدْقَيْنِ من الجانِبَيْنِ ، وهو من إطْلاقِ الجُزْءِ وإرادةِ الكلِّ .

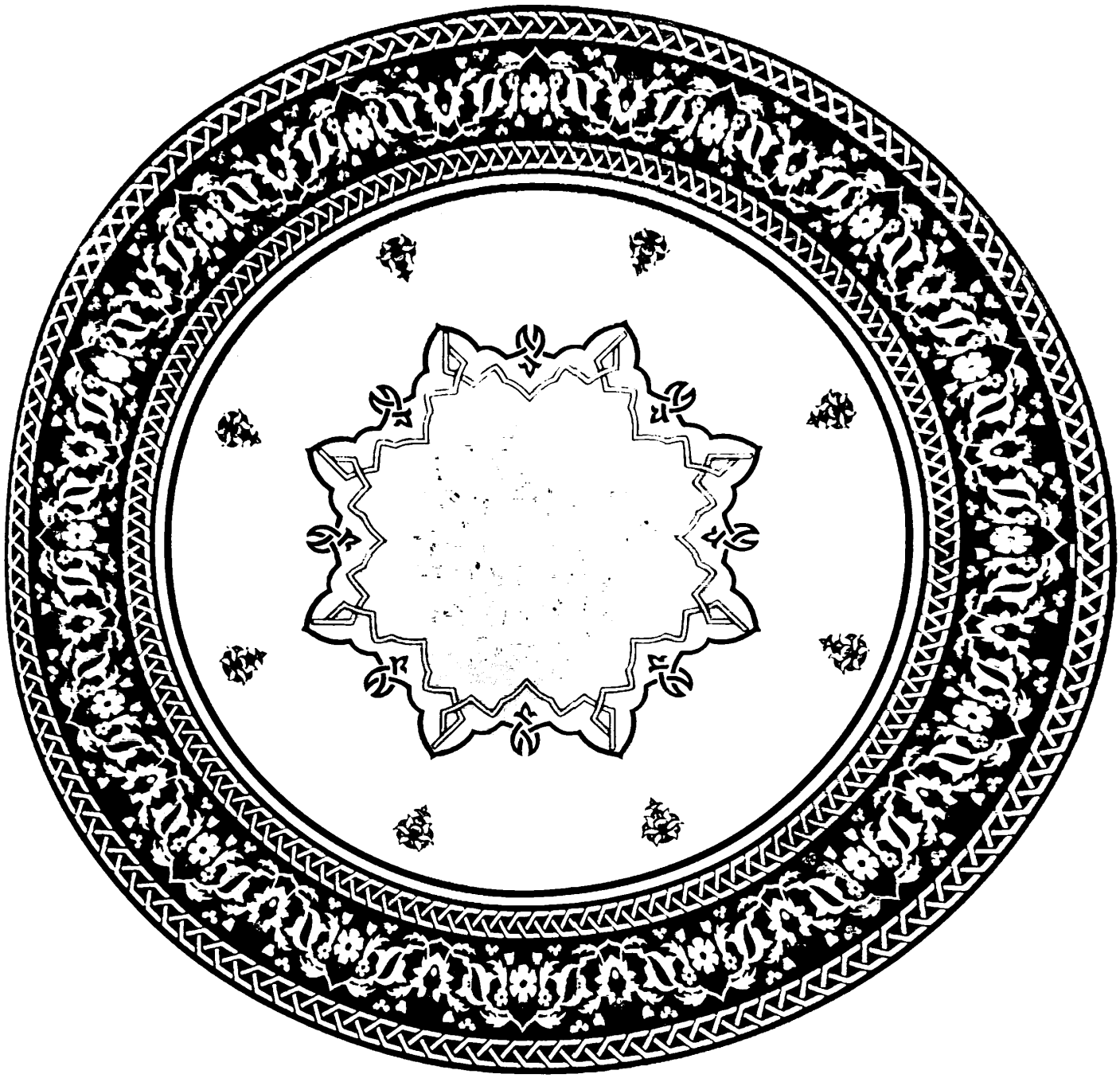

بَابُ
التَّرْقِيقِ وَالتَّفْخِيمِ وَبَعْضِ التَّنْبِيهَاتِ

الشرح المنهجي
على
المقدمة الجزرية

بَابُ التَّرْقِيقِ والتَّفْخِيمِ وبَعْضِ التَّنْبِيهَاتِ

وكيفيَّةِ اسْتِعْمَالِ الحُرُوفِ والتَّحْذِيرِ ممَّا يُخَالِفُ ذٰلك

٣٤ـ فَرَقِّقَنْ مُسْتَفِلًا مِنْ أَحْرُفٍ[1] وَحَاذِرَنْ تَفْخِيمَ لَفْظِ ٱلْأَلِفِ

ثم شَرَعَ ابْنُ الجَزَرِيِّ في ذكْرِ أحكامٍ وقَوَاعِدَ مُتَعلِّقةٍ بالتَّجْوِيدِ كالتَّرْقِيقِ والتَّفْخِيمِ، ناشِئَةٍ عن الصِّفَاتِ السَّابقةِ؛ فأمَرَ القارِئَ هنا بتَرْقِيقِ الحُرُوفِ المُسْتَفِلَةِ كلِّها إلَّا الرَّاءَ واللَّامَ في بَعْضِ أحْوَالِهما، وحَذَّرَ من تَفْخِيمِ عِدَّةِ أَحْرُفٍ من حُرُوفِ الاِسْتِفَالِ يَسْبِقُ اللِّسَانُ إلىٰ تَفْخِيمِهَا، وأكَّدَ الأَمْرَ بنُونِ التَّوكيد الخَفِيفَةِ في قولِه: «فَرَقِّقَنْ... وحَاذِرَنْ».

الحَرْفُ الأَوَّلُ من الأَحْرُفِ الَّتي يَجِبُ العِنايةُ بها: الألِفُ؛ وإنما نبَّهَ عليها ابْنُ الجَزَرِيِّ مَعَ دُخُولِها في الحُرُوفِ المُسْتَفِلةِ لِانفتاحِ الفمِ عندَ النُّطقِ بها، وذٰلك يؤدِّي إلىٰ تَسْمِينِ الحَرْفِ وتَفْخِيمِهِ عندَ النُّطقِ به.

تَنْبِيهٌ أَدائِيٌّ:

حَذَّرَ ابنُ الجَزَرِيِّ من تَفْخِيمِ الألِفِ؛ لأنَّ الألِفَ لا تُوصَفُ بتَفْخِيمٍ ولا تَرْقِيقٍ بل بحَسَبِ ما يَتَقَدَّمُها، فهي تابِعَةٌ لما قَبْلَها تَفْخِيمًا وتَرْقِيقًا.

وَذَهَبَ بَعْضُ الناس إلىٰ أنَّ ابنَ الجَزَرِيِّ يرىٰ تَرْقِيقَ الأَلِفِ مُطْلَقًا؛ لأنَّه يُحَذِّر من تَفْخِيمِها هنا، وهٰذا هو رأيُ ابن الجَزَرِيِّ في كتابه: «التَّمهيد» الَّذِي أَلَّفَهُ وهو شابٌّ، ثمَّ رَجَعَ عن هٰذا القَوْلِ في كتابه: «النَّشر» وهو من آخر مُؤَلَّفَاتِهِ، ورَجَّحَ التَّفْصِيلَ في ذٰلك، وهو: أنَّ الأَلِفَ تَتْبَعُ ما قَبْلَها؛ فإنْ كان ما قَبْلَها مُرَقَّقًا رُقِّقَتْ، وإنْ كان ماقَبْلَها مُفَخَّمًا فُخِّمَتْ، وهٰذا هو الصَّحِيحُ المُعْتَمَدُ في الأَدَاءِ.

فيكونُ تَوْجِيهُ الكَلَامِ: **احْذَرْ من تَفْخِيمِ الأَلِفِ إذا كانَ قَبْلَها حَرْفُ اسْتِفالٍ.**

---

(١) ـ «مِنْ أَحْرُفِ»: يَجُوزُ فيها التَّحْقِيقُ والنَّقْلُ، وكلاهُما تَحْتَمِلُهُ النُّسَخُ المَخْطُوطةُ.

٣٥ - وَهَمْزَ[1]: اَلْحَمْدُ[2]، أَعُوْذُ، اِهْدِنَا اَللَّهُ / ثُمَّ لَامَ : لِلَّهِ ، لَنَا

والمَعْنَىٰ : وحاذِرَنْ أيُّها القارِئُ تَفْخِيمَ الهَمْزَةِ المُبْتَدَأَةِ من الألْفَاظِ التَّالِيَةِ وخَصَّصَ أَرْبَعَةَ أَلْفَاظٍ ، وهي : ﴿ ٱلْحَمْدُ ﴾ ، ﴿ أَعُوذُ ﴾ ، ﴿ ٱهْدِنَا ﴾ ، ﴿ ٱللَّهُ ﴾ ، وذلك لنَقِيسَ عليها غيرَها ممَّا يُشْبِهُها ؛ فإذا جاءَ بعدَها حَرْفٌ مُفَخَّمٌ كان التَّحَفُّظُ من تَفْخِيمِها آكَدَ ، نَحْوُ : ﴿ ٱللَّهُمَّ ﴾ ، ﴿ أَصْلَحَ ﴾ ، ﴿ ٱلطَّلَٰقُ ﴾ ، ﴿ أَصْطَفَى ﴾ ، وإنْ كان بعدَها حَرْفٌ مجانِسٌ أَوْ مُقَارِبٌ لها ، نَحْوُ : ﴿ ٱهْدِنَا ﴾ ، ﴿ أَهْدَىٰ ﴾ ، ﴿ أَعُوذُ ﴾ ، ﴿ أَعْطَىٰ ﴾ ، ﴿ أَحطتُ ﴾ كان التحفُّظُ بسُهُولتِها أشَدَّ ، وبتَرْقِيقِها آكَدَ ، وتَجِبُ المُحَافَظَةُ عليها إذا أتَتْ بعدَ حَرْفِ المَدِّ لئَلَّا تَصِيرَ ياءً أَوْ كالياءِ ، نَحْوُ : ﴿ كَلَّآ إِنَّهُۥ ﴾ ، ﴿ وَقَالُوٓاْ إِنَّ ﴾ .

وكذا يَنبَغِي أنْ يَتَحَفَّظَ القارِئُ من إخْفائِها إذا انْضَمَّتْ أَوِ انكَسَرَتْ وكانَ بعدَ كُلٍّ منهما أَوْ قبلَهما ضَمَّةٌ أَوْ كَسْرةٌ ، نَحْوُ : ﴿ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ ﴾ ، ﴿ سُبِلَ ﴾ ، ﴿ مُتَّكِـُٔونَ ﴾ ، وكذلك إذا سَكَنَتْ للوَقْفِ مُتَطَرِّفةً ، ولا سِيَّما إذا كان قبلَها ساكنٌ ، نَحْوُ : ﴿ مِنَ ٱلسَّمَآءِ ﴾ ، ﴿ وَمِنْ شَىْءٍ ﴾ .

---

(١) - « وَهَمْزَ » : جاءتْ بواوِ العَطفِ في جَميعِ النُّسَخِ .

قالَ مُلَّا عَلِيٍّ القاري : « وأمَّا ما جَعَلَهُ الشَّارِحُ اليَمَانِيُّ مِن قولِه : « كَهَمْزِ : اَلْحَمْدُ » أَصْلًا ... فغيرُ مَقْبُولٍ ؛ لأنَّه مُخالِفٌ لِلأُصُولِ المُصَحَّحَةِ والنُّسَخِ المُعتبَرةِ المَشْرُوحةِ ، وإنْ كانَ لكافِ التَّشبيهِ وَجْهٌ في العربيَّةِ ؛ إذْ يَصِحُّ أنْ يُقالَ : التَّقديرُ : رَقِّقَنْ مُسْتَفِلًا كَهَمزِ اَلحَمدُ » ، (المنح الفكرية : ١٣٧) .

وأمَّا ضَبْطُ الزاي من « هَمْزَ » فهو بالنَّصْبِ عَطفًا علىٰ لَفْظِ : « مُسْتَفِلًا » ، ووَرَدَ بالجَرِّ عَطْفًا علىٰ لَفْظِ : « الألفِ » وجَوَّزَ القاري الوَجْهَيْنِ ، مَعَ تَقديمِه النَّصبَ ، (المنح الفكرية : ١٣٧) .

قُلْتُ : والنَّصْبُ هو ما قَرَأْتُهُ علىٰ كلِّ مَشَايخي .

(٢) - « الحَمْدُ » : بالرَّفْعِ ، وجميعُ الأمثلةِ القُرآنيَّةِ الواردةِ في الجَزَرِيَّةِ ؛ الأَصْلُ فيها : أنْ تُرْوَىٰ على الحِكايةِ مُحَافظَةً علىٰ أَلْفَاظِها كما وَرَدَتْ في القُرْآنِ ، ويَجُوزُ إعْرابُها حَسَبَ السِّياقِ .

٣٦ - وَلْيَتَلَطَّفْ ، وَعَلَى ٱللَّهِ ، وَلَا ٱلضَّ/ وَٱلْمِيمَ مِنْ: مَخْمَصَةٍ وَمِنْ: مَرَضْ

الحَرْفُ الثَّاني من الأَحْرُفِ الَّتي يَجِبُ العِنايةُ بها: اللَّامُ، وحذَّرَ من تَفْخِيمِ اللَّامِ في خَمْسَةِ مَواضِعَ، بَيَّنَها بقولِه: « ثُمَّ لامَ: للهِ »؛ لكَسْرتِها، ولامَ: ﴿ لَنَآ ﴾؛ لمُجاوَرَتِها النُّونَ، ولامَ: ﴿ وَلْيَتَلَطَّفْ ﴾؛ لمُجاوَرَةِ الأُولى الياءَ الرِّخْوَةَ، ومُجاوَرَةِ الثانيةِ الطَّاءَ المُفَخَّمةَ، ولامَ: ﴿ وَعَلَى ٱللَّهِ ﴾؛ لمُجاوَرَتِها اللَّامَ المُفَخَّمةَ في اسمِ اللهِ ﷻ، ولامَ: « وَلَا الضَّ » من قولِه تعالى: ﴿ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾؛ لمُجاوَرَتِها الضَّادَ المُفَخَّمةَ.

الحَرْفُ الثالِثُ من الأَحْرُفِ الَّتي يَجِبُ العِنايةُ بها: المِيمُ، وحذَّرَ من تَفْخِيمِ المِيمِ الأُولى والثانيةِ من: ﴿ مَخْمَصَةٍ ﴾، والميمِ من: ﴿ مَرَضٍ ﴾؛ لِمُجاوَرَتِها المُفَخَّمَ.

٣٧ - وَبَاءَ: بَرْقٍ ، بَطِلٍ ، بِهِمْ ، بِذِي وَٱحْرِصْ عَلَى ٱلشِّدَّةِ وَٱلْجَهْرِ ٱلَّذِي

٣٨ - فِيهَا وَفِي ٱلْجِيمِ كَـ: حُبِّ، ٱلصَّبْرِ رَبْوَةٍ، ٱجْتُثَّتْ، وَحَجِّ، ٱلْفَجْرِ

الحَرْفُ الرَّابِعُ من الأَحْرُفِ الَّتي يَجِبُ العِنايةُ بها: الباءُ، « وَبَاءَ بَرْقٍ »: أيْ: ورقِّقِ الباءَ من قولِه تعالى: ﴿ ظُلُمَٰتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ ﴾ [البقرة:١٩]؛ لمُجاوَرَتِها المُفَخَّمَ وهو الرَّاءُ والقافُ، وكذلك يَجِبُ الانْتِباهُ إلى تَرْقِيقِ الباءِ في كَلِمَاتِ: ﴿ بِٱلْبَٰطِلِ ﴾؛ لأنَّ الباءَ تَتَأَثَّرُ بقُوَّةِ الطَّاء، وكذا لَفْظُ: ﴿ بِهِمْ ﴾، ﴿ بِذِى ﴾، يَجِبُ التَّحَفُّظُ بإخْراجِ الباء والميمِ من مَخْرجِهِمَا، وكذلك الهاءُ فربَّما خَرجَتْ مَعَ عَدَمِ الانْتِباهِ مَمْزُوجَةً بالشِّينِ أَوْ بالخاء كما يَفْعَلُهُ بَعْضُهُمْ.

ثم إنَّ ابنَ الجَزَرِيِّ نَبَّهَ القارِئَ على بيانِ صِفَتَيِ الشِّدَّةِ والجَهْرِ اللَّتَيْنِ في الباءِ المُوَحَّدَةِ والجيمِ إذا أتى بعدَهما بَعْضُ الحُرُوفِ الخَفِيَّةِ والضعيفةِ، نَحْوُ: « بِهِمْ » و « بِذِيْ » وخُصُوصًا إذا سَكَنَتا، نَحْوُ: ﴿ لِحُبِّ ﴾، ﴿ بِٱلصَّبْرِ ﴾، ﴿ رَبْوَةٍ ﴾، ﴿ ٱجْتُثَّتْ ﴾، ﴿ ٱلْحَجِّ ﴾، ﴿ ٱلْفَجْرِ ﴾، فإنَّه إذا لم يُلاحِظْ كُلًّا من الجَهْرِ والشِّدَّة اللَّتَيْنِ فيهما لاشْتَبَهَت الباءُ بالفاءِ، والجيمُ بالشينِ.

٣٩ - وَبَيِّنَنْ مُقَلْقَلًا إِنْ سَكَنَا وَإِنْ يَكُنْ فِي ٱلْوَقْفِ كَانَ أَبْيَنَا

« وَبَيِّنَنْ مُقَلقَلًا » : أَظْهِرْ قَلْقَلَةَ الحَرْفِ المُقَلْقَلِ في حالتين :

١ ـ إذا سَكَنَ الحَرْفُ المُقَلْقَلُ وكانَ وَسَطَ الكَلِمَةِ ، مِثْلُ : ﴿ رَبْوَةٍ ﴾ .

٢ ـ إذا كان سكونه لأجْلِ الوَقْفِ ، مِثْلُ : ﴿ خَلَقٍ ﴾ ، ﴿ مُحِيطٌ ﴾ ، ﴿ بَهِيجٍ ﴾ ، ﴿ ٱلْحَقُّ ﴾ .

« إِنْ سَكَنَا » : في غيرِ الوَقْفِ ، والأَلِفُ للإطلاق .

« كانَ أَبْيَنَا » : أي : كانتْ قَلْقَلَتُهُ أَوْضَحَ من الحالةِ الأُولىٰ ، سواء كان مُخَفَّفًا أَوْ مُشَدَّدًا .

٤٠ - وَحَاءَ : حَصْحَصَ ، أَحَطتُ ، ٱلْحَقُّ وَسِينَ : مُسْتَقِيمَ[1] ، يَسْطُو ، يَسْقُو

الحَرْفُ الخَامِسُ من الأَحْرُفِ الَّتي يَجِبُ العِنايةُ بها : الحَاءُ ، أَمَرَ بتَبْيِينِ الحَاءِ وتَرْقِيقِها إذا جَاوَرَتِ الحُرُوفَ المُسْتَعْلِيَةَ ، وخَصَّصَ الكَلِمَاتِ المُشَارَ إليها لأَهَمِّيَتِها ، وهي قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ حَصْحَصَ ﴾ ، ﴿ أَحَطتُ ﴾ ، ﴿ ٱلْحَقُّ ﴾ لمُجَاوَرَتِها ؛ لئَلَّا تَكْتَسِبَ تَفْخِيمًا من هٰذه الحُرُوفِ المُسْتَعْلِيَةِ المُجَاوِرَةِ لها .

الحَرْفُ السَّادِسُ من الأَحْرُفِ الَّتي يَجِبُ العِنايةُ بها : السِّينُ ، أَمَرَ بتَبْيِينِها بقوله : « وَسِينَ مُسْتَقِيمِ » من قولِه تعالىٰ : ﴿ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾ و « يَسْطُو » من قولِه تعالىٰ : ﴿ يَسْطُونَ ﴾ [الحج : ٧٢] ، و « يَسْقُو » من قولِه تعالىٰ : ﴿ يَسْقُونَ ﴾ [القصص : ٢٣] أَيْ : بَيِّن انْفِتاحَ واستِفَالَ وهَمْسَ السِّينِ المُهْمَلةِ في هٰذه الأَلْفَاظِ الثلاثةِ ونَحْوِها ؛ لمُجَاوَرَتِها التاءَ والطَّاءَ والقافَ الشَّدِيداتِ ؛ لِئَلَّا تَكْتَسِبَ قُوَّةً وتَفْخِيمًا ممَّا جَاوَرَها من الحُرُوفِ المُسْتَعْلِيَةِ فتَصِيرَ زايًا أَوْ صادًا مُهْمَلَةً ، وكلُّ ذٰلك راجِعٌ إلىٰ إعْطاءِ الحُرُوفِ حَقَّها ومُسْتَحَقَّها .

---

(١) ـ « مُسْتَقِيمِ » : بالجَرِّ وهو المُعْتَمَدُ ، ويَجُوزُ النَّصْبُ ، ولٰكنْ يُخْطِئُ الكثيرون فيَقْرَؤُونَها بالتَّنْوين ، وهو لا يَصِحُّ ، ويُخِلُّ بالوَزْنِ .

بَابُ القِرَاءَاتِ

الشرح المنهجي
على
المقدمة الجزرية

بَابُ الرَّاءَاتِ

٤١ ـ وَرَقِّقِ ٱلرَّاءَ إِذَا مَا كُسِرَتْ ... كَذَاكَ بَعْدَ ٱلْكَسْرِ حَيْثُ سَكَنَتْ

٤٢ ـ إِنْ لَمْ تَكُنْ مِنْ قَبْلِ حَرْفِ ٱسْتِعْلَا ... أَوْ كَانَتِ ٱلْكَسْرَةُ لَيْسَتْ أَصْلَا

٤٣ ـ وَٱلْخُلْفُ فِي: فِرْقٍ، لِكَسْرٍ يُوجَدُ ... وَأَخْفِ تَكْرِيرًا إِذَا تُشَدَّدْ

للرَّاءِ ثَلاثُ حَالاتٍ:

- التَّرْقِيقُ
- التَّفْخِيمُ
- جَوَازُ التَّرقِيقِ وَالتَّفْخِيم

الحَالةُ الأولى: تَرْقِيقُ الرَّاءِ:

❁ يَجِبُ تَرْقِيقُ الرَّاءِ في الحَالاتِ التالية:

١ ـ إذا كَانَتْ مَكْسُورَةً، نَحْوُ: ﴿ رِزْقًا ﴾، ﴿ مَّرِيجٍ ﴾.

٢ ـ إذا كَانَتْ سَاكِنَةً بَعْدَ كَسْرَةٍ أَصْلِيَّةٍ، ولَيْسَ بَعْدَها حَرْفُ اسْتِعْلاءٍ، نَحْوُ: ﴿ شِرْعَةً ﴾، ﴿ ٱلْفِرْدَوْسَ ﴾.

٣ ـ إذا وَقَعَتْ سَاكِنَةً في آخِرِ الكَلِمةِ، وقَبْلَها يَاءٌ سَاكِنَةٌ، نَحْوُ: ﴿ بَصِيرٌ ﴾، ﴿ خَيْرٍ ﴾ في الوَقْفِ.

٤ ـ إذا وَقَعَتْ سَاكِنَةً في الآخِرِ بَعْدَ حَرْفٍ ساكن مُرقَّقٍ غير الياء، وقبله حَرْف مَكْسُور، نَحْوُ: ﴿ وَٱلذِّكْرِ ﴾، ﴿ ٱلسِّحْرَ ﴾ في الوقْفِ.

٥ ـ إذا وقَعَتْ سَاكِنَةً في آخِرِ كَلِمَةٍ ، وقَبْلَهَا كَسْرٌ أَصْليٌّ ، مِثْلُ : ﴿ نَاصِرٍ ﴾ ، ﴿ لَقَادِرٌ ﴾ وذلك في حالة الوَقْفِ .

٦ ـ إذا كَانَتْ ساكِنَةً في آخر كَلِمَةٍ ، وقَبْلَهَا كَسْرٌ أَصْليٌّ ، وبَعْدَها حَرْفُ استعْلاءٍ في أول كَلِمَةٍ أُخْرَىٰ ، مِثْلُ : ﴿ أَنذِرْ قَوْمَكَ ﴾ ، ﴿ فَٱصْبِرْ صَبْرًا ﴾ .

الحَالَةُ الثَّانِيَةُ : تَفْخِيمُ الرَّاءِ :

يَجِبُ تَفْخِيمُ الرَّاءِ في الحَالاتِ التالية :

١ ـ إذا كَانَتْ مَضْمُومةً ، نَحْوُ : ﴿ أَبْصَٰرُهَا ﴾ ، ﴿ رُحَمَآءُ ﴾ .

٢ ـ إذا كَانَتْ مَفْتُوحةً ، نَحْوُ : ﴿ رَبَّنَا ﴾ ، ﴿ فِرَشًا ﴾ .

٣ ـ إذا كَانَتْ سَاكِنةً بَعْدَ ضَمٍّ ، نَحْوُ : ﴿ ٱلْغُرْفَةَ ﴾ .

٤ ـ إذا كَانَتْ سَاكِنَةً بَعْدَ فَتْحٍ ، نَحْوُ : ﴿ مَرْيَمَ ﴾ .

٥ ـ إذا كَانَتْ سَاكِنَةً بَعْدَ كَسْرٍ أَصْلِيٍّ ، وبَعْدَها حَرْفٌ من حُرُوفِ الاِسْتِعْلاءِ ـ غيرُ مَكْسُورٍ ـ في كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ ، نَحْوُ : ﴿ مِرْصَادًا ﴾ ، وحُرُوفُ الاِسْتِعْلَاءِ هي المَجْمُوعَةُ في قولهم : « خُصَّ ضَغْطٍ قِظْ » .

٦ ـ إذا كَانَتْ سَاكِنَةً بَعْدَ كَسْرٍ عَارِضٍ ، نَحْوُ : ﴿ أَمِ ٱرْتَابُوٓاْ ﴾ ، ﴿ مَنِ ٱرْتَضَىٰ ﴾ .

وهي تُفَخَّمُ في الحَالاتِ السَّابقةِ وَصْلًا ووَقْفًا .

٧ ـ إذا وَقَعَتْ سَاكِنَةً بَعْدَ حَرْفٍ غير الياء ، وقَبْلَهُ حَرْفٌ مَفْتُوحٌ أَوْ مَضْمُومٌ ، نَحْوُ : ﴿ وَٱلْفَجْرِ ﴾ ، ﴿ ٱلْأُمُورُ ﴾ تُفَخَّمُ وَقْفًا فقط ، وأمَّا وَصْلًا : فيُنْظَرُ إلىٰ حَرَكتها : إنْ كانت مَضْمُومةً أَوْ مَفْتُوحَةً تُفَخَّمُ ، وإنْ كانت مَكْسُورةً تُرَقَّقُ .

الحَالَةُ الثَّالِثَةُ: جَوَازُ التَّفْخِيمِ وَالتَّرقِيقِ فيمَا يَلِي:

٤٣ - وَٱلْخُلْفُ فِي: فِرَقٍ، لِكَسْرٍ يُوجَدُ وَأَخْفِ تَكْرِيرًا إِذَا تَشَدَّدْ

١ - إذا كَانَتِ الرَّاءُ سَاكِنَةً وقَبْلَهَا كَسْرٌ أَصْلِيٌّ وبَعْدَها حَرْفُ اسْتِعْلاءٍ مَكْسُورٌ، مِثْلُ: ﴿ كُلُّ فِرْقٍ ﴾ [الشعراء: ٦٣] ولا ثانيَ له: فَمَنْ فَخَّمَهَا نَظَرَ إلىٰ مُجَرَّدِ وُقُوعِ حَرْفِ الاِسْتِعْلاء بَعْدَها وقُوَّتِه، ومَنْ رَقَّقَها نَظَرَ إلىٰ كَوْنِهِ مَكْسُورًا، والكَسْرُ أَضْعَفَ تَفْخِيمَهُ، وذٰلك في حالةِ الوَصْلِ[1].

٢ - إذا سَكَنَتْ في آخرِ كَلِمَةٍ، ووَقَعَ قَبْلَها حَرْفُ اسْتِعْلَاءٍ ساكِنٌ، وقَبْلَه حَرْفٌ مَكْسُورٌ، مِثْلُ: ﴿ مِّصْرَ ﴾، ﴿ ٱلْقِطْرِ ﴾، وذٰلك في حالةِ الوَقْفِ.

واختارَ المُحَقِّقُونَ التَّرْقِيقَ في راءِ: ﴿ ٱلْقِطْرِ ﴾، كما اختاروا التَّفْخِيمَ في راء: ﴿ مِّصْرَ ﴾؛ عَمَلًا بالأَصْلِ، ونَظَرًا لحَرَكتها في حال الوَصْل.

وقَدْ قالَ المُتَوَلِّي ﷺ مُبيِّنًا مَذْهَبَ ابنِ الجَزَرِيِّ فيها بقولِه:

ومِصْرَ فِيهِ اخْتَارَ أَنْ يُفَخَّمَا وَعَكْسُهُ في الْقِطْرِ عَنْهُ فَاعْلَمَا

٣ - إذا كَانَتْ سَاكِنَةً في الوَقْف، وبَعْدَها ياءٌ مَحْذُوفَةٌ، مِثْلُ: ﴿ إِذَا يَسْرِ ﴾ [الفجر: ٤]، و ﴿ وَنُذُرِ ﴾ والرَّاجِحُ: التَّفْخيمُ، وهي في سِتَّةِ مَوَاضِعَ في سورة القَمَرِ: [١٦، ١٨، ٢١، ٣٠، ٣٧، ٣٩][2].

---

(١) - أمَّا في حالة الوَقْفِ علىٰ كلمة: ﴿ فِرْقٍ ﴾، فهناك تَفْصِيلٌ عند العُلَمَاءِ: فمَنْ يَرَى التَّفْخِيمَ في الوَصْلِ فليسَ له في الوَقْفِ إلَّا التَّفْخِيمُ قَوْلًا واحِدًا سَوَاءٌ أَوَقَفَ بالسُّكون أم بالرَّوْم.
ومَنْ يُرَقِّقُها وَصْلًا يَجُوزُ عنده الوَجْهان وَقْفًا: التَّفْخِيمُ والتَّرْقِيقُ إذا وَقَفَ بالسُّكُونِ المَحْضِ، وأمَّا إذا وَقَفَ بالرَّوْم فلَيْسَ له إلَّا وَجْهُ التَّرْقِيقِ، انظر: (هداية القاري: ١٢٨).

(٢) - هناك جِدَالٌ حادٌّ بَيْنَ بَعْضِ أَهْلِ التَّجْوِيدِ المُعَاصِرِينَ حَوْلَ جَوَازِ هٰذَيْنِ الوَجْهَيْنِ في: ﴿ يَسْرِ ﴾، ﴿ وَنُذُرِ ﴾، وكلُّ فَرِيقٍ يُرَجِّحُ وَجْهًا ويُشَنِّعُ علىٰ مَنْ يَرَىٰ جَوازَ الوَجْهِ الثاني، مَعَ أنَّ المَسْأَلَةَ أَيْسَرُ من ذٰلك؛ فقَدْ أشار ابْنُ الجَزَرِيِّ والمُتَوَلِّيْ إلىٰ جواز التَّرْقِيقِ فيهما، انظر: (النشر: ٢/ ١١١) و (فتح المعطي وغنية المُقْري، للمُتَوَلِّي: ٤٨) و (هداية القاري: ١٣٥) و (الفوائد التجويدية: ٦٤).

مُلَاحَظَاتٌ وتَنْبِيهَاتٌ أَدَائِيَّةٌ حَوْلَ الرَّاءِ

المُلَاحَظَةُ الأولىٰ :

كثيرًا ما يَقَعُ بَعْضُ النَّاس في تَرْقيق الرَّاء في مَوْضِعِ التَّفْخيم ، وخَاصَّةً إذا كان بعدَها حَرْفٌ مُرَقَّقٌ أَوْ مَهْمُوسٌ ، وذٰلك في مثل قوله تعالىٰ : ﴿ وَأَرْسِلْ ﴾ ، ﴿ تُرْحَمُونَ ﴾ ، ﴿ وَلَا تَرْكَنُوٓاْ ﴾ ، ﴿ وَذَرْنِي ﴾ ، وهناك كَلِمَتانِ يُسْرِعُ اللِّسَانُ إلىٰ تَرْقِيقِهما وحَقُّهما التَّفْخِيمُ ، أَوْ يُخْطِئُ القارِئُ فيُقَلْقِلُهُما ، وهما : ﴿ قَرْيَةٍ ﴾ و ﴿ مَرْيَمَ ﴾ ونَحْوُ ذٰلك .

المُلَاحَظَةُ الثانِيَةُ :

كَثِيرٌ من الناس يُفَخِّمُها في مَوْضِعِ التَّرقيق ، مثلُ قوله تعالىٰ : ﴿ تُنذِرْهُمْ ﴾ ، ﴿ أَحْصَرْتُمْ ﴾ ، ﴿ وَٱسْتَغْفِرْهُ ﴾ ونَحْو ذٰلك ، فهٰذه الأَلْفَاظُ كثيرًا ما سَمِعْتُ الطَّلَبَةَ يُفَخِّمُونَها ، فَيَجِبُ الاِهْتِمامُ بها وتَرْقِيقُها .

المُلَاحَظَةُ الثالثةُ :

إنَّ الرَّاءَ من الحُرُوفِ العَربيَّةِ الهامَّةِ ، ولذٰلك فإنَّ نُطْقَها يَحْتاجُ إلىٰ دُرْبةٍ ومِرَاسٍ ، وخاصَّةً إذا تَكَرَّرَتِ الرَّاءُ فيَجِبُ الاِعْتِناءُ بها بمَزِيدٍ من اليَقَظَةِ والاِنْتِباهِ إلىٰ مُجَاوَرَةِ الحُرُوفِ ، وذٰلك علىٰ عِدَّة أَنْواعٍ :

أ ـ إذا كانتِ الرَّاءُ الأُولىٰ مُفَخَّمَةً والثانِيَةُ مُرَقَّقَةً ، مثلُ قوله تعالىٰ : ﴿ بِشَرَرٍ ﴾ ، ﴿ ٱلضَّرَرِ ﴾ ، ﴿ سُرُرٍ ﴾ ، ومثله قَوْلُهُ : ﴿ حَتَّىٰ يُصْدِرَ ٱلرِّعَآءُ ﴾ ، وأكثرُ الناس يُرَقِّقُهُما مَعًا أَوْ يُفَخِّمُهُما معًا .

ب ـ إذا كانتِ الرَّاءُ الأُولىٰ مُرَقَّقَةً والثانِيَةُ مُفَخَّمَةً ، مثلُ : ﴿ وَقُدُورٍ رَّاسِيَٰتٍ ﴾ ، فأكثرُ الناسِ يُفَخِّمُونَها معًا .

ج ـ إذا كانتا مُفَخَّمَتَيْنِ مُتَتَابِعَتَيْنِ ، مثلُ : ﴿ بَرَرَةٍ ﴾ ، ﴿ فَٱسْتَغْفَرَ رَبَّهُۥ ﴾ ، فيَجِبُ أنْ يَنْتَبِهَ القارِئُ إلىٰ حُسْنِ التَّفْخِيمِ ، وألَّا يُؤَثِّرَ علىٰ تَرْقِيقِ الباءِ والفاءِ اللَّذَيْنِ قَبْلَهُما .

المُلَاحَظَةُ الرَّابعَةُ:

إنَّ كثيرًا من الناس يَحْذِفُونَها إذا وَقَعَتْ آخرَ الكَلِمَةِ في الوَقْفِ، وذلك أنَّهم يُبَالِغُونَ في تَنْحِيفِها حَتَّىٰ لا تَكَادُ تُسْمَعُ، مِثْلُ: ﴿ خَبِيرٌ ﴾ و ﴿ قَدِيرٌ ﴾، أَوْ يُخْرِجُونَها مَهْمُوسةً أَوْ مُقَلْقَلَةً، وكلُّ ذلك خَطَأٌ ولَحْنٌ خَفِيٌّ يَنْبَغِي التَّنَبُّهُ له والتَّدَرُّبُ علىٰ تَصْحِيحِهِ علىٰ أَيْدِي المَشَايخ المَهَرَةِ.

المُلَاحَظَةُ الخامِسَةُ:

ذُكِرَ في الحَالَةِ الخَامِسَةِ من حَالاتِ تَفْخِيمِ الرَّاءِ: إذا كَانَتْ سَاكِنَةً بَعْدَ كَسْرٍ أَصْلِيٍّ، وبَعْدَها حَرْفٌ من حُرُوفِ الاِسْتِعْلاءِ ـ غيرُ مَكْسُورٍ ـ في كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ.

فقولُنا: غيرُ مَكْسورٍ، حَتَّىٰ لا يَدْخُلَ لَفْظُ: ﴿ فِرَقٍ ﴾.

وقولنا: في كَلِمَةٍ واحدةٍ، خَرَجَ به ما لَوْ كانتِ الرَّاءُ في كَلِمَةٍ، وحَرْفُ الاِسْتِعْلَاءِ في كَلِمَةٍ أُخْرَىٰ، فالحُكْمُ فيها التَّرْقِيقُ، مِثْلُ: ﴿ أَنذِرْ قَوْمَكَ ﴾، ﴿ فَٱصْبِرْ صَبْرًا ﴾.

٤٣ ـ وَٱلْخُلْفُ فِي: فِرَقٍ، لِكَسْرٍ يُوجَدُ وَأَخْفِ تَكْرِيرًا إِذَا تُشَدَّدُ

المُلَاحَظَةُ السادسةُ:

عَلَى القَارِئِ أن يَنْتَبِهَ لِعَدَمِ تَكْرَارِ الرَّاءِ المُشَدَّدَةِ، والمقصودُ الحَذَرُ مِنَ المُبَالَغَةِ فِي التَّكْرَارِ، وأشار إلىٰ ذلك بقوله: « وَأَخْفِ تَكْرِيرًا إِذَا تُشَدَّدُ ».

وَقَدْ سَبَقَ التَّنبيهُ عَلَىٰ هَٰذَا فِي بَابِ الصِّفَاتِ[1].

(١) ـ هٰذا وقَدْ ذَكَرْتُ مُلَاحظاتٍ تتعلق في نُطْقِ الرَّاءِ وتَكْرِيرِها في (باب الصِّفَات: ٥٤).

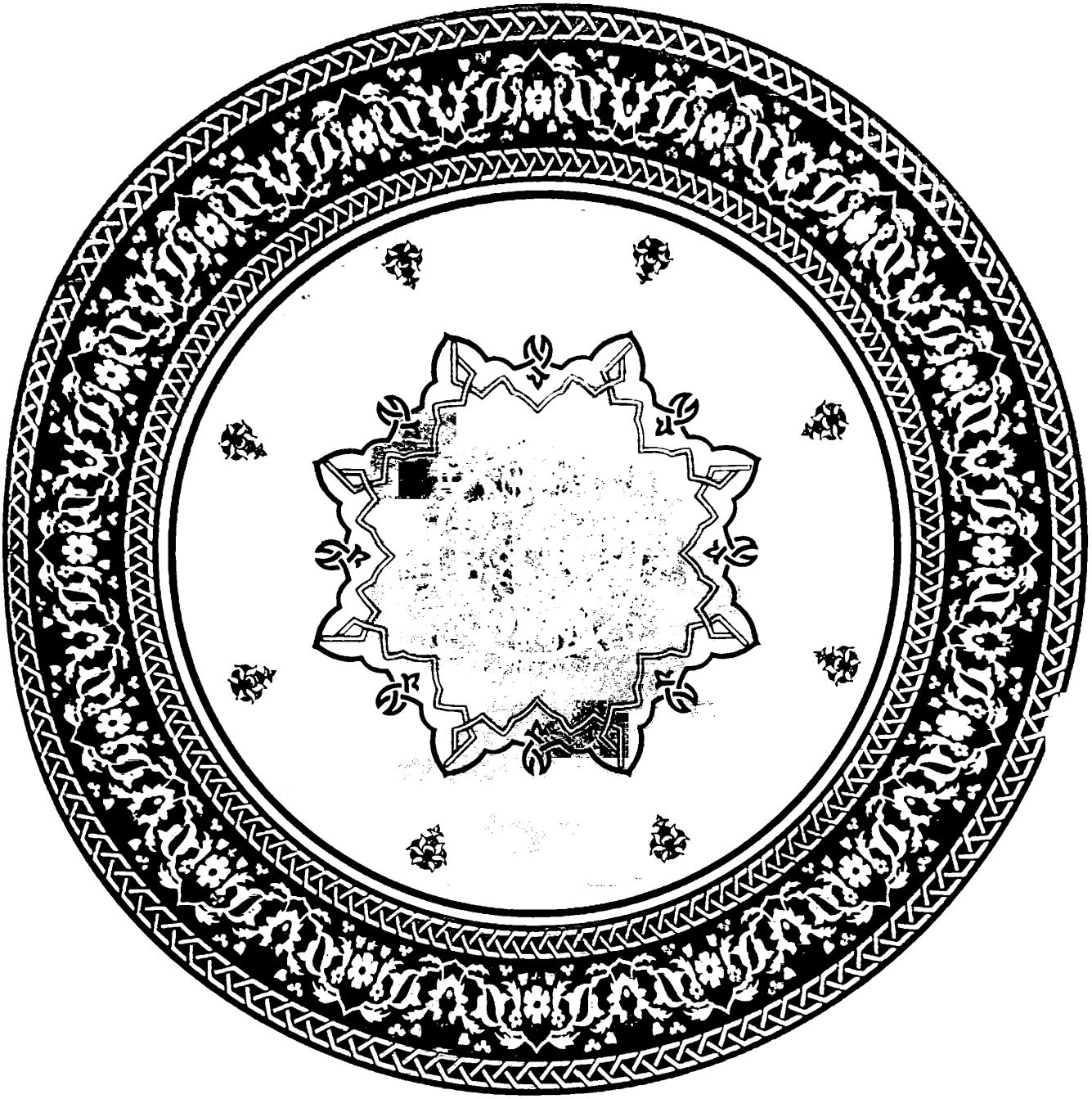

بَابُ
اللَّامَاتِ وَأَحْكَامٍ مُتَفَرِّقَةٍ

الشرح المنهجي
على
المقدمة الجزرية

باب اللامات وأحكام مشتركة

٤٤ ـ وَفَخِّمِ ٱللَّامَ مِنِ ٱسْمِ ٱللَّهِ عَنْ فَتْحٍ أَوْ ضَمٍّ كَـ: عَبْدُ ٱللَّهِ

اللَّامَاتُ السَّوَاكِنُ خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ:

١ ـ لامُ الاِسْمِ: وهِيَ الَّتي مِنْ أَصْلِ الكَلِمَةِ وبِنْيَتِهَا، مِثْلُ: ﴿ ٱلَّذِى ﴾، ﴿ وَٱلَّذَانِ ﴾، ﴿ ٱلَّتِى ﴾، وحُكْمُهَا الإِدْغَامُ.

٢ ـ لامٌ زائدةٌ: وهي لامُ التَّعْرِيفِ، وهي قسمانِ:

أ ـ قَمَرِيَّةٌ: مِثْلُ: ﴿ وَٱلْقَمَرِ ﴾ وحُكمُها الإِظْهَارُ، والحُرُوفُ الَّتي تُظْهَرُ قَبْلَهَا: «أل» أَرْبَعَةَ عَشَرَ حَرْفًا، مَجْمُوعَةٌ في قوله: «إِبْغِ حَجَّكَ وَخَفْ عَقِيْمَهُ».

ب ـ شَمْسِيَّةٌ: مِثْلُ: ﴿ ٱلشَّمْسَ ﴾، ﴿ ٱلرَّحْمَٰنِ ﴾، وحُكْمُها الإِدْغَام، والحُرُوفُ الَّتي تُدْغَمُ فيها: «أل» تُسَمَّى الحُرُوفَ الشَّمْسِيَّةَ، وهي أوائلُ هٰذا البيت:

طِبْ ثُمَّ صِلْ رَحِمًا تَفُزْ ضِفْ ذَا نِعَمْ دَعْ سُوءَ ظَنٍّ زُرْ شَرِيفًا لِلْكَرَمْ

مُلَاحَظَةٌ:

أَمَّا لامُ لَفْظِ الجَلالَةِ، فَلَها حَالَتانِ:

أ ـ إِمَّا أَنْ يكون ما قبلَها مَفْتُوحًا أَوْ مَضْمُومًا، فحُكْمُها التَّفْخِيمُ، مِثْلُ: ﴿ وَقَالَ ٱللَّهُ ﴾، ﴿ رَّسُولُ ٱللَّهِ ﴾.

ب ـ وإِمَّا أَنْ يكونَ ما قبلَها مَكْسُورًا، فحُكْمُها التَّرْقِيقُ، مِثْلُ: ﴿ لِلَّهِ ﴾، ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ﴾، ولامُ لَفْظِ الجَلَالةِ أَصْليَّةٌ، وقيلَ: تَدْخُلُ في اللَّام الشَّمْسِيَّةِ.

٣ ـ لامُ الفِعْلِ ، وهيَ نَوْعَانِ :

أ ـ مُدْغَمٌ فيما بَعْدَه ، مِثْلُ : ﴿ وَقُل رَّبِّ ﴾ ، ﴿ قُل لَّكُم ﴾ .

ب ـ مُظْهَرٌ ، وهِيَ مَا عَدَا ذٰلك ، مِثْلُ : ﴿ قُلْ نَعَمْ ﴾ ، ﴿ أَنزَلْنَآ ﴾ ، ﴿ يَلْتَقِطْهُ ﴾ .

٤ ـ لامُ الأمْرِ السَّاكِنَةُ الدَّاخِلَةُ عَلَى الفِعْلِ المُضَارِع ، مِثْلُ : ﴿ فَلْيُصَلُّواْ ﴾ ، ﴿ ثُمَّ لْيَقْطَعْ ﴾ ، ﴿ فَلْيَنظُرْ ﴾ ، وهٰذه حُكْمُها الإظْهَارُ .

٥ ـ لامُ الحَرْفِ : وهي لامُ : « هَلْ » و « بَلْ » .

تُدْغَمُ لام « هَلْ » في اللَّام ، مِثْلُ : ﴿ هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ ﴾ .

وتُدْغَمُ لام « بَلْ » في اللَّام ، أَوِ الرَّاءِ ، مِثْلُ : ﴿ كَلَّا بَل لَّا تُكْرِمُونَ ٱلْيَتِيمَ ﴾ ، ﴿ بَل رَّبُّكُمْ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ ، وتُظْهَرُ فيما عَدَا ذٰلك ، مِثْلُ : ﴿ هَلْ أَتَىٰ ﴾ ، ﴿ بَلْ تَأْتِيهِم ﴾ .

وقَدْ أشارَ الجَمْزُورِيُّ في تُحْفَةِ الأَطْفَالِ إلىٰ حُكْمِ لامِ : « أَلْ » ، فقالَ :

لِلَامِ أَلْ حَالَانِ قَبْلَ الأَحْرُفِ ... أُوْلَاهُمَا : إِظْهَارُهَا فَلتَعْرِفِ

قَبْلَ ارْبَعٍ مَعْ عَشْرَةٍ خُذْ عِلْمَهُ ... مِنْ : إِبْغِ حَجَّكَ وَخَفْ عَقِيمَهُ

ثَانِيهِمَا : إِدْغَامُهَا فِي أَرْبَعِ ... مَعْ عَشْرَةٍ أَيْضًا ، وَرَمْزَهَا فَعِ

طِبْ ثُمَّ صِلْ رَحِمًا تَفُزْ ضِفْ ذَا نِعَمْ ... دَعْ سُوءَ ظَنٍّ زُرْ شَرِيفًا لِلْكَرَمْ

وَاللَّامَ الْأُولَىٰ سَمِّهَا : قَمْرِيَّهْ ... واللَّامَ الْأُخْرَىٰ سَمِّهَا : شَمْسِيَّهْ

وَأَظْهِرَنَّ لَامَ فِعْلٍ مُطْلَقًا ... فِي نَحْوِ : قُلْ نَعَمْ ، وَقُلْنَا ، وَالْتَقَىٰ

بَيَانُ مَا يَجِبُ تَفْخِيمُه ومُرَاعاتُه

لمَّا بَيَّنَ ابْنُ الجَزَريِّ فيما سَلَفَ أنَّ حُكْمَ حُرُوفِ الاِستِفَالِ التَّرْقِيقُ ، أرادَ أنْ يُبَيِّنَ هنا حكْمَ مُقَابِلِها ، وهو حُرُوفُ الاِسْتِعْلاءِ ، فقال :

٤٥ - وَحَرْفَ ٱلِاسْتِعْلَاءِ فَخِّمْ ، وَٱخْصُصَا ٱلِإطْبَاقَ أَقْوَىٰ نَحْوُ : قَالَ وَٱلْعَصَا

« وَحَرْفَ الاِسْتِعْلَاءِ فَخِّمْ » : أمَرَ بتَفْخِيمِ حُرُوفِ الاِسْتِعْلَاءِ السَّبْعةِ المُتَقَدِّمةِ ، وهي : « خُصَّ ضَغْطٍ قِظْ » ، وصَرَّحَ بهٰذا الحُكْمِ وإنْ كان مَفْهُومًا من قولِه السَّابِقِ : « فَرَقِّقَنْ مُسْتَفِلًا من أحْرِفِ » ؛ لأنَّ دَلَالَةَ المَنْطُوقِ أَقْوَىٰ ، وليكُونَ تَوْطِئَةً لقَوْلِه : « واخْصُصَا الإطْباقَ أَقْوَىٰ » : يعني : واخصُصْ - والأَلِفُ مُبْدَلَةٌ مِن نُونِ التَّوْكِيدِ الخفيفَةِ - حُرُوفَ الإطْباقِ وهي الصَّادُ والضَّادُ المُعْجَمَةُ والطَّاءُ المُهْمَلَةُ والظَّاءُ المُشَالَةُ من بينِها بتَفْخِيمٍ أَقْوَىٰ من البَوَاقِي ، ثمَّ مثَّلَ بمثالَيْنِ : الأَوَّلِ لغيرِ المُطْبَقِ من حُرُوفِ الاِسْتِعْلاءِ ، وهو القافُ في : ﴿ قَالَ ﴾ ، والثاني للمُطْبَقِ منها ، وهو الصادُ في : ﴿ عَصَاهُ ﴾ ، وهٰذا من باب اللَّفِّ والنَّشْرِ المُرَتَّبِ .

٤٦ - وَبَيِّنِ ٱلْإِطْبَاقَ مِنْ : أَحَطتُ ، مَعْ بَسَطتَ / وَٱلْخُلْفُ بِـ : نَخْلُقْكُّم وَقَعْ

أمَرَ ببَيانِ إطْباقِ الطَّاءِ من قولِه تعالىٰ : ﴿ فَقَالَ أَحَطتُ ﴾ [النمل : ٢٢] ومِن قولِه تعالىٰ ﴿ لَئِنۢ بَسَطتَ ﴾ [المائدة : ٢٨] ونَحْوِ ذٰلك ؛ لِئَلَّا تَشْتَبِهَ بِالتَّاءِ المُدغَمَةِ المُجَانِسَةِ لها في المَخْرجِ ، ويُسمَّىٰ : إدْغَامًا ناقِصًا ، وهو : إدْغَامُ الحَرْفِ وإبقاءُ صِفَتِه كما في إبْقاءِ صِفةِ الغُنَّةِ عندَ إدْغَامِ النُّونِ السَّاكنةِ والتَّنْوِينِ في الواوِ والياءِ ، فيكونُ التَّشْدِيدُ مُتَوَسِّطًا في المَوْضِعَيْنِ لأجْلِ إبْقاءِ الصِّفةِ .

تنبيهانِ أدائيّان :

التَّنبيهُ الأوَّلُ :

كَثِيرٌ من الطُّلَّابِ يُدْغِمُونَ الطَّاءَ في التَّاءِ إِدْغَامًا تامًّا ، حَتَّىٰ يصيرَ اللَّفْظُ كأنَّه إِدْغَامُ التَّاءِ في التَّاءِ ويَحْذِفُونَ الطَّاءَ بالكُلِّيَّةِ ، وهو لَحْنٌ فاحِشٌ ، بل لا بُدَّ من بَقاءِ صِفَةِ الإِطْباقِ والاِسْتِعْلاءِ ؛ لأنَّ إِدْغَامَ الطَّاءِ في التَّاءِ علىٰ خِلافِ الأَصْلِ ، فبقيَتْ صِفةُ المُدْغَمِ لتَدُلَّ علىٰ مَوْصوفِها ؛ إِذِ الأَصْلُ أنْ يُدْغَمَ الضَّعيفُ في القَوِيِّ ؛ ليَصِيرَ مِثْلَهُ في القُوَّةِ كإِدْغَامِ التَّاءِ في الطَّاءِ ، في نَحْوِ : ﴿ وَدَّت طَّآئِفَةٌ ﴾ ، وهٰذا بالعَكْسِ وهو إِدْغَامُ القَوِيِّ في الضَّعيفِ ؛ لِمَا بينَهما من التَّجَانُسِ ، وهٰذا الإِدْغَامُ مَعَ المُحَافَظَةِ علىٰ صِفَةِ الاِسْتِعْلاءِ والتَّفْخِيمِ في الطَّاء بدون قَلْقَلَتِها يَحْتاجُ إلىٰ تَدْريبٍ وتَلَقٍّ من أَفْوَاهِ المُتْقِنِينَ المَهَرَةِ .

التَّنبيهُ الثَّاني :

يَجِبُ التَّحْذِيرُ من قَلْقَلَةِ الطَّاء في هٰذَيْنِ اللَّفْظَيْنِ ، فهُما مُدْغَمانِ وقَدْ سَقَطَ حُكْمُ القَلْقَلَةِ ، وما نادىٰ به بَعْضُ قُرَّاءِ المَغْرِبِ من المُعَاصِرينَ من ضَرُورَةِ القَلْقَلَةِ في الطَّاء لأنَّ الطَّاءَ قَوِيَّةٌ ، فهو قَوْلٌ غَيْرُ صَحِيحٍ ، وليس عليه العَمَلُ عندَ جَمِيعِ مَنْ عَرَفْنَا من القُرَّاءِ المتقنين .

٤٦ -وَبَيِّنِ ٱلْإِطْبَاقَ مِنْ: حطتُ،مَعْ بسطتَ/وَٱلْخُلْفُ بِـ: نَخْلُقكُّمْ وَقَعْ

ثم أفادَ ابْنُ الجَزَرِيِّ أنَّه وَقَعَ خِلافٌ بينَ أَهْلِ الأَدَاءِ في إِبْقاءِ صِفةِ استِعْلَاءِ القافِ من قولِه تعالىٰ : ﴿ أَلَمْ نَخْلُقكُّم ﴾ [المرسلات : ٢٠] وعدمِ إبقائِها ؛ فذهَبَ مَكِّيٌّ ومَنْ وَافَقَهُ إلىٰ إبقائِها ، ويكونُ الإِدْغَامُ حينئذٍ ناقِصًا مِثْلَ مَا مَرَّ ، وذَهَبَ الدَّانِيُّ ومَنْ وَالاهُ إلىٰ عَدَمِها ، ويكونُ الإِدْغَامُ تامًّا على الأَصْلِ ، وهٰذا هو المُخْتارُ عندَ ابن الجَزَرِيِّ ، وهو قولُ الجُمْهُورِ ، والمُقدَّمُ في الأداءِ .

والفرْقُ بينَه وبينَ : ﴿ أَحَطتُ ﴾ وبابِه : أنَّ الطاءَ زادَتْ بالإِطْباقِ .

٤٧ ـ وَٱخْرِضْ عَلَى ٱلسُّكُونِ فِي: جَعَلْنَا أَنْعَمْتَ، وَٱلْمَغْضُوبِ، مَعْ ضَلَلْنَا

« وَاخْرِصْ » : أمَرَ القارِئَ بالحِرْصِ على السُّكُونِ ، أي : الاِنْتِبَاهِ على وَزْنِه ، وإعْطائِهِ حَقَّهُ من المُدَّةِ الزَّمَنِيَّةِ اللَّائِقَةِ به في كلِّ لامٍ ساكنةٍ بعدَها نونٌ سَوَاءٌ تَكرَّرتِ اللَّامُ ، نَحْوُ : ﴿ ضَلَلْنَا ﴾ أم لم تتكرَّرْ ، نَحْوُ : ﴿ جَعَلْنَا ﴾ ، ﴿ ٱلْمَغْضُوبِ ﴾ ، وكلِّ نُونٍ ساكنةٍ بعدَها حَرْفٌ من حُرُوفِ الحَلْقِ ، أوْ مِيمٍ ساكِنَةٍ ، نَحْوُ : ﴿ أَنْعَمْتَ ﴾ ، فَلْيَكُنْ وَزْنُ النُّونِ والمِيمِ مُتَسَاوِيًا ، وكذا كلُّ غَيْنٍ ساكنةٍ ، نَحْوُ : ﴿ ٱلْمَغْضُوبِ ﴾ فاحْذَرْ من تَحْرِيكِها .

تَنْبِيهٌ أَدائِيٌّ :

وإنَّما أمَرَ بالْحِرْصِ على سُكُونِ اللَّامِ إذا وَقَعَ بعدَها نونٌ ؛ لأنَّ اللِّسَانَ يُسرِعُ إلى إدْغَامِها في النُّونِ ؛ لما بينَهما من التَّقارُبِ ، وإذا أَظْهَرْتَها فلا تُبالِغْ في الإظْهَارِ حَتَّى تُقَلْقِلَها أَوْ تحرِّكَها كما يَفْعَلُهُ كثيرٌ من جَهَلَةِ القرَّاءِ .

تَنْبِيهٌ أَدائِيٌّ :

ولا بُدَّ من بَيَانِ الغَيْنِ السَّاكنةِ إذا وَقَعَ بعدَها شِينٌ أَوْ غيرُها من سائرِ الحُرُوفِ ، نَحْوُ : ﴿ يَغْشَى ﴾ ، ﴿ ٱلْمَغْضُوبِ ﴾ ، ﴿ فَرَغْتَ ﴾ ونَحْوُ ذلك ، ويتأكَّدُ بَيَانُها عندَ الشِّينِ لِئَلَّا تُبدَلَ خاءً ؛ لاِشْتِرَاكِ الشِّينِ والخاءِ في الهَمْسِ والرَّخَاوَةِ .

٤٨ - وَخَلِّصِ ٱنْفِتَاحَ: مَحْذُورًا، عَسَىٰ خَوْفَ ٱشْتِبَاهِهِۦ بِـ: مَحْظُورًا، عَصَىٰ

أمَرَ ابْنُ الجَزَرِيِّ بِتَخْلِيصِ انفِتاحِ الذَّالِ من قولِه تعالىٰ: ﴿ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا ﴾ [الإسراء: ٥٧]، والسِّينِ من قولِه تعالىٰ: ﴿ عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ ﴾ [التحريم: ٥]؛ لئَلَّا يَشْتَبِهَ الذَّالُ بالظَّاءِ في قولِه تعالىٰ: ﴿ وَمَا كَانَ عَطَآءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا ﴾ [الإسراء: ٢٠]، والسِّينُ بالصَّادِ في قولِه تعالىٰ: ﴿ وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ ﴾ [طه: ١٢١]؛ فإنَّ كُلًّا من الذَّالِ والظَّاءِ من مَخرجٍ واحدٍ، وكذلك السِّينُ والصَّادُ، ولا يَتَمَيَّزُ كلُّ واحدٍ إلَّا بتَمْيِيزِ الصِّفَةِ؛ فالسِّينُ والذَّال منفتِحَتان، والصادُ والظَّاءُ مُطْبَقتان؛ فينبغي أنْ يُخَلَّصَ كلُّ واحدٍ من الآخَرِ بانفتاحِ الضَّمِّ وانْطِبَاقِه، وكذلك كلُّ حَرْفٍ مَعَ آخَرَ متَّحِدَي المَخْرجِ مُخْتلِفَي الصِّفَةِ.

والضَّمِيرُ في: «اشْتِباهِهِ» يَعُودُ إلىٰ: «مَحْذُورًا عَسَىٰ»، أي: انفتاح: «مَحْذُورًا وَعَسَىٰ».

٤٩ - وَرَاعِ شِدَّةً بِكَافٍ وَبِتَا كَـ: شِرْكِكُمْ، وَتَتَوَفَّىٰ، فِتْنَةً[1]

«وَرَاعِ»: لا بُدَّ من مُرَاعاةِ صِفةِ الشِّدَّةِ في الكافِ والتاءِ؛ نَحْوُ: ﴿ بِشِرْكِكُمْ ﴾، ﴿ تَتَوَفَّىٰهُمُ ﴾، ﴿ وَٱتَّقُوا۟ فِتْنَةً ﴾، وذلك بأنْ يُمْنَعَ جَرَيَانُ النَّفَسِ فيهما حتَّىٰ لا يُصْبِحا مَهْمُوسَيْنِ، وإنَّما خَصَّ هٰذه الأمثلةَ بالذِّكرِ؛ لصُعُوبةِ اللَّفْظِ بالمُكرَّرِ على اللِّسَانِ، وإذا تكرَّرَ الحَرْفُ في كَلِمَةٍ أَوْ في كَلِمتَيْنِ، فلا بُدَّ من بَيانِ كلٍّ منهما؛ لِئَلَّا يَقرُبَ اللَّفْظُ من الإدْغَامِ لتَكَلُّفِ اللِّسَانِ بصُعُوبةِ التَّكْرِيرِ، نَحْوُ: ﴿ مَّنَسِكَكُمْ ﴾، وإذا تكرَّرَتِ التاءُ في كَلِمَةٍ، نَحْوُ: ﴿ تَتَوَفَّىٰهُمُ ﴾ أَوْ في كَلِمَتَيْنِ والأُولىٰ مُتَحَرِّكةٌ، نَحْوُ: ﴿ كِدتَّ تَرْكَنُ ﴾ عليك أنْ تُظْهِرَهُما إظْهَارًا بَيِّنًا، وعليك أنْ تُظْهِرَ الشِّدَّةَ وتُخْفِيَ الهَمْسَ في المُتَحَرِّكِ منهُما.

وإنْ تكرَّرَتْ ثلاثَ مَرَّاتٍ، نَحْوُ: قولِه تعالىٰ: ﴿ ٱلرَّاجِفَةُ ۝٦ تَتْبَعُهَا ﴾ فالبَيَانُ لازمٌ؛ لأنَّ في اللَّفْظِ صُعُوبةً بسَبَبِ التَّكرارِ، وكذا كلُّ حَرْفٍ مُكرَّرٍ.

قالَ مكيٌّ في الرِّعايةِ: «بَيانُ الحَرْفِ المُكرَّرِ لازمٌ وفيه صُعُوبةٌ؛ لأنَّه بمَنْزِلةِ الماشي يَرْفَعُ رجلَه مرَّتَيْنِ أو ثلاثَ مرَّاتٍ ويَرُدُّها في كلِّ مرَّةٍ إلى المَوْضِعِ الَّذِي رَفعَها منه»[2].

(١) - «فِتْنَتَا»: كذا في بعض النُّسخ والألِفُ للإطْلاق، وفي بعض النُّسخ: «فِتْنَةَ»، وهو الأوْفَقُ للقَوَاعِدِ.

(٢) - انظر: (الرعاية: ٨٢).

٥٠ ـ وَأَوَّلَيْ مِثْلٍ وَجِنْسٍ إِنْ سَكَنْ أَدْغِمْ كَـ: قُل رَّبِّ، وَ: بَل لَّا / وَأَبِنْ
٥١ ـ فِي يَوْمِ، مَعْ: قَالُوا وَهُمْ، وَ: قُل نَعَمْ سَبِّحْهُ، لَا تُزِغْ قُلُوبَ، فَالْتَقَمْ

إِدْغَامُ الْمُتَمَاثِلَيْنِ وَالْمُتَجَانِسَيْنِ وَالْمُتَقَارِبَيْنِ

أولًا: إِدْغَامُ الْمُتَمَاثِلَيْنِ:

هُوَ أَنْ يَلْتَقِيَ حَرْفَانِ اتَّحَدَا مَخْرَجًا وصِفَةً، وكانَ الأَوَّلُ ساكنًا، فيَجِبُ إدْغَامُ الأوَّل في الثاني:

كالكافِ عِنْدَ الكافِ، نَحْوُ: ﴿ يُدْرِككُّمُ ﴾.

والباءِ عِنْدَ الباءِ، نَحوُ: ﴿ ٱذْهَب بِّكِتَٰبِى ﴾.

والميمِ عِندَ الميم، نَحْوُ: ﴿ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ ﴾، وهكذا ...

أمَّا إذا كان الحَرْفُ السَّاكن هاءَ سَكْتٍ فيَجُوزُ الإظْهارُ والإدْغَامُ، والإظْهارُ أَرْجَحُ، وهو مَوْضِعٌ وَاحِدٌ في القُرْآنِ: ﴿ مَآ أَغْنَىٰ عَنِّى مَالِيَهْ ۜ ﴿٢٨﴾ هَلَكَ عَنِّى سُلْطَٰنِيَهْ ﴾ [الحاقة: ٢٨ ـ ٢٩].

وكَيْفِيَّةُ الإظْهارِ: أَنْ يُوقَفَ عَلَىٰ: ﴿ مَالِيَهْ ﴾ وُقَيْفَةً لطيفةً من غير تَنَفُّسٍ، وَزْنُهَا كَوَزْنِ السَّكْتِ، وله أنْ يَقِفَ عَليها ويتنفَّسَ، علىٰ أنَّها رأسُ آيةٍ.

مُلَاحَظَةٌ:

يُسْتَثْنَىٰ من إدْغَام الْمُتَمَاثِلَيْنِ ما لو كان الحَرْفُ الأَوَّلُ حَرْفَ مَدٍّ، فإنه لا يَجُوزُ إدْغَامُهُ بما بَعْدَه، مِثْلُ: ﴿ قَالُوا۟ وَهُمْ ﴾، ﴿ فِى يَوْمِ ﴾.

ثانيًا : إِدْغَامُ المُتَجَانِسَيْنِ :

هُوَ أَنْ يَتَّفِقَ الحَرْفانِ مَخْرَجًا ويَخْتَلِفَا في بَعْضِ الصِّفاتِ ، ويكونُ الأَوَّلُ ساكِنًا والثَّاني مُتَحَرِّكًا ، فيَجِبُ إِدْغَامُ الأَوَّلِ في الثَّاني ، وقَدْ وَقَعَ ذٰلك في سبْعَةِ مَوَاضِعَ ، تَخْتَصُّ بثلاثَةِ مَخَارِجَ :

أ ـ مَخْرَجُ الطَّاءِ والتَّاءِ والدَّال ، ويَجِبُ الإِدْغَامُ في أربعة مَوَاضِعَ :

١ ـ الطَّاء في التّاء ، مِثْلُ : ﴿ بَسَطتَ ﴾ ، ﴿ أَحَطتُ ﴾ .

٢ ـ والتّاء في الدَّال ، مِثْلُ : ﴿ أَثْقَلَت دَّعَوَا ﴾ .

٣ ـ والتّاء في الطَّاء ، مِثْلُ : ﴿ إِذْ هَمَّت طَّآئِفَتَانِ ﴾ .

٤ ـ والدَّال في التّاءِ ، مِثْلُ : ﴿ وَقَد تَّبَيَّنَ ﴾ ، ﴿ وَمَهَّدتُّ ﴾ .

ب ـ مَخْرَجُ الظّاء والذَّالِ والثَّاءِ ، ويَجِبُ الإِدْغَام في مَوْضِعَيْنِ :

١ ـ الذَّالُ في الظَّاء ، نَحْوُ : ﴿ إِذ ظَّلَمْتُمْ ﴾ .

٢ ـ الثَّاءُ في الذَّالِ ، نَحْوُ : ﴿ يَلْهَث ذَّٰلِكَ ﴾ .

ج ـ مَخْرَجُ المِيمِ والبَاءِ ، ويَجِبُ الإِدْغَام في مَوْضِعٍ واحِدٍ ، وهو الباءُ في المِيمِ ، نَحْوُ : ﴿ ٱرْكَب مَّعَنَا ﴾ .

مُلَاحَظاتٌ أدائيَّةٌ حَوْلَ إِدْغام المُتَجانِسَيْن

المُلَاحَظَةُ الأولى :

إذا قَرَأْتَ قولَه تعالى : ﴿ فَمَنِ ٱضْطُرَّ ﴾ فيَجِبُ عليك مُرَاعاةُ تَبْيِينِ الضَّادِ من الطَّاء ، وأنْ تَنْتَبِهَ لاِسْتِطَالَةِ الضَّاد ؛ فكثيرٌ من القُرَّاءِ يُدْغِمُونَ الضَّادَ في الطَّاء وهم لا يَشْعرونَ ، أَوْ يُقَلْقِلُونَها ، أَوْ يَلْفِظُونَها ظَاءً وكلُّ ذٰلك خَطأٌ .

المُلَاحَظَةُ الثانِيَةُ :

إذا قَرَأْتَ قولَه تعالىٰ : ﴿ فَإِذَآ أَفَضْتُم ﴾ فانتَبِهْ إلى اسْتِطَالَةِ الضَّادِ وتَوْضِيحِها ، واحْذَرْ من إدْغَامها في التاء ، فإنَّ أكثرَ النَّاس يَنْطِقُونَها طاءً سَاكِنَةً ، أَوْ مُدغَمَةً بِالتَّاءِ لقُرْبِ المَخْرَجِ .

قال الإمامُ السَّخاويُّ :

وَأَبِنْهُ عِنْدَ التَّاءِ نَحْوُ : « أَفَضْتُمُ » والطَّاءِ نَحْوُ : « اضْطُرَّ » غيْرَ جَبَانِ

المُلَاحَظَةُ الثالثةُ :

إذا قَرَأْتَ قولَه تعالىٰ : ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَوَعَظْتَ ﴾ فيَجِبُ عليك تَبْيِينُ الظَّاءِ من التاء ؛ لأنَّه لا إدْغَامَ فيها ، وأنْ تَنْتَبِهَ لتَفْخِيم الظَّاء ؛ فإنَّ التاءَ بعدها تُضْعِفُها ؛ لكَوْنِها مُسْتَفِلَةً ، واحْذَرْ من تَفْخِيم الواو والعَيْنِ ؛ لمُجَاوَرَتِهِمَا الظَّاءَ كما يَقَعُ فيه كثيرٌ من الناس ، يقول الإمامُ ابْنُ الجَزَرِيِّ :

وَإِنْ تَلاقَيَا البَيَانُ لَازِمُ أَنقَضَ ظَهْرَكَ ، يَعَضُّ الظَّالِمُ

وَاضْطُرَّ مَعْ وَعَظْتَ مَعْ أَفَضْتُمُ .....

المُلَاحَظَةُ الرَّابِعَةُ :

إذا نَطَقْتَ بإدْغَامِ المُتَجَانِسَيْنِ في : ﴿ ٱرْكَب مَّعَنَا ﴾ فإنَّ الباءَ تَذْهَبُ كليّةً ويُصْبِحُ النُّطْقُ هٰكذا : « ارْكَمَّعَنا » ، وهٰذه قاعِدةٌ في إدْغَام المُتَجَانِسَيْنِ فإنَّه لا يَبْقىٰ أَثَرٌ للحَرْفِ الأَوَّلِ ، إلَّا إذا كان حَرْفَ اسْتِعْلَاءٍ ، مثلُ : ﴿ بَسَطتَ ﴾ فإنه يَبْقىٰ أثر التَّفْخِيمِ واضِحًا في النُّطْقِ ، فانْطِقْ بطاءٍ ساكنةٍ مُفَخَّمَةٍ مُطْبَقَةٍ غيرِ مُقَلْقَلَةٍ ، وبعدَها تاءٌ مُشَدَّدَةٌ مُرَقَّقَةٌ ، ويَنْبَغِي الاِحْتِرَازُ الدَّقيقُ في هٰذه الكَلِمَةِ ومَثِيلاتِها من تَفْخِيمِ التَّاء أَوْ تَرْقِيقِ الطَّاء ، قال ابنُ الجَزَرِيِّ :

وَبَيِّنِ الإطْبَاقَ مِنْ : أَحَطتُ مَعْ بَسَطتَ ، وَالخُلْفُ بـ : نَخْلُقكُّمْ وَقَعْ

ثالثًا: إِدْغَامُ المُتَقَارِبَيْن:

هُوَ أَنْ يَتَقَارَبَ الحَرْفَانِ مَخْرَجًا وصِفَةً، ويَجِبُ فيه الإِدْغَامُ، وقَدْ وَقَعَ ذلك في القُرْآنِ الكريم في مَخْرَجَيْنِ:

أ- مَخْرَجُ اللَّامِ وَالرَّاءِ، نَحْوُ: ﴿ وَقُل رَّبِّ ﴾، ﴿ بَل رَّفَعَهُ ﴾.

ب- مَخْرَجُ القَافِ وَالكَافِ، نَحْوُ: ﴿ أَلَمْ نَخْلُقكُّم ﴾.

مُلَاحَظَةٌ حَوْلَ إِدْغَامِ المُتَقَارِبَيْنِ:

بالنسبة للَّفْظِ: ﴿ نَخْلُقكُّم ﴾ يَجُوزُ في نُطْقِهِ وَجْهانِ لِحَفْصٍ:

أ- إِدْغَامُ القافِ في الكافِ مَعَ بَقَاءِ صِفَةِ الاِسْتِعْلَاءِ في القاف، ففي هٰذه الحالة تَذْهَبُ القافُ ويَبْقَى اسْتِعْلَاؤُها، فَعَلَى القارِئِ أَنْ يَنْطِقَ بالقاف ساكنةً مُفَخَّمَةً غَيْرَ مقلقَلَةٍ وبعدها كافٌ مُشَدَّدَةٌ مُرَقَّقَةٌ، وممَّن صَرَّحَ بذلك: ابنُ مِهْرانَ ومكيُّ بنَ أبي طالبٍ القَيْسِيِّ.

ب- الإِدْغَامُ المَحْضُ، وذلك بأنْ يَنْتَقِلَ اللِّسَانُ مَرَّةً واحِدَةً من اللَّام إلى الكاف بدون أيِّ أثَرٍ لتَفْخِيم القَافِ، كأنَّك ناطقٌ بكافٍ مُشَدَّدَةٍ، فيُصْبِحُ النُّطْقُ هكذا: « نَخْلُكُّمْ »، وهٰذَا هو الأقوىٰ والأَصَحُّ رِوايةً من طريقَيِ الشَّاطبيَّةِ والطَّيِّبَةِ[1].

ويَنْبَغِي أنْ يُلاحِظَ القَارِئُ حَالَ الشَّفَتَيْنِ بأنْ يضُمَّهُمَا عند نُطْقِهِ باللَّام، وأنْ يُعِيدَهُما عندَ الكافِ مُنْفَرِجَتَيْنِ عَرْضًا ثم يَضُمَّهُما لأجْل ضَمَّةِ الكافِ، وذلك حتَّىٰ يُحَافِظَ علىٰ تَرْقِيقِ اللَّام والكافِ، ولا يُدْرَكُ ذلك إلَّا بالمُشَافَهَةِ والسَّمَاعِ من المَشَايِخِ المَهَرَةِ المُتْقِنِينَ.

---

(١)- قال ابْنُ الجَزَرِيِّ عن وَجْهِ الإِدْغَام المَحْضِ الخَالِصِ بأنَّه: «أَصَحُّ رِوَايةً، وأَوْجَهُ قِياسًا»، انظر: (النشر: ٢/ ٢٠).

مُلَاحَظَةٌ :

بَعْضُ الباحثين في عِلْمِ التَّجْوِيدِ يُضِيفُونَ قِسْمًا رابعًا ، وهو ما يُسَمُّونَهُ بالمُتَبَاعِدَيْنِ ، وأرىٰ أنَّ هٰذا التَّقْسِيمَ مَبْنِيٌّ علىٰ أَساسِ الاِحْتِمَالاتِ العَقْلِيَّةِ الأَرْبَعَةِ ، ولم أذكرْ هٰذا القِسْمَ هنا ؛ لأنَّه غيرُ داخِلٍ في باب الإدْغَام ، ولأنَّه يُشَوِّشُ على الطلَّاب كما هو مُجَرَّبٌ .

٥٠ - وَأَوَّلَيْ مِثْلٍ وَجِنْسٍ إِنْ سَكَنْ ... أَدْغِمْ كَـ : قُل رَّبِّ ، وَ: بَل لَّا / وَأَبِنْ

٥١ - فِي يَوْمِ ، مَعْ : قَالُوا وَهُمْ ، وَ: قُلْ نَعَمْ ... سَبِّحْهُ ، لَا تُزِغْ قُلُوبَ ، فَالْتَقَمْ

تنبيهاتٌ أَدَائِيَّةٌ :

قَوْلُهُ : « وأَوَّلَيْ مِثْلٍ وَجِنْسٍ » أيْ : أَدْغِمْ أيُّها القارِئُ أَوَّلَيْ مِثْلٍ وجِنْسٍ إنْ سَكَنَ أَوَّلُ المِثْلِ والجِنْسِ .

« وأَبِنْ » : وأَظْهِرْ أيُّها القارِئُ المَدَّ في كَلِمَة : ﴿ فِـي يَوْمِ ﴾ مَعَ : ﴿ قَالُواْ وَهُمْ ﴾ ، وأظهِرْ لامَ : ﴿ قُلْ نَعَمْ ﴾ ، وحاءَ : ﴿ وَسَبِّحْهُ ﴾ ، وغَيْنَ : ﴿ لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا ﴾ ، ولامَ : ﴿ فَٱلْتَقَمَهُ ﴾ .

مُلَاحَظَةٌ :

وأمَّا تَمْثِيلُ ابنِ الجَزَرِيِّ بـ : « قُل رَّبِّ » للمُتَجَانِسَيْن ؛ فهو علىٰ رأيِ الفَرَّاءِ وأَتْباعِه كما هو مَعْلُومٌ في المَخَارِجِ ، وإنَّما مَثَّلَ به ابنُ الجَزَرِيِّ شَحْنًا لِذِهْنِ الطَّالِبِ وتَقْوِيَةً له على البَحْثِ والتَّدْقِيقِ في مثلِ هٰذا ، ومن جِهَةٍ أُخْرَىٰ فإنَّ البَعْضَ يُطْلِقُ على المُتَقَارِبَيْنِ : مُتَجَانِسَيْنِ ، وخَاصَّةً القُدَامَىٰ .

بَابُ
الضَّادِ وَالظَّاءِ

الشرح المنهجي
على
المقدمة الجزرية

بَابُ الضَّادِ وَالظَّاءِ

٥٢ - وَالضَّادَ: بِاسْتِطَالَةٍ وَمَخْرَجِ مَيِّزْ مِنَ الظَّاءِ، وَكُلُّهَا تَجِي

الظَّاءُ المُشَالَةُ: هي الَّتي فيها عَصًا مُشَالٌ، أيْ: مَرْفُوعٌ هٰكَذَا: « ا ».

الضَّادُ السَّاقِطَةُ، أي: الَّتي سَقَطَ العَصَا - الأَلِفُ الَّتي على الظَّاءِ - منها، قال ابن منظورٍ في اللِّسَانِ: « تَضَافَرُوا: هو بالضَّادِ السَّاقطةِ من ضَفَرَ الشَّعْرَ، إذا ضَمَّ بَعْضَهُ إلىٰ بَعْضٍ، لا بالظَّاءِ المُشَالَةِ »[1].

والضَّادُ المُعْجَمَةُ أَصْعَبُ الحُرُوفِ وأَشَدُّها على اللِّسَانِ مَخْرجًا، ويَخْتَلِفُ نُطْقُ النَّاس بها:

١ - فمِنْهُمْ من يُخْرِجُها من مَخْرَجِها الحَقِيقِيِّ المُعَدِّ لها ضادًا مُسْتَطِيلةً، وهم القِلَّةُ.

٢ - ومِنْهُمْ من يُخْرِجُها من مَخْرَجِ الظَّاءِ المُشَالَةِ، أَوْ يُخْرِجُها طاءً مُهْمَلَةً.

٣ - ومِنْهُمْ من يَلْتَبِسُ عليه الفَرْقُ بَيْنَ الضَّادِ المُعْجَمَةِ والظَّاء المُشَالَةِ، فيَضَعُ إِحْدَاهُما مَكَانَ الأُخْرَىٰ، وهٰذا والَّذي قَبْلَه لَحْنٌ لا تَصِحُّ القِراءَةُ به؛ لأنَّ فيه تغييرًا للَّفظ وإِخْراجًا للكَلِمَةِ عن المَعْنى المَقْصُودِ.

وجَمِيعُ ما وَرَدَ في القُرْآنِ من حُرُوفِ الضَّاد هو: ١٦٨٤ مَوْضِعًا تَرْجِعُ إلىٰ ٨١ أَصْلًا، وجَمِيعُ ما وَرَدَ من الظَّاءِ: ٨٥٣ مَوْضِعًا تَرْجِعُ إلىٰ ٢١ أَصْلًا، ولهٰذا اهْتَمَّ العُلَمَاءُ اهْتِمامًا بالغًا بحَصْر الظَّاءَاتِ المُشَالَةِ ومَوَادِّها الَّتي وَرَدَتْ في القُرْآنِ، وأَفْرَدُوها بالتَّأليف نَثْرًا ونَظْمًا كالحافظ أبي عَمْرٍو الدَّانِيِّ وابنِ الجَزَرِيِّ وعليٍّ النُّوريِّ الصفَاقُسِيِّ والسَّرَقُوسِيِّ وغيرهم، وإِنَّما فَعَلُوا ذٰلِكَ لِقِلَّتِها بالنِّسبة إلى الضَّادِ، ومن ثَمَّ يُؤْخَذُ من حَصْرِهم للظَّاءَات المُشَالَةِ الوَارِدَةِ في القُرْآنِ: أنَّ ما سِواها فيه هو بالضَّادِ المُعْجَمَةِ لَفْظًا وكِتَابَةً.

وجُمْلَةُ ما وَرَدَ في القُرْآنِ من الظَّاءَاتِ المُشَالَةِ حَسَبَما جاء في الجَزَرِيَّةِ ثلاثونَ لَفْظًا مُتَّفَقٌ عليها، وواحِدٌ مُخْتَلَفٌ فيه بَيْنَ القُرَّاءِ، ومن هٰذِه الأَلْفَاظِ ما وَقَعَ في مَوْضِعٍ وَاحِدٍ، ومنها ما وَقَعَ في غَيْرِ مَوْضِعٍ.

---

(١) - انظر: (لسان العرب، مادة ضفر).

٥٣ - فِي ٱلظَّعْنِ، ظِلُّ، ٱلظُّهْرِ، عِظْمُ، ٱلْحِفْظِ أَيْقِظْ، وَٱنْظِرْ، عِظْمَ، ظَهْرِ، ٱللَّفْظِ

اللَّفْظُ الأَوَّلُ: « الظَّعْنُ »

بفَتْح الظَّاءِ والعَيْنِ أَوْ بسُكُونِ العَيْنِ أيضًا، وهما لغتان في هٰذا اللَّفْظِ، وقُرِئَ بهما في المُتَوَاتِرِ، ومَعْنَاه الرِّحْلَةُ من مَكَانٍ إلىٰ آخَرَ، ووَقَعَ منه في القُرْآنِ مَوْضِعٌ وَاحِدٌ، وهو قَوْلُهُ تعالىٰ: ﴿ يَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ ﴾ [النحل: ٨٠].

اللَّفْظُ الثَّانِي: « الظِّلُّ »

بكَسْرِ الظَّاءِ المُشَالَةِ، ووَقَعَ منه في القُرْآنِ العظيم اثنان وعِشْرُونَ مَوْضِعًا:

أَوَّلُهَا: قوله تعالىٰ: ﴿ وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْغَمَامَ وَأَنزَلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْمَنَّ وَٱلسَّلْوَىٰ ﴾ [البقرة: ٥٧].

وآخِرُها: قَوْلُهُ تعالىٰ: ﴿ إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى ظِلَٰلٍ وَعُيُونٍ ﴾ [المرسلات: ٤١].

ومن هٰذا اللَّفْظِ: بابُ الظُّلَّةِ أيضًا، ووَقَعَ في مَوْضِعَيْنِ: قولِه تعالىٰ: ﴿ كَأَنَّهُۥ ظُلَّةٌ ﴾ [الأعراف: ١٧١]، وقولِه تعالىٰ: ﴿ فَأَخَذَهُمْ عَذَابُ يَوْمِ ٱلظُّلَّةِ ﴾ [الشعراء: ١٨٩].

اللَّفْظُ الثَّالِثُ: « الظُّهْرُ »

بِضَمِّ الظَّاءِ، وهو وَقْتُ مُنْتَصَفِ النَّهَارِ، ووَقَعَ منه في القُرْآنِ الكريم مَوْضِعَان:

أَوَّلُهُمَا: قَوْلُهُ تعالىٰ: ﴿ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُم مِّنَ ٱلظَّهِيرَةِ ﴾ [النُّور: ٥٨].

وثَانِيهِما: قَوْلُهُ تعالىٰ: ﴿ وَحِينَ تُظْهِرُونَ ﴾ [الروم: ١٨].

٥٣ ـ في الطعن، طال، الظهر، عُظْم، الحِفْظِ أيقظ، وأنظر، عظم، ظهر، اللفظ

اللَّفْظُ الرَّابِعُ : « العُظْمُ »

بِضَمِّ العَيْنِ وسُكُونِ الظَّاء ، بمَعْنَى العَظَمَةِ ، ووَقَعَ منه في القُرْآنِ الكريم مِئَةٌ وثلاثةُ مَوَاضِعَ :

الأَوَّلُ منه : قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ [البقرة : ٧] .

وآخِرُها : قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ أَنَّهُم مَّبْعُوثُونَ ۝٤ لِيَوْمٍ عَظِيمٍ ﴾ [المُطففين : ٤ ـ ٥] .

اللَّفْظُ الخَامِسُ : « الحِفْظُ »

بِكَسْرِ الحَاءِ وسُكُونِ الفَاءِ ، وَقَعَ منه في القُرْآنِ الكريم اثنانِ وأربعُونَ مَوْضِعًا :

أَوَّلُها : قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ ﴾ [البقرة : ٢٣٨] .

وآخِرُها : قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ [الطارق : ٤] .

اللَّفْظُ السَّادِسُ : ﴿ أَيْقَاظًا ﴾

بِمَعْنَى اليَقَظَةِ ، ضِدِّ النَّوْمِ ، وَقَعَ منه في القُرْآنِ مَوْضِعٌ وَاحِدٌ في سورة الكَهْفِ ، وهو قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ ﴾ [الكهف : ١٨] .

اللَّفْظُ السَّابِعُ : « النَّظْرُ »

من الإِنْظَارِ ، بمَعْنَى المُهْلَةِ والتَّأْخِيرِ ، وَقَعَ منه في القُرْآنِ الكريم عِشْرُونَ مَوْضِعًا :

أَوَّلُهَا : قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ ٱلْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ ﴾ [البقرة : ١٦٢] .

وآخِرُها : قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ ٱنظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِن نُّورِكُمْ ﴾ [الحديد : ١٣] .

قال ابْنُ يالُوشَةَ : « وأمَّا : ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾ [الأنعام : ١٥٨] و [النحل : ٣٣] ، من الاِنْتِظَارِ لا من الإِنْظَارِ »[1] .

---

(١) ـ انظر : (الفوائد المفهمة : ٣٤) .

٥٣ - فِي ٱلظَّعْنِ، ظِلُّ، ٱلظُّهْرِ، عَظْمٌ، ٱلْحِفْظِ أَيْقِظْ، وَٱنْظِرْ، عَظْمَ، ظَهْرِ، ٱللَّفْظِ

اللَّفْظُ الثَّامِنُ: « العَظْمُ »

بفَتْحِ العَيْنِ وسُكُونِ الظَّاءِ، وهو العَظْمُ المَعْرُوفُ سَوَاءٌ أكان عَظْمَ آدميٍّ أم غيرِه، وسَوَاءٌ أكان مُفْرَدًا أم جَمْعًا، وَقَعَ منه في القُرْآنِ الكريم خَمْسَةَ عَشَرَ مَوْضِعًا:

الأَوَّلُ منه: قَوْلُهُ تعالىٰ: ﴿ وَٱنظُرْ إِلَى ٱلْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ﴾ [البقرة: ٢٥٩].

وآخِرُها: قَوْلُهُ تعالىٰ: ﴿ عِظَٰمًا نَّخِرَةً ﴾ [النازعات: ١١].

اللَّفْظُ التَّاسِعُ: «الظَّهْرُ »

بفَتْحِ الظَّاءِ وسُكُونِ الهَاءِ، وهو خِلَافُ البَطْنِ، سَوَاءٌ كان ظَهْرًا لآدميٍّ أَوْ لغيره، وَقَعَ منه في القُرْآنِ الكريم سِتَّةَ عَشَرَ مَوْضِعًا:

أَوَّلُهَا: قَوْلُهُ تعالىٰ: ﴿ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ١٠١].

وآخِرُها: قَوْلُهُ تعالىٰ: ﴿ ٱلَّذِىٓ أَنقَضَ ظَهْرَكَ ﴾ [الانشراح: ٣].

اللَّفْظُ العَاشِرُ: « اللَّفْظُ »

وهو بمَعْنَى التَّلَفُّظِ، وقَدْ وَقَعَ منه في القُرْآنِ الكريم مَوْضِعٌ وَاحِدٌ، وهو قَوْلُهُ تعالىٰ: ﴿ مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴾ [ق: ١٨].

٥٤ ـ ظَـهِـرٌ، لَظَى، شَوَاظٌ، كَظْمٍ، ظَلَمَ أَغْلُظْ، ظَلَامَ، ظُفِرَ، انْتَظِرْ، ظَمَا

اللَّفْظُ الحَادِي عَشَرَ: « ظَاهِرٌ »

بكَسْرِ الهَاءِ، ومادَّةُ هٰذا اللَّفْظِ اشتملت على واحدٍ وأربعين موضعًا، تُفِيدُ سِتَّ مَعَانٍ، وهي كالآتي:

- المَعْنَى الأَوَّلُ: الظَّاهِرُ ضِدُّ الباطِنِ، وَقَعَ منه في القُرْآنِ الكريم ثلاثَةَ عَشَرَ مَوْضِعًا:

الأَوَّلُ منها: قَوْلُهُ تعالى: ﴿ وَذَرُوا۟ ظَٰهِرَ ٱلْإِثْمِ وَبَاطِنَهُۥٓ ﴾ [الأنعام: ١٢٠].

والآخِرُ: قَوْلُهُ تعالى: ﴿ وَظَٰهِرُهُۥ مِن قِبَلِهِ ٱلْعَذَابُ ﴾ [الحديد: ١٣].

- المَعْنَى الثَّانِي: الظُّهُورُ بمَعْنى العُلُوِّ والانْتِصارِ، وَقَعَ منه في القُرْآنِ الكريم ثمانيةُ مَوَاضِعَ:

الأَوَّلُ منها: قَوْلُهُ تعالى: ﴿ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ ﴾ [التوبة: ٣٣].

وآخِرُها: قَوْلُهُ تعالى: ﴿ فَأَصْبَحُوا۟ ظَٰهِرِينَ ﴾ [الصف: ١٤].

- المَعْنَى الثَّالِثُ: الظُّهُورُ بمَعْنى الظَّفَرِ، وَقَعَ منه في القُرْآنِ الكريم مَوْضِعَان:

الأَوَّلُ: قَوْلُهُ تعالى: ﴿ كَيْفَ وَإِن يَظْهَرُوا۟ عَلَيْكُمْ ﴾ [التوبة: ٨].

والثَّانِي: قَوْلُهُ تعالى: ﴿ إِنَّهُمْ إِن يَظْهَرُوا۟ عَلَيْكُمْ ﴾ [الكهف: ٢٠].

- المَعْنَى الرَّابِعُ: الظُّهُورُ بمَعْنى الاطِّلَاعِ والإِحَاطَةِ، وَقَعَ منه في القُرْآنِ الكريم ثلاثةُ مَوَاضِعَ:

أَوَّلُهَا: قَوْلُهُ تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا۟ عَلَىٰ عَوْرَٰتِ ٱلنِّسَآءِ ﴾ [النور: ٣١].

وثانيها: قَوْلُهُ تعالى: ﴿ وَأَظْهَرَهُ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ﴾ [التحريم: ٣].

وثالثها: قَوْلُهُ تعالى: ﴿ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ﴾ [الجن: ٢٦].

- المَعْنَى الخَامِسُ: التَّظَاهُرُ بمَعْنى التَّعَاوُنِ، وَقَعَ منه في القُرْآنِ الكريم اثنا عَشَرَ مَوْضِعًا:

الأَوَّلُ منها: قَوْلُهُ تعالى: ﴿ تَظَٰهَرُونَ عَلَيْهِم بِٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ ﴾ [البقرة: ٨٥].

وآخِرُها: قَوْلُهُ تعالى: ﴿ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ ﴾ [التحريم: ٤].

٥٤ - ظَهِرٌ، لَظَىٰ، شُوَاظٌ، كَظْمٍ، طَلَمٌ أَغْلَظُ، طَلَاءٌ، ظُلَّةٌ، أَنْظَرْتُ، ظَمَا

❁ المَعْنَى السَّادِسُ: الظَّهْرُ بمَعْنَى الظِّهَارِ وهُوَ الحَلْفُ به، وَقَعَ منه في القُرْآنِ ثلاثةُ مَوَاضِعَ:

الأَوَّلُ: قَوْلُهُ تعالىٰ: ﴿ تُظَٰهِرُونَ مِنْهُنَّ أُمَّهَٰتِكُمْ ﴾ [الأحزاب: ٤].

والثَّانِي والثَّالِثُ: قَوْلُهُ تعالىٰ: ﴿ ٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَآئِهِم ﴾، وقَوْلُهُ تعالىٰ: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ ﴾ [المُجادلة: ٢-٣].

اللَّفْظُ الثَّانِي عَشَرَ: ﴿ لَظَىٰ ﴾

وهو اسمٌ من أَسْمَاءِ جَهنَّمَ، وَقَعَ منه في القُرْآنِ الكريم مَوْضِعَان: قَوْلُهُ تعالىٰ: ﴿ كَلَّآ إِنَّهَا لَظَىٰ ﴾ [المعارج: ١٥]، وقَوْلُهُ تعالىٰ: ﴿ فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّىٰ ﴾ [اللَّيْل: ١٤].

اللَّفْظُ الثَّالِثَ عَشَرَ: ﴿ شُوَاظٌ ﴾

بِضَمِّ الشِّين وكَسْرِها لُغَتانِ، وقُرِئَ بهما في المُتَواتِرِ، وهو اللَّهَبُ الَّذِي لا دُخَانَ مَعَه، وَقَعَ منه في القُرْآنِ الكريم مَوْضِعٌ وَاحِدٌ، وهو قَوْلُهُ تعالىٰ: ﴿ يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شُوَاظٌ مِّن نَّارٍ وَنُحَاسٌ ﴾ [الرحمٰن: ٣٥].

اللَّفْظُ الرَّابِعَ عَشَرَ: « الكَظْمُ »

بمَعْنَىٰ تَجَرُّعِ الغَيْظِ وعَدَمِ ظُهورِهِ، وذٰلِكَ بتَحَمُّلِهِ، وَقَعَ منه في القُرْآنِ الكريم سِتَّةُ مَوَاضِعَ:

أَوَّلُهَا: قَوْلُهُ تعالىٰ: ﴿ وَٱلْكَٰظِمِينَ ٱلْغَيْظَ ﴾ [آل عمران: ١٣٤].

ثانيها: قَوْلُهُ تعالىٰ: ﴿ وَٱبْيَضَّتْ عَيْنَاهُ مِنَ ٱلْحُزْنِ فَهُوَ كَظِيمٌ ﴾ [يوسف: ٨٤].

ثالثُها: قَوْلُهُ تعالىٰ: ﴿ ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ﴾ [النحل: ٥٨].

رابعُها: قَوْلُهُ تعالىٰ: ﴿ إِذِ ٱلْقُلُوبُ لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ كَٰظِمِينَ ﴾ [غافر: ١٨].

خامسُها: قَوْلُهُ تعالىٰ: ﴿ ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ﴾ [الزخرف: ١٧].

سادسُها: قَوْلُهُ تعالىٰ: ﴿ إِذْ نَادَىٰ وَهُوَ مَكْظُومٌ ﴾ [القلم: ٤٨].

٥٤ ـ ظـهر، لظى، شُوَاظ، كَظم، ظَلَم أغلُظ، ظَلام، ظُفر، انتظر، ظما

اللَّفْظُ الخَامِسَ عَشَرَ: « الظُّلْمُ »

وهو وَضْعُ الشَّيْءِ في غَيْرِ مَوْضِعِهِ، وَقَعَ منه في القُرْآنِ الكريم مِئتانِ وثَمانُونَ مَوْضِعًا على الصَّحِيحِ:

الأَوَّلُ منها: قَوْلُهُ تعالىٰ: ﴿ وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [البقرة: ٣٥].

وآخِرُها: قَوْلُهُ تعالىٰ: ﴿ وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ [الإنسان: ٣١].

اللَّفْظُ السَّادِسَ عَشَرَ: « الغِلَظُ »

هو ضِدُّ الرِّقَّةِ، وَقَعَ منه في القُرْآنِ الكريم ثلاثةَ عَشَرَ مَوْضِعًا:

الأَوَّلُ: قَوْلُهُ تعالىٰ: ﴿ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

وآخِرُها: قَوْلُهُ تعالىٰ: ﴿ جَٰهِدِ ٱلْكُفَّارَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱغْلُظْ عَلَيْهِمْ ﴾ [التحريم: ٩].

اللَّفْظُ السَّابِعَ عَشَرَ: « الظَّلَامُ ضِدُّ النُّور »

وقَدِ اخْتَلَفَ العُلَمَاءُ في عَدَدِ مَوَاضِعِه؛ فذَكَرَ ابنُ الجَزَرِيِّ في التَّمْهِيدِ أنَّ مَوَاضِعَه في القُرْآنِ سِتَّةٌ وعِشْرُونَ مَوْضِعًا، وقال ابْنُه المَعْرُوفُ بابنِ النَّاظِم: إنَّ مَوَاضِعَه مِئَةُ مَوْضِعٍ وتابَعَهُ على ذٰلِكَ جَمَاعَةٌ من شارحي المُقَدِّمَةِ الجَزَرِيَّةِ وغيرهم، والصَّوَابُ ما قاله والِدُهُ، وهو سِتَّةٌ وعِشْرُونَ مَوْضِعًا، وبه قال عليٌّ النُّوريُّ الصَّفاقُسِيُّ، وابْنُ يالُوشَةَ، وكذٰلِكَ مُلَّا عليٌّ القاري، وغَيْرُهم.

والمَوْضِعُ الأَوَّلُ من السِّتَّةِ والعِشْرِينَ: قَوْلُهُ تعالىٰ: ﴿ وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ ﴾ [البقرة: ١٧].

وآخِرُها: قَوْلُهُ تعالىٰ: ﴿ لِّيُخْرِجَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ﴾ [الطلاق: ١١].

٥٤ - ظَـهِـرْ، لَظَى، شُوَاظٌ، كَظْمٍ، ظَلَمَ أَغْلُظْ، ظَلَامَ، ظُفُرٍ، انْتَظِرْ، ظَمَا

اللَّفْظُ الثَّامِنَ عَشَرَ: ﴿ ظُفُر ﴾

بِضَمِّ الظَّاءِ والفاء، وهو مَعْرُوفٌ وجَمْعُهُ أَظَافِرُ، جاء منه في القُرْآنِ الكريم مَوْضِعٌ وَاحِدٌ وهو: قَوْلُهُ تعالىٰ: ﴿ وَعَلَى ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا كُلَّ ذِى ظُفُرٍ ﴾ [الأنعام: ١٤٦].

اللَّفْظُ التَّاسِعَ عَشَرَ: « الاِنْتِظَارُ »

بمَعْنَى الاِرْتِقَابِ، وَقَعَ منه في القُرْآنِ الكريم سِتَّةٌ وعِشْرُونَ مَوْضِعًا على الصَّحِيحِ:

أَوَّلُهَا: قَوْلُهُ تعالىٰ: ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾ [البقرة: ٢١٠].

وآخِرُها: قَوْلُهُ تعالىٰ: ﴿ فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا ٱلسَّاعَةَ أَن تَأْتِيَهُم بَغْتَةً ﴾ [القتال: ١٨].

اللَّفْظُ العِشْرُونَ: « الظَّمَأُ »

بمَعْنَى العَطَشِ، وَقَعَ منه في القُرْآنِ الكريم ثلاثَةُ مَوَاضِعَ:

أَوَّلُهَا: قَوْلُهُ تعالىٰ: ﴿ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ ﴾ [التوبة: ١٢٠].

ثانيها: قَوْلُهُ تعالىٰ: ﴿ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُاْ فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ ﴾ [طه: ١١٩].

ثالثها: قَوْلُهُ تعالىٰ: ﴿ يَحْسَبُهُ ٱلظَّمْـَٔانُ مَآءً ﴾ [النور: ٣٩].

٥٥ ـ أَظْفَرَ، ظَنًّا كَيْفَ جَا، وَعِظْ سِوَىٰ عِضِينَ / ظَلَّ ٱلنَّحْلِ زُخْرُفٍ سَوَا

اللَّفْظُ الحادي والعِشْرُونَ: ﴿ أَظْفَرَكُمْ ﴾

مِنَ الظَفَرِ بفَتْحِ الظَّاءِ والفاءِ، بمَعْنَى الغَلَبَةِ والنَّصْرِ، وَقَعَ منه في القُرْآنِ الكريم مَوْضِعٌ وَاحِدٌ، في قوله تعالىٰ: ﴿ مِنۢ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ ﴾ [الفتح: ٢٤].

اللَّفْظُ الثَّانِي والعِشْرُونَ: « الظَّنُّ »

بمَعْنَىٰ تَجْوِيزِ أَمْرَيْنِ: أَحَدُهُما أَقْرَبُ من الآخَر، ويأتي بمَعْنَى الشَّكِّ أَوِ اليَقِينِ.

فالأَوَّلُ: كقوله تعالىٰ: ﴿ وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا ﴾ [الأحزاب: ١٠].

وقَوْلِهِ: ﴿ وَظَنَنتُمْ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ ﴾ [الفتح: ١٢].

والثَّانِي: نَحْوُ قوله تعالىٰ: ﴿ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُوا۟ رَبِّهِمْ ﴾ [البقرة: ٤٦]، وقَوْلِهِ تعالىٰ ﴿ فَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُم مُّوَٰقِعُوهَا ﴾ [الكهف: ٥٣]، وقَدْ يأتي بمَعْنَى التُّهْمَةِ، كقوله تعالىٰ: ﴿ وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ ﴾ [التكوير: ٢٤]، وذٰلِكَ عند مَنْ قَرَأَ بالظَّاءِ المُشَالَةِ.

الخُلَاصَةُ:

أَنَّ بابَ « الظَّنِّ » كيفَ وَرَدَ في القُرْآنِ الكريم سَوَاءٌ كان بمَعْنَى الشَّكِّ أَوِ اليَقِينِ أَوِ العِلْمِ أَوِ التُّهْمَةِ، وسَوَاءٌ كان اسْمًا أَوْ فِعْلًا فهُوَ بالظَّاءِ المُشَالَةِ، واستُفِيدَ هٰذَا الإِطْلَاقُ من قَوْلِ ابن الجَزَرِيِّ: « ظَنًّا كيفَ جَا »، والوَارِدُ منه في القُرْآنِ الكريم تِسْعَةٌ وسِتُّونَ مَوْضِعًا على الصَّحِيحِ:

أَوَّلُهَا: قَوْلُهُ تعالىٰ: ﴿ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُوا۟ رَبِّهِمْ ﴾ [البقرة: ٤٦].

وآخِرُها: قَوْلُهُ تعالىٰ: ﴿ إِنَّهُۥ ظَنَّ أَن لَّن يَحُورَ ﴾ [الانشقاق: ١٤].

٥٥ - ظفر، طنا كيف جا، وعظ سوى ... عضين / ظل النخل زخرف سوا
٥٦ - وظلت، ظلتم، وبروم ظلوا ... كالحجر، ظلت شعرا نظل
٥٧ - يظللن، محظورا مع المحتظر ... وكنت فظا، وجميع النظر

اللَّفْظُ الثَّالِثُ والعِشْرُونَ: « الوَعْظ »

وهو التَّخْوِيفُ من عَذَابِ الله، والتَّرْغِيبُ في ثَوَابِهِ، وَقَعَ منه في القُرْآنِ الكريم أَرْبَعَةٌ وعِشْرُونَ مَوْضِعًا على الصَّحِيح.

أَوَّلُهَا: قَوْلُهُ تعالىٰ: ﴿ وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة: ٦٦].

وآخِرُها: قَوْلُهُ تعالىٰ: ﴿ ذَٰلِكُمْ تُوعَظُونَ بِهِۦٓ ﴾ [المجادلة: ٣].

وليسَ منه لَفْظُ: ﴿ عِضِينَ ﴾ في قوله تعالىٰ: ﴿ ٱلَّذِينَ جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ ﴾ [الحجر: ٩١]، فإنَّه بالضَّادِ المُعْجَمَةِ، وهو جَمْعُ عِضَةٍ، بمَعْنَىٰ: فِرْقَةٍ، وهٰذا مَعْنَىٰ قَوْلِ ابنِ الجَزَرِيِّ: « وَعِظْ سِوَىٰ عِضِينَ » وجاء في بَعْضِ شُرُوحِ المُقَدِّمَةِ الجَزَرِيَّةِ وغيرها: أنَّ الوَارِدَ في القُرْآنِ الكريم من مادَّةِ الوَعْظِ تِسْعَةُ مَوَاضِعَ، والصَّحِيحُ ما ذَكَرْناهُ، وبه قال غيرُ وَاحِدٍ من الثِّقَاتِ كعليٍّ النُّوريِّ الصَّفاقُسيِّ وابنِ يالوشَةَ.

اللَّفْظُ الرَّابِعُ والعِشْرُونَ: ﴿ ظَلَّ ﴾

بمَعْنَىٰ دَامَ أَوْ صَارَ، وَقَعَ منه في القُرْآنِ تسعَةُ مَوَاضِعَ، وسأَذْكُرُها كتَرْتِيبِ الجَزَرِيَّةِ:

الأَوَّلُ والثَّانِي: قَوْلُهُ تعالىٰ: ﴿ ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا ﴾ [النحل: ٥٨]، [الزخرف: ١٧].

الثَّالِثُ: قَوْلُهُ تعالىٰ: ﴿ ٱلَّذِى ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا ﴾ [طه: ٩٧].

الرَّابِعُ: قَوْلُهُ تعالىٰ: ﴿ فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ ﴾ [الواقعة: ٦٥].

الخَامِسُ: قَوْلُهُ تعالىٰ: ﴿ لَّظَلُّوا۟ مِنۢ بَعْدِهِۦ يَكْفُرُونَ ﴾ [الروم: ٥١].

السَّادِسُ: قَوْلُهُ تعالىٰ: ﴿ فَظَلُّوا۟ فِيهِ يَعْرُجُونَ ﴾ [الحجر: ١٤].

السَّابِعُ: قَوْلُهُ تعالىٰ: ﴿ ءَايَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَٰضِعِينَ ﴾ [الشعراء: ٤].

الثَّامِنُ: قَوْلُهُ تعالىٰ: ﴿ قَالُوا۟ نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَظَلُّ لَهَا عَٰكِفِينَ ﴾ [الشعراء: ٧١].

التَّاسِعُ: قَوْلُهُ تعالىٰ: ﴿ فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَىٰ ظَهْرِهِۦٓ ﴾ [الشورىٰ: ٣٣].

٥٧ - ... ، مَحْظُورًا مَعَ ٱلْمُحْتَظِرِ وَكُنتَ فَظًّا ، وَجَمِيعَ ٱلنَّظَرِ

قال ابنُ يالُوشَةَ عَقِبَ تَعْدَادِ المَوَاضِعِ التِّسْعَةِ لِلَفْظِ : « ظَلَّ » المَذْكورِ آنفًا ما نَصُّهُ : « وما سِوىٰ هٰذِهِ المَوَاضِعِ فإنَّه بالضَّادِ ؛ لأنَّه إمَّا من : الضَّلَال ضِدِّ الهوىٰ ، كقوله تعالىٰ : ﴿ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ ﴾ [النحل : ٩٣] ، أَوْ من : الاختِلَاطِ والمَزْجِ ، كقوله تعالىٰ : ﴿ أَءِذَا ضَلَلْنَا فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ [السجدة : ١٠] ، أَوْ بمَعْنَىٰ : الهَلَاكِ ، كقوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّ ٱلْمُجْرِمِينَ فِى ضَلَٰلٍ وَسُعُرٍ ﴾ [القمر : ٤٧] ، أَوْ بمَعْنَىٰ : البُطْلَانِ ، كقوله تعالىٰ : ﴿ ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾ [الكهف : ١٠٤] ، أَوْ بمَعْنَىٰ : التَّغَيُّبِ ، كقوله تعالىٰ : ﴿ قَالُوا۟ ضَلُّوا۟ عَنَّا ﴾ [الأعراف : ٣٧] ، فهٰذا جَمِيعُهُ بالضَّادِ ، لأنَّه ليسَ بمَعْنَى الدَّوَامِ أوِ الصَّيْرُورَةِ »[1] .

اللَّفْظُ الخَامِسُ والعِشْرُونَ : « الحَظْرُ »

وهو المَنْعُ والحَجْرُ ، وَقَعَ منه في القُرْآنِ الكريم مَوْضِعٌ وَاحِدٌ ، وهو قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ وَمَا كَانَ عَطَآءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا ﴾ [الإسراء : ٢٠] .

اللَّفْظُ السَّادِسُ والعِشْرُونَ : ﴿ ٱلْمُحْتَظِرِ ﴾

بكَسْرِ الظَّاءِ بمَعْنَىٰ : صَاحِبِ الحَظِيرَةِ ، وَقَعَ منه في القُرْآنِ الكريم مَوْضِعٌ وَاحِدٌ ، هو قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ إِنَّآ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ صَيْحَةً وَٰحِدَةً فَكَانُوا۟ كَهَشِيمِ ٱلْمُحْتَظِرِ ﴾ [القمر : ٣١] .

اللَّفْظُ السَّابِعُ والعِشْرُونَ : ﴿ فَظًّا ﴾

من الفَظَاظَةِ ، وهي : الغِلْظَةُ والتَّجَافِي ، وَقَعَ منه في القُرْآنِ الكريم مَوْضِعٌ وَاحِدٌ ، وهو قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ ﴾ [آل عمران : ١٥٩] .

---

(١) ـ انظر : (الفوائد المُفْهِمة : ٣٦) .

٥٧ - يَظَلَلْنَ ، مَحْظُورًا مَعَ ٱلْمُحْتَظِرِ وَكُنتَ فَظًّا ، وَجَمِيعَ ٱلنَّظَرِ

٥٨ - إِلَّا بِـ: وَيْلٌ ، هَلْ ، وَأُولَىٰ نَاضِرَهْ/ وَٱلْغَيْظُ لَا ٱلرَّعْدُ وَهُودٌ قَاصِرَهْ

اللَّفْظُ الثَّامِنُ والعِشْرُونَ: « النَّظَرُ »

بمَعْنَى الرُّؤْيَةِ ، أَوْ بمَعْنَى التَّفَكُّرِ :

فالأَوَّلُ : كقوله تعالىٰ : ﴿ وَتَرَىٰهُمْ يَنظُرُونَ إِلَيْكَ ﴾ [الأعراف : ١٩٨] .

الثَّانِي : كقوله تعالىٰ : ﴿ أَوَلَمْ يَنظُرُوا۟ فِى مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [الأعراف : ١٨٥] .

والوَارِدُ في القُرْآنِ الكريم من باب النَّظَرِ مُطْلَقًا سِتَّةٌ وثمانونَ مَوْضِعًا على الصَّحِيحِ :

أَوَّلُهَا : قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ وَأَغْرَقْنَآ ءَالَ فِرْعَوْنَ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ ﴾ [البقرة : ٥٠] .

وآخِرُها : قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴾ [الغاشية : ١٧] .

وما جاء من مادَّةِ : « النَّظَرِ » لا يَخْفَىٰ أَنَّ بَعْضَه نَظَرُ بَصَرٍ ، كقوله تعالىٰ : ﴿ تَسُرُّ ٱلنَّٰظِرِينَ ﴾ [البقرة : ٦٩] ، وبَعْضَهُ للاِسْتِدْلالِ ، كقوله تعالىٰ : ﴿ قُلِ ٱنظُرُوا۟ مَاذَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [يونس : ١٠١] وقوله : ﴿ فَٱنظُرْ إِلَىٰٓ ءَاثَٰرِ رَحْمَتِ ٱللَّهِ كَيْفَ يُحْىِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَآ ﴾ [الروم : ٥٠] ، وبَعْضَه للاِعْتِبار ، كقوله تعالىٰ : ﴿ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴾ [النمل : ١٤] ، وبَعْضَه نَظَرُ تَعَجُّبٍ ، كقوله تعالىٰ : ﴿ ٱنظُرْ كَيْفَ نُبَيِّنُ لَهُمُ ٱلْءَايَٰتِ ثُمَّ ٱنظُرْ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴾ [المائدة : ٧٥] .

وأَمَّا كَلِمَةُ : ﴿ نَّاضِرَةٌ ﴾ الأُولَىٰ في قوله تعالىٰ : ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴾ [القيامة : ٢٢] ، وكَلِمَةُ : ﴿ نَضْرَةَ ﴾ في قوله تعالىٰ : ﴿ وَلَقَّىٰهُمْ نَضْرَةً وَسُرُورًا ﴾ [الإنسان : ١١] ، وفي قوله تعالىٰ : ﴿ نَضْرَةَ ٱلنَّعِيمِ ﴾ [المطففين : ٢٤] ، فليسَتْ من باب النَّظَرِ ، فالكَلِمَاتُ الثَّلاثُ بالضَّادِ المُعْجَمَةِ ؛ لأَنَّها من النَّضَارَةِ ، أي : الحُسْنِ والإِضَاءَةِ .

٥٨ - إِلَّا بِـ: وَيْلٌ، هَلْ، وَأُولَىٰ نَاضِرَهْ/ وَٱلْغَيْظُ لَا ٱلرَّعْدُ وَهُودٌ قَاصِرَهْ

وهٰذا مَعْنَىٰ قَوْلِ ابنِ الجَزَرِيِّ: « وجَمِيعَ النَّظَرِ: إِلَّا بِوَيْلٌ هَلْ وأُولَىٰ نَاضِرَهْ » أيْ: إنَّ جَمِيعَ مَادَّةِ النَّظَرِ مُطْلَقًا في القُرْآنِ بالظَّاء المُشَالَةِ إِلَّا قَوْلَهُ تعالىٰ: ﴿ نَضْرَةَ ٱلنَّعِيمِ ﴾ بسورة: ﴿ وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ﴾، وقَوْلَهُ تعالىٰ: ﴿ نَضْرَةً وَسُرُورًا ﴾ بسورة: ﴿ هَلْ أَتَىٰ ﴾، وقَوْلَهُ تعالىٰ: ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴾ الأُولَىٰ بسورة القيامة كما مَرَّ.

وخَرَجَ بقوله: « وَأُولَىٰ نَاضِرَهْ » كَلِمَةُ: ﴿ نَاظِرَةٌ ﴾ الثَّانِيَةُ بسورة القيامة في قوله تعالىٰ: ﴿ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ [القيامة: ٢٣]، فهِي بالظَّاءِ المُشَالَةِ؛ لأنَّها بمَعْنَى الرَّؤْيَةِ والمُشَاهَدَةِ.

اللَّفْظُ التَّاسِعُ والعِشْرُونَ: ﴿ ٱلْغَيْظِ ﴾

وهو شِدَّةُ الغَضَبِ وثَوَرَانُ طَبْعِ النَّفْسِ، وَقَعَ منه في القُرْآنِ الكريم أَحَدَ عَشَرَ مَوْضِعًا:

أَوَّلُهَا: قَوْلُهُ تعالىٰ: ﴿ قُلْ مُوتُوا۟ بِغَيْظِكُمْ ﴾ [آل عمران: ١١٩].

وآخِرُها: قَوْلُهُ تعالىٰ: ﴿ تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ ٱلْغَيْظِ ﴾ [الملك: ٨].

مُلَاحَظَةٌ:

وليس من هٰذا اللَّفْظِ: ﴿ غِيضَ ﴾ و ﴿ تَغِيضُ ﴾ في قوله تعالىٰ: ﴿ وَغِيضَ ٱلْمَآءُ ﴾ [هود: ٤٤]، وفي قوله: ﴿ وَمَا تَغِيضُ ٱلْأَرْحَامُ وَمَا تَزْدَادُ ﴾ [الرعد: ٨]، فإنَّهما بالضَّادِ المُعْجَمَةِ؛ لكونهما من الغَيْضِ، بمَعْنَىٰ: النَّقْصِ، ولم يَقَعْ غَيْرُهُما في القُرْآنِ الكريم، وهٰذا مَعْنَىٰ قَوْلِ ابنِ الجَزَرِيِّ: « والغَيْظُ، لَا الرَّعْدُ وهُودٌ قَاصِرَهْ ».

٥٩ - وَٱلْحَظُ لَا ٱلْحَضُّ عَلَى ٱلطَّعَامِ وَفِي ظَنِينٍ ٱلْخِلَافُ سَامِي

اللَّفْظُ الثَّلَاثُون: « الحَظُّ »

بمَعْنَى النَّصِيبِ، وَقَعَ منه في القُرْآنِ الكريم سَبْعَةُ مَوَاضِعَ وهي كالآتي:

الأَوَّلُ: قَوْلُهُ تعالىٰ: ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ أَلَّا يَجْعَلَ لَهُمْ حَظًّا فِى ٱلْءَاخِرَةِ ﴾ [آل عمران: ١٧٦].

الثَّانِي والثَّالِثُ: قَوْلُهُ تعالىٰ: ﴿ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ ﴾ [النِّساء: ١١]، وفي قوله تعالىٰ: ﴿ فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ ﴾ [النِّساء: ١٧٦].

الرَّابِعُ والخَامِسُ: قَوْلُهُ تعالىٰ: ﴿ وَنَسُوا۟ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ ﴾ [المائدة: ١٣]، وفي قوله تعالىٰ: ﴿ فَنَسُوا۟ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ ﴾ [المائدة: ١٤].

السَّادِسُ: قَوْلُهُ تعالىٰ: ﴿ إِنَّهُۥ لَذُو حَظٍّ عَظِيمٍ ﴾ [القصص: ٧٩].

السَّابِعُ: قَوْلُهُ تعالىٰ: ﴿ إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ ﴾ [فصلت: ٣٥].

وأَمَّا الحَضُّ بمَعْنىٰ: التَّحْرِيضِ والحَثِّ علىٰ فِعْلِ الشَّيْءِ، فهو بالضَّادِ المُعْجَمَةِ، ووَقَعَ منه في القُرْآنِ الكريم ثلاثةُ مَوَاضِعَ:

أَوَّلُهَا وثانيهَا: لَفْظِ: ﴿ يَحُضُّ ﴾ في قوله تعالىٰ: ﴿ وَلَا يَحُضُّ عَلَىٰ طَعَامِ ٱلْمِسْكِينِ ﴾ [الحاقة: ٣٤]، [الماعون: ٣].

وثالثُها: قَوْلُهُ تعالىٰ: ﴿ وَلَا تَحَٰٓضُّونَ عَلَىٰ طَعَامِ ٱلْمِسْكِينِ ﴾ [الفجر: ١٨]، وهٰذا مَعْنَىٰ قَوْلِ ابنِ الجَزَرِيِّ: « والحَظُّ، لَا الحَضُّ علىٰ الطَّعَامِ ».

٥٩ - وَلَحْظُ لَا ٱلْحَضِّ عَلَى الطعام وَفِي :ظَنِينٍ ٱلْخِلَافُ سَامِي[1]

اللَّفْظُ الحادي والثَّلاثُون: ﴿ بِضَنِينٍ ﴾

وهٰذا هو اللَّفْظُ المُخْتَلَفُ فيه بَيْنَ القُرَّاء :

وقَدْ وَقَعَ منه في القُرْآنِ الكريم لَفْظٌ وَاحِدٌ ، وهو قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ ﴾ [التكوير : ٢٤] ؛ فقَدْ قَرَأَهُ بَعْضُ القُرَّاءِ بالظَّاءِ المُشَالَةِ ، بمَعْنَىٰ مُتَّهَمٍ ، أي : وما مُحَمَّدٌ ﷺ بِمُتَّهَمٍ فيما يُوحَىٰ إليه ، وقَرَأَهُ بَعْضُهُمْ - ومنهم حَفْصٌ - بالضَّادِ المُعْجَمَةِ ، بمَعْنَىٰ بَخِيلٍ أيْ : وما مُحَمَّدٌ ﷺ ببَخِيلٍ على الناس ببَيانِ ما يُوحَىٰ إليه من الله تعالىٰ ، وما سوىٰ هٰذه الأَلْفاظِ الجامعةِ للظاءاتِ المُشَالَةِ في القُرْآنِ ، فإنَّه بالضَّادِ المُعْجَمَةِ لَفْظًا وكِتَابَةً .

وقَدْ نَظَمَ سُلَيْمان السَّرَقُوسِيُّ جَمِيعَ ما وَقَعَ في القُرْآنِ من الظَّاءَاتِ في ثلاثةِ أبياتٍ :[2]

ظَفِرْتُ بِحَظٍّ مِن ظَلُومٍ تَعَاظَمَتْ ظَوَاهِرُهُ لِلنَّاظِرِ المُتَيَقِّظِ

ظَمِئْتُ فَلَمْ تَحْظُرْ عَلَيَّ ظِلَالَهَا فَظَاظَةُ أَلْفَاظٍ وَلَا غَيْظُ وُعَّظِ

ظَنُونٌ تَلَظَّىٰ لِلْكَظِيمِ شُوَاظُها تُغَلِّظُ عُتْبَ الظَّاعِنِ المُتَحَفِّظِ

---

(١) - « سَامِي » : الأَصْلُ في اللُّغةِ حَذفُ الياءِ ؛ لأنَّه اسمٌ مَنْقُوصٌ مثلُ : قاضٍ ، ولٰكنَّها هنا بِالياءِ لِلقافيةِ ، علىٰ مَذهبِ مَن يُثبِتُ الياءَ وَقْفًا .

(٢) - انظر : (ظاءات القرآن ، للسَّرَقُوسِيِّ ، تحقيق حاتم الضامن : ١٣) .

٦٠ - وَإِنْ تَلَاقَيَا ٱلْبَيَانُ لَازِمُ: أَنقَضَ ظَهْرَكَ ، يَعَضُّ الظَّالِمُ

٦١ - وَٱضْطُرَّ، مَعْ وَعَظْتَ، مَعْ أَفَضْتُمُ، وَصَفِ هَا: جِبَاهُهُمْ، عَلَيْهِمُ.

عَنْوَنَ بَعْضُ الشُّرَّاحِ كشَيْخ الإسلام زكريَّا هنا بباب التَّحْذِيرَاتِ، ومَقْصُودُهُ تَحْذِيراتُ بابِ « الضَّادِ والظَّاء » لا التَّحْذِيرَاتُ بشَكْلٍ عامٍّ.

ومَعْنَى البَيْتِ: أنَّ الضَّادَ والظَّاءَ إذا تَلاقيا - بأنْ لَمْ يَفصِلْ بينَهما فاصلٌ في اللَّفْظِ - فبَيَانُهما لازمٌ، سَوَاءٌ فَصَلَ بينَهما فاصِلٌ في الخطِّ، مِثْلُ: ﴿ يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ ﴾ أم لم يَفصِلْ بينَهما فاصلٌ في الخطِّ، مِثْلُ: ﴿ أَنقَضَ ظَهْرَكَ ﴾، وأمَرَ ابنُ الجَزَرِيِّ بهذا التَّمْيِيزِ لِئَلَّا يَختَلِطَ أَحَدُهُما بالآخرِ كما فَعَلَ ابنُ غانمٍ والمَرْعَشِيُّ ومن قلَّدَهما من المُعَاصِرينَ فيَفسُدُ المَعْنَى واللَّفْظُ، وتَبْطُلُ الصَّلاةُ كما أَفْتَى بذلك بَعْضُ الشَّافعيَّةِ.

ويُعْتَبَرُ هذا من اللَّحْنِ الجَلِيِّ؛ لأنَّه يُغَيِّرُ المَعْنَى، وفيه تَغْيِيرٌ للَّفْظِ وإخْراجٌ للكَلِمَةِ عن مَعْنَاها المُرَادِ، وكذلك الحُكمُ في لُزُومِ بَيَانِ الضَّادِ المُعْجَمَةِ من الظَّاءِ المُشالَةِ ومن التاءِ.

فالأُولَى: في قولِه تعالَى: ﴿ فَمَنِ ٱضْطُرَّ ﴾ [البقرة: ١٧٣]، [المائدة: ٣]، [الأنعام: ١٤٥]، [النحل: ١١٥]، ﴿ ثُمَّ أُضْطُرُّوٓ ﴾ [البقرة: ١٢٦]، ﴿ إِلَّا مَا ٱضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ ﴾ [الأنعام: ١١٩].

والثانِيَةُ: في قولِه تعالَى: ﴿ فَإِذَآ أَفَضْتُم ﴾ [البقرة: ١٩٨]، ومثلُهُ: ﴿ وَخُضْتُمْ ﴾ [التوبة: ٦٩]، ﴿ عَرَّضْتُم ﴾ [البقرة: ٢٣٥]، ﴿ فَقَبَضْتُ ﴾ [طه: ٩٦]؛ وذلك لئلَّا يَسْبِقَ اللِّسَانُ إلَى إدْغَامِها فيها، لأنَّه الأخَفُّ حينئذٍ، فهُوَ مَمْنُوعٌ بالاتِّفاقِ.

والكَلِمَةُ الثالثَةُ: الَّتي نَبَّهَ عليها في لُزُومِ بَيَانِ الظَّاءِ من التَّاءِ، هي قولُه تعالَى: ﴿ أَوَعَظْتَ ﴾ [الشعراء: ١٣٦]، لئلَّا يَسْبِقَ اللِّسَانُ إلَى إدْغَامِها، وهو لم يَثْبُتْ إلَّا في قِراءةٍ شَاذَّةٍ، وليسَ بَيَانُ الضَّادِ قاصِرًا على ما ذُكِرَ، بل بَيَانُها لازِمٌ مطلَقًا، خُصُوصًا إذا كانت ساكنةً، مِثْلُ: ﴿ وَقَيَّضْنَا ﴾ [فصلت: ٢٥]، ﴿ يُضْلِلِ ﴾ [الرعد: ٣٣]، ﴿ وَٱخْفِضْ جَنَاحَكَ ﴾ [الشعراء: ٢١٥].

٦١ - وَاضْطُرَّ، مَعْ وَعَظْتَ، مَعْ أَفَضْتُمْ وَصَفِّ هَا: جِبَاهُهُمْ، عَلَيْهِمُ

« وصَفِّ هَا » : أيْ : هاءَ .

وممَّا يَجِبُ مُرَاعاتُه أيضًا تَصْفِيَةُ الهاءِ ، أيْ : تَخْلِيصُها إذا جاوَرَتْ هاءً أَوْ ياءً أَوْ غيرَهما ، مِثْلُ : ﴿ جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ ﴾ [التوبة : ٣٥] ، ومِثْلُ : ﴿ عَلَيْهِمْ ﴾ ، ﴿ إِلَيْهِمْ ﴾ ، ﴿ وَيُزَكِّيهِمْ ﴾ ، وما شابَهَ ذٰلك ؛ لأنَّ الهاءَ حَرْفٌ خَفِيٌّ لاتِّصافِها بصِفَاتِ الضَّعْفِ كما سَبَقَ ، ولذٰلك قَوِيَتْ بالصِّلَةِ إذا وَقعتْ ضَمِيرًا ، كقولِه : ﴿ إِنَّ رَبَّهُۥ كَانَ بِهِۦ بَصِيرًا ﴾ [الانشقاق : ١٥] .

والمَقْصُودُ بالتَّصْفِيَةِ : إخْلاصُ ضَمَّةِ الهاء الأُولىٰ والثانيةِ وتَوْضيحُهما بسَلاسَةٍ ؛ حَتَّىٰ لا تَنْدَمِجَ الهاءانِ ، كما يَجِبُ تَصْفِيَةُ هٰذه الهاء من الغُنَّةِ كذٰلك ، كما يَقَعُ فيه الكثيرون .

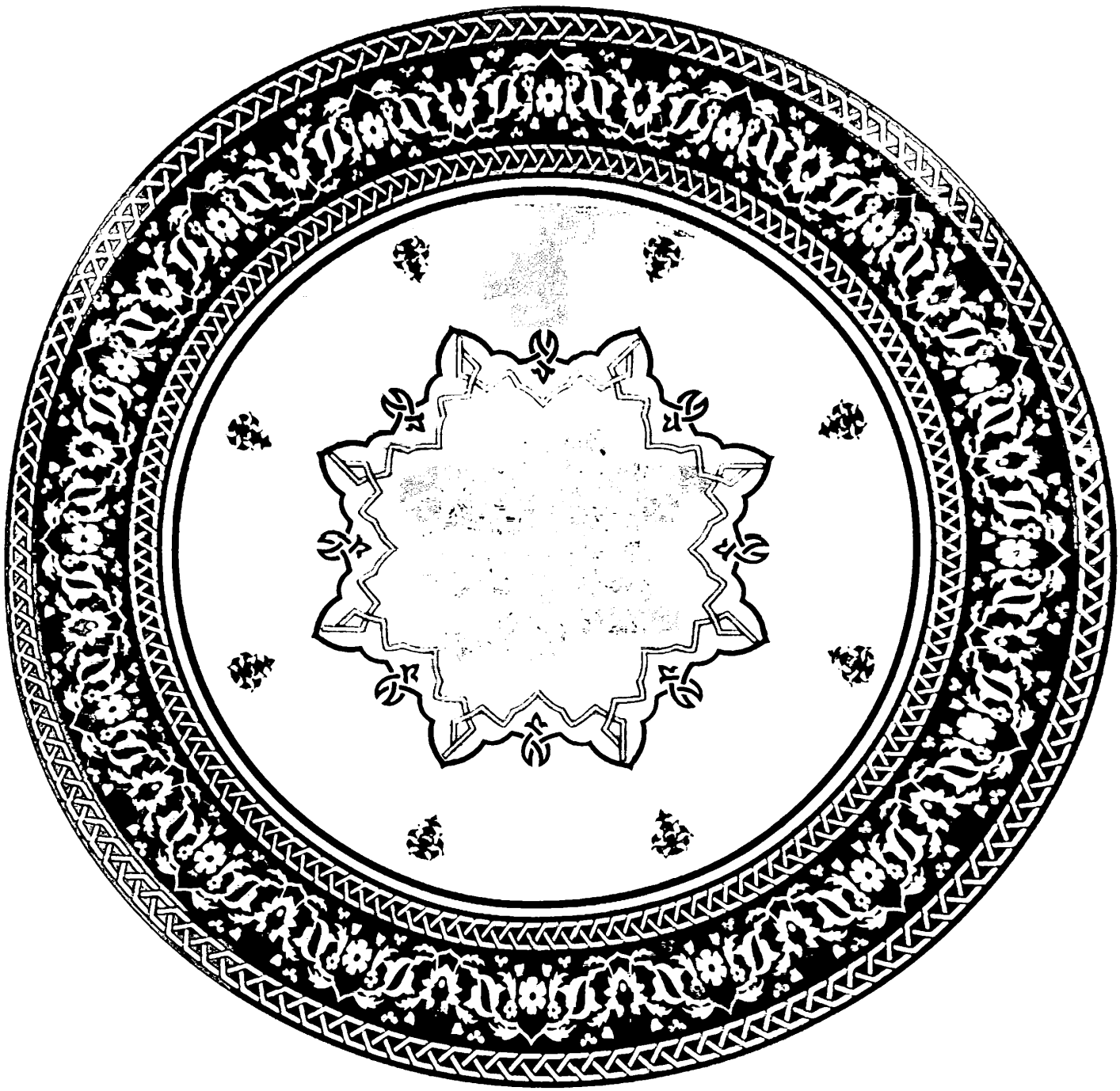

باب
النون والميم المشددتين والميم الساكنة

الشرح المنهجي
على
المقدمة الجزرية

بَابُ النُّونِ وَالمِيمِ المُشَدَّدَتَيْنِ وَالمِيمِ السَّاكِنَةِ

٦٢ - وَأَظْهِرِ الْغُنَّةَ مِنْ نُونٍ وَمِنْ مِيمٍ إِذَا مَا شُدِّدَا / وَأَخْفِيَنْ

كلُّ نُونٍ أَوْ ميمٍ مُشَدَّدَتَيْنِ تَجِبُ فيهما الغُنَّةُ ، وقَدْ أَمَرَ ابْنُ الجَزَرِيِّ القارِئَ ببَيَانِ وإِظْهَارِ صِفَةِ الغُنَّةِ من النُّونِ ولو تَنْوينًا ، والميمِ المُشَدَّدَتَيْنِ ؛ لأنَّ الغُنَّةَ فيهما أَتَمُّ وأَكْمَلُ ما تكون ، إِذِ المُشَدَّدُ بمَنْزِلَةِ حَرْفَيْنِ ، ومن المَعْلُومِ أنَّ ما كان بمَنْزِلَةِ حَرْفَيْنِ كانتْ غُنَّتُهُ أَكْثَرَ من غُنَّةِ الحَرْفِ المُخَفَّفِ الَّذِي هو حَرْفٌ واحدٌ ، فلا بُدَّ من تَطْوِيلِها مُدَّةً من الزَّمَنِ تَتَنَاسَبُ مَعَ مَرْتَبَةِ القِرَاءَةِ الَّتي يَقْرَأُ بها القارِئُ .

« وَأَخْفِيَنْ » : النُّونُ هنا نُونُ التَّوْكِيدِ الخَفِيفَةُ ، أَمَرَ ابْنُ الجَزَرِيِّ القارِئَ بإِخْفاءِ الميمِ السَّاكنةِ مَعَ الغُنَّةِ إذا أتى بعدَها باءٌ موحَّدةٌ ، سَوَاءٌ أكان سُكُونُ الميمِ أَصْليًّا ، مِثْلُ : ﴿ أَم بِظَٰهِرٍ ﴾ ، أم عَرَضِيًّا ، مِثْلُ : ﴿ وَمَن يَعْتَصِم بِٱللَّهِ ﴾ ، وذلك على مُخْتارِ حُذَّاقِ أَهْلِ الأَدَاءِ ، كالدَّانيِّ وغَيْرِه من المُحَقِّقينَ ، واخْتارَه ابنُ الجَزَرِيِّ ، وهو الَّذِي عليه أهلُ الأَدَاءِ بمِصْرَ والشَّامِ والأندَلُسِ وسائرِ البلادِ المَغْرِبِيَّةِ .

وذَهَبَ جَمَاعةٌ كابنِ المُنادِي ومَكِّيٍّ إلى الإِظْهارِ ، وعليه أَهْلُ الأَدَاءِ بالعِرَاقِ والبِلادِ المَشْرِقِيَّةِ ، ولكنَّ المَقْرُوءَ به والمَعْمُولَ به اليَوْمَ هو الإِخْفاءُ ؛ لعَدَمِ العَمَلِ بالإِظْهارِ من عَصْرِ ابنِ الجَزَرِيِّ إلى يَوْمِنا هٰذا .

أَحْكَامُ الميمِ السَّاكِنَةِ

٦٢ - وأظهر الغُنَّةَ من نُونِ وَمِن ... مِيمٍ إذَا مَا شُدِّدَا / وَأَخْفِيَنْ

٦٣ - الْمِيمَ إنْ تَسْكُنْ بِغُنَّةٍ لَدَى ... بَاءٍ عَلَى الْمُخْتَارِ مِنْ أَهْلِ الْأَدَا

● المِيمُ السَّاكِنةُ أَحَدُ الحُرُوفِ الَّتي تَخْرُجُ مِنَ الشَّفَتَيْنِ أَثْنَاءَ انْطِبَاقِهِما ، ولها ثَلاثَةُ أَحْكامٍ:

١ - الإِخْفَاءُ الشَّفَوِيُّ

وذلك إذا وَقَعَ بَعْدَ المِيمِ السَّاكِنَةِ حَرْفُ البَاءِ ، مِثْلُ : ﴿ تَرْمِيهِم بِحِجَارَةٍ ﴾ ، ﴿ وَهُم بِالْآخِرَةِ ﴾ ، فتُخْفَى الميمُ عِنْدَ البَاءِ مَعَ بَقَاءِ الغُنَّةِ .

مُلَاحَظَتَانِ أَدَائِيَّتَانِ :

المُلاحَظَةُ الأولى : حَوْلَ انْفِرَاجِ الشَّفَتَيْنِ :

ما يَذْكُرُهُ بَعْضُ القُرَّاءِ المُعَاصِرينَ من ضَرورَةِ انْفِرَاجِ الشَّفَتَيْنِ عند الإِقْلابِ ، والإِخْفاءِ الشَّفَويِّ ، بل يُبَالِغُ بَعْضُهُمْ فَيَقُولُ : لا بُدَّ أَنْ يَرَى النَّاظِرُ أَسْنانَ القارِئِ ، وبَعْضُهُمْ يقولُ : يَجِبُ أَنْ تَكُونَ هٰذه الفُرْجَةُ بِمِقْدَارِ رَأْسِ القَلَمِ ، وبَعْضُهُمْ يقولُ : إِنَّما هي بِقَدْرِ رَأْسِ الإِبْرَةِ ... فهٰذا ممَّا لم أَجِدْهُ في كتابٍ مُعْتَمَدٍ عند السَّابقين - فيما اطَّلَعْتُ عليه - ولم نَتَلَقَّاه بهٰذا الشَّكْلِ عن مَشَايِخِنا المُتْقِنينَ ، ولَعَلَّهُ مِن اجْتهاداتِ العُلَمَاءِ .

ولٰكنْ من أَغْرَبِ ما سَمِعْتُ من بَعْضِ النَّاس أنَّهم يَنْطِقونَ الغُنَّةَ المُخْفَاةَ كأنَّها غَيْنٌ بِغُنَّةٍ ، فيُصْبِحُ النُّطْقُ : « تَرْمِيهِنْغِبِحِجَارَةٍ » غينًا مُشْرَبَةً بِغُنَّةٍ علمًا بأنَّ هٰذا الصَّوْت الغريبَ لا يُوجَدُ في اللُّغَةِ العربيَّةِ ، إِنَّما هو مَوْجُودٌ في اللُّغَةِ الأندونيسيَّة والمالاوية .

وبَعْضُهُمْ يُخْرِجُها من الشَّفَةِ السُّفْلى مَعَ أَطْرافِ الثَّنايا العليا ، فتَخْرُجُ الميمُ كأنها حَرْفُ «V» في اللغة الإنجليزية ، وبَعْضُهُمْ يُكَوِّرُ شَفَتَيْهِ تَكْويرًا ويَنْطِقُ بصَوْتٍ غَريبٍ هُلاميٍّ مَمْزوجٍ بين الباء والميم والغُنَّةِ ، وهٰذا كلُّه خَطَأٌ وتَحْريفٌ لها .

وما قيلَ هنا يُمْكِنُ أنْ يُقالَ عن الإقْلابِ ، إلَّا أنَّه في الإخْفاءِ الشَّفَويِّ يُوجَدُ قَوْلٌ بجَوَازِ الإظْهَار في الميم بدون غُنَّةٍ كما مَرَّ .

ولأَجْلِ التَّاريخ والتَّوْثيق أقولُ : قَدْ سَأَلْتُ كبارَ العُلماء المُجَوِّدِينَ المُعاصِرين عن انفراج الشَّفَتَيْنِ ، فأجابني الجَمِيعُ بأنَّهم قرؤوا على مَشَايِخِهِمْ بالإطْباقِ ، وذلك كالمُقرئ الشَّيْخ أحمد عبد العزيز الزيَّات أَعْلَى القُرَّاءِ إسنادًا في مِصْرَ ، وقَدْ أخبرني مُشافهةً في بيتِهِ في المدينة المنورة سنة ١٤١٠هـ بعد أنْ قَرَأْتُ عليه سورة الفاتحة ، وسألتُه عن انفراج الشَّفَتَيْنِ في الميم عند الباء ، فقال : « لم نَعْهَدْ ذلك من مَشَايِخِنا ، ولم نكنْ نَسْمَعُ عنه من قارئٍ مُعْتَبَرٍ من قُرَّاءِ الأزهر ، ولا أَعْرِفُ أحدًا قال به إلَّا بَعْضُ القُرَّاء المُعاصِرينَ من بِضْعٍ وعشرين سنة تقريبًا ، ولم نَقْرَأْ على شَيْخِنا الشَّيْخ عبد الفتاح هنيدي إلَّا بالإطْباقِ ، ولكن لا بأس أنْ يكون هذا الإطباقُ خَفِيفًا بدُون كَزٍّ للشَّفَتَيْنِ » ، ولا زِلْتُ أحْتَفِظُ بكلامه مُسَجَّلًا بصَوْتِه لديَّ .

وكذلك شَيْخُ القُرَّاءِ في دمَشْقَ المُقْرِئُ الشَّيْخُ حُسين خطَّاب ، ومِنْ بَعْدِهِ المُقْرِئُ الشَّيْخُ مُحَمد كُرَيِّم راجح شَيْخُ القُرَّاءِ في دمَشْقَ ، والمُقْرِئُ الشَّيْخُ مُحَمد سُكَّر ، وهم من أبْرز شُيُوخ القِرَاءَةِ ، والمُقْرِئُ الشَّيْخُ أبو الحَسَن الكُرديُّ شَيْخُ مَقَارِئِ جامع زَيْدٍ ، وشَيْخُ القُرَّاءِ في حلبَ المُقْرِئُ الشَّيْخُ مُحَمد عادل الحِمْصيُّ ، والمُقْرِئُ الشَّيْخُ مُحَمد كلال الطَّحان الحلبيُّ ، وكلهم سألتُهم فأجابوني بأنَّهم قَرؤوا بالإطْباقِ .

وأخِيرًا شَيْخُنا المُقْرِئُ الشَّيْخُ بَكْرِيٌّ الطَّرَابيشيُّ ، وهو من أَعْلَى القُرَّاءِ إسنادًا في العَالَم من طَرِيقِ الشَّاطِبِيَّةِ ، وقَدْ قَرَأْتُ عليه خَتْمةً كامِلَةً لحَفْصٍ بالإطْباقِ فأَقَرَّ ذلك وأجازني به ، وأخبرني أنَّ قُرَّاءَ دمَشْقَ من آل الحُلْوانيِّ - وهُمْ مَنْ هُمْ في الأداء وقوَّتِه - كانوا يَقْرؤونَ بالإطْباقِ[1] .

وتَأَمَّلْ معي هذا النَّصَّ حَوْلَ المِيمِ عندَ البَاءِ منْ قارئٍ كبيرٍ هو : أبو جَعْفَرِ ابْنُ الباذِشِ « ت : ٥٤٠ هـ » حيث قال :

---

(١) - انظر للاطِّلاع على فتوى شَيْخِ القُرَّاءِ في دمشق ومجلس القُرَّاءِ في هذه المسألة : كتابي : (علم التجويد : ١٦٣) .

وقال لي أبو الحَسَنِ ابنُ شُرَيْحٍ فيه بالإظْهَار ، وَلَفَظَ لي به ، فَأَطْبَقَ شَفَتَيْهِ على الحَرْفَيْنِ إطْباقًا واحِدًا...

وقال لي أبي : المُعَوَّلُ عليه إظْهَارُ المِيمِ عندَ الفَاءِ والوَاوِ والبَاءِ ، ولا يَتَّجِهُ إخْفاؤُها عندَهُنَّ إلَّا بأنْ يُزَالَ مَخْرَجُها من الشَّفَةِ ويَبْقَىٰ مَخْرَجُها من الخَيْشُومِ ، كما يُفعَلُ ذٰلك في النُّون المُخْفَاةِ ...

ثم رَدَّ هٰذا القَوْلَ فقال : وإنَّما ذَكَرَ سيبويهِ الإخفاءَ في النُّونِ دونَ المِيم ، ولا يَنْبَغِي أنْ تُحمَلَ الميمُ على النُّون في هٰذا ... إلَّا أنْ يُرِيدَ القائلونَ بالإخْفاءِ انطِباقَ الشَّفَتَيْنِ على الحَرْفَيْنِ انْطِبَاقًا واحِدًا ، فذٰلك مُمْكِنٌ في الباء وَحْدَها في نَحْو : « أكرِمْ بِزيدٍ » ، فأمَّا في الفاء والواو فَغَيْرُ مُمْكِنٍ فيها الإخْفاءُ إلَّا بإزالَةِ مَخْرَجِ المِيمِ منَ الشَّفَتَيْنِ ، وقَدْ تَقَدَّمَ امْتِنَاعُ ذٰلك ، فإنْ أَرَادُوا بالإخْفَاءِ أَنْ يَكُونَ الإظْهارُ رَفِيقًا غَيْرَ عَنِيفٍ ، فقدِ اتَّفَقُوا على المَعْنَىٰ ، واخْتَلَفُوا في تَسْمِيَتِهِ إظْهَارًا أَوْ إخْفَاءً ، ولا تَأْثِيرَلذٰلكَ .

فقولُهُ : « وَقَدْ تَقَدَّمَ امْتِناعُ ذٰلكَ » ، أي : لا أحَدَ يَقُولُ بهٰذا القَوْلِ ، وهو : بأنْ يُزَالَ مَخْرَجُها من الشَّفَة ويَبْقَىٰ مَخْرَجُها من الخَيْشُومِ ، كما يُفعَلُ ذٰلك في النُّونِ المُخْفَاةِ ، والَّذِي هو مَعْنَى الفُرْجَةِ .

ثم يُتابِعُ ابنُ الباذِشِ فيقولُ : وقال لي أبي : وما ذُكِرَ عن الفَرَّاء من إخْفاءِ النُّون عند الباء فوَجْهُ ذٰلك أنه سَمَّى الإبدالَ : إخْفاءً ، كما سَمَّى الإدْغَامَ في مَوْضِعٍ آخر من كتابه إخْفاءً ، فيَرْجِعُ الخِلافُ إلى العِبارة لا إلى المَعْنَىٰ ؛ إذِ الإخْفاءُ الصَّحيحُ في هٰذا المَوْضِعِ لم يَسْتَعْمِلْهُ أَحَدٌ من المُتَقَدِّمِينَ والمُتَأَخِّرينَ في تِلاوةٍ ، ولا حَكَوْهُ في لُغَةٍ[1] .

وكذٰلك ما ذُكِرَ عن ابن مُجَاهِدٍ في إخْفاءِ المِيمِ عندَ الباءِ قَوْلٌ مُتَجَوَّزٌ به علىٰ سِيبَوَيْهِ .

وقال شَيْخُ شُيُوخنا العلَّامةُ عليٌّ الضَّبَّاعُ : وبالجُمْلَة فالميمُ والباءُ يَخْرجان بانْطِبَاقِ الشَّفَتَيْنِ ، والباءُ أَدْخَلُ وأَقْوَى انطِباقًا ، فتَلْفِظُ الميمَ في نَحْو : ﴿ أَنْ بُورِكَ ﴾ بغُنَّةٍ ظاهِرةٍ وبتَقْليل انْطِبَاقِ الشَّفَتَيْنِ جِدًّا ، ثم تَلْفِظُ بالباء قبل فَتْح الشَّفَتَيْنِ بتَقْوِيَةِ انْطِبَاقِهِما

(١) ـ انظر : (الإقناع في القراءات السبع ، لابن الباذش : ١/ ١٨١ ـ ١٨٢) .

وتَجْعَلُ المُنْطَبِقَ من الشَّفَتَيْنِ في الباء أَدْخَلَ من المُنْطَبِقِ في المِيم ، فزَمانُ انْطِبَاقِهِمَا في ﴿ أَنْ بُورِكَ ﴾ أَطْوَلُ من زَمَانِ انْطِبَاقِهِما في الباء لأَجْل الغُنَّةِ الظَّاهِرَةِ حينئذٍ في الميم ؛ إذِ الغُنَّةُ الظَّاهِرةُ يَتَوَقَّفُ تَلَفُّظُها على امْتِدادٍ .

ولو تَلَفَّظْتَ بإظْهَارِ المِيم هنا لكان انْطِباقُهُما فيه كزَمَانِ انْطِباقِهِما في الباءِ لإخْفاءِ الغُنَّةِ حينئذٍ ، ويَقْوَى انْطِبَاقُهُمَا في إظْهَار الميم فوقَ انْطِبَاقِهِمَا في إخْفائِهِ ، لكن دونَ قُوَّةِ انْطِبَاقِهِمَا في الباء ؛ إذْ لا غُنَّةَ في الباء أَصْلًا بخِلاف الميم الظَّاهرةِ ، فإنَّها لا تَخْلُو عن أَصْلِ الغُنَّةِ وإنْ كانت خَفِيَّةً ، والغُنَّةُ تُورِثُ الاِعْتِمادَ ضَعْفًا[1] .

قُلْتُ : وقَدْ زُرْتُ شَيْخَيْن مِصْرِيَّيْنِ مُعَمَّرَيْنِ ممَّنْ قرآ على الشَّيْخِ الضَّبَّاع وهما : **المُقرئُ الشَّيخُ عبدُ الفتَّاح مَدْكور ، والمُقرئُ الشَّيخُ حُسَيْن عثمان أبو الخير** ، وسألتُهما كيف قَرَأْتُمَا الإخْفَاءَ الشَّفَوِيَّ على الشيخ الضَّبَّاع ؟ فقالا : بالإطْباقِ .

وسَأَلْتُ شَيْخَنا الشَّيْخَ عبدَ الغفار الدُّروبيَّ وقَدْ قَرَأَ على : الشَّيْخ عبدِ العَزيز عُيُون السُّود بعد أنْ رَجَعَ من مِصْرَ وبعدَ قِراءَتِهِ على الضَّبَّاعِ ، ومِثْلُهُ شَيْخُنا الشَّيْخُ سعيد العبد الله شَيْخُ القُرَّاءِ في حَمَاةَ ، وقَدْ قَرَأَ على الشَّيْخ عبد العزيز عيون السُّود قبلَ قِرَاءَتِهِ على الضَّبَّاعِ وبعدها ، فأجابني الشَّيْخان في مَجْلِسَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ بعد سؤالي : كيف قَرَأْتُمَا على الشَّيْخ ؟ فقالا : قَرَأْنا بالإطْباقِ ، ولكنَّ الشَّيْخَ فيما بَعْدُ سَافَرَ إلى مِصْرَ مَرَّةً أُخْرَى واقْتَنَعَ بالفُرْجَةِ ، وأَقْنَعَنا أنَّ الصَّوَابَ هو الفُرْجَةُ فأَخَذْنا بها ، وكان الشَّيْخُ سعيدٌ يُدَقِّقُ على الفُرْجَةِ الخَفِيفَةِ أثناءَ قِراءتي عليه ، وأمَّا الشَّيْخُ عبدُ الغفَّار فلم يكنْ يُدَقِّقُ كثيرًا ، وقَدْ قَرَأْتُ عليه بالإطْباقِ فلمْ يُنْكِرْ ، وقَرَأْتُ عليه بالمُلامَسَةِ الخَفِيفةِ كذلك فلمْ يُنْكِرْ ، وكنتُ أرى من يَقْرَأُ عليه بفُرْجَةٍ خفيفةٍ فلا يُنْكِرُ[2] .

لكنَّ الَّذي يَعْنِينا هنا هو قَضِيَّةٌ تاريخِيَّةٌ مُهِمَّةٌ وهي أنَّ الضَّبَّاعَ أَقْرَأَ الشَّيْخَ عبدَ العزيز عيون السُّود بالإطْباقِ وبَقِيَ يُقْرِئُ بالإطْباقِ مُدَّةً طويلَةً إلى أنِ اقْتَنَعَ بالفُرْجَةِ وهو أَوَّلُ من نَشَرَها في الدِّيار الحِمْصِيَّة ، ولم يُوَافِقْهُ عليها شُيُوخُ الشَّام ، ولا شُيُوخُ حَلَبَ .

---

(١) ـ انظر : (مجلة كنوز الفرقان ؛ العدد : الثالث والرابع ، السنة الثانية) .

(٢) ـ كانت قراءةُ الشَّيْخ عبد الغفَّار الدُّرُوبيُّ على الشَّيْخ عبد العزيز عيون السود سنة ١٩٥٧ م الى ١٩٥٩ م .

قُلْتُ : أمَّا شَيْخُنا المُقْرئُ الشَّيْخُ إبراهيمُ السَّمَنُّوديُّ فقَدْ نُقِلَ عنْهُ القَوْلُ بالفُرْجَةِ الخَفِيفَةِ ، وعِبارَتُهُ في : « التُّحْفَةِ السَّمَنُّودِيَّةِ » تُفِيدُ الإطْباقَ الخَفِيفَ ، وقَدْ أجازَنِي بها :

وَالكَزَّ دَعْ فِي المِيمِ حَيْثُ تَخْتَفِي بَلْ خِفَّ الإنْطِباقَ مَعْ تَلَطُّفِ

المُلاحَظَةُ الثانِيَةُ :

ذَكَرَ الإمَامُ ابْنُ الجَزَرِيِّ أنَّ هُناكَ وَجْهًا مَقْرُوءًا به في المِيمِ الَّتي بعدَها باء ، ألا وهو الإظْهَارُ ، حيث قال : « وقَدْ ذَهَبَ جَمَاعَةٌ كأبي الحَسَنِ أحْمَدَ بن المُنَادِي وغيرِه إلىٰ إظْهَارِها عندها إظْهَارًا تامًّا ، وهو اختيارُ مَكِّيٍّ القَيْسِيِّ وغيره ، وهو الَّذِي عليه أهْلُ الأدَاءِ بالعِرَاقِ وسائِرِ البِلادِ الشَّرْقِيَّةِ ، وحَكَىٰ أحْمَدُ بنُ يَعْقُوبَ إجْمَاعَ القُرَّاءِ عليه ، قُلْتُ : والوَجْهانِ صَحِيحَانِ مَأْخُوذٌ بِهِما إلَّا أنَّ الإخْفاءَ أوْلَىٰ للإجْمَاعِ علىٰ إخْفائِها عند القَلْبِ »[1] .

أقُولُ : لقَدْ ظَنَّ بَعْضُ النَّاس أنَّ هٰذا الكلامَ من ابن الجَزَرِيِّ شامِلٌ للإقْلابِ في النُّونِ والإخْفاءِ في المِيم ، وعِبارتُهُ وَاضِحَةٌ أنَّ هٰذَيْنِ الوَجْهَيْنِ يَجْرِيانِ في بابِ المِيمِ فَقَطْ ، أمَّا في النُّون فالوَجْهُ هو الإقْلَابُ بالإجْمَاعِ .

٢ـ الإدْغَامُ الشَّفَوِيُّ

وذٰلك إذَا وَقَعَ بَعْدَ المِيمِ السَّاكِنَةِ مِيمٌ مِثْلُها ، فتُدْغَمُ المِيمُ الأُولَىٰ في الثَّانية بحيثُ يَصِيرانِ حَرْفًا واحِدًا مُشَدَّدًا بغُنَّةٍ ويُسَمَّىٰ : إدْغَامَ المُتَمَاثِلَيْنِ ، أَوِ المِثْلَيْنِ ، مِثْلُ : ﴿ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ ﴾ ، ﴿ لَهُم مَّا يَشَآءُونَ ﴾ .

٣ـ الإظْهارُ الشَّفَوِيُّ

وذٰلك إذَا وَقَعَ بَعْدَ المِيمِ السَّاكِنَةِ أيُّ حَرْفٍ من باقي الحُرُوفِ الهِجَائِيَّةِ « ما عَدَا الباءَ والميمَ » ، فتُظْهَرُ الميمُ بدون غُنَّةٍ زَائِدَةٍ ، مِثْلُ : ﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ﴾ ، ﴿ هُمْ فِيهَا ﴾ ، ﴿ عَلَيْهِمْ وَلَا ﴾ .

---

(١) ـ انظر : (النشر : ١/ ٢٢٢) .

٦٤ - وَأَظْهِرَنْهَا عِنْدَ بَاقِي ٱلْأَحْرُفِ وَٱحْذَرْ لَدَى وَاوٍ وَفَا أَنْ تَخْتَفِي

تنبيهٌ :

قال عُلَمَاءُ التَّجْوِيد : وتكونُ الميمُ أَشَدَّ إظْهارًا عِنْدَ الفَاءِ والوَاوِ .

وإنَّما نبَّهَ العُلَمَاء عَلَىٰ هٰذا ؛ لأنَّ القارِئَ يُسْرِعُ بإخْفَاءِ المِيم في هٰذَيْنِ المَوْضِعَيْن لسُهُولَتِهِ ، وذٰلك أنَّ المِيمَ وَالوَاوَ يَخْرُجَانِ مِنَ الشَّفَتَيْنِ ، وَكذٰلك الفَاءُ تَخْرجُ مِنْ طَرَفِ الشَّفَةِ ، فَلَمَّا تَقَارَبَتِ المَخَارِجُ سَهُلَ عَلى القارِئِ إخْفاؤها فوَجَبَ الاِعْتِنَاءُ بالمِيمِ وإظْهَارُها ، فلذٰلك نبَّهَ العُلَمَاءُ عليها ، وحذَّروا من إخْفائها ، كما حَذَّرُوا منَ السَّكْتِ عَلَيْها .

تَنْبِيهٌ أَدَائِيٌّ :

ويَنْبَغِي على القارِئِ أنْ يُحَافِظَ علىٰ كَمَالِ انْطِبَاقِ الشَّفَتَيْنِ في الميم ، وأنْ تكونَ هَيْئَتُهُمَا مُنْطَبِقَتَيْن غيْرَ مُكَوَّرَتَيْنِ ، وألَّا يُلْصِقَ لسانَهُ بشيءٍ ، إنَّما يَبْقى اللِّسانُ مُعَلَّقًا والشَّفَتَانِ مُنْطَبِقَتَيْنِ ، والغُنَّةُ تَرِنُّ بصَدَاها في التَّجْويفِ الأَنفِيِّ ، وذٰلك حَتَّىٰ نُحَافِظَ علىٰ نَقَاءِ المِيمِ وإخْرَاجِهَا صَافِيةً صَحِيحَةً .

واعْلَمْ أنَّ شَكْلَ الشَّفَتَيْنِ أثناءَ نُطْقِ الميم المُظْهَرَةِ السَّاكِنَةِ لا يَخْتَلِفُ فيما إذا كانَ الحَرْفُ الَّذِي قَبْلَ المِيم مَضْمُومًا ، مِثْل : ﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ﴾ ، أَوْ كان مَفْتُوحًا مِثْل : ﴿ أَمْ أَمِنتُم ﴾ ، أَوْ كان مَكْسُورًا مِثْل : ﴿ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ﴾ .

أعِدِ الأمثلةَ السَّابقةَ وانْطِقِ الميمَ أكثرَ من مَرَّةٍ ، وانتبهْ لهٰذه المُلاحَظَة .

تنبيهٌ لطيفٌ :

تَقَعُ المِيمُ السَّاكنةُ المَقْصُودَةُ في هٰذا البابِ مُتَوَسِّطةً ومُتَطَرِّفةً .

وتكونُ في الاِسْم ، مِثْلُ : ﴿ لَهُ ٱلْحَمْدُ ﴾ [القصص : ٧٠] .

وفي الفِعْلِ ، مِثْلُ : ﴿ قُمْتُمْ ﴾ [المائدة : ٦] ، ﴿ يَمْكُرُونَ ﴾ [الأنفال : ٣٠] .

وفي الحَرْفِ ، مِثْلُ : ﴿ أَمْ لَمْ يُنَبَّأْ ﴾ [النجم : ٣٦] .

وتكونُ للجَمْعِ ، مِثْلُ : ﴿ وَلَهُمْ ﴾ [البقرة : ٢٥] .

ولغيرِ الجمْعِ ، مِثْلُ : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ ﴾ [الشرح : ١] .

ويَصِحُّ وَقْوعُها ساكنةً قبلَ الحُرُوفِ الهِجَائيَّةِ عُمُومًا ، إلَّا الألِفَ اللَّيِّنَةَ المَدِّيَّةَ فلا يَتأتَّى سكونُ الميمِ قبلَها ؛ لأنَّ ما قَبْلَها لا يكونُ إلَّا مَفتوحًا .

بَابُ
أَحْكَامِ النُّونِ السَّاكِنَةِ وَالتَّنْوِينِ

الشرح المنهجي
على
المقدمة الجزرية

بَابُ أَحْكَامِ النُّونِ السَّاكِنَةِ وَالتَّنْوِينِ

٦٥ - وَحُكْمُ تَنْوِينٍ وَنُونٍ يُلْفَى: إِظْهَارٌ، ٱدْغَامٌ ، وَقَلْبٌ ، إِخْفَا

تعريفُ النُّونِ السَّاكنةِ

النُّونُ السَّاكنةُ : هي الَّتي يكونُ سُكونُها ثابتًا وَصْلًا ووقْفًا ، مِثْلُ : ﴿ مَنْ هَاجَرَ ﴾ [الحشر : ٩] ، فقولُنا : النُّونُ السَّاكنةُ ، خرَجَ به النُّونُ المُتَحرِّكةُ المُخَفَّفةُ ، مِثْلُ : ﴿ قَسَمْنَا بَيْنَهُم ﴾ [الزخرف : ٣٢] ، والمُشَدَّدةُ ، مِثْلُ : ﴿ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ ﴾ [الناس : ٦] .

وقولُنا : سُكُونُها ثابِتٌ ، خرَجَ به ما كان ثابتًا وزالَ للتَّخلُّصِ من التقاءِ السَّاكنَيْن ، مِثْلُ : ﴿ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ ﴾ [الطلاق : ٤] .

وقولُنا : في الوَصْلِ والوقْفِ ، خرَجَ به السُّكُونُ العارضُ ، كسكونِ النُّونِ المتطرِّفةِ في الوقْفِ ، مِثْلُ : ﴿ يَعْلَمُونَ ﴾ ، ﴿ نَسْتَعِينُ ﴾ .

الخُلاصَةُ :

أنَّ النُّونَ السَّاكنةَ : هي الَّتي تَثْبُتُ خطًّا ولَفْظًا ، ووَصْلًا ووَقْفًا ، وهي المَقْصُودَةُ بالذِّكْرِ هنا ، وتقعُ في الأسماءِ والأفعالِ ، متوسِّطةً ومتطرِّفةً ، وفي الحُرُوفِ المُتَطَرِّفةِ فقط .

تَعْرِيفُ التَّنْوِينِ :

التَّنْوِينُ في اللُّغَةِ : التَّصْوِيتُ .

وفي الاِصْطِلاحِ : **نونٌ ساكنةٌ زائدةٌ لغيرِ تَوْكِيدٍ ، تَلْحَقُ آخِرَ الاِسْمِ لَفْظًا ، وتُفَارِقُه خَطًّا ووَقْفًا** ، مِثْلُ قولِه تعالىٰ : ﴿ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [آل عمران : ٣١] ، ﴿ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ [آل عمران : ٣٤] .

فقَوْلُنا : نُونٌ ساكنةٌ ، خرَجَ به نونُ التَّنْوِينِ المُتَحَرِّكةُ للتخَلُّصِ من التقاءِ السَّاكنَيْن ، مِثْلُ : ﴿ فَتِيلًا ٱنظُرْ ﴾ [النساء : ٤٩ـ٥٠] ، ﴿ مُّنِيبٍ ٱدْخُلُوهَا ﴾ [ق : ٣٣ـ٣٤] .

وقولُنا : زائِدةٌ ، خرَجَ به النُّونُ الأَصْليَّةُ الَّتي سَبقَ الكلامُ عليها قريبًا .

وقولُنا : لغَيرِ تَوْكِيدٍ ، خرَجَ به نُونُ التَّوْكيدِ الخفيفةُ في قولِه تعالىٰ : ﴿ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّـٰغِرِينَ ﴾ [يوسف : ٣٢] ، وقولِه تعالىٰ : ﴿ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴾ [العلق : ١٥] ؛ لأنَّها ليْسَتْ تَنْوينًا ، وإنْ أشبهَتْه في إبدالِها ألِفًا في الوَقْفِ لاتِّصالِها بالفِعْلِ ، ولا ثالثَ لهما في القُرْآنِ في روايةِ حفْصٍ ، ومثلُها في روايةِ رُوَيْسٍ عن يعقوبَ في قولِه تعالىٰ : ﴿ فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ ﴾ [الزخرف : ٤١] ، فقَدْ قُرِئَتْ بنون التَّوْكِيدِ الخَفِيفَةِ .

وقولُنا : تَلْحَقُ آخِرَ الاِسْمِ لَفْظًا ، خرَجَ به الحَرْفُ والفِعْلُ ، فإنَّه لا تَلْحَقُهُما أبدًا ؛ لأنَّهما لا يُنوَّنان بحالٍ .

وقولُنا : وتُفارِقُه خَطًّا ووقْفًا ، خرَجَ به النُّونُ الأَصْليَّةُ ، فهي لا تُفارِقُ الاِسْمَ مُطْلَقًا أثناءَ وُجُودِها فيه .

ويُؤْخَذُ من هٰذا التَّعْرِيفِ ، أنَّ التَّنْوِينَ خَاصٌّ بالأسماءِ ، فلا يَدْخُلُ الأَفْعالَ ولا الحُرُوفَ ، ولا يَكُونُ إلَّا مُتَطَرِّفًا ؛ لأنَّه لا يُوجَدُ إلَّا بَيْنَ كلِمَتَيْنِ ، ولا يَثْبُتُ إلَّا في الوَصْلِ واللَّفْظِ .

- وَحُكْمُ تَنوِينٍ وَنُونٍ يُلْفَى : إِظْهَارٌ، ٱدْغَامٌ ، وَقَلْبٌ ، إِخْفَا

الأُمورُ الأربعَةُ الَّتي تُخالِفُ فيها النُّونُ السَّاكنةُ التَّنْوِينَ :

	النُّونُ السَّاكنةُ	التَّنْوِينُ
الأوَّلُ	النُّونُ السَّاكنةُ : تقعُ في وسَطِ الكَلِمَةِ وفي آخِرِها .	التَّنْوِينُ : لا يكونُ إلَّا في آخِرِ الكَلِمَةِ .
الثاني	النُّونُ السَّاكنةُ : تَقعُ في الأسماءِ والأفعالِ والحُرُوفِ .	التَّنْوِينُ : لا يَقعُ إلَّا في الأسماءِ .
الثالثُ	النُّونُ السَّاكنةُ : تكونُ ثابتةً في الوصْلِ والوقْفِ .	التَّنْوِينُ : لا يَثبتُ إلَّا في الوصْلِ .
الرَّابعُ	النُّونُ السَّاكنةُ : تكونُ ثابتةً في الخطِّ واللَّفْظِ .	التَّنْوِينُ : لا يكونُ إلَّا في اللَّفْظِ .

للنُّونِ السَّاكِنَةِ والتَّنْوِينِ عِنْدَ الْتِقَائِهِمَا بِحُرُوفِ الهِجَاءِ أَرْبَعَةُ أَحْكَامٍ :

- الإِظْهَارُ
- الإِدْغَامُ
- الإِقْلابُ
- الإِخْفَاءُ

« يُلْفَى » : يُوجَدُ .

« وَقَلْبٌ إِخْفَا » : يَنْطِقُها الكثيرون بالنَّقْلِ ، والأَصَحُّ بتَحْقِيقِ الهَمْزَةِ ؛ لأَجْلِ مُوَافَقَةِ الوَزْنِ لتَفْعِيلَةِ الشَّطْرَةِ الأُولى .

٦٦ - فَعِنْدَ حَرْفِ ٱلْحَلْقِ أَظْهِرْ/ وَأَدْغِمْ فِي ٱللَّامِ وَٱلرَّا لَا بِغُنَّةٍ لَزِمْ

الإظْهَارُ

الإظْهَارُ لُغَةً : البَيَانُ والوُضُوحُ .

واصْطِلاحًا : إخْراجُ كُلِّ حَرْفٍ مِنْ مَخْرَجِهِ مِنْ غَيْرِ غُنَّةٍ زَائِدَةٍ .

شَرْحُ التَّعْرِيفِ : إذا وَقَعَتِ النُّون السَّاكِنَةُ أَوِ التَّنْوِينُ قَبْلَ حُرُوفِ الحلْقِ السِّتَّةِ وَجَبَ إِظْهَارُهُما وبَيَانُهُما من غَيْرِ غُنَّةٍ ، وحُرُوفُ الحَلْقِ هي : **الهَمْزَةُ وَالهَاءُ ، والعَيْنُ وَالحاءُ ، وَالغَينُ وَالخَاءُ** ، جَمَعَهَا بَعْضُهُمْ في أَوَائِلِ هٰذه الكَلِمَاتِ :

« أَخِي هَاكَ عِلْمًا حَازَه غَيْرُ خَاسِرٍ » .

الأمثلةُ :

الهَمْزَةُ : ﴿ وَيَنْـَٔوْنَ ﴾ ، ﴿ مِنْ إِلَٰهٍ ﴾ ، ﴿ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ .

الهـاءُ : ﴿ يَنْهَوْنَ ﴾ ، ﴿ مِنْ هَادٍ ﴾ ، ﴿ قَوْمٍ هَادٍ ﴾ .

العَينُ : ﴿ أَنْعَمْتَ ﴾ ، ﴿ مِنْ عَلَقٍ ﴾ ، ﴿ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴾ .

الحَاءُ : ﴿ وَتَنْحِتُونَ ﴾ ، ﴿ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾ .

الغَينُ : ﴿ فَسَيُنْغِضُونَ ﴾ ، ﴿ مِّنْ غِلٍّ ﴾ ، ﴿ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ ﴾ .

الخَاءُ : ﴿ وَٱلْمُنْخَنِقَةُ ﴾ ، ﴿ مِّنْ خَيْرٍ ﴾ ، ﴿ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ ﴾ .

مُلَاحظتان أَدَائِيَّتانِ حَوْلَ حُكْمِ الإِظْهارِ

المُلاحَظَةُ الأولى :

يَنْبَغِي عليك أيُّها القارِئُ أنْ تُسَكِّنَ النُّونَ السَّاكنةَ والتَّنْوِينَ في حالة الإظْهَار تَسْكِينًا كامِلًا ، مُلاحِظًا أنَّها حَرْفٌ بين الشِّدَّة والرَّخَاوَةِ ، وعلى الأخَصِّ إذا نَطَقْتَ لَفْظَ : ﴿ أَنْعَمْتَ ﴾ وأنْ تسوِّيَ بَيْنَها وبَيْنَ المِيمِ في الوَزْن الصَّوْتِيّ ، ومِثْل ذلك التَّنْوِينُ في : ﴿ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ ؛ يَنْبَغِي أنْ تسوِّيَ بين زَمَنِه وزَمَنِ المِيمِ ، كما يَنْبَغِي أنْ تَحْذَرَ من تَحْرِيكِهِ وقَلْقَلَتِهِ ، أو أنْ تُبالِغَ في تَطويلِ المُدَّةِ الزَّمَنيَّةِ حتَّى تُصْبِحَ كأنَّها سَكْتَةٌ ، كما يَقَعُ فيه كثيرونَ بدون انتباهٍ .

المُلاحَظَةُ الثانِيَةُ :

قَوْلُنا في التَّعْرِيفِ : « .. مِنْ غَيْرِ غُنَّةٍ زَائِدَةٍ » أيْ : من غير غُنَّةٍ زَائِدَةٍ على الأَصْل ، ولا يَعْنِي هٰذا إعْدَامَ الغُنَّةِ نِهائيًّا ، بل يَبْقَى أَصْلُ الغُنَّةِ من المَرْتَبَةِ الرَّابِعَةِ من مَرَاتِبِ الغُنَّةِ الَّتي ستأتي بعد قليلٍ ، ومن هنا تُدرِكُ أنَّه يَنْبَغِي عليك ألَّا تَبْتُرَ النُّونَ السَّاكنةَ أَوِ التَّنْوِينَ بَتْرًا ، بل لا بُدَّ من أنْ تتَّكِئَ عليهما اتِّكَاءَةً خفيفةً حَتَّى تَسْمَعَ صَدَى الغُنَّةِ في الأنف ، ولكن بوَزْنٍ دقيقٍ وبدون مُبالغةٍ .

٦٦ - فَعِنْدَ حَرْفِ ٱلْحَلْقِ أَظْهِرْ / وَأَدْغِمْ فِي ٱللَّامِ وَٱلرَّا لَا بِغُنَّةٍ لَزِمْ
٦٧ - وَأَدْغِمَنْ بِغُنَّةٍ فِي : يُومِنُ إِلَّا بِكَلِمَةٍ كَ : دُنْيَا عَنَوْنُوا

٢ - الإِدْغَامُ

الإِدْغَامُ لُغَةً : الإِدْخَالُ .

وَاصْطِلاحًا : اجْتِمَاعُ حَرْفَيْنِ الأَوَّلُ سَاكِنٌ والثَّاني مُتَحَرِّكٌ ، بحَيْثُ يَصِيرانِ حَرْفًا واحِدًا مُشَدَّدًا من جِنْسِ الثَّاني بلا فَصْلٍ .

شَرْحُ التَّعْرِيفِ : إذا وَقَعَتِ النُّون السَّاكِنَةُ أَوِ التَّنوينُ قَبْلَ حُرُوفِ الإِدْغَام فإنَّهما يُدغَمان فيها ، بحَيْثُ يَصِيرُ الحَرْفان « المُدْغَمُ وَالمُدْغَمُ فيهِ » حَرْفًا واحدًا مُشَدَّدًا .

ويَنْقَسِمُ الإِدْغامُ إلىٰ قِسْمَيْنِ :

- أ - إِدْغامٌ بِغُنَّةٍ : وحُرُوفُهُ أربعةٌ مَجْمُوعَةٌ في لَفْظِ : يُومِنُ مثل :

الياءُ : ﴿ فَمَن يَعْمَلْ ﴾ ، ﴿ فِئَةٌ يَنصُرُونَهُۥ ﴾ .

الواوُ : ﴿ مِن وَلِيٍّ ﴾ ، ﴿ سِرَاجًا وَهَّاجًا ﴾ .

الميمُ : ﴿ مِن مَّآءٍ ﴾ ، ﴿ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ .

النُّونُ : ﴿ إِن نَّقُولُ ﴾ ، ﴿ مَلِكًا نُّقَتِلْ ﴾ .

- ب - إِدْغامٌ بِلا غُنَّةٍ : وَحَرْفَاهُ اثْنَانِ ، اللَّام والرَّاءُ مثل :

اللَّامُ : ﴿ أَن لَّوْ ﴾ ، ﴿ أَندَادًا لِّيُضِلُّواْ ﴾ .

الرَّاءُ : ﴿ مِن رَّبِّكَ ﴾ ، ﴿ بَشَرًا رَّسُولًا ﴾ .

مُلاحَظاتٌ أدائيَّةٌ حَوْلَ الإدْغام

المُلاحَظَةُ الأولى :

احْذَرْ من تَرْقيصِ الغُنَّةِ والتَّرنُّمِ فيها بما يُخْرِجُها عن هيئتها ، كما يَفْعَلُهُ كَثِيرٌ من النّاسِ ، فيُخْرِجونها عِدَّةَ نوناتٍ مُتَجاوِرَةٍ كأنه صَوْتٌ يَخْرُجُ من آلةٍ مُوسِيقيَّةٍ ، فيُمَوِّجُونَها ويَرْفَعُون الصَّوْتَ ويَخْفِضُون بطريقة مُطْرِبَةٍ ، ولعلَّ ذلك ما يُسمِّيهِ عُلَمَاءُ التَّجْوِيد : « تَطْنينَ الغُنَّاتِ » أو « تَرْقِيصَ الغُنَّاتِ » ، ويُحَذِّرُونَ منه .

المُلاحَظَةُ الثانِيَةُ :

إنَّ النُّونَ نِصْفُها يَخْرُجُ من اللِّسان والنِّصْفُ الثاني يُكَمِّلُه الأنفُ ، والمِيمَ نِصْفُها من الشَّفَتَيْنِ والنِّصْفُ الثاني من الأنفِ ، وفي حالة الإدْغَام يَتَوَقَّفُ عمَلُ اللِّسَانِ في النِّصْفِ الأوَّلِ ، وتَبْقَى الغُنَّةُ في تَجْوِيفِ الأَنْفِ بحيثُ لو أمسَكَ القارِئُ أنفه انحبَسَ صَوْتُ الغُنَّةِ ، فيَجِبُ على القارِئِ إخْراجُ الغُنَّةِ كامِلَةً من الأَنْفِ ، وليس للفَمِ عَمَلٌ بارِزٌ سِوىٰ تَوْجِيهِ الشَّفَتَيْنِ لكلِّ حَرْفٍ بما يُنَاسِبُهُ ، فَعَلَىٰ سبيل المثال : لو نَطَقْنَا لَفْظَ : ﴿ مِن وَالٍ ﴾ تَكُونُ هَيْئَةُ الشَّفَتَيْنِ مَضْمُومةً ، بَيْنَمَا لَوْ نَطَقْنا لَفْظَ : ﴿ وَمَن يَعْمَلْ ﴾ فهَيْئَةُ الشَّفَتَيْنِ تَكُونُ مُنْفَرِجَةً عَرْضًا ، ويكونُ اللِّسانُ ثابِتًا مُعَلَّقًا في وَسَطِ الفَمِ .

وهٰذه نُقْطَةٌ يَغْفُلُ عنها الكثيرون فيَظُنُّونَ أنَّ شَكْلَ الشَّفَتَيْنِ واحِدٌ عند كلِّ حُرُوفِ الإدْغَام ، ولٰكنَّ التَّجْرِبَةَ والتَّلَقِّيَ والمُشَافَهَةَ تُثْبِتُ عَكْسَ هٰذا ، ولا يَجُوزُ إخْرَاجُ المُدْغَمِ بغُنَّةٍ بصَوْتٍ خالصٍ من الفَمِ بحالٍ من الأَحْوالِ عندَ حَفْصٍ .

المُلاحَظَةُ الثالثةُ :

كَثِيرٌ من المُبْتَدِئِينَ بالقِرَاءَة على المَشَايخ في مِثْل قوله تَعَالىٰ : ﴿ مِن وَالٍ ﴾ و ﴿ مِّن يَقْطِينٍ ﴾ يُشْبِعونَ كَسْرَةَ المِيمِ حتَّىٰ يتولَّدَ منها ياءٌ ، فتُصْبِحَ : « مِيْوَالٍ ، مِيْيَقْطِينٍ » وذلك بتَرَاخِي الفَكِّ الأَسْفَلِ قَليلًا، ومِثْلُه : ﴿ سِرَاجًا وَهَّاجًا ﴾، فيُوَلِّدُونَ أَلِفًا بين الجيم والـوَاو، وأَلِفًا بين الواو والهاء فتصبح : « سِرَاجَاْ وَّاهَّاجًا » ، وكذلك يَفْعَلُهُ بَعْضُ القُرَّاء المُعَاصِرينَ تظرُّفًا ، وهو خَطَأٌ واضحٌ ، ويُسَمَّىٰ في عُرْفِ عُلَمَاءِ التَّجْوِيد : الإِدْخَالَ ، وعَلَيْكَ أَنْ تَتَجَنَّبَهُ .

كما يُخْطِئُ بَعْضُهُمْ فيَلْفِظُ الميمَ في : ﴿ مِّن يَقْطِينٍ ﴾ ونَحْوِه قريبةً من المُفَخَّم ، ولا يُجِيدونَ كَسْرَها الكسْرَ المَحْضَ .

المُلاحَظَةُ الرَّابعَةُ :

إذا نَطَقْتَ بالإِدْغَامِ في مِثْل قوله تَعَالىٰ : ﴿ مِّن يَقْطِينٍ ﴾ فانْتَبِهْ لمُلَاحَظَةٍ دَقِيقَةٍ وهي أَنَّ بَعْضَ النَّاسِ يَسْتَمِرُّ بالغُنَّةِ حَتَّىٰ يَنْطِقَ الياءَ بكَمَالِها بغُنَّةٍ ، ومِثْله : ﴿ مِن وَالٍ ﴾ بل ربَّما انْسَحَبَتِ الغُنَّةُ مَعَهُ إلى الأَلِفِ الَّتي بعدَ الوَاو ، وهٰذا خَطَأٌ دَقِيقٌ جِدًّا يَنْبَغِي التَّنْبيهُ عليه .

والصَّوَابُ : أَنَّه لا بُدَّ من الغُنَّةِ وتَطْويلِها وأَنْ تكونَ من الأَنْفِ ، ولٰكنْ عندما تَنْتَقِلُ من الغُنَّةِ إلىٰ فَتْحَةِ الياءِ أوِ الوَاو فلا بُدَّ من أَنْ تُخلِّصَها من الغُنَّةِ ، فتَلْفِظَ بالغُنَّةِ هٰكذا : « مِيِّـ » من الأنف ثم تَنْطِقَ : « يَـ » من الفَمِ بدون شائِبَةِ غُنَّةٍ ، وكذلك الأَمْرُ في : ﴿ مِن وَالٍ ﴾ تَنْطِقُ أَوَّلًا : « مِوّ » وتَتَّكِئُ عليها مِقْدَارَ زَمَنِ الغُنَّةِ ، ثمَّ تَنْطِقُ بالوَاو من بين الشَّفَتَيْنِ بدون غُنَّةٍ ، ثمَّ تَنْطِقُ الأَلِفَ الَّتي بعدَه أيْضًا صَافِيةً بدون غُنَّةٍ .

المُلاحَظَةُ الخامِسَةُ :

إنَّ من شَرْطِ الإِدْغَام أَنْ تكونَ النُّونُ السَّاكنةُ أَوِ التَّنْوِينُ في كَلِمَةٍ ، والحَرْفُ المُدْغَمُ في كَلِمَةٍ أُخْرَىٰ ، وأَمَّا إذا اجْتَمَعَا في كَلِمَةٍ واحدةٍ فيَجِبُ الإِظْهَارُ ، مِثْلُ : ﴿ صِنْوَانٌ ﴾ ، ﴿ قِنْوَانٌ ﴾ ، ﴿ ٱلدُّنْيَآ ﴾ ، ﴿ بُنْيَـٰنٌ ﴾ ؛ لأننا لو أدْغَمْنا لَخَرَجَتِ الكَلِمَةُ عن مَعْناها .

٣ـ الإقْلابُ

٦٨ ـ وَٱلْقَلْبُ عِنْدَ ٱلْبَا بِغُنَّةٍ/ كَذَا ٱلْإِخْفَا لَدَى بَاقِي الْحُرُوفِ أُخِذَا

الإقلابُ لُغَةً : **تَحْوِيلُ الشَّيْءِ عَنْ وَجْهِهِ ، أَوْ جَعْلُ حَرْفٍ مَكَانَ آخَر**[1] .

وَاصْطِلَاحًا : **قَلْبُ النُّونِ السَّاكنةِ أَوِ التَّنْوِينِ ميمًا عندَ الباء مَعَ الغُنَّةِ** .

شَرْحُ التَّعْرِيفِ : إذا جاءَ بَعْدَ النُّون السَّاكنة أَوِ التَّنْوِينِ حَرْفُ الباءِ فتُقْلَبُ النُّونُ السَّاكِنَةُ أَوِ التَّنْوِينُ ميمًا خالِصَةً مُخْفَاةً عند الباء بغُنَّةٍ ، مثل : ﴿ لَيُنۢبَذَنَّ ﴾ ، ﴿ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴾ ، فيصير النُّطْقُ هكذا : « لَيُمْبَذَنَّ ، عَلِيمُمْبِذَاتِ » .

مُلاحَظاتٌ أدائيَّةٌ حَوْلَ الإقلاب

المُلاحَظَةُ الأولى :

كيفية نُطْقِ هٰذا الإقلابِ هيَ : أنْ نقْلِبَ النَّونَ أَوِ التَّنْوِينَ ـ الَّذِي بعده باءٌ ـ ميمًا ثم نُطْبِقَ الشَّفَتَيْنِ إطْباقًا خَفيفًا بلُطْفٍ ولِينٍ، بدون كزٍّ للشفَتَيْن ؛ لِئَلَّا يَتَوَلَّدَ عند كَزِّهِمَا غُنَّةٌ مُمَطَّطَةٌ من الخَيْشوم ، ثمَّ نُخْرِجَ غُنَّةَ الميم من الأَنْفِ ثم نَنْطِقَ بالباء مَجْهُورَةً شَدِيدةً بتَقْوِيَةٍ كَزِّ الشَّفَتَيْنِ والضَّغْطِ عليهما قليلًا ، ثم بِتَبَاعُدِهما ، وهٰذا ما عَبَّرَ عنه بَعْضُ العُلَمَاءِ بقَوْلِهِمْ : **ثم تَجْتَمِعُ الشَّفَتانِ لأَجْل الباء** ، أي : بتَقْوِيَةِ كَزِّ الشَّفَتَيْنِ قَلِيلًا ؛ لأنَّ الباءَ أَدْخَلُ في الشَّفَتَيْنِ من انْطِبَاقِ المِيمِ ، ولذلك يُقَالُ للباء بَحْرِيَّةٌ وللميم بَرِّيَّةٌ ، بمَعْنَى أنَّ لكلٍّ من الشَّفَتَيْنِ طرفَيْن طرفًا يَلِي دَاخِلَ الفَمِ وفيه رُطُوبَةٌ ، أيْ : « بَحْرِيٌّ » ، وطَرَفًا إلى خَارِجِ الفَمِ ، وفيه جَفَافٌ ، أيْ : « بَرِّيٌّ » .

---

(١) ـ الأَصَحُّ لُغَةً أنْ يُقالَ : القَلْبُ ، ولٰكنني آثرْتُ اللَّفْظَ المُسْتَعْمَلَ المُتَدَاوَلَ على الألْسِنَةِ .

المُلاحَظَةُ الثانِيَةُ :

كَثِيرٌ من النّاسِ يُخْرِجُ البَاء ضَعِيفةً مُتَأثِّرَةً بضَعْف الغُنَّةِ الَّتي في الميم قبلَها « أي المُنْقَلِبَةِ عن النُّون » ، مَعَ العِلْمِ بأنَّ البَاء حَرْفٌ شَدِيدٌ ، مَجْهُورٌ ، قَوِيٌّ ، ونُطْقُهُ يكونُ بتَقْوِيَةِ كَزِّ الشَّفَتَيْنِ والضَّغْطِ عليهما قليلًا بُعَيدَ نُطْقِ المِيمِ كما ذَكَرْتُهُ آنِفًا .

المُلاحَظَةُ الثالثةُ :

ما ذَكَرَهُ بَعْضُ المُعاصِرينَ الفُضَلاءِ من أنَّ شَكْلَ الشَّفَتَيْنِ أثناءَ نُطْقِ الميم الَّتي بعدها باء ـ سَوَاءٌ أكانت مُخْفَاةً أم مُنقلبةً عن النُّون أَوِ التَّنْوِينِ ـ يكون مُتفاوِتًا فيما إذا كان الحَرْفُ الَّذِي قبلها مَضْمُومًا ، أَوْ مَكْسُورًا ، أَوْ مَفْتُوحًا ، وذلك مِثْلُ : ﴿ لَيُنۢبَذَنَّ ﴾ ، ﴿ مِنۢ بَعْدِ ﴾ ، ﴿ أَنۢ بُورِكَ ﴾ فكأنَّه يقول : إنَّ هَيْئَةَ الشَّفَتَيْنِ في حالة الإخْفاءِ الشَّفَوِيِّ والإقْلابِ تَتْبَعُ الحَرْفَ الَّذِي قَبْلَها ، فتُضَمُّ إنْ كان مَضْمُومًا ، وتَتَمَدَّدُ إنْ كان مَكْسورًا أَوْ مَفْتوحًا .

وهٰذا الكلامُ ليس دقيقًا ، فالصَّحِيحُ الَّذِي عليه أهلُ التَّحْقيقِ : أنَّ هَيْئَةَ الشَّفَتَيْنِ واحِدَةٌ في جميع حالات الإقلابِ والإخْفاءِ الشَّفَويِّ ، وهي : أنْ تكونَ الشَّفَتانِ مُنْطَبِقَتَيْنِ بدون كَزٍّ ، لا مَضْمُومَتَيْن مُقَبَّبَتَيْنِ ، أَوْ مُكَوَّرَتَيْنِ .

وهٰذه القَضِيَّةُ غَيْرُ قَضِيَّةِ الفُرْجَةِ في الشَّفَتَيْنِ .

٤ ـ الإِخْفَاءُ

٦٨ ـ وَٱلْقَلْبُ عِنْدَ ٱلْبَا بِغُنَّةٍ/ كَذَا ٱلإِخْفَا لَدَى بَاقِي الْحُرُوفِ أُخِذَا

الإِخْفاءُ لُغَةً : السَّتْرُ .

وَاصْطِلاحًا : **النُّطْقُ بِحَرْفٍ بِصِفَةٍ بَيْنَ الإِظْهَارِ والإِدْغَامِ عَارٍ عَنِ التَّشْدِيدِ ، مَعَ بَقَاءِ الغُنَّةِ في الحَرْفِ الأَوَّلِ .**

شَرْحُ التَّعْرِيفِ : إذا جَاءَ بَعْدَ النُّون السَّاكِنَةِ أَوِ التَّنْوِينِ حَرْفٌ من الحُرُوفِ الهِجَائِيَّةِ البَاقِيَةِ فَيَجِبُ إِخْفَاءُ النُّونِ السَّاكِنَةِ أَوِ التَّنْوِينِ ، مَعَ بَقَاءِ الغُنَّةِ فِيهِمَا ، ويُسَمَّى : الإِخْفاءَ الحَقِيقِيَّ ؛ تَمْيِيزًا له عن الإِخْفاءِ الشَّفَوِيِّ .

وَحُرُوفُ الإِخْفَاءِ : مجموعةٌ في أَوَائِلِ هٰذا البَيتِ :

صِفْ ذَا ثَنَا ، كَمْ جَادَ شَخْصٌ قَدْ سَمَا دُمْ طَيِّبًا ، زِدْ فِي تُقًى ، ضَعْ ظَالِمًا

ولا يَخْفَى على اللَّبيبِ ما فيهِ من المَعَاني والتَّوْجِيهاتِ اللَّطيفَةِ .

الأمثلةُ :

الصَّادُ : ﴿ مِّن صَدَقَةٍ ﴾ ، ﴿ قَاعًا صَفْصَفًا ﴾ .

الذَّالُ : ﴿ مَّن ذَا ٱلَّذِى ﴾ ، ﴿ عَزِيزٌ ذُو ٱنتِقَامٍ ﴾ .

الثَّاءُ : ﴿ مَّنثُورًا ﴾ ، ﴿ شَهِيدًا ثُمَّ ﴾ .

الكافُ : ﴿ فَمَن كَانَ ﴾ ، ﴿ كِتَٰبٌ كَرِيمٌ ﴾ .

الجيمُ : ﴿ مَن جَآءَ ﴾ ، ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾ .

الشِّينُ : ﴿ مِن شَرِّ ﴾ ، ﴿ جَبَّارًا شَقِيًّا ﴾ .

الأمْثِلَةُ :

القَافُ : ﴿ مِن قَبْلِ ﴾ ، ﴿ عَذَابٌ قَرِيبٌ ﴾ .

السِّينُ : ﴿ مِّن سِجِّيلٍ ﴾ ، ﴿ قَوْلًا سَدِيدًا ﴾ .

الدَّال : ﴿ مِّن دَارِهِمْ ﴾ ، ﴿ وَكَأْسًا دِهَاقًا ﴾ .

الطَّاءُ : ﴿ ٱنطَلِقُوٓاْ ﴾ ، ﴿ حَلَٰلًا طَيِّبًا ﴾ .

الزَّايُ : ﴿ مَآ أَنزَلَ ﴾ ، ﴿ نَفْسًا زَكِيَّةًۢ ﴾ .

الفَاءُ : ﴿ مِّن فِضَّةٍ ﴾ ، ﴿ عَاقِرًا فَهَبْ ﴾ .

التَّاءُ : ﴿ وَمَن تَكُونُ ﴾ ، ﴿ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ﴾ .

الضَّادُ : ﴿ وَمَن ضَلَّ ﴾ ، ﴿ قَوْمًا ضَآلِّينَ ﴾ .

الظَّاءُ : ﴿ مِّن ظَهِيرٍ ﴾ ، ﴿ ظِلًّا ظَلِيلًا ﴾ .

مُلاحَظاتٌ أدائِيَّةٌ حَوْلَ الإِخْفاءِ

المُلاحَظَةُ الأُولَى :

كَثِيرٌ من النّاسِ عند نُطْقِهم بالإِخْفاءِ يُلْصِقُونَ اللِّسانَ بأَصُولِ الثَّنايا ثم يَغُنُّون ، وخَاصَّةً قَبْلَ الدَّالِ والتَّاءِ ، وهٰذا خَطَأٌ وأُسَمِّيهِ : إِظْهَارًا بغُنَّةٍ[1] .

(١) ـ انظر : فتوى شَيْخِ قُرَّاءِ دمَشْقَ حَوْلَ نُطْقِ الإِخْفاءِ في كتابي : (علم التجويد : ١٦٠) .

المُلاحَظَةُ الثانِيَةُ :

تَجِبُ مُجافَاةُ اللِّسانِ قَلِيلًا عن مَخْرَجِ النُّون عند الإخْفاءِ وتَتفاوَتُ هٰذه المُجَافَاةُ بَيْنَ حَرْفٍ وآخَرَ ، ويُعْرَفُ هٰذا التَفاوُتُ مِن نُطْقِ المَشَايخ المُتْقِنينَ ، كما تَلَقَّيْناهُ عنهُمْ .

وأَقْدَمُ نَصٍّ وَقَفْتُ عَلَيْهِ في ذٰلك هو كَلامُ الإمامِ أبي عَمْرٍو الدَّانيِّ حيثُ قال : « وإخْفَاؤُهُمَا عَلَى قَدْرِ قُرْبِهِمَا وبُعْدِهِمَا ، فمَا قَرُبَا مِنْهُ كانَا عِنْدَهُ أَخْفَى مِمَّا بَعُدَا عَنْهُ »[1] .

ويَنْبَغِي أنْ يُوضَعَ اللِّسانُ عندَ مَخْرَجِ حَرْفِ الإخْفاءِ مُتَجَافِيًا عنه قَلِيلًا خَشْيَةَ الإظْهَارِ ، ثم يُتْرَكَ المَجَالُ لِغُنَّةِ النُّون لتَخْرُجَ من الأنْفِ .

ولْيَحْذَرِ القَارِئُ من المُبَالَغَةِ في تَجَافِي اللِّسَانِ أَوِ المُبَالَغَةِ في إلْصَاقِهِ ، فإنَّ الإخْفَاءَ حَالَةٌ بَيْنَ الإدْغَام والإظْهارِ ، والإدْغَامُ شَدِيدُ التَّجَافي ، والإظْهارُ شَدِيدُ الإلْتِصَاقِ .

المُلاحَظَةُ الثالِثَةُ :

إنَّ الغُنَّة تَتْبَعُ الحَرْفَ الَّذِي بَعْدَها تَرْقِيقًا وتَفْخِيمًا : فالغُنَّةُ في مِثْل : ﴿ مِن دِيَـٰرِهِمْ ﴾ مُرَقَّقَةٌ ، بَيْنَمَا هي في مِثْل : ﴿ مِّن قَرْنٍ ﴾ مُفَخَّمَةٌ ، والفَرْقُ في النُّطْقِ واضِحٌ ، ووَضْعُ اللِّسانِ مُخْتلِفٌ ، كما أنَّ هَيْئَةَ الشَّفَتَيْنِ مُخْتَلِفَةٌ أيضًا ، فَتَنَبَّهْ .

والحُرُوفُ الَّتي تُفَخَّمُ لأَجْلها الغُنَّةُ هي الصَّادُ ، والضَّادُ ، والظَّاءُ ، والطَّاءُ ، والقَافُ ، وقَدْ سَبَقتِ الأمْثِلةُ ، قال صاحبُ السَّلْسَبِيلِ الشَّافي[2] :

وَفَخِّـــم الغُنَّـــةَ إنْ تَـلَاهَـا حُـرُوفُ الإسْتِعْلاءِ لا سِـوَاهَا

وقال شيخُنا السَّمَنُّودِيُّ :

وَالرَّوْمُ كالوَصْلِ ، وَتَتْبَعُ الأَلِفْ مَا قَبْلَهَا ، وَالعَكْسُ فِي الغَنِّ أُلِفْ

---

(١) ـ انظر : (التحديد : ١١٥) ، وقال البنَّا الدُّمْياطِيُّ : « ولْيَحْتَرِزْ أَيْضًا من إلْصاقِ اللِّسانِ فَوْقَ الثَّنَايا العُلْيا عِنْدَ إخْفَاءِ النُّونِ فهوَ خَطَأٌ ، وطَرِيقُ الخَلَاصِ منهُ : تَجَافِي اللِّسانِ قَلِيلًا عن ذٰلك » ، (إتحاف فضلاء البشر : ٣٣ـ٣٨) ، وانظر : (نهاية القول المفيد : ١٢٦) و (تنبيه الغافلين للصفاقسي : ١٠٤) .

(٢) ـ ناظِمُهُ هو الشَّيْخُ عثمان سليمان مُرَاد (ت : ١٣٨٢ هـ) ، وقَدْ أكرمني الله تَعَالى فالتقيتُ بتلميذه الشَّيْخ عبد الفتاح مَدْكور وقَرَأْتُ عليه مَتْنَ السَّلْسَبِيلِ الشَّافي كلَّه وأجازني به عن ناظِمِهِ ، كما قَرَأْتُ عليه الجَزَرِيَّةَ وقَصِيدَةَ أَوْجُهِ القَصْرِ من الطَّيِّبَةِ وشَيْئًا من القُرْآنِ ، وأجازني بذٰلك وبكامل القُرْآنِ .

المُلاحَظَةُ الرَّابعَةُ :

بَعْضُ النَّاسِ يُخْرِجُ غُنَّةَ الإِخْفَاءِ من الفَمِ كامِلَةً ، فيَتَوَلَّدُ بِسَبَبِ ذٰلك حَرْفُ مَدٍّ مَمْطُوطٌ ، مِثْلُ : ﴿ مِن شَىْءٍ ﴾ ، فيَلْفِظُونَها هٰكذا : « مِيْنْيَشَيْءٍ » .

المُلاحَظَةُ الخامِسَةُ :

يَنْبَغِي أنْ يَتَنَبَّهَ القارِئُ إلىٰ أنَّ الغُنَّةَ في الإِخْفَاءِ إنَّما تكونُ في النُّونِ أَوِ التَّنْوِينِ ، وأمَّا حَرْفُ الإِخفَاءِ فلا يَنْبَغِي أنْ تَنْسَحِبَ الغُنَّةُ عليه ، وخاصَّةً عند الذَّال في مِثْل : ﴿ مَن ذَا ٱلَّذِى ﴾ ، ولا سيَّمَا إذا جاء بعدَه حَرْفٌ فيه غُنَّةٌ ، مِثْل : ﴿ عَزِيزٌ ذُو ٱنتِقَامٍ ﴾ ، وكذٰلك عندَ الثَّاء مِثْل : ﴿ مَّنثُورًا ﴾ ، ﴿ شَهِيدًا ثُمَّ ﴾ ، والشِّين مِثْل : ﴿ مِن شَرِّ ﴾ ، ﴿ جَبَّارًا شَقِيًّا ﴾ ، فيَنْبَغِي أنْ نُوْلِيَ هٰذه الحُروفَ مَزِيدَ عِنَايَةٍ فلا نُخْرِجَها مَشُوبَةً بغُنَّةٍ .

المُلاحَظَةُ السَّادسةُ :

على القارِئِ أنْ يَحْذَرَ مما يَقَعُ فيه كثيرونَ في نُطْقِهم للإِخْفاءِ في مِثْلِ : ﴿ كُنتُمْ ﴾ فيُبَالِغُونَ بِضَمِّ الشَّفَتَيْنِ عند الكافِ ، ولا يُتْقِنُونَ إعادَتَهُما مُبَاشَرَةً إلىٰ هَيْئَتِهِمَا الطَّبيعيَّةِ عند الإِخْفاءِ فَيَقَعُونَ في تَوْلِيدِ حَرْفٍ زائِدٍ وهو الوَاوُ فيُصْبِحُ النُّطْقُ هٰكذا : « كُـونتُمْ » ، وكذٰلك الأَمْرُ بالنِّسْبةِ للَفْظِ : ﴿ مِنكُمْ ﴾ ، فيَنْطِقُونَها : « مِينكُمْ » ، ومِثْلُ ذٰلك قَوْلُهُ تَعَالىٰ : ﴿ ذُو ٱنتِقَامٍ ﴾ ، ﴿ ٱلْأُنثَىٰ ﴾ ، ﴿ عِندَ ﴾ .

مُلاحَظاتٌ أدائيَّةٌ حَوْلَ الغُنَّةِ

أولًا : تعريفها :

الغُنَّةُ فِي اللُّغَةِ : صَوْتٌ أغَنُّ يَخْرُجُ مِنَ الخَيْشُومِ لَا عَمَلَ لِلِّسَانِ فِيهِ .

وَفِي الاِصْطِلَاحِ : صَوْتٌ أَغَنُّ مُرَكَّبٌ فِي جِسْمِ النُّونِ - وَلَوْ تَنْوِينًا - وَالمِيمِ مُطْلَقًا ، أَيْ : إِنَّ صَوْتَ الغُنَّةِ صِفَةٌ لَازِمَةٌ لِلنُّونِ وَالمِيمِ ، سَوَاءٌ كَانَتَا مُتَحَرِّكَتَيْنِ أَوْ سَاكِنَتَيْنِ ، مُظْهَرَتَيْنِ أَوْ مُدْغَمَتَيْنِ أَوْ مُخْفَاتَيْنِ .

وهي تَخْرُجُ مِنَ الخَيْشُومِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي المَخَارِجِ ، وَهُوَ : خَرْقُ الأَنْفِ المُنْجَذِبُ إِلَىٰ دَاخِلِ الفَمِ ، أَوْ هُوَ : أَقْصَى الأَنْفِ ، فَصَوْتُ الغُنَّةِ بِجَمِيعِ أَحْوَالِهِ يَخْرُجُ مِنَ الخَيْشُومِ ، وَدَلِيلُ ذَٰلِكَ أَنَّهُ لَوْ أَمْسَكَ القَارِئُ الأَنْفَ لَانْحَبَسَ خُرُوجُهُ مُطْلَقًا ، حَتَّىٰ فِي حَالِ ضَعْفِهِ عِنْدَ تَحْرِيكِ النُّونِ وَالمِيمِ مُخَفَّفَتَيْنِ أَوْ فِي حَالِ سُكُونِهِمَا مُظْهَرَتَيْنِ ، كَمَا هو واضِحٌ في النُّطْقِ .

ثانيًا : مَرَاتِبُها : مَرَاتِبُ الغُنَّةِ خَمْسٌ :

١ ـ المُشَدَّدُ : أي النُّونُ أَوِ الميمُ حالَ كَوْنِهِمَا مُشَدَّدَتَيْنِ ، مِثْلُ : ﴿ إِنَّ ، ثُمَّ ﴾ .

٢ ـ المُدْغَمُ : مِثْلُ : ﴿ وَمَن يَعْمَلْ ﴾ ، ﴿ مِن وَالٍ ﴾ .

٣ ـ المُخْفَىٰ : مِثْلُ : ﴿ مِّن فِضَّةٍ ﴾ .

٤ ـ السَّاكِنُ : مِثْلُ : ﴿ أَنْعَمْتَ ﴾ .

٥ ـ المُتَحَرِّكُ : مِثْلُ : ﴿ مَا ، مِن ، وَلِـنُعَلِّمَهُ ﴾ .

وتكونُ في المُشَدَّدِ أكملَ منها في المُدْغَمِ ، وفي المُدْغَمِ أكْمَلَ منها في المُخفىٰ ، وفي المُخْفىٰ أكْمَلَ منها في السَّاكِنِ المُظْهَرِ ، وفي السَّاكِنِ المُظْهَرِ أكْمَلَ منها في المُتَحَرِّكِ ، كما قَرَّرَ ذٰلك شَيْخُ الإسلام زكريَّا الأنصاريُّ[1] .

وبَعْضُهُمْ يَجْعَلُها ثلاثَ مَرَاتِبَ :

١ ـ الأُولىٰ والثانِيَةُ مَرْتَبَةٌ .

٢ ـ والثالثةُ مَرْتَبَةٌ .

٣ ـ والرَّابِعَةُ والخامِسَةُ مَرْتَبَةٌ .

وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إلىٰ أنَّها عَلَىٰ سَبْعِ مَرَاتِبَ :

١ ـ غُنَّةُ النُّون والميم المُشَدَّدَتَيْنِ ، مِثْلُ : ﴿ إِنَّ ، ثُمَّ ﴾ .

٢ ـ غُنَّةُ النُّون المُنْقَلِبَةِ عند الباء ، مِثْلُ : ﴿ أَنْ بُورِكَ ﴾ .

٣ ـ غُنَّةُ النُّون المُخْفاةِ ، مِثْلُ : ﴿ مِّن فِضَّةٍ ﴾ .

٤ ـ غُنَّةُ النُّون المُدْغَمَةِ في مثلها ، مِثْلُ : ﴿ إِن نَّقُولُ ﴾ .

٥ ـ غُنَّةُ النُّون والميم عند إدْغَامهما في الميم ، مِثْلُ : ﴿ مِن مَّآءٍ ﴾ ، ﴿ لَهُم مَّا ﴾ .

٦ ـ غُنَّةُ الميم عند الباء ، مِثْلُ : ﴿ تَرْمِيهِم بِحِجَارَةٍ ﴾ .

٧ ـ غُنَّةُ النُّون عند إدْغَامهما في الواو والياء ، مِثْلُ : ﴿ مِن وَالٍ ﴾ ، ﴿ وَمَن يَعْمَلْ ﴾ .

والمُعْتَمَدُ الَّذي عليه الأَكْثرُ أنَّها : خَمْسُ مَرَاتِبَ .

---

(١) ـ انظر : (الدقائق المحكمة : ٩٩) .

ثالثًا : زَمَنُ الغُنَّةِ في المَرَاتب الثلاثة ـ المُشدَّد ، والمُدْغَم ، والمُخفَىٰ ـ واحد

وقولُ العُلَمَاءِ : أَكْمَلُ ، لا يَعْنِي أنَّها أَطْوَلُ زَمَنًا ، إنَّما يَعْني : أنَّ نِسْبَةَ الغُنَّةِ تكونُ كاملةً في مَخْرَجِها ، تامَّةً وافيةً في صَدَاها في التَّجْويف الأَنْفِيِّ ، أَوْ غُرْفَةِ الرَّنِينِ ، ولا عَلاقَةَ لهٰذا بمَسْأَلَةِ تَطْوِيلِ مُدَّةِ الزَّمَنِ فيها ، والله أَعْلَمُ .

وعِبارةُ الجَعْبَرِيِّ أَدَقُّ من عبارةِ الأَنصاريِّ حيث قال : هيَ في السَّاكنِ أَكْمَلُ منها في المُتَحَرِّكِ ، وفي السَّاكِنِ المَخْفِيِّ أَزْيَدُ من السَّاكِنِ المُظْهَرِ ، وفي السَّاكِنِ المُدْغَمِ أَوْفَىٰ من السَّاكِنِ المَخْفِيِّ[1] .

رابعًا : مِقدارُ زَمَنِ الغُنَّةِ :

قال الشَّيْخ مُحَمَّد مكي نصر[2] : والَّذي نَقَلْنَاهُ عن مَشَايِخِنا وعن العُلَمَاء المُؤَلِّفِينَ في فنِّ التَّجْوِيد المُتْقِنينَ أنَّ الغُنَّةَ لا تَزِيدُ ولا تَنْقُصُ عن مِقْدَارِ حَرَكَتَيْنِ ، كالمَدِّ الطَّبِيعِيِّ ؛ لأنَّ التَّلَفُّظَ بالغُنَّةِ يحتاج إلى التَّرَاخِي لِما ذَكَرَهُ في التَّمْهِيدِ[3] : أنَّ الغُنَّةَ الَّتي في النُّون والتَّنْوِينِ أَشْبَهَتِ المَدَّ في الوَاو والياء ، لكنْ يَنْبَغِي التَّحْذِيرُ من المُبَالَغَةِ في التَّراخي[4] .

وسارَ علىٰ مِنْوَالِ الشَّيْخ مُحَمَّد مكّي نصر كثيرٌ من الَّذِين أَتَوْا بعدَه من المُعاصِرين ، ولم أرَ في كُتُب القُدَامَىٰ ـ علىٰ حَسَبِ اطِّلاعِي ـ التَّصْريحَ بأنَّها بمِقْدَارِ حَرَكَتَيْن ، إلَّا أنَّ المَفْهُومَ من كلامِهِم والَّذِي عليه عَمَلُهُم وعَمَلُ العُلَمَاء القُرَّاء من بعدهم إلىٰ يومنا هٰذا : أنَّ الغُنَّةَ يَنْبَغِي أنْ تكونَ ثَقِيلةً طَويلةً ، وأنْ تَسْتَغْرِقَ زَمَنًا في السَّمْع يَتناسَبُ مَعَ سُرْعَةِ القِراءةِ وبُطْئِهَا علىٰ حَسَبَ مَرَاتِبِ التلاوة الثَّلاثِ المَعْروفة ، وهٰذه المُدَّةُ الزَّمَنِيَّةُ تُدْرَكُ بالسَّمَاع من الشُّيوخِ المَهَرَةِ المُتْقِنينَ ، وقَدْ حَذَّرُوا من زِيَادَةِ التَّرَاخِي فيها ، والله أَعْلَمُ .

---

(١) ـ نَقْلًا عن مقالٍ للضَّبَّاع في : (مجلة كنوز الفرقان ؛ العدد : الثالث والرابع ، السنة الثانية : ١) .

(٢) ـ هو عالمٌ جليلٌ مُحَقِّقٌ في عِلْمِ التَّجْوِيد ، وهو من طبقة تلاميذ شَيْخِ القُرَّاءِ المُتَوَلِّي ، ومن مُؤَلَّفاتِهِ الجَيِّدَةِ المفيدة كتاب : (نهاية القول المفيد في علم التَّجْوِيد) انتهىٰ من تأليفه سنة ١٣٠٥ هـ .

(٣) ـ أي : ابْنُ الجزَريِّ في كتابه : (التمهيد في علم التَّجْوِيد : ١٥٦) ، وانظر العبارَةَ نفسَها في : (الكشف عن وجوه القراءات ، لمكيِّ بن أبي طالبٍ القَيْسيِّ : ١/ ١٦٤) .

(٤) ـ انظر : (نهاية القول المفيد : ١٢٦) .

خامسًا : هَلِ الغُنَّةُ لِلْمُدْغَمِ أَمِ المُدْغَمِ فِيهِ ؟

قال العلَّامةُ المَسْعَدِيُّ : اتَّفقَ أهلُ الأَدَاءِ على أنَّ الغُنَّةَ الظَّاهرةَ حالَ إِدْغَامِ النُّونِ السَّاكنةِ والتَّنْوِينِ في النُّونِ ، غُنَّةُ المُدْغَمِ فيه ، وهو النُّونُ المُتَحَرِّكةُ المُدغَمُ فيها ، واتَّفقوا أيضًا على أنَّ الغُنَّةَ الظَّاهرةَ حالَ إِدْغَامِ النُّونِ السَّاكنةِ والتَّنْوِينِ في الواوِ والياءِ ، غُنَّةُ المُدْغَمِ ، وهو النُّونُ السَّاكنةُ أَوِ التَّنْوِينُ ، واختلَفوا في الغُنَّةِ الظَّاهرةِ حالَ إِدْغَامِ النُّونِ السَّاكنةِ والتَّنْوِينِ في الميمِ ، هل هي غُنَّةُ المُدْغَمِ وهو النُّونُ السَّاكنةُ والتَّنْوِينُ ؟ أَوْ غُنَّةُ المُدغَمِ فيه وهو الميمُ ؛ فذَهبَ إلى الأوَّلِ ابنُ كَيْسانَ النَّحْوِيُّ ، وأبو بَكْرِ بنُ مُجاهِدٍ المُقْرِئ وغيرُهما ، وذهبَ الجُمْهُورُ إلى الثاني ، وهو الصَّحيحُ[1] .

قُلْتُ : وذلك لأنَّ النُّونَ السَّاكنةَ والتَّنْوِينَ حالةَ إِدْغَامِهما في الميمِ انقَلَبا إلى لَفْظِها ، وهذا الخلاف لا طائِلَ منه ، ولا تَأْثِيرَ له على النُّطْقِ .

سادسًا : إِدْغَامُ النُّونِ السَّاكنةِ والتَّنْوِينِ في حُروفِ « يَرْمُلُونَ »

سَوَاءٌ كان بِغُنَّةٍ أَوْ بغَيْرِ غُنَّةٍ نوعان : ناقِصٌ وكامِلٌ .

فالنَّاقِصُ : هو إِدْغَامُ النُّونِ السَّاكنةِ والتَّنْوِينِ في الواوِ والياءِ ، وسُمِّيَ بذلك ؛ لأنَّه غيرُ مُسْتَكْمِلِ التَّشْدِيدِ من أجْلِ بقاءِ الغُنَّةِ المَوْجُودَةِ في المُدغَمِ ، فهي بمَنْزِلَةِ حَرْفِ الإِطْباقِ المَوْجُودِ مَعَ الإِدْغَامِ في نَحْوِ : ﴿ بَسَطتَ ﴾.

والكَامِلُ : هو إِدْغَامُهما في اللَّامِ والرَّاءِ ، وكذلك في النُّونِ والميمِ على الصحيحِ ، وجمَعَها عُلَمَاءُ الضبْطِ في حُرُوفِ « نَرْمُلُ » .

وسُمِّيَ كاملًا ؛ لأنَّه مُسْتَكْمِلُ التَّشْدِيدِ لانْعِدَامِ المُدغَمِ ذاتًا وصِفَةً ، ففي إِدْغَامِ نَحْوِ : ﴿ مِّن رُّسُلِهِۦٓ ﴾ [البقرة : ٢٨٥] ، ﴿ مِّن مَّالِ ٱللَّهِ ﴾ [النور : ٣٣] ، زالَ أَثَرُ المُدْغَمِ بإبدالِه راءً عندَ الرَّاءِ ، وميمًا عندَ الميمِ ، كما هو واضحٌ من النُّطْقِ بخلافِ نَحْوِ : ﴿ إِن يَقُولُونَ ﴾ [الكهف : ٥] ، ﴿ مِن وَالٍ ﴾ [الرعد : ١١] ، فإنَّ صِفةَ المُدغَمِ لا تَزَالُ مَوْجُودَةً وهي الغُنَّةُ .

---

(١) ـ انظر : (نهاية القول المفيد : ١٢٦) .

سابعًا: هَلْ تَنْتَقِلُ حُرُوفُ الغُنَّةِ إلىٰ مَخْرَجِ غيرها؟

قال شَيْخُنا الشَّيْخُ عبد الفتَّاح المَرْصَفيُّ:

المَسْأَلَةُ السَّابِعَةُ: فِي القَوْلِ فِي تَثْبِيتِ حُرُوفِ الغُنَّةِ فِي مَخْرَجِهَا أَوْ نَقْلِهَا إِلَىٰ مَخْرَجِ غَيْرِهَا:

سَبَقَ أَنْ ذَكَرْنَا فِي آخِرِ مَخَارِجِ الحُرُوفِ بَعْضَ مَا قَالَهُ أَئِمَّتُنَا فِيمَا يَخْرُجُ مِنَ الخَيْشُومِ، وَمِمَّا قَالُوا: يَخْرُجُ مِنَ الخَيْشُومِ النُّونُ وَالمِيمُ السَّاكِنَتَانِ حَالَ الإِخْفَاءِ أَوِ الإِدْغَامِ بِالغُنَّةِ، وَزَادَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ ذٰلِكَ النُّونَ وَالمِيمَ المُشَدَّدَتَيْنِ.

وَقَالُوا: إِنَّ مَخْرَجَ كُلٍّ مِنَ النُّونِ وَالمِيمِ فِي هٰذِهِ الأَحْوَالِ يَتَحَوَّلُ مِنْ مَخْرَجِهِ الأَصْلِيِّ -الَّذِي هُوَ طَرَفُ اللِّسَانِ بِالنِّسْبَةِ لِلنُّونِ وَبَيْنَ الشَّفَتَيْنِ بِالنِّسْبَةِ لِلْمِيمِ- إِلَى الخَيْشُومِ عَلَى الصَّحِيحِ، وَخَصَّ بَعْضُهُمُ النُّونَ المُخْفَاةَ بِالتَّحَوُّلِ مِنْ طَرَفِ اللِّسَانِ إِلَى الخَيْشُومِ دُونَ المِيمِ، وَأَمَّا خُرُوجُ النُّونِ مِنْ طَرَفِ اللِّسَانِ، وَالمِيمِ مِنْ بَيْنِ الشَّفَتَيْنِ فَفِي حَالَةِ إِسْكَانِهِمَا مَعَ الإِظْهَارِ أَوْ تَحْرِيكِهِمَا.

وَنَقُولُ: إِنَّ الحَقَّ الَّذِي يَجِبُ أَنْ يُتَّبَعَ فِي هٰذِهِ المَسْأَلَةِ، وَيَشْهَدُ لَهُ النُّطْقُ الصَّحِيحُ، هُوَ أَنَّ مَخْرَجَ كُلٍّ مِنَ النُّونِ وَالمِيمِ المُشَدَّدَتَيْنِ، وَكَذٰلِكَ النُّونِ السَّاكِنَةِ وَالتَّنْوِينِ فِي حَالِ إِدْغَامِهِمَا فِي النُّونِ، وَكَذٰلِكَ المِيمِ السَّاكِنَةِ المُدْغَمَةِ فِي مِثْلِهَا أَوِ المُخْفَاةِ لَدَى البَاءِ، سَوَاءٌ كَانَتْ أَصْلِيَّةً أَوْ مَقْلُوبَةً مِنَ النُّونِ السَّاكِنَةِ وَالتَّنْوِينِ لَا يَتَحَوَّلُ إِلَى الخَيْشُومِ، بَلْ يَظَلُّ ثَابِتًا فِي مَخْرَجِهِ الأَصْلِيِّ الَّذِي هُوَ طَرَفُ اللِّسَانِ بِالنِّسْبَةِ لِلنُّونِ وَالتَّنْوِينِ وَبَيْنَ الشَّفَتَيْنِ بِالنِّسْبَةِ لِلْمِيمِ، وَمَنْ قَالَ بِخِلَافِ ذٰلِكَ فَقَدْ نَازَعَ فِي شَيْءٍ مَحْسُوسٍ قَدْ حَدَّدَهُ النُّطْقُ.

وَأَمَّا النُّونُ السَّاكِنَةُ وَالتَّنْوِينُ فِي حَالِ إِدْغَامِهِمَا بِالغُنَّةِ فِي حُرُوفِ: «يَنْمُو» غَيْرِ النُّونِ -كَمَا تَقَدَّمَ- فَيَنْتَقِلُ مَخْرَجُهُمَا مِنْ طَرَفِ اللِّسَانِ إِلَىٰ مَخْرَجِ المُدْغَمِ فِيهِ نَفْسِهِ، وَلَيْسَ إِلَى الخَيْشُومِ، وَيُؤَيِّدُ ذٰلِكَ مَا هُوَ مُقَرَّرٌ فِي أَنَّ الإِدْغَامَ فِي غَيْرِ المِثْلَيْنِ بِشَرْطِهِ يَسْتَلْزِمُ إِبْدَالَ المُدْغَمِ مِنْ جِنْسِ المُدْغَمِ فِيهِ، وَخُرُوجَ الأَوَّلِ مِنْ مَخْرَجِ الثَّانِي وَتَصْيِيرَهُ حَرْفًا وَاحِدًا مُشَدَّدًا، كَمَا تَقَدَّمَ فِي تَعْرِيفِ الإِدْغَامِ.

فَإِذَا أَدْغَمْنَا النُّونَ السَّاكِنَةَ وَالتَّنْوِينَ فِي المِيمِ نَجِدُ أَنَّ مَخْرَجَهُمَا قَدْ تَحَوَّلَ مِنْ طَرَفِ اللِّسَانِ إِلَىٰ مَخْرَجِ المُدْغَمِ فِيهِ وَهُوَ المِيمُ ، وَإِذَا أَدْغَمْنَاهُمَا فِي الوَاوِ وَاليَاءِ نَجِدُ أَنَّ مَخْرَجَهُمَا قَدْ تَحَوَّلَ مِنْ طَرَفِ اللِّسَانِ أَيْضًا إِلَىٰ مَخْرَجِ المُدْغَمِ فِيهِ « الوَاوِ وَاليَاءِ » ، وَهُنَا نَجِدُ أَنَّ النُّونَ السَّاكِنَةَ وَالتَّنْوِينَ فِي حَالِ إِدْغَامِهِمَا فِي المِيمِ وَالوَاوِ كَانَ مَخْرَجُهُمَا مِنَ الشَّفَتَيْنِ ، وَفِي حَال إِدْغَامِهِمَا فِي اليَاءِ كَانَ مَخْرَجُهُمَا مِنْ وَسَطِ اللِّسَانِ ، وَهٰذا وَاضِحٌ مِنَ النُّطْقِ بِأَدْنَىٰ تَأَمُّلٍ .

وَأَمَّا فِي حَالَةِ إِخْفَائِهِمَا فَلَا يَنْتَقِلَانِ إِلَى الخَيْشُومِ ، وَلَا يَسْتَقِرَّانِ فِي طَرَفِ اللِّسَانِ الَّذِي هُوَ مَخْرَجُهُمَا الأَصْلِيُّ ، بَلْ يُنْطَقُ بِهِمَا قَرِيبَيْنِ مِنْ مَخْرَجِ الحَرْفِ الَّذِي يُخْفَيَانِ عِنْدَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُبْدَلَا مِنْ جِنْسِهِ كَمَا فِي الإِدْغَامِ ؛ لِأَنَّ الإِبْدَالَ حِينَئِذٍ يَأْتِي بِالتَّشْدِيدِ ، وَالإِخْفَاءَ لَا تَشْدِيدَ مَعَهُ ، وَهٰذا هُوَ مُقْتَضَىٰ عِبَارَةِ تَعْرِيفِ الإِخْفَاءِ السَّابِقَةِ الَّتِي تَقُولُ : الإِخْفَاءُ هُوَ عِبَارَةٌ عَنِ النُّطْقِ بِحَرْفٍ سَاكِنٍ خَالٍ مِنَ التَّشْدِيدِ عَلَىٰ صِفَةٍ بَيْنَ الإِظْهَارِ وَالإِدْغَامِ ، مَعَ بَقَاءِ الغُنَّةِ فِي الحَرْفِ الأَوَّلِ ، وَالمُرَادُ بِهِ هُنَا النُّونُ السَّاكِنَةُ وَالتَّنْوِينُ ، فَوُجُودُ الغُنَّةِ فِي الحَرْفِ الأَوَّلِ مَعَ النُّطْقِ بِهِ سَاكِنًا غَيْرَ مُشَدَّدٍ بَيْنَ صِفَتَيِ الإِظْهَارِ وَالإِدْغَامِ يَتَطَلَّبُ نَقْلَ النُّونِ السَّاكِنَةِ وَالتَّنْوِينِ مِنْ طَرَفِ اللِّسَانِ إِلَىٰ قُرْبِ مَخْرَجِ الحَرْفِ الَّذِي يُخْفَيَانِ عِنْدَهُ كَمَا قَدَّمْنَا ، وَيَشْهَدُ بِذَلِكَ النُّطْقُ السَّلِيمُ فِي أَدَاءِ الإِخْفَاءِ عَلَىٰ مَا بَيَّنَّاهُ آنِفًا .

فَمَثَلًا إِذَا أَخْفَيْنَا النُّونَ السَّاكِنَةَ عِنْدَ القَافِ فِي نَحْوِ :﴿ يُنقَذُونَ ﴾ [يس : ٤٣] ، نَجِدُ أَنَّهَا لَمْ تَسْتَقِرَّ فِي طَرَفِ اللِّسَانِ ، وَلَمْ تَتَحَوَّلْ إِلَى الخَيْشُومِ ، وَلٰكِنَّهَا قَرِيبَةٌ مِنْ مَخْرَجِ القَافِ الَّذِي هُوَ مِنْ أَقْصَى اللِّسَانِ ... إِلَىٰ آخِرِ حُرُوفِ الإِخْفَاءِ ، وَجَدْنَاهَا غَيْرَ مُسْتَقِرَّةٍ فِي طَرَفِ اللِّسَانِ ، وَغَيْرَ مُحَوَّلَةٍ إِلَى الخَيْشُومِ ، وَلٰكِنَّهَا قَرِيبَةٌ مِنْ مَخْرَجِ الحُرُوفِ المُخْفَاةِ عِنْدَهَا ، وَهٰذا وَاضِحٌ مِنَ النُّطْقِ أَيْضًا ، وَمِثْلُ النُّونِ التَّنْوِينُ فِي كُلِّ مَا ذُكِرَ .

وَمِنْ ثَمَّ يَتَّضِحُ لَنَا جَلِيًّا أَنَّهُ لَا يَخْرُجُ مِنَ الخَيْشُومِ إِلَّا صَوْتُ الغُنَّةِ فَقَطْ دُونَ حُرُوفِهَا فِي كُلِّ مَا تَقَدَّمَ ، سَوَاءٌ كَانَتِ الغُنَّةُ لِلْإِخْفَاءِ أَوْ لِلْإِدْغَامِ ، وَهٰذا هُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الحَافِظِ ابْنِ الجَزَرِيِّ فِي الطَّيِّبَةِ وَالمُقَدِّمَةِ الجَزَرِيَّةِ ؛ حَيْثُ يَقُولُ فِيهِمَا :

« وَغُنَّةٌ مَخْرَجُهَا الخَيْشُومُ » .

وَمِمَّنْ صَرَّحَ مِنَ المُتَقَدِّمِينَ زَمَنًا عَلَى الحَافِظِ ابْنِ الجَزَرِيِّ بِخُرُوجِ صَوْتِ الغُنَّةِ مِنَ الخَيْشُومِ فَقَطْ دُونَ حُرُوفِهَا الإِمَامُ أَبُو الحَسَنِ بْنُ بَرِّيٍّ ؛ حَيْثُ يَقُولُ فِي الدُّرَرِ اللَّوَامِعِ :

وَالغُنَّةُ : الصَّوْتُ الَّذِي فِي المِيمِ وَالنُّونِ ، يَخْرُجُ مِنَ الخَيْشُومِ

وَيُؤَيِّدُ ذٰلِكَ أَيْضًا قَوْلُهُمْ فِي تَعْرِيفِ الغُنَّةِ السَّابِقِ : **إِنَّهَا صَوْتٌ يَخْرُجُ مِنَ الخَيْشُومِ لَا عَمَلَ لِلِّسَانِ فِيهِ** ، وَيُؤْخَذُ مِنْ هٰذا القَوْلِ أَمْرَانِ :

الأَوَّلُ : أَنَّ الَّذِي يَخْرُجُ مِنَ الخَيْشُومِ هُوَ صَوْتُ الغُنَّةِ فَقَطْ لَا حُرُوفُهَا .

الثَّانِي : أَنَّ الغُنَّةَ لَيْسَتْ حَرْفًا كَمَا فِي إِطْلَاقِ بَعْضِهِمْ أَوْ تَخْصِيصِهِ ؛ لِأَنَّ الحُرُوفَ يَعْمَلُ فِيهَا اللِّسَانُ لِإِخْرَاجِهَا ، وَالغُنَّةُ لَيْسَتْ كَذٰلِكَ ، بَلْ هِيَ صِفَةٌ تَابِعَةٌ لِمَوْصُوفِهَا اللِّسَانِيِّ أَوِ الشَّفَوِيِّ ، أَيِ : النُّونِ وَالمِيمِ ، الأَمْرُ الَّذِي أَوْجَبَ إِلْحَاقَهَا بِالصِّفَاتِ اللَّازِمَةِ المَشْهُورَةِ الَّتِي لَا ضِدَّ لَهَا كَمَا تَقَدَّمَ ، فَهِيَ لَا تَقِلُّ أَهَمِّيَّةً عَنِ القَلْقَلَةِ ، وَقَدْ عَدَّهَا مِنَ الصِّفَاتِ جَمْعٌ مِنَ العُلَمَاءِ كَالإِمَامِ ابْنِ بَرِّيٍّ وَغَيْرِهِ ، وَلَا يُعَكِّرُ عَلَيْنَا ذِكْرُهَا مَعَ المَخَارِجِ ، فَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ .

فَمَنْ ذَكَرَهَا فِي المَخَارِجِ نَظَرَ إِلَى أَنَّ لَهَا مَخْرَجًا وَهُوَ الخَيْشُومُ فَذَكَرَهَا مَعَهُ ، وَعَدَّهَا مِنَ الحُرُوفِ تَغْلِيبًا لِلْحُرُوفِ عَلَيْهَا ، وَمَنْ ذَكَرَهَا فِي الصِّفَاتِ نَظَرَ إِلَى أَنَّهَا صِفَةٌ اخْتَصَّتْ بِمَخْرَجٍ دُونَ سَائِرِ الصِّفَاتِ فَعَدَّهَا مِنْهَا تَبَعًا لَهَا .

ويُلَخِّصُ الشَّيْخُ المَرْصَفِيُّ بَابَ الغُنَّةِ في نُقَاطٍ فيقولُ :

أَوَّلًا : لَا يَخْرُجُ مِنَ الخَيْشُومِ إِلَّا صَوْتُ الغُنَّةِ دُونَ حُرُوفِهَا .

ثَانِيًا : مَحَلُّ هٰذا الصَّوْتِ النُّونُ ـ وَلَوْ تَنْوِينًا ـ وَالمِيمُ مُطْلَقًا .

ثَالِثًا : مَرَاتِبُ الغُنَّةِ خَمْسٌ : المُشَدَّدُ ، فَالمُدْغَمُ بِالغُنَّةِ النَّاقِصُ ، فَالمُخْفَى ، فَالسَّاكِنُ المُظْهَرُ ، فَالمُتَحَرِّكُ المُخَفَّفُ ، وَقِيلَ : إِنَّهَا ثَلَاثٌ بِحَذْفِ السَّاكِنِ المُظْهَرِ وَالمُتَحَرِّكِ المُخَفَّفِ ، وَالأَوَّلُ هُوَ الأَشْهَرُ وَالمُعَوَّلُ عَلَيْهِ ، وَالخِلَافُ بَيْنَ الفَرِيقَيْنِ لَفْظِيٌّ كَمَا مَرَّ .

رَابِعًا : مِقْدَارُ الغُنَّةِ حَرَكَتَانِ[1] ، أَيْ : غُنَّةٌ كَامِلَةٌ فِي المَرَاتِبِ الثَّلَاثِ الأُولَى ، وَأَمَّا فِي المَرْتَبَتَيْنِ الأَخِيرَتَيْنِ فَالثَّابِتُ فِيهِمَا مِنَ الغُنَّةِ أَصْلُهَا فَقَطِ الَّذِي لَا بُدَّ مِنْهُ .

خَامِسًا : لَا يُوجَدُ أَصْلٌ لِلْغُنَّةِ فِي حَالِ إِدْغَامِ النُّونِ السَّاكِنَةِ وَالتَّنْوِينِ فِي اللَّامِ وَالرَّاءِ بِغَيْرِ غُنَّةٍ ، وَكَذَلِكَ فِي الوَاوِ وَاليَاءِ فِي رِوَايَةِ خَلَفٍ عَنْ حَمْزَةَ .

سَادِسًا : مَخْرَجُ كُلٍّ مِنَ النُّونِ وَالمِيمِ المُشَدَّدَتَيْنِ وَالنُّونِ السَّاكِنَةِ وَالتَّنْوِينِ فِي حَالِ إِدْغَامِهِمَا فِي النُّونِ ، وَكَذَلِكَ مَخْرَجُ المِيمِ السَّاكِنَةِ المُدْغَمَةِ فِي مِثْلِهَا أَوِ المُخْفَاةِ لَدَى البَاءِ حَتَّى فِي حَالَةِ القَلْبِ لَا يَتَحَوَّلُ إِلَى الخَيْشُومِ ، بَلْ هُوَ ثَابِتٌ فِي مَخْرَجِهِ الأَصْلِيِّ ، وَهُوَ طَرَفُ اللِّسَانِ بِالنِّسْبَةِ لِلنُّونِ وَالتَّنْوِينِ ، وَبَيْنَ الشَّفَتَيْنِ بِالنِّسْبَةِ لِلْمِيمِ .

---

(١) ـ سبق أنْ نَبَّهْتُ أنَّ التَّحْديدَ بالحَرَكَتَيْنِ من كلام المُتأخِّرينَ ، انظر : (صفحة : ١٤٧) .

سَابِعًا : فِي حَالَةِ إِدْغَامِ النُّونِ السَّاكِنَةِ وَالتَّنْوِينِ فِي المِيمِ وَكَذَلِكَ فِي الوَاوِ وَاليَاءِ يَتَحَوَّلُ مَخْرَجُهُمَا مِنْ طَرَفِ اللِّسَانِ إِلَى مَخْرَجِ كُلٍّ مِنَ المِيمِ وَالوَاوِ وَاليَاءِ ، وَلَيْسَ إِلَى الخَيْشُومِ .

ثَامِنًا : فِي حَالَةِ إِخْفَاءِ النُّونِ السَّاكِنَةِ وَالتَّنْوِينِ يَتَحَوَّلُ مَخْرَجُهُمَا مِنْ طَرَفِ اللِّسَانِ إِلَى قُرْبِ مَخْرَجِ الحَرْفِ الَّذِي يُخْفَيَانِ عِنْدَهُ ، وَلَيْسَ إِلَى الخَيْشُومِ .

تَاسِعًا : الحَقُّ أَنَّ الغُنَّةَ صِفَةٌ تَابِعَةٌ لِمَوْصُوفِهَا اللِّسَانِيِّ أَوِ الشَّفَوِيِّ ، وَلَيْسَتْ حَرْفًا .

عَاشِرًا : كَيْفِيَّةُ أَدَاءِ الغُنَّةِ أَنَّهَا تَتْبَعُ مَا بَعْدَهَا مِنَ الحُرُوفِ تَفْخِيمًا وَتَرْقِيقًا ، وَتَخْضَعُ فِي ذَلِكَ لِمَرَاتِبِ التَّفْخِيمِ الخَمْسِ بِالتَّفْصِيلِ المُتَقَدِّمِ ، وَتُفَخَّمُ تَفْخِيمًا نِسْبِيًّا ، فِيمَا إِذَا كَانَ حَرْفُ الاِسْتِعْلَاءِ بَعْدَهَا مَكْسُورًا عَلَى الأَصَحِّ ، بَلْ هُوَ الصَّوَابُ[1] .

(١) ـ انظر : (هداية القاري : ١٨٨) .

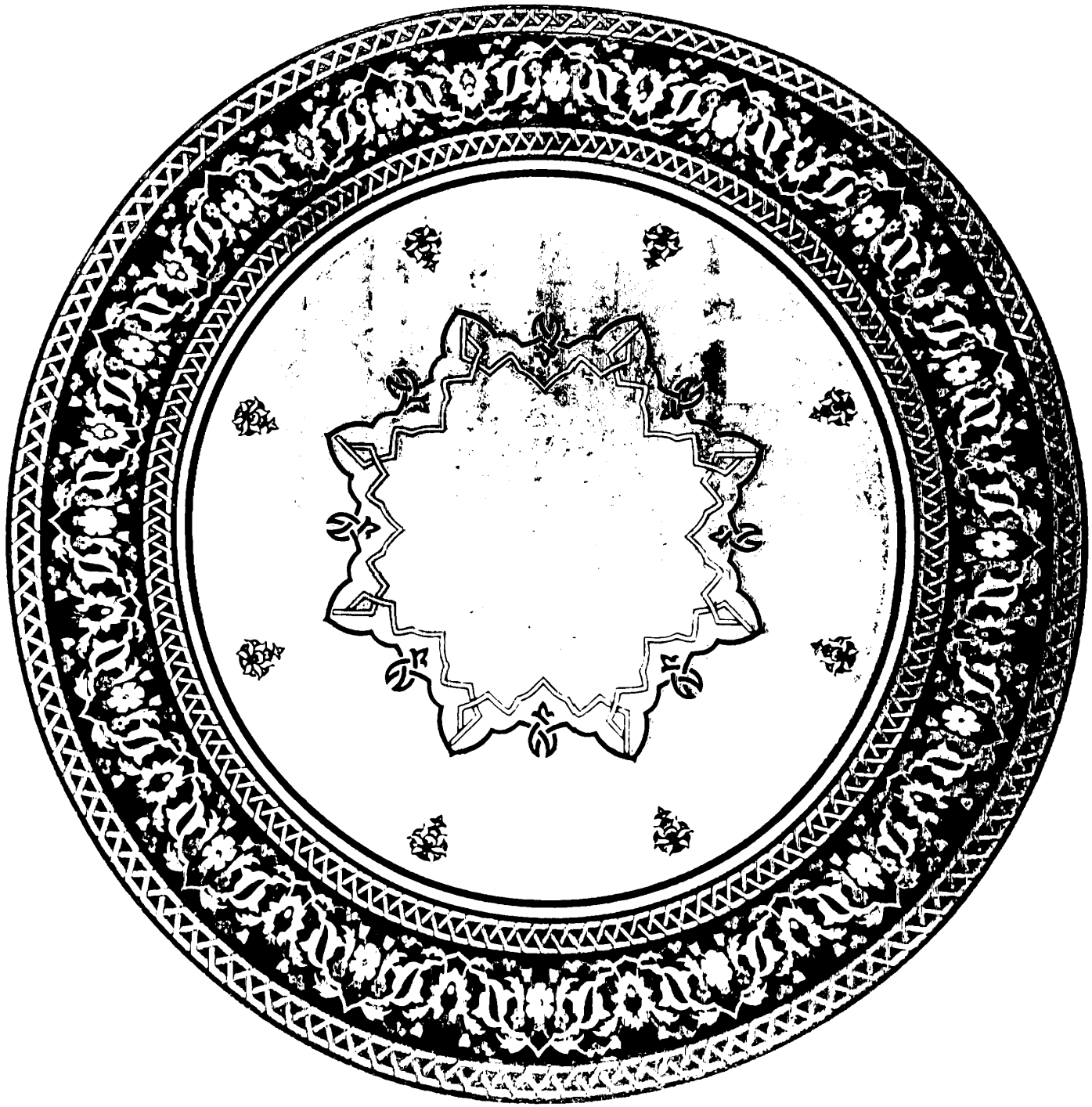

بَابُ المَدِّ

الشرح المنهجي
على
المقدمة الجزرية

بَابُ المَدِّ

٦٩ ـ وَالْمَدُّ : لَازِمٌ ، وَوَاجِبٌ أَتَىٰ ... وَجَائِزٌ ، وَهْوَ وَقَصْرٌ ثَبَتَا (١)

٧٠ ـ فَلَازِمٌ : إِنْ جَاءَ بَعْدَ حَرْفِ مَدّْ ... سَاكِنُ حَالَيْنِ ، وَبِالطُّوْلِ يُمَدّْ

٧١ ـ وَوَاجِبٌ : إِنْ جَاءَ قَبْلَ هَمْزَةِ ... مُتَّصِلًا إِنْ جُمِعَا بِكَلِمَةِ

٧٢ ـ وَجَائِزٌ : إِذَا أَتَىٰ مُنْفَصِلًا ... أَوْعَرَضَ السُّكُوْنُ وَقْفًا مُسْجَلًا

المَدُّ في اللُّغَةِ : **الزِّيَادَةُ** .

وَاصْطِلاحًا : **إِطَالَةُ الصَّوْتِ بِحَرْفٍ مِنْ حُرُوفِ المَدِّ** .

حُرُوفُ المَدِّ ثلاثَةٌ : الأَلِفُ السَّاكِنَةُ المَفْتُوحُ مَا قَبْلَهَا ، وَالوَاوُ السَّاكِنَةُ المَضْمُومُ مَا قَبْلَهَا ، وَاليَاءُ السَّاكِنَةُ المَكْسُورُ مَا قَبْلَهَا ، والمِثَالُ الَّذِي يَجْمَعُ حُرُوفَ المَدِّ كلَّها هو قَوْلُهُ تَعَالىٰ : ﴿ نُوحِيهَآ ﴾ .

أنواعُ المَدِّ : المُدُودُ تِسْعَةُ أنْواع ، وهي تَنْقَسِمُ إلىٰ قِسْمَيْنِ :

أولًا ـ مَدٌّ أَصْلِيٌّ : وهُوَ الَّذِي لا تَقُومُ ذَاتُ الحَرْفِ إلَّا بِهِ ، ولا يَتَوَقَّفُ عَلَىٰ سَبَبٍ من هَمْزٍ أَوْ سُكونٍ ، ولا يُمَدُّ إلَّا بِمِقْدَارِ حَرَكَتَيْنِ ، وهُوَ يشْمَلُ :

- المدَّ الطَّبيعيَّ
- البَدَل
- العِوَض
- الصِّلَةَ الصُّغْرىٰ

(١) ـ « ثَبَتَا » : الألِفُ لِلتَّثنيَةِ ، تعود إلى المَدِّ والقَصْرِ .

ثانيًا ـ المَدُّ الفَرْعِيُّ : هُوَ ما كَانَ بِسَبَبٍ مِن اجْتِمَاعِ حَرْفِ المَدِّ بِهَمْزٍ أَوْ سُكُونٍ، ويشْمَلُ :

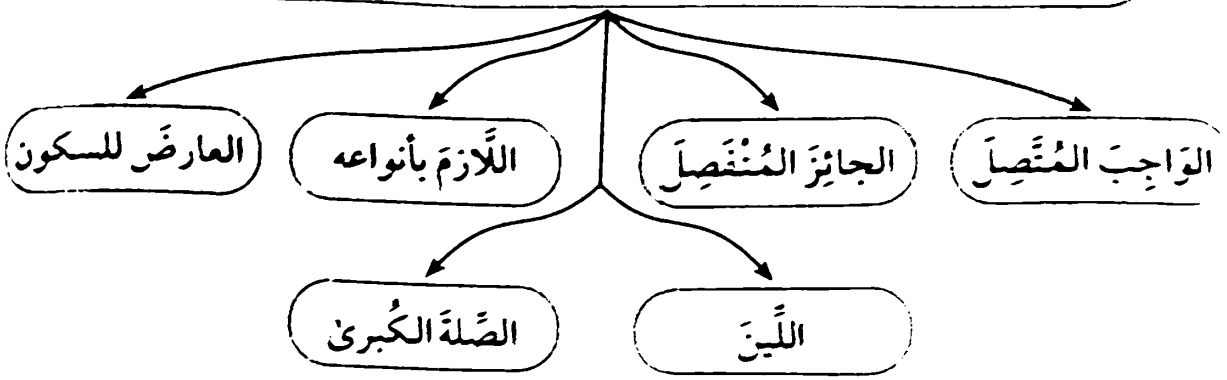

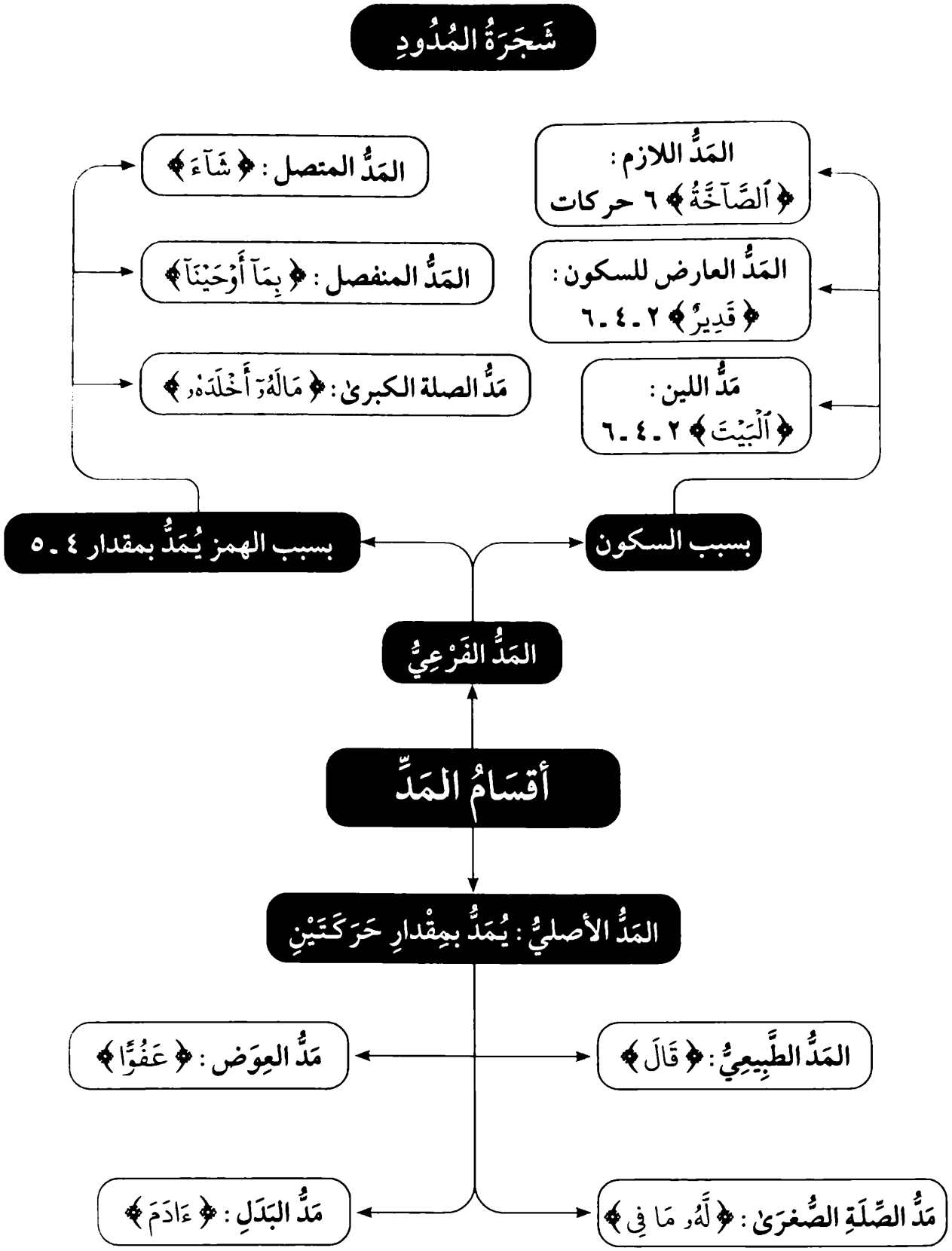
شَجَرَةُ المُدُودِ
أقسامُ المَدِّ
المَدُّ الفَرْعِيُّ
بسبب الهمز يُمَدُّ بمقدار ٤ ـ ٥
بسبب السكون
المَدُّ المتصل : ﴿ شَآءَ ﴾
المَدُّ المنفصل : ﴿ بِمَآ أُوْحَيْنَآ ﴾
مَدُّ الصلة الكبرى : ﴿ مَالَهُۥٓ أَخْلَدَهُۥ ﴾
المَدُّ اللازم : ﴿ ٱلصَّآخَّةُ ﴾ ٦ حركات
المَدُّ العارض للسكون : ﴿ قَدِيرٌ ﴾ ٢ ـ ٤ ـ ٦
مَدُّ اللين : ﴿ ٱلْبَيْتَ ﴾ ٢ ـ ٤ ـ ٦
المَدُّ الأصليُّ : يُمَدُّ بِمِقْدارِ حَرَكَتَيْنِ
المَدُّ الطَّبِيعِيُّ : ﴿ قَالَ ﴾
مَدُّ العِوَض : ﴿ عَفَوْنَا ﴾
مَدُّ الصِّلَةِ الصُّغرَى : ﴿ لَهُۥ مَا فِي ﴾
مَدُّ البَدَلِ : ﴿ ءَادَمَ ﴾

١ ـ المَدُّ الطَّبِيعِيُّ

المَدُّ الطَّبِيعِيُّ : هُوَ ما لَمْ يَأْتِ قَبْلَهُ هَمْزٌ ، أَوْ بَعْدَهُ هَمْزٌ أَوْ سُكُونٌ.

مِقْدَارُ مَدِّهِ : يُمَدُّ بِمِقْدَارِ حَرَكَتَيْن ، مِثْلُ : ﴿ قَالَ ، قِيلَ ، يَقُولُ ﴾.

والحَرَكَةُ : هي وِحْدَةٌ زَمَنِيَّةٌ صَوْتِيَّةٌ تُقَاسُ بها المُدُودُ ، ويُقَدِّرُها الكثيرون بِمِقْدَارِ قَبْضِ الأُصْبُعِ أَوْ بَسْطِهِ في الحالة الطَّبِيعِيَّةِ ، إلَّا أنَّ هٰذا التَّقْديرَ غَيرُ دَقِيقٍ ، وما هو إلَّا تَقْرِيبٌ لأَذْهانِ الطلَّاب المُبْتَدِئينَ .

ويُعبِّرُ العُلَمَاءُ القُدَامَى عن مِقْدَارِ الحَرَكات بقَوْلهم : أَلِفٌ ، أَوْ أَلِفان ، أَوْ أَلِفٌ ونصفٌ ، ويَقْصِدُونَ بالأَلِفِ زَمَنَ الحَرَكَتَيْنِ ، أيْ : إنَّ الألِفَ بِوَزْنِ حَرْفَيْنِ مُتَحَرِّكَيْنِ ، مِثْلُ : « قَقَ » بمَعْنَى : أنَّ المُدَّةَ الزَّمَنِيَّةَ الَّتي يَسْتَغْرِقُها نُطْقُ حَرْفَيْنِ مُتَحَرِّكَيْنِ مُتَتَالِيَيْنِ هي بعَيْنها المُدَّةُ الزَّمَنِيَّةُ الَّتي يَسْتَغْرِقُها نُطْقُ الألِفِ .

مُلاحَظاتٌ أدائِيَّةٌ حَوْلَ المَدِّ الطَّبِيعِيِّ

المُلاحَظَةُ الأولى :

لا يَجُوزُ بحَالٍ من الأَحْوَالِ قَصْرُ المَدِّ الطَّبِيعِيِّ عن مِقْدَارِ حَرَكَتَيْنِ ، والحَرَكتان يَخْتَلِفُ طُولُهُما بحَسَبِ مَرْتَبَةِ القِرَاءَةِ الَّتي يُقْرَأُ بها وسُرْعَتِها ، ولٰكنَّ كثيرًا من النَّاس يَخْطِفُونَ حُرُوفَ المَدِّ : « الأَلِفَ والوَاوَ والياءَ » خَطْفًا ولا يُعْطُونَها حَقَّها ، وخاصَّةً في لَفْظِ : ﴿ مَا ﴾ النافية ، مِثْلُ : ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾ ، أَوْ واو الجماعة ، مِثْل : ﴿ قَالُواْ وَأَقْبَلُواْ عَلَيْهِم مَّاذَا تَفْقِدُونَ ﴾ .

المُلاحَظَةُ الثَّانِيَةُ :

بَعْضُ النَّاس لا يُسَوِّي بَيْنَ أَوْزَانِ المُدُودِ الطَّبيعيَّةِ ؛ فتَرَاه يُفَاوِتُ بين المُدُودِ ، وذلك مِثْلما يَفْعَلُهُ بَعْضُهُمْ في سورةِ الفاتحةِ ، فيَمُدُّ الأَلِفَ من لَفْظِ : ﴿ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ أكثرَ من حَرَكَتَيْنِ ، وكذلك يَمُدُّ لَفْظَ : ﴿ ٱلصِّرَٰطَ ﴾ أكثرَ من المَدِّ الطبيعيِّ ، والصَّحِيحُ أنْ يَنْطِقَ بهما بزَمَنٍ واحِدٍ مُتَسَاوٍ ، قال ابنُ الجَزَرِيِّ : « واللَّفْظُ فِي نَظِيرِهِ كَمِثْلِه » .

المُلاحَظَةُ الثالثةُ :

كَثِيرٌ من النَّاسِ لا يَفْتَحُ فَكَّهُ كما يَنْبَغِي عند النُّطْقِ بالأَلِفِ ، فتَرَاهُ يَفْتَحُ فَكَّهُ نِصْفَ فَتْحَةٍ ، وهٰذا خَطَأٌ يُؤَدِّي إلى خَطَأَيْنِ :

أ ـ خُرُوجُ الألِفِ مُمَالَةً ، أَوْ كأنَّها مُمَالَةٌ .

ب ـ عَدَمُ إِعْطَاءِ المَدِّ حَقَّهُ اللَّازِمَ ؛ لأنَّ الفَكَّ يُسْرِعُ إلى الاِنْتِقَالِ إلى الحَرْفِ الَّذِي بعدَه ، فَتَرَى القارِئَ يَنْطِقُ المَدَّ بِمِقْدَارِ حَرَكَةٍ أَوْ حَرَكَةٍ ونِصْفٍ .

٢ ـ مَدُّ البَدَلِ

مدُّ البَدَلِ : هُوَ أَنْ يَأْتِيَ قَبْلَ حَرْفِ المَدِّ هَمْزَةٌ ، مِثْلُ : ﴿ ءَادَمَ ﴾ ، ﴿ أُوتُواْ ﴾ ، ﴿ إِيمَٰنَا ﴾ ، ﴿ مُتَّكِـِٔينَ ﴾ ، وسُمِّيَ بَدَلًا ؛ لأنَّه في الأَصْلِ عِبارَةٌ عن هَمْزَتَيْنِ ، الأُولى مُتَحَرِّكَةٌ والثَّانِيَةُ ساكنةٌ ، فأُبْدِلَتِ الثانِيَةُ مَدًّا .

مِقْدَارُ مَدِّهِ : ويُمَدُّ بِمِقْدَارِ حَرَكَتَيْن وَصْلًا ووَقْفًا[1] .

---

(١) ـ وبَعْضُهُمْ يَجْعَلُ مَدَّ البَدَلِ مِنَ القِسْمِ الفَرْعِيِّ ؛ لأنَّهُ تَقَدَّمَهُ هَمْزٌ ، ولكون بعض القُرَّاءِ ـ وهو وَرْشٌ ـ يَمُدُّهُ أكثر من حَرَكَتَيْنِ .

٣ ـ مَدُّ العِوَضِ

مَدُّ العِوَضِ : هُوَ مَدٌّ في حَالَةِ الوَقْفِ عَلَىٰ تَنْوِينِ النَّصْبِ فَقَط ، مِثْلُ : ﴿ عَفُوًّا ﴾ ، ﴿ رَّحِيمًا ﴾ ، ﴿ شُكُورًا ﴾ ، وسُمِّيَ عِوَضًا ؛ لأنَّنا عَوَّضْنا عن التَّنْوِينِ ألفًا .

مِقْدارُ مَدِّهِ : يُمَدُّ بِمِقْدَارِ حَرَكَتَيْنِ فقطْ ، ولا يَكُونُ إلّا في الوَقْفِ .

مُلَاحَظَتانِ حَوْلَ مَدِّ العِوَضِ

المُلاحَظَةُ الأولىٰ :

كَثِيرٌ من النَّاسِ يَمُدُّونَ العِوَضَ أكثرَ من حَرَكَتَيْنِ ، وخاصَّةً في نِهايَةِ القِرَاءَة قبلَ الرُّكُوعِ ، فيَقِفُونَ علىٰ قوله تَعَالىٰ : ﴿ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابًا ﴾ ، ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرًا ﴾ بمَدِّ الأَلِفِ بمِقْدَارِ ثلاثِ حَرَكاتٍ أَوْ أكثرَ ، وهٰذا خَطَأٌ .

المُلاحَظَةُ الثَّانِيَةُ :

بَعْضُ النّاسِ ـ وخاصَّةً الطُّلَّابَ عند تَسْمِيعِهِمْ ومُرَاجَعَتِهِمْ ـ عندما يَقِفُ علىٰ مَدِّ العِوَضِ في مِثْل : ﴿ رَضِيًّا ﴾ ، ﴿ عِتِيًّا ﴾ يَنْطِقُ بِهَمْزَةٍ ، هٰكذا : « رَضِيَّاءْ ، عِتِيَّاءْ » وهٰذا خَطَأٌ ، والصَّحِيحُ أنَّ الصَّوْتَ يَنْقَطِعُ في جَوْفِ الفَمِ ؛ لأنَّ الأَلِفَ من الحُرُوفِ الهَوَائِيَّةِ ، فالصَّوْتُ يَنْتَهِي في الهَوَاءِ ، وبَعْضُهُمْ يُظْهِرُ بَدَلَ الهَمْزَةِ هَاءً مَهْمُوسَةً في نِهايَةِ المُدُودِ ، وبَعْضُهُمْ يُخْرِجُ المَدَّ معَ الحَرْفِ الَّذي قَبْلَهُ من الأنفِ بغُنَّةٍ ، وهٰذا كلُّهُ خَطَأٌ .

٤. مَدُّ الصِّلَةِ

مَدُّ الصِّلَةِ هُوَ مَدٌّ خَاصٌّ بِصِلَةِ هَاءِ الضَّمِيرِ الَّتِي لِلْمُفْرَدِ الْمُذَكَّرِ الْغَائِبِ.

وَهُوَ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ:

أ. مَدُّ صِلَةٍ صُغْرَى

وَهُوَ إِذَا لَمْ يَأْتِ بَعْدَ الْهَاءِ هَمْزٌ، مِثْلُ ﴿ لَهُۥ مَا فِي ﴾، ﴿ كِتَٰبَهُۥ وَرَآءَ ظَهْرِهِۦ ﴾، ﴿ بِهِۦ فَهُوَ ﴾. وَهَذَا الْقِسْمُ يُمَدُّ بِمِقْدَارِ مَدِّهِ الْأَصْلِيِّ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ مَدُّهُ أَكْثَرَ مِنْ حَرَكَتَيْنِ.

ب. مَدُّ صِلَةٍ كُبْرَى

وَهُوَ أَنْ يَأْتِيَ بَعْدَ الْهَاءِ هَمْزُ قَطْعٍ، مِثْلُ: ﴿ مَالَهُۥٓ أَخْلَدَهُۥ ﴾، ﴿ وَقَدَّرَهُۥٓ أَحَدٌ ﴾، ﴿ وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِۦٓ أَحَدًا ﴾، وَهَذَا الْقِسْمُ يُلْحَقُ بِمَدِّ الْفَرْعِيِّ الْمُنْفَصِلِ.

مُلَاحظتان حَوْلَ مدِّ الصِّلَة

المُلاحَظَةُ الأولىٰ :

لا تُمَدُّ الهاءُ إلَّا إذا تَحَرَّكَتْ وكَانَ قَبْلَها مُتَحَرِّكٌ وبَعْدَهَا مُتَحَرِّكٌ ، إلَّا في أَرْبَع كَلِمَاتٍ عندَ حَفْصٍ خَرَجَتْ عَن هٰذه القَاعِدَةِ هي :

أ ـ قَوْلُهُ تَعَالىٰ : ﴿ يَرْضَهُ لَكُمْ ﴾ [الزمر : ٧] ، فَقَدْ تَحَقَّقَ فِيهَا الشَّرْطُ ولٰكِنَّها لا تُمَدُّ ، بل تُنطَقُ مَضْمُومةً فقط ، ولذٰلك نُلاحِظُ في الرَّسْم القُرْآنِيِّ أنه لا يُوجَدُ بعدَ الهاء واوٌ .

ب ـ قَوْلُهُ تَعَالىٰ : ﴿ فِيهِۦ مُهَانًا ﴾ [الفرقان : ٦٩] ، لم يَتَحَقَّقْ فِيهَا الشَّرْطُ وَلٰكنَّها تُمَدُّ بمِقْدَارِ حَرَكَتَيْنِ ، كما ثَبَتَ ذٰلك بالتَّلَقِّي .

ج ـ قَوْلُهُ تَعَالىٰ : ﴿ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ ﴾ [الأعراف : ١١١] ، [الشعراء : ٣٦] ، فَقَدْ تَحَقَّقَ فِيهَا الشَّرْطُ ولٰكِنَّها لا تُمَدُّ ، بل تُنْطَقُ ساكنةً وَصْلًا ووَقْفًا .

د ـ قَوْلُهُ تَعَالىٰ : ﴿ فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ﴾ [النمل : ٢٨] ، فَقَدْ تَحَقَّقَ فِيهَا الشَّرْطُ ولٰكِنَّها لا تُمَدُّ ، بلْ تُنطَقُ ساكِنةً ، وَصْلًا ووَقْفًا .

المُلاحَظَةُ الثَّانِيَةُ :

على القارِئِ أنْ يَنْطِقَ بالهاءِ من أَقْصَى الحَلْقِ ، وأنْ تَكونَ صَافِيةً من الغُنَّةِ ، وأنْ يُحْسِنَ ضَمَّ الشَّفَتَيْنِ إذا كانتِ الهاءُ مَضْمُومةً ؛ لِيَتَأَتَّىٰ له المَدُّ بعدَها بشَكْلٍ صَحِيحٍ ، ليس فيه شَائِبَةُ غُنَّةٍ ، كما عليه أنْ يُحْسِنَ نُطْقَهَا مَهْمُوسَةً حالَ سُكُونِها .

المَدُّ الفَرْعِيُّ

ثانيًا ـ المَدُّ الفَرْعِيُّ : هُوَ ما كَانَ بِسَببٍ من اجْتِمَاعِ حَرْفِ المَدِّ بِهَمْز ، أَوْ سُكُونٍ .

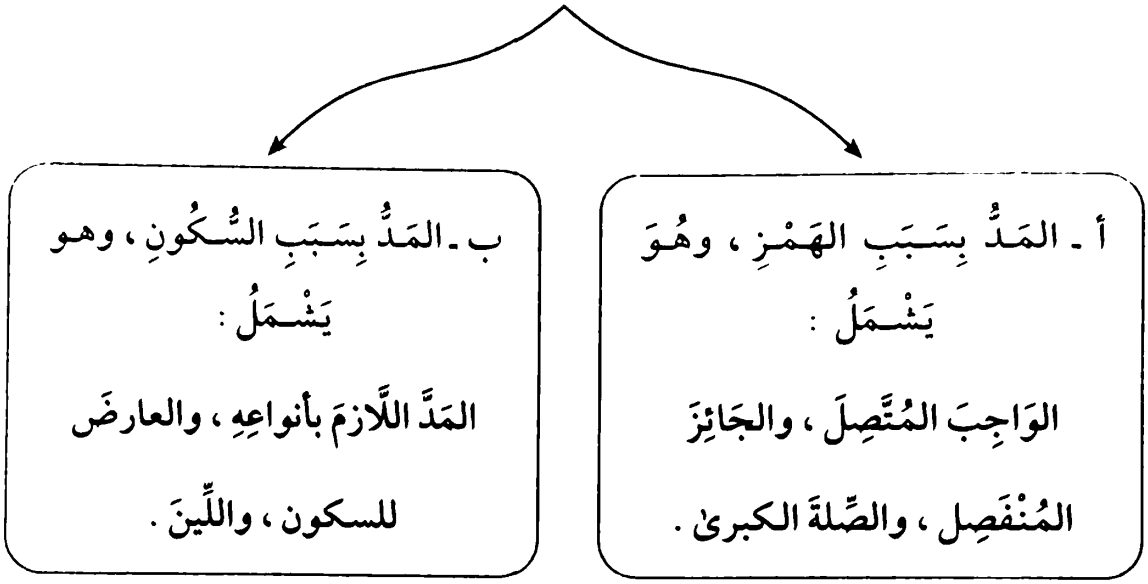

وسنبدأُ بالقِسْمِ الأوَّلِ وهو ما كان بسَبَبِ الهَمْزِ :

أ ـ المَدُّ بِسَبَبِ الهَمْزِ :

٥ ـ المَدُّ الوَاجِبُ المُتَّصِلُ

المَدُّ الوَاجِبُ المُتَّصِلُ : هُوَ أنْ يأتيَ بَعْدَ حَرْفِ المَدِّ هَمْزٌ مُتَّصِلٌ به في كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ ، مِثْلُ : ﴿ شَآءَ ﴾ ، ﴿ سُوٓءَ ﴾ ، ﴿ ٱلْمَسِيٓءُ ﴾ .

مِقْدَارُ مَدِّهِ : أَرْبَعُ حَرَكَاتٍ أَوْ خَمْسٌ في الوَصْلِ ، والمُخْتَارُ أَرْبَعٌ ، أَمَّا إذا وُقِفَ عليه فَيَجُوزُ مَدُّهُ ـ أيضًا ـ سِتَّ حَرَكَاتٍ ؛ لأنَّه أَصْبَحَ مِنْ بَابِ العَارِضِ للسُّكُونِ في الوَقْفِ .

مُلَاحَظَتانِ على المَدِّ المُتَّصِلِ

المُلاحَظَةُ الأولى :

يَنْبَغِي على القارِئِ أنْ يَحْذَرَ من تَشْدِيدِ الهَمْزةِ أَوْ تَسْهِيلِها ، فالوَاجِبُ أَنْ تَنْطِقَ بها مُحَقَّقَةً سَلِسةً بلا تَشْدِيدٍ ، ولا تَهَوُّعٍ « النُّطْقِ كهَيْئَةِ المُتَقَيِّءِ » ، وخاصَّةً في حالةِ الوَقْفِ .

المُلاحَظَةُ الثَّانِيَةُ :

إذا اجْتَمَعَ أكثرُ من مَدٍّ مُتَّصِلٍ ، فيَنْبَغِي على القارِئِ أنْ يَضْبِطَ مَوَازِينَ المَدِّ في كلِّ مَوَاضِعِهِ على وَزْنٍ وَاحِدٍ ، وهو أَرْبَعُ حَرَكاتٍ أَوْ خَمْسٌ ، أمَّا أنْ يُفاوِتَ في مِقْدَارِ المَدِّ بَيْنَ مَوْضِعٍ وآخَرَ ، فهذا خَطَأٌ يَنْبَغِي الحَذَرُ منه ، وذلك مِثْلُ قوله تَعَالى : ﴿ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً ﴾ .

قال الإمام ابْنُ الجزَريّ :

« وَاللَّفْظُ في نَظِيرِهِ كَمِثْلِهِ » .

وهي قاعِدَةٌ هَنْدَسِيَّةٌ عامَّةٌ في سائر الأَحْكام المُتَسَاوِيَةِ في الحُكْم والمِقْدَارِ .

وقال الإمامُ السَّخاوِيُّ مُشِيرًا إلى ذلك في مَنْظُومَتِهِ : « عُمْدَةِ المُفِيدِ » :

يَا مَنْ يَرُومُ تِلَاوَةَ القُرْآنِ ... وَيَرُودُ شَأْوَ أَئِمَّةِ الإِتْقانِ

لَا تَحْسَبِ التَّجْوِيدَ مَدًّا مُفْرِطًا ... أَوْ مَدَّ مَا لَا مَدَّ فيه لِوَانِ

أَوْ أَنْ تُشَدِّدَ بعْدَ مَدٍّ هَمْزَةً ... أَوْ أَنْ تَلُوكَ الحَرْفَ كالسَّكْرَانِ

لِلْحَرْفِ مِيزَانٌ فَلَا تَكُ طَاغِيًا ... فِيهِ ، وَلَا تَكُ مُخْسِرَ المِيزَانِ

٦ ـ المَدُّ الجائِزُ المُنْفَصِلُ

المَدُّ الجَائِزُ المُنفَصِلُ : هُوَ أَنْ يَكُونَ حَرْفُ المَدِّ آخِرَ كَلِمَةٍ والهَمْزُ أولَ كَلِمَةٍ أُخْرَىٰ تَلِيها ، مِثْلُ : ﴿ بِمَآ أَوْحَيْنَآ ﴾ ، ﴿ وَتُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ ، ﴿ فِيٓ أَنفُسِكُمْ ﴾ .

مِقْدارُ مَدِّهِ : أَرْبعُ حَرَكَاتٍ أَوْ خَمْسٌ ، والمُخْتَارُ أَرْبَع ، ويَجُوزُ مَدُّهُ بِمِقْدَارِ حَرَكَتَيْن [1] ، وَيُلْحَقُ بِهِ مَدُّ الصِّلَةِ الكُبْرَىٰ ، مِثْلُ : ﴿ مَالَهُۥٓ أَخْلَدَهُۥ ﴾ .

ب ـ المَدُّ بِسَبَبِ السُّكُونِ :

وَهٰذا السُّكُونُ : إمَّا أَنْ يكونَ لازِمًا لا يَتَغَيَّرُ وَصْلًا ولا وَقْفًا ، ويَنْدَرِجُ تَحْتَهُ المَدُّ اللَّازِمُ بأقْسَامِهِ .

أَوْ عَارِضًا : أيْ في الوَقْفِ فَقَطْ ، وَيَنْدَرِجُ تَحْتَهُ المَدُّ العارِضُ للسُّكُونِ ، واللِّينُ .

أ ـ المَدُّ بسَبَبِ السُّكُونِ اللَّازِمِ :

٧ ـ المَدُّ اللَّازِمُ

المَدُّ اللَّازِمُ : هُوَ مَا جَاءَ فِيهِ بَعْدَ حَرْفِ المَدِّ سُكُونٌ لازِمٌ في حَالَتَيِ الوَصْلِ والوَقْفِ ، مِثْلُ : ﴿ ٱلصَّآخَّةُ ﴾ ، ﴿ دَآبَّةٍ ﴾ .

مِقْدَارُ مَدِّهِ : ويُمَدُّ لُزُومًا بمِقْدارِ سِتِّ حَرَكَاتٍ لِجَميعِ القُرَّاءِ .

أَقْسَامُ المَدِّ اللَّازِمِ :

يَنْقَسِمُ المَدُّ اللَّازِمُ إلىٰ قِسْمَيْنِ : كَلِمِيٍّ ، وحَرْفِيٍّ ، وكلٌّ مِنْهُمَا يَنْقَسِمُ إلىٰ : مُخَفَّفٍ ومُثَقَّلٍ ، فَيكُونُ مَجْمُوعُ أَقْسَامِهِ أَرْبَعَةً ، وهي :

---

(١) ـ مِقْدَارُ مَدِّ المُنْفَصِلِ : أربع حَرَكَاتٍ أَوْ خَمْسٍ من طريق الشاطبية ، وهو طريقُ أكثر الناس اليوم ، أمَّا مَدُّهُ بمِقْدَارِ حَرَكَتَيْنِ فهو من طريق طيِّبة النشر ، ولا بأس بالقِرَاءَةِ به لمَنْ تَلَقَّاه بالسَّنَدِ ؛ لأنَّ هناك أحكامًا أُخْرَىٰ تَتَرَتَّبُ علىٰ ذٰلك يَنْبَغِي مَعْرِفَتُها ، وأمَّا من ليس له دِرايةٌ بهٰذه التَّفْصِيلاتِ والأحكام ، فَمَذْهَبُهُ مَذْهَبُ شَيْخِهِ الَّذِيْ يَقْرَأُ عليه .

١ ـ المَدُّ اللَّازِمُ المُثَقَّلُ الكَلِمِيُّ : وهُوَ أَنْ يَأتِيَ بَعْدَ حَرْفِ المَدِّ حَرْفٌ سَاكِنٌ مُدْغَمٌ ، مِثْلُ : ﴿ ٱلصَّآخَّةُ ﴾ ، ﴿ أَتُحَـٰٓجُّوٓنِّي ﴾ .

٢ ـ المَدُّ اللَّازِمُ المُخَفَّفُ الكَلِمِيُّ : وهُوَ أَنْ يَأتِيَ بَعْدَ حَرْفِ المَدِّ حَرْفٌ ساكنٌ ، مِثْلُ : ﴿ ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ كُنتُم بِهِۦ تَسْتَعْجِلُونَ ﴾ ، ﴿ ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ عَصَيْتَ ﴾ [يونس : ٥١ ـ ٩١] ، ولا ثالثَ لهما في القُرْآنِ .

٣ ـ المَدُّ اللَّازِمُ المُثَقَّلُ الحَرْفيُّ : هُوَ أَنْ يُوجَدَ حَرْفٌ في فَوَاتِحِ بَعْضِ السُّوَرِ هِجَاؤُهُ ثَلاثَةُ أَحْرُفٍ ، أَوْسَطُهَا حَرْفُ مَدٍّ ، والثَّالِثُ مُدْغَمٌ في الحَرْفِ الَّذِي بَعْدَه ، نَحْوُ اللَّامِ من : ﴿ الٓمٓ ﴾ ، والسِّينِ من : ﴿ طسٓمٓ ﴾ .

٤ ـ المَدُّ اللَّازِمُ المُخَفَّفُ الحَرْفِيُّ : هُوَ أَنْ يوجَدَ حَرْفٌ في فَوَاتِحِ بَعْضِ السُّوَرِ هِجَاؤُهُ ثَلاثَةُ أَحْرُفٍ ، أَوْسَطُهَا حَرْفُ مَدٍّ ، ولكنَّ الحَرْفَ الثَّالِثَ سَاكِنٌ ، مِثْلُ : « القاف » من : ﴿ قٓ ﴾ ، و « الصاد » من : ﴿ صٓ ﴾ .

مُلاحَظاتٌ أدائيَّةٌ حَوْلَ المَدِّ اللَّازم

المُلاحَظَةُ الأولى :

كلُّ هٰذه الأقْسامِ الأرْبَعَةِ تُمَدُّ بِمِقْدَارِ سِتِّ حَرَكَاتٍ لُزُومًا باسْتِثْناءِ ما يلي :

١ ـ لَفْظُ : ﴿ ءَآلذَّكَرَيْنِ ﴾ ، ﴿ ءَآلْـَٰٔنَ ﴾ ، ﴿ ءَآللَّهُ ﴾ ، فَقَدْ ذَكَرَ العُلَمَاءُ أنَّ فيها وَجْهًا آخَرَ : وهُوَ تَسْهِيلُ الهَمْزَةِ الثَّانِيَةِ ، فَلا مَدَّ فيها عَلَىٰ هٰذا الوَجْهِ .

والتَّسْهِيلُ : هو النُّطْقُ بالهَمْزَةِ بَيْنَ بَيْنَ ، أيْ : بَيْنَ الهَمْزَةِ والألِفِ .

٢ ـ لَفْظُ : « عَيْنْ » في فَوَاتِحِ السُّوَرِ ، مِثْلُ : ﴿ كٓهيعٓصٓ ﴾ ، ﴿ عٓسٓقٓ ﴾ ، فَقَدْ ذَكَرَ العُلَمَاءُ أنَّ فِيهِ وَجْهًا آخَرَ ، وهُوَ المَدُّ بِمِقْدَارِ أَرْبَعِ حَرَكَاتٍ لأنَّهُمْ أَلْحَقُوهَا بِمَدِّ اللِّينِ .

المُلاحَظَةُ الثَّانِيَةُ :

كَثِيرٌ من النَّاسِ يَزِيدُونَ في حَرَكاتِ المَدِّ اللَّازم حتَّىٰ يَمُدُّوهُ بِمِقْدَارِ ثَمَانِ حَرَكاتٍ ، والمِقْيَاسُ الَّذِي يَنْبَغِي أنْ تَقِيسَ به : أنَّ المَدَّ اللَّازمَ عبارةٌ عن مَدٍّ بِمِقْدَارِ سِتِّ حَرَكات ، لا يَجُوزُ أنْ تَزِيدَ أَوْ تَنْقُصَ ، أيْ بوَزْنِ ثلاثِ أَلِفات مُتَوَاصِلَةٍ هٰكذا : « آآآ » ، فكلُّ أَلِفٍ حَرَكتان ، وإذا أردتَّ ضبْطَ ذٰلك بشَكْلٍ أدَقَّ فسَجِّلْ بجِهازِ التَّسْجِيلِ ثلاث أَلِفَاتٍ هٰكذا : « آآآ » ، أَوِ انْطِقْ كَلِمَةَ : ﴿ يَٰمُوسَىٰ ﴾ ، ثمَّ اقْرَأْ لَفْظَ : ﴿ دَآبَّةٍ ﴾ فلا بُدَّ أنْ يَتَسَاوَيَا في النُّطْقِ من حَيْثُ الزَّمَنُ .

المُلاحَظَةُ الثالثةُ :

لا يَخْفَىٰ عليكَ أنَّ الحَرْفَ الَّذِي بَعْدَ المَدِّ مُشَدَّدٌ ، ووَزْنُهُ في الصَّوْتِ ضِعْفُ الحَرْفِ غَيْرِ المُشَدَّدِ ، ولذلك فلا بُدَّ من إعْطاءِ الحَرْفِ المُشَدَّدِ قوَّةَ حَرْفَيْنِ ، وخَاصَّةً بَعْدَ المَدِّ ، فعليك ألَّا تَنْطِقَ به ضَعِيفًا يُخَيَّلُ للسَّامِعِ أنَّه حَرْفٌ غيرُ مُشَدَّدٍ ، بل لا بُدَّ من النَّبْرِ « وهُوَ : قُوَّةُ الضَّغْطِ على الحَرْفِ » ، حتَّىٰ يُحِسَّ السَّامِعُ أنَّه يَسْمَعُ حَرْفًا مُثَقَّلًا ، مَعَ مُلاحَظَةِ عَدَمِ المُبَالَغَةِ في ذلك .

المُلاحَظَةُ الرَّابعَةُ :

كثيرًا ما يُبالِغُ بَعْضُ المُبْتَدِئِينَ بالقِرَاءَة على المَشَايخ في مِثْلِ : ﴿ تَأْمُرُوٓنِّيٓ ﴾ فيُوَلِّدُون واوًا مَكْسُورة قبل النُّون وهم لا يشعرون ، ومِثْلُها لَفْظُ : ﴿ أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي ﴾ ، فيَنْبَغِي التَّنْبِيهُ علىٰ ذلك .

المُلاحَظَةُ الخامِسَةُ :

بَعْضُ النَّاسِ يَتَّكِئُ على اللَّام كثيرًا في لَفْظِ : ﴿ ٱلضَّآلِّينَ ﴾ بحيثُ يُعْطِيها زَمَنًا طَوِيلًا ، وهٰذا خَطَأٌ يَنْبَغِي التَّحَرُّزُ منه ، والصَّوابُ أنَّ اللَّامَ هنا مُشَدَّدَةٌ وهي مِثْلُ أيِّ لامٍ أُخْرىٰ .

المُلاحَظَةُ السَّادسةُ :

وبَعْضُهُمْ يُخْرِجُ اللَّامَ من الأنفِ ويَمْزِجُها بالياء ، فلا تَدْرِيْ أَهُوَ يَنْطِقُ اللَّامَ أم الياءَ ، أم يَمُدُّ أم يَغُنُّ ؛ إذْ لا تَسْمَعُ إلَّا صَوْتًا أَغَنَّ من الخَيْشُومِ .

أحْكامُ المَدِّ في فَواتِحِ السُّوَرِ

١ ـ قسم يُمَدُّ سِتَّ حَرَكَاتٍ : وحُرُوفُهُ ثَمَانِيَةٌ يَجْمَعُهَا قَوْلُهُمْ : « نَقَصَ عَسَلُكُمْ » إلَّا : « عَيْن » فيَجُوزُ فِيهَا أَرْبَعٌ أوْ سِتُّ حَرَكَات ، والطُّولُ أَفْضَلُ[1] .

٢ ـ وقسم يُمَدُّ حَرَكَتَيْن : وحُرُوفُهُ خمسةٌ مجموعة في قَوْلِهِمْ : « حَيٌّ طَهُرَ » .

٣ ـ وقِسْم لا يُمَدُّ أَصْلًا : وهُوَ : « أَلِفْ » .

ب ـ المَدُّ بسَبَبِ السُّكُونِ العَارِضِ :

ويَنْدَرِجُ تَحْتَهُ مَدُّ العَارِضِ للسُّكونِ ، ومَدُّ اللِّينِ .

٨ ـ المَدُّ العَارِضُ للسُّكُونِ

المَدُّ العَارِضُ للسُّكُونِ : هُوَ أنْ يَقَعَ بَعْدَ حَرْف المَدِّ واللِّينِ سكونٌ عارِضٌ للوَقْفِ ، مِثْلُ : ﴿ مَتَابٍ ﴾ ، ﴿ قَدِيرٌ ﴾ ، ﴿ ٱلْبُرُوجِ ﴾ .

مِقْدَارُ مَدِّهِ : ويَجُوزُ مَدُّهُ بِمِقْدَارِ حَرَكَتَيْن أوْ أَرْبَعٍ أوْ سِتٍّ ، وذلك في حالةِ الوَقْفِ عليه ، أمَّا إذا وَصَلْنَا فَقَدْ سَقَطَ سَبَبُ المَدِّ ، وَأَصْبَحَ المَدُّ طَبِيعِيًّا .

---

(١) ـ هَذَا مِن طَرِيقِ الشَّاطِبِيَّة ، وَيَجُوزُ القَصْرُ مِن طَرِيقِ الطَّيِّبَةِ ؛ قَالَ ابنُ الجَزَرِيِّ في : « طَيِّبَةِ النَّشْرِ » :

وَأَشْبِعِ المَدَّ لِسَاكِنٍ لَزِمْ وَنَحْوُ عَيْنٍ فَالثَّلَاثَةُ لَهُمْ

مُلاحَظاتٌ أدائيَّةٌ حَوْلَ المَدِّ العَارِضِ لِلسُّكُونِ

المُلاحَظَةُ الأولىٰ :

تُسْتَحْسَنُ التَّسْوِيَةُ بَيْنَ المَدِّ العَارِضِ للسُّكونِ ومَثِيلِه في مَرْتَبَةِ المَدِّ ، فإذا كنتَ تَقْرَأُ المَدَّ العارضَ علىٰ أربَعِ حَرَكاتٍ فيَنْبَغِي أنْ تَقْرأَ نَظِيرَهُ في نَفْسِ الآية ، أَوِ المَقْطَعِ الَّذِي تَقْرَأُ منه بأربَعِ حَرَكاتٍ ، وهٰكذا... لا كما يَفْعَلُهُ بَعْضُ الأئمَّةِ في صلاةِ التَّراويح من الإخْلالِ بالمَرَاتِبِ ، فيَمُدُّ علىٰ حَسَبِ النَّغْمَةِ والإيقَاع ، تارَةً حَرَكَتَيْن وتارَةً سِتًّا ، فإنْ وقَعَ القارِئُ في هٰذا فقَدْ خَالَفَ حُسْنَ الأداء ، وخَالَفَ قاعِدَةَ : « واللَّفْظُ في نَظِيرِهِ كمِثْلِهِ » .

المُلاحَظَةُ الثَّانِيَةُ :

بَعْضُ النَّاسِ يُمَوِّجُونَ الصَّوْتَ في هٰذا المَدِّ تَرْنِيمًا ، حتَّىٰ يَصِلَ الحالُ بهم إلىٰ أنْ يُوَلِّدُوا حُرُوفًا ، مِثْل : ﴿ تَعْلَمُونَ ﴾ فيَقْرَؤُونَها : تَعْلَمُوْوُوْن ، وخاصَّةً أولئك الَّذينَ يَقْرَؤونَ بالنَّغْمَةِ الحِجَازِيَّةِ ويَقُولونَ : هو من باب التَّغَنِّي بالقُرْآنِ ، وما يَنْبَغِي أنْ يَصِلَ التَّغَنِّي إلىٰ هٰذا الحَدِّ ، كما أنَّه لا يَدْخُلُ في باب التَّرْجِيعِ الجَائِزِ .

المُلاحَظَةُ الثالثةُ :

وبَعْضُهُمْ يَقْرَأُ الآيَةَ من أوَّلها بصَوْتٍ قَوِيٍّ ، فإذا قارَبَ إلىٰ نِهَايَتِها ووَصَلَ إلىٰ كَلِمَةٍ فيها مَدٌّ عارِضٌ خَفَّضَ صَوْتَه شَيْئًا فشَيْئًا لِيَصِلَ إلى الإيقَاع المُناسِبِ في قَفْلَةِ النَّغْمَةِ ، **وهٰذا ما يُسَمُّونَهُ في عِلْمِ الأَلْحانِ** بالقَرَارِ والجَوَابِ ، وهٰذا يُحْدِثُ خَلَلًا في بِنْيَةِ الكَلِمَةِ وهَنْدَسَتِها ، والَّذِي أَمِيلُ إليه أنَّه لا حَرَجَ على القارِئِ أنْ يَنْتَقِلَ من القَرار إلى الجَواب ولكن ليس في وَسَطِ الكَلِمة أَوِ المَدِّ ، إنَّما بَيْنَ الكَلِمَةِ وأُخْتِها ، أَوْ بَيْنَ الآيَةِ والآيَةِ الأُخْرىٰ .

٩ ـ مَدُّ اللِّينِ

مَدُّ اللِّينِ : وهُوَ أَنْ يَأْتيَ وَاوٌ أَوْ يَاءٌ ساكِنَيْنِ وَقَبْلَهُمَا مَفْتُوحٌ ، وبَعْدَهُما حَرْفٌ سَاكِنٌ سُكُونًا عَارِضًا في الوَقْفِ مِثْلُ : ﴿ ٱلْبَيْتِ ﴾ ، ﴿ خَوْفٌ ﴾ ، ﴿ قُرَيْشٍ ﴾ ، ﴿ وَٱلصَّيْفِ ﴾ .

مِقْدَارُ مَدِّهِ : ويَجُوزُ مَدُّهُ حَرَكَتَيْنِ أَوْ أَرْبعًا أَوْ سِتًّا ، وذلك في حالَةِ الوَقْفِ عَلَى الحَرْفِ الَّذِي يَلي حَرْفَ اللِّينِ ؛ إذْ إنَّه يُشتَرطُ في مَدِّ اللِّين أَنْ تكونَ الياءُ والوَاوُ ساكِنَتَيْنِ ، والحَرْفُ الَّذِي بَعْدَهما ـ مُباشَرةً ـ مَوْقوفًا عليه بالسُّكون ، فلا مَدَّ في نَحْوِ قوله تَعالىٰ : ﴿ مَّيْسُورًا ، مَيْتًا ، لَيْلًا ﴾ .

مُلاحَظَتَانِ علىٰ مَدِّ اللِّينِ

المُلاحَظَةُ الأولىٰ :

لا يُمَدُّ اللِّينُ إلَّا في حالة الوَقْفِ ، أمَّا في الوَصْل فلا مَدَّ فيه إلّا بِمِقْدارِ الرَّخاوَةِ الَّتي في الواو والياءِ ، فما يَحْدُثُ من بَعْضِهِمْ في نُطْقِهِمْ لنَحْوِ لَفْظِ : ﴿ قَوْلَ ٱلْحَقِّ ﴾ في الوَصْل من مَدِّ الوَاو بمِقْدَارِ نُطْقِهِمْ بـ : ﴿ قُولُوٓاْ ﴾ فهذا خَطَأٌ ، وكذلك ما يَفْعَلُهُ كثيرونَ من مَدِّ الياء في كَلِمَةِ : ﴿ عَلَيْهِمْ ﴾ ، ﴿ بِمُصَيْطِرٍ ﴾ ، وعليك الانْتِباهُ إذا وَقَفْتَ علىٰ كَلِمَةِ : ﴿ عَيْنَيْنِ ﴾ و ﴿ عَيْنَانِ ﴾ فهما في الحُكْمِ سَوَاءٌ .

المُلاحَظَةُ الثَّانِيَةُ :

يَنْبَغِي علىٰ مَنْ يَقْرَأُ القُرْآنَ أنْ يُسَوِّيَ بين حَرَكات المَدِّ في الكَلِمَاتِ الَّتي فيها مَدُّ لِينٍ ، فإذا وَقفَ علىٰ مَدِّ اللِّينِ بحَرَكَتين فلتَكُنْ جَمِيعُ وَقَفَاتِهِ في سائر المَوَاضِعِ بحَرَكَتين ، وهٰكذا ... كما مَرَّ في المَدِّ العارِضِ للسُّكونِ .

قَدْ يَمُرُّ بكَ في بَعْضِ كُتُبِ التَّجْوِيد بَعْضُ أسْماءٍ غيرِ هٰذه الَّتي قَرَأْتَها ، فمن باب الفائدةِ نَذْكُرُها على سَبيلِ الاِطِّلاع قبل أنْ نَنْتَهِيَ من المُدُودِ ، وإلَّا ففيما قَدَّمْتُهُ كِفايةٌ ، فمنها :

مَدُّ التَّعْظِيمِ والتَّبْرِئَةِ : وذٰلك في نَحْوِ : ﴿ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ ، ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ وهٰذا ليسَ من روايةِ حَفْصٍ من طَريقِ الشَّاطبيَّة .

مَدُّ الفَرْقِ : مِثْلُ : ﴿ ءَآلذَّكَرَيْنِ ، ءَآلْـَٰٔنَ ﴾ للفَرْقِ بَيْنَ الاِسْتِفْهَامِ والخَبَرِ .

مَدُّ الحَجْزِ : وذٰلك بإدخال ألف مدّيةٍ بين الهمزيتن في مثلِ : ﴿ ءَأَنذَرْتَهُمْ ﴾ عند بَعْضِ القُرَّاءِ غير حَفْصٍ .

المَدُّ الخفيُّ : في : ﴿ أَرَءَيْتُمْ ﴾ وهٰذا عند وَرْشٍ فقط .

مَدُّ التَّمْكِينِ : وهو أنْ تَجْتَمِعَ الواوُ السَّاكنةُ المَضْمُومُ ما قَبْلَها مَعَ واوٍ أُخْرَىٰ ، مِثْلُ : ﴿ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ﴾ ، أَوِ الياءُ السَّاكنةُ المَكْسُورُ ما قبلها مَعَ ياء أُخْرَىٰ ، مِثْل : ﴿ فِى يَوْمَيْنِ ﴾ ، أَوْ أنْ تكونَ الياءُ مُشَدَّدَةً وبعدَها ياءٌ مَدِّيَّةٌ ، مِثْلُ : ﴿ حُيِّيتُمْ ﴾ .

مَدُّ الهِجَاءِ : وهو المَدُّ في فَوَاتِحِ السُّوَرِ ، مِثْلُ : ﴿ الٓمٓ ﴾ .

مَسْألةُ اجتماعِ أقوَى السَّببَيْن

قَدْ يَجْتَمِعُ عندنا في كَلِمَةٍ واحدةٍ أكثرُ من سَبَبٍ للمَدِّ فما العَمَلُ...؟

الجَوَابُ : أنَّنا نَنْظُر إلىٰ أَقْوى السَّبَبَيْنِ فنُقَدِّمُهُ ، وهناك قاعدةٌ قَعَّدَها العُلَمَاءُ ، فقَدْ قال شَيْخُنا الشَّيْخُ إبراهيمُ شحاته السَّمَنُّوديُّ رحمه الله :[1]

أَقْوَى المُدُودِ: لازمٌ ، فما اتَّصَلْ فَعَارِضٌ ، فَذُو انفِصَالٍ ، فَبَدَلْ

التَّوْضِيحُ : لوِ اجْتَمَعَ عندنا لازِمٌ وبَدَلٌ في مِثْل قوله تَعَالىٰ : ﴿ ءَآٰمَّيْنَ ﴾ فنُقَدِّمُ أقوى المَدَّين هنا ، وهو اللَّازم فنَمُدُّهُ سِتَّ حَرَكاتٍ ، ولا يَجُوزُ أنْ نَمُدَّ هٰذه الكَلِمَةَ علىٰ حَرَكَتَيْنِ بحجة أنَّها مَدُّ بَدَلٍ ؛ لأنَّ اللَّازمَ أَقْوَىٰ من البَدَلِ .

مثالٌ آخرُ :

اجْتَمَعَ عندَنا مَدٌّ عارِضٌ ومَدُّ بَدَلٍ ، مِثْل : ﴿ يُرَآءُونَ ﴾ في حالةِ الوَقْفِ ، فنُقَدِّمُ العارِضَ هنا ؛ لأنَّه أقْوَىٰ من البَدَلِ ، فيَجُوزُ أنْ نَمُدَّ هٰذه الكَلِمَةَ وَقْفًا بثلاثة أوجهٍ : القَصْرِ والتَّوَسُّطِ والطُّولِ .

مثالٌ آخرُ :

اجْتَمَعَ عندَنا مَدٌّ مُتَّصِلٌ مَعَ عَارِضٍ للسُّكون في : ﴿ ٱلسَّمَآءِ ﴾ حالةَ الوَقْفِ : فهنا اجْتَمَعَ سَبَبانِ للمَدِّ ، فيَنْبَغِي أنْ يكونَ العارضُ للسُّكونِ أَطْوَلَ أَوْ مُسَاوِيًا للمُتَّصِلِ ، فيُقَدَّمُ المُتَّصِلُ بمَعْنَىٰ : أنَّه لا يَجُوزُ أنْ نَقْصُرَ هٰذه الكَلِمَةَ باعتبار أنَّها عَارِضٌ للسُّكُونِ ؛ لأنَّ العَارِضَ للسُّكونِ أَضْعَفُ من المُتَّصِلِ ، ولٰكن يَجُوزُ أنْ نَمُدَّها أربعًا علىٰ أنَّها عارضٌ أوْ مُتَّصِلٌ ، وخَمْسًا علىٰ أنَّها مَدٌّ مُتَّصِلٌ ، وسِتًّا علىٰ أنَّها عَارِضٌ للسُّكُونِ ، وعلىٰ ذٰلك قِسِ الكَلِمَاتِ التَّالِيَةَ : ﴿ وَتَقَبَّلْ دُعَآءِ ﴾ ، ﴿ مِن مَّآءٍ ﴾ ، ﴿ ٱلسُّفَهَآءُ ﴾ ، ﴿ بُرَءَٰٓؤُاْ ﴾ .

---

(١) ـ المُقْرِئُ الشَّيْخُ إبراهيمُ السَّمَنُّودِيُّ من أشْهَرِ عُلَماءِ القِراءاتِ في العَصْرِ الحَدِيثِ ، وله مَنْظُوماتٌ كثيرةٌ في التَّجْويدِ والقِراءاتِ ، زُرْتُهُ في شهر شوال عام ١٤٢٧هـ في مَقْرَأَتِهِ بسَمَنُّودَ وقَرَأْتُ عليه الفاتحةَ بالعَشْر من الطيِّبَةِ والأَرْبَعِ الزَّائِدَةِ عَلَيها ، وقَرَأْتُ شَيْئًا من الفَوَائِدِ المُعْتَبَرَةِ والجَزَرِيَّةِ وأجازني .

أَلْقَابُ المُدُودِ:

هي كثيرةٌ وبَعْضُهُمْ جَعَلَها عَشَرَةً فقط ، وهو العلَّامةُ الخَلِيجِيُّ فقالَ :

لِلْمَـدِّ عَشْـرَةُ أَلْقَـابٍ أُفِيدُكَهَـا : الحَجْزُ ، وَالعَدْلُ ، وَالتَّمْكِينُ ، وَالبَدَلُ

وَمَـدُّ رَوْمٍ ، وَفَـرْقٍ ، بِنْيَـةٍ ، وَكَـذَا بَسْطٍ ، مُبالَغَةٍ ، وَالأَصْلِ ، قَدْ نقَلُوا

١ ـ مَدُّ الحَجْزِ : وهو إِدْخَالُ أَلِفٍ بَيْنَ الهَمْزَتَيْنِ .

٢ ـ مدُّ العَدْلِ : وهو اللَّازِمُ ؛ لأنَّه يَعْدِلُ الحَرَكةَ .

٣ ـ مَدُّ التَّمْكِينِ : وهو المُتَّصِلُ ؛ للتَّمَكُّنِ من تحقيق الهمز .

٤ ـ مَدُّ البَدَلِ : لأنَّه يُبْدَلُ من الهمز .

٥ ـ مَدُّ الرَّوْمِ : نَحْوُ : ﴿ هَـٰٓأَنتُمْ ﴾ لمن يُسَهِّلُها من القراء غَيْرِ حَفْصٍ ؛ لأنَّه يَرُومُ الهَمْزَةَ .

٦ ـ مَدُّ الفَرْقِ : نَحْوُ : ﴿ ءَآللَّهُ أَذِنَ ﴾ ؛ للفَرْقِ بَيْنَ الاِسْتِفْهَامِ والخَبَرِ .

٧ ـ مَدُّ البِنْيَةِ : نحوُ : ﴿ زَكَرِيَّآءَ ﴾ بالمدِّ ؛ لبَيَانِ بِنْيَةِ المَمْدُودِ والمَقْصُورِ عند غير حفص ، ونحو : ﴿ دُعَآءَ وَنِدَآءً ﴾ ؛ فإنَّ الكلمةَ فيها بُنِيَتْ على المَدِّ .

٨ ـ مَدُّ البَسْطِ أو الفَصْلِ ، وهو المنفصلُ ؛ لأنَّه يَبْسُطُ الصَّوْتَ بَيْنَ الكلِمَتَيْنِ .

٩ ـ مَدُّ المُبَالَغَةِ : نحوُ : ﴿ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ ؛ للمبالغة في نَفْيِ الألوهيَّةِ عن غير الله تعالىٰ .

١٠ ـ مَدُّ الأَصْلِ : وهو الطبيعيُّ .

مُلَاحَظَةٌ :

وسُمِّيَ العارِضُ للسُّكونِ عارِضًا لعُرُوضِ سُكونِه ، وجائزًا لجَوَازِ قصْرِه ومَدِّهِ ، والمُرادُ بالمَدِّ ما يَشْمَلُ التَّوَسُّطَ ، ففي المَوْقُوفِ عليه : القَصْرُ والتَّوَسُّطُ والمدُّ إنْ وُقِفَ عليه بالسُّكُونِ المَحْضِ ، بخِلافِ ما إذا وُقِفَ عليه بالرَّوْمِ فإنَّه لا يَجوزُ فيه إلَّا القصْرُ ؛ لأنَّ الرَّوْمَ كالوَصْلِ .

الخُلاصَةُ :

يَجُوزُ في الوَقْفِ على نَحْوِ : ﴿ نَسْتَعِينُ ﴾ من كلِّ كَلِمَةٍ آخرُها ضَمَّةٌ ، وكذا على نحو : ﴿ وَلَا نَوْمٌ ﴾ سَبْعَةُ أوجُهٍ :

القَصْرُ مَعَ السُّكُونِ | القَصْرُ مَعَ الإِشْمَام | القَصْرُ مَعَ الرَّوْمِ | التَّوَسُّطُ مَعَ السُّكُونِ

التَّوَسُّطُ مَعَ الإِشْمَام | الطُّولُ مَعَ السُّكُونِ | الطُّولُ مَعَ الإِشْمَام

ويجوز في الوَقْفِ على المَجْرُورِ ، مِثْلِ : ﴿ ٱلرَّحِيمِ ﴾ ، ﴿ بِٱلْغَيْبِ ﴾ أربعَةُ أوجُهٍ :

القَصْرُ مَعَ السُّكُونِ | التَّوَسُّطُ مَعَ السُّكُونِ | الطُّولُ مَعَ السُّكُونِ | القَصْرُ مَعَ الرَّوْم

ولا إِشْمَامَ في المَجْرُورِ .

ويجوز في الوَقْفِ على المَنْصُوبِ ، مِثْلِ : ﴿ تُعَلِّمُونَ ﴾ ، ﴿ لَا رَيْبَ ﴾ ثلاثَةُ أوجُهٍ :

القَصْرُ مَعَ السُّكُونِ | التَّوَسُّطُ مَعَ السُّكُونِ | الطُّولُ مَعَ السُّكُونِ

ولا إِشْمَامَ ولا رَوْمَ في المَنْصُوبِ .

هٰذا كلُّهُ إذا كانَ المَوْقوفُ عليه غَيْرَ مَهْمُوزٍ ، فإنْ كان مَهْمُوزًا فإمَّا أنْ يَكُونَ قَبْلَهُ حَرْفُ مَدٍّ ولِينٍ أَوْ حَرْفَ لِينٍ ، فإنْ كان قَبْلَهُ حَرْفُ لِينٍ كـ : ﴿ شَيْءٍ ﴾ ، ﴿ ٱلسَّوْءِ ﴾ ، فحُكْمُهُ كما تَقَدَّم ، إلَّا أنَّ وَرْشًا لا يُجيزُ قَصْرَه بل يُوَسِّطُهُ ويَمُدُّهُ ؛ فله في المَرْفُوعِ منه سِتَّةُ أوجُهٍ : التَّوَسُّطُ والمَدُّ مَعَ السُّكُونِ المُجَرَّدِ ومَعَ الإِشْمَامِ والرَّوْمِ ، وفي المَجْرورِ أرْبَعةُ أوجُهٍ : التَّوَسُّطُ والمَدُّ مَعَ السُّكونِ المجرَّدِ والرَّوْمِ ، وإنْ كان قَبْلَهُ حَرْفُ مدٍّ ولِينٍ ، مِثْلُ : ﴿ يَشَآءُ ﴾ ، ﴿ تَبُوٓأَ ﴾ ، ﴿ تَفِيٓءَ ﴾ ، فلا يَجُوزُ قصْرُه عند أحَدٍ ، ولا تَوَسُّطُهُ لمَنْ مَذْهَبُهُ الإِشْبَاعُ ؛ لأنَّ السَّبَبَ الأَصْلِيَّ أَقْوَىٰ منَ العَارِضِ .

٧٢- وَجَائِزٌ : إِذَا أَتَى مُنْفَصِلًا أَوْعَرَضَ ٱلسُّكُونُ وَقْفًا مُسْجَلًا

مُسْجَلًا : أيْ : مُطْلَقًا سَوَاءٌ كان السُّكُونُ مَحْضًا أمْ مَعَ إِشْمَامٍ ، بِخِلافِ الوَقْفِ بالرَّوْمِ فإنَّه كالوَصْلِ لوُجُودِ بَعْضِ الحَرَكةِ ؛ إذِ البَعْضُ كالكُلِّ .

مُلاحَظاتٌ حَوْلَ المُدُودِ

المُلاحَظَةُ الأولى :

ما وَجْهُ مَدِّ العَارِضِ للسُّكُونِ على ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ ؟

وَجْهُ مَدِّ العَارِضِ : حَمْلُهُ على اللَّازِمِ بجَامِعِ أنَّ كلاهُما حَرْفُ مَدٍّ بعدَه سُكونٌ .

ووَجْهُ تَوَسُّطِه : انْحِطَاطُ رُتْبَةِ السُّكُونِ العَارِضِ عن اللَّازِمِ ، فلمْ يُعْطَ حُكْمَ ما جَاوَرَ السُّكُونَ اللَّازِمَ ولا حُكْمَ ما جَاوَرَ الحَرَكةَ ، بلْ أُعْطِيَ حُكْمًا وَسَطًا .

ووَجْهُ القصْرِ : أنَّه يَجُوزُ التقاءُ السَّاكِنَيْنِ في الوَقْفِ فلمْ يَحْتَجْ إلى المَدِّ .

المُلاحَظَةُ الثَّانِيَةُ :

الفرْقُ بين الوَاجِبِ واللَّازِمِ في التَّسْمِيَةِ اصْطِلاحِيٌّ ، وأمَّا باعْتبارِ المَعْنَى اللُّغَوِيِّ فلا فَرْقَ بينَهما ، ولكنْ لَمْ تَجْرِي عادةُ العُلَمَاءِ أنْ يَسْتَخْدِمُوهُما في كِلا المَدَّيْنِ .

والوَاجِبُ واللَّازِمُ : هو ما لا يَجُوزُ تَرْكُهُ .

ومُقَابِلُ اللَّازِمِ : العَارِضُ ، ومُقَابِلُ الوَاجِبِ : الجَائِزُ .

المُلاحَظَةُ الثالثَةُ :

لا يُوصَفُ المَدُّ أنَّه حَرْفٌ ، خِلافًا لبَعْضِهم ؛ لأنَّه ليس من الحُرُوفِ الأُصُولِ ولا الفروعِ المُجْمَعِ عليها ، وليس المَدُّ حَرَكَةً خِلافًا لبَعْضِهِمْ أَيْضًا ، وإنما المَدُّ صِفَةٌ قائمةٌ بحُرُوفِها كغيرِها من الصِّفَاتِ .

المُلاحَظَةُ الرَّابعَةُ وهي أَدَائيَّةٌ :

إذا تَغيَّرَ السَّبَبُ الأَصْليُّ كـ: ﴿ الٓمٓ ٱللَّهُ ﴾ ، وَصْلًا بتَحْريكِ المِيمِ ، جَازَ في حَرْفِ المِيمِ حينئذٍ المَدُّ سِتَّ حَرَكاتٍ ؛ نَظَرًا لأنَّ الأَصْلَ السُّكُونُ ، والقَصْرُ ؛ نَظَرًا إلى الحَرَكةِ العارِضَةِ وهي فَتْحَةُ الميمِ ، ولا يَجُوزُ التَّوَسُّطُ لعَدَمِ الرِّوَايةِ في هٰذه الكَلِمَةِ .

وخَرَجَ بقَوْلِنا : الأَصْليُّ ، السَّبَبُ العَارِضُ كـ: ﴿ نَسْتَعِينُ ﴾ وقْفًا ، فإنَّهُ إذا تَغَيَّرَ سُكُونُهُ بالرَّوْمِ مَثَلًا لم يَجُزِ المَدُّ ، ولا التَّوَسُّطُ ؛ لعَدَمِ السَّبَبِ المُقتَضِي لذٰلك ، ولا نَظَرَ إلى السُّكُونِ المُقَدَّرِ ؛ لأنَّه عَارِضٌ ووُجُودُ الحَرَكةِ يُوجِبُ الرُّجُوعَ إلى الأَصْلِ ، وهو القَصْرُ .

بَابُ
مَعْرِفَةِ الوَقْفِ وَالابْتِدَاءِ

الشرح المنهجي
على
المقدمة الجزرية

بَابُ مَعْرِفَةِ الوَقْفِ وَالابْتِدَاءِ

٧٣ـ وَبَعْدَ تَجْوِيدِكَ لِلْحُرُوفِ ... لَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ ٱلْوُقُوفِ

٧٤ـ وَٱلِابْتِدَاءِ، وَهْيَ[1] تُقْسَمُ إِذَنْ[2] ... ثَلَاثَةً: تَامٌّ[3]، وَكَافٍ، وَحَسَنْ

٧٥ـ وَهْيَ لِمَا تَمَّ: فَإِنْ لَمْ يُوْجَدِ ... تَعَلُّقٌ أَوْ كَانَ مَعْنًى فَابْتَدِيْ

٧٦ـ فَٱلتَّامُّ، فَٱلْكَافِي، وَلَفْظًا: فَٱمْنَعَنْ ... إِلَّا رُؤُوسَ ٱلْآيِ جَوِّزْ، فَٱلْحَسَنْ

٧٧ـ وَغَيْرُ مَا تَمَّ: قَبِيحٌ، وَلَهُ ... ٱلْوَقْفُ[4] مُضْطَرًّا، وَيُبْدَا[5] قَبْلَهُ

أيْ: بعدَ ما أَتْقَنْتَ أيُّها القارِئُ مَخارجَ الحُرُوفِ وصِفَاتِها وعَرَفْتَ تَجْوِيدَها وتِلَاوَتَها مُفْرَدَةً ومُرَكَّبَةً، وتَعَلَّمْتَ كَيْفِيَّةَ النُّطْقِ بها، لا بُدَّ لكَ من مَعْرِفةِ الوَقْفِ والِابْتِدَاءِ.

الوَقْفُ وَالابْتِدَاءُ مِنْ أَهَمِّ أَحْكَامِ فَنِّ التَّرْتِيلِ الَّتي يَنبغِي لِلْقَارِئِ أَنْ يَهْتَمَّ بِهَا، فَقَدْ وَرَدَ أَنَّ سيِّدَنا عليًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سُئِلَ عن قوله تَعَالَىٰ: ﴿ وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا ﴾ فقَالَ: « التَّرْتيلُ هُوَ: تَجْوِيدُ الحُرُوفِ وَمَعْرِفَةُ الوُقُوفِ »[6].

---

(١) ـ « وَالِابْتِداءِ وَهْيَ »: بِالمَدِّ والهَمْزِ مَعَ إسكانِ الهاءِ في جَميعِ النُّسَخِ، وجاء في بَعْضِ النُّسَخِ المَطْبُوعَةِ « وَالِابْتِدا وَهِيَ »: بِالقَصرِ وحَذْفِ الهَمْزَةِ مَعَ كَسرِ الهاءِ.

(٢) ـ « تُقْسَمُ إِذَنْ »: هٰكذا في النُّسَخِ الخَطِّيَّةِ، وجاءتْ في شَرْحِ ابنِ النَّاظِمِ:

وَالِابْتِداءِ وَهْيَ تقْسَمُ إِلَىٰ ... تَامٍ وكافٍ حَسَنٍ تفَصَّلَا

(٣) ـ « تَامٌّ »: بتَخْفِيفِ الميمِ؛ لِضَرُورَةِ الوَزْنِ، والأَصْل فيها التَّشْدِيدُ ولكنَّ البَيْتَ يَنْكسرُ، ومِثْلُها: « فَالتَّامُّ » في البَيتِ: « ٧٦ ».

(٤) ـ « الوَقْفُ »: ويَجُوزُ: « يُوقَفُ »، ورَجَّحَ مُلَّا عَلِيٍّ القارِي لَفْظَ: « يُوقَفُ »، وقال: « وأنتَ تَعلَمُ أنَّ نُسخةَ المُضارِعِ أَحْسَنُ مِن المَصْدَرِ » انظر: (المنح الفكرية: ٢٥٢).

(٥) ـ « وَيُبْدَا »: بفَتْحِ الياءِ وضَمِّها.

(٦) ـ انظر: (النشر لابن الجَزَريّ: ١/ ٢٠٩).

❁ حُكْمُ تَعَلُّمِ عِلْمِ الوَقْفِ والإبتِدَاءِ :

حُكْمُ تَعَلُّمِهِ : الوُجُوبُ ؛ لِمَا مَرَّ من أثَرِ سيِّدِنا عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فقَدْ جعَلَ نِسْبَةَ عِلْمِ الوَقْفِ من عِلْمِ تَرْتِيلِ القُرْآنِ بنِسْبَةِ النِّصْفِ .

قالَ ابنُ الجَزَرِيِّ : « ... **ففي كلام عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دَليلٌ على وُجُوبِ تَعَلُّمه ومَعْرِفَتِهِ ، وصَحَّ - بل تَوَاتَرَ - عندنا تَعَلُّمُهُ والإعتناءُ به من السَّلَفِ الصَّالِح ... وكلامُهم في ذلك مَعْرُوفٌ ونُصُوصُهُمْ عليه مَشْهُورَةٌ في الكتُب ، ومن ثَمَّ اشْتَرَطَ كَثيرٌ من أئِمَّةِ الخَلَفِ على المُجِيزِ ألَّا يُجيزَ أحَدًا إلَّا بَعْدَ مَعْرِفَتِهِ الوَقْفَ والإبتداءَ ، وكان أئمَّتُنا يُوقِفُونَنَا عندَ كلِّ حَرْفٍ ويُشِيرونَ إلينا فيه بالأَصَابع ، سُنَّةٌ أخَذُوها عن شُيُوخِهِمُ الأوَّلِينَ** »[1] .

وممَّا يُؤْسَفُ له أنَّ كثيرًا من طَلَبةِ العِلْمِ لا يَهْتَمُّونَ بعِلْمِ الوَقْف والإبتداء ، مَعَ العِلْمِ أنَّه مُهِمٌّ جِدًّا ، وكثيرٌ من المُقْرئينَ اليَوْمَ يَقِفُونَ وُقُوفًا غَيْرَ صَحِيحَةٍ ، ويَبْتَدِئُونَ من مَوَاضِعَ أعْجَبَ ، كما نَسْمَعُ كثيرًا منهم يَبْدَأ بقوله تعالى : ﴿ ..إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴾ أو ﴿ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴾ ، عِلْمًا بأنَّ عُلَمَاءَ الرَّسْمِ احْتَاطُوا لذلك فَوَضَعُوا علاماتٍ على الوَقْفِ الجائز والمَمْنوع .

والعُمْدَةُ - في مَعْرِفَةِ ما يَصْلُحُ وَقْفًا وما لا يَصْلُحُ - على فَهْم كَلَام الله ، والفَهْمُ يَعْتَمِدُ على مَعْرِفَةِ شَيْءٍ من عِلْمِ النَّحْو والإعراب ، فإنْ كان المُتَلقِّي أعْجَميًّا أوْ صغيرًا لا يَفْقَهُ هذه القَضَايا ، فيَنْبَغِي على المُعَلِّم أنْ يُوقِفَهُ في مكانِ الوَقْف الجائز ، ويُحَذِّرَهُ من الوَقْف المَمْنُوع .

ومن المُؤْسِفِ أنَّ كثيرًا من مُلَقِّني القُرْآنِ يَهْتَمُّونَ بالحِفْظِ أوْ حُسْنِ الصَّوْت أوْ أحكام المَخَارِج أكثرَ ممَّا يَهْتَمُّونَ بتَمَام الوَقْفِ وحُسْنِ الإبتداءِ ، مَعَ العِلْمِ أنَّ كُتُبًا كامِلةً مُتَخَصِّصَةً أُلِّفتْ في مَجَال الوَقْفِ والإبتِدَاءِ[2] .

فلذلك لا بأس أنْ أُطِيلَ الكلامَ قليلًا في هذا الباب لتعميم الفائدة ، وسأُقَدِّمُ له بتمهيدٍ في ذِكْرِ بَعْضِ الإصْطِلَاحاتِ والتعريفاتِ في باب الوَقْفِ .

---

(١) - انظر : (النشر : ١/ ٢٢٥) .

(٢) - مثل كتاب : (منار الهدى في الوَقْف والإبتدا ، للأشمونيِّ) ، و (المكتفى في الوَقْف والإبتدا ، للدانيّ) ، وغيرهما ، وانظر : (النشر : ١/ ٢٢٥) .

تَمْهِيدٌ في بَعْضِ التَّعْرِيفَاتِ

الفرقُ بَيْنَ الوَقْف والقَطْع والسَّكْت

الوَقْفُ : هُو السُّكُوتُ عَلَى آخِرِ كَلِمَةٍ زَمَنًا يُتَنَفَّسُ في أَثْنائِهِ عَادَةً ، بِنِيَّةِ الاِسْتِمْرَارِ في القِرَاءَةِ ، فلا وقْفَ في وَسَطِ الكَلِمَةِ ، ولا فيما اتَّصَلَ رَسْمًا .

القَطْعُ : هُوَ التَّوَقُّفُ عَنِ القِرَاءَةِ بنيَّةِ الاِنتِهَاءِ منها ، ثُمَّ الاِنتِقالُ لأيِّ عَمَلٍ آخَرَ كَرُكُوعٍ ونَحْوِهِ .

ولا يَنْبَغِي أنْ يكونَ القَطْعُ إلَّا في رُؤُوسِ الآيِ ، أوْ أَوَاخِرِ السُّوَرِ .

السَّكْتُ : قَطْعُ الصَّوْتِ زَمَنًا لَطِيفًا أقلَّ من زَمَن الوَقْف بقليلٍ دونَ تَنَفُّسٍ بِنِيَّةِ مُتَابَعَةِ القِرَاءَةِ ، وَيُسَمِّيهِ البَعْضُ : وُقَيْفَةً لَطيفَةً ، أو سَكْتَةً .

هٰذه الاِصْطِلَاحَاتُ التَّجْوِيديَّةُ تَمُرُّ مَعَنا كثيرًا ، فلا بُدَّ أَنْ نَعْرِفَهَا ونُفَرِّقَ بينَها ، وأَلَّا نُطْلِقَ اصْطِلاحًا مكانَ آخَرَ حتَّى يكونَ كلامُنا دقيقًا .

أقسامُ الوَقْف :

ذَكَرَ العُلَمَاءُ من أقسام الوَقْف سِتَّةَ أَقْسامٍ :

- الوَقْفُ الاِخْتِيَارِيُّ
- الوَقْفُ الاِخْتِبَارِيُّ
- الوَقْفُ الاِنتِظَارِيُّ
- الوَقْفُ الاِضْطِرارِيُّ
- الوَقْفُ التعسُّفيُّ
- وَقْفُ المُرَاقَبَةِ

١ ـ الوَقْفُ الاِخْتِياريُّ

الوَقْفُ الاِختياريُّ : ـ بالياء ـ وهو أنْ يَقِفَ القارِئُ باختياره دون أنْ تُلْجِئَهُ الضَّرورةُ لذلك .

وهذا يشْمَلُ أربعَةَ أَنْواعٍ هي مِحْوَرُ المَوْضُوعِ هنا ، ولم يَتَناوَلِ ابنُ الجَزَرِيِّ بَقِيَّةَ الأنْوَاع ، ولذلك سَأَذْكُرُها باخْتِصارٍ ولن أُفَصِّلَ فيها هنا ؛ فقَدْ فَصَّلْتُها في كتابي : « المُفَصَّلُ في عُلُومِ التَّجْوِيدِ » :

أنْواعُ الوَقْفِ الاِخْتِيارِيِّ :

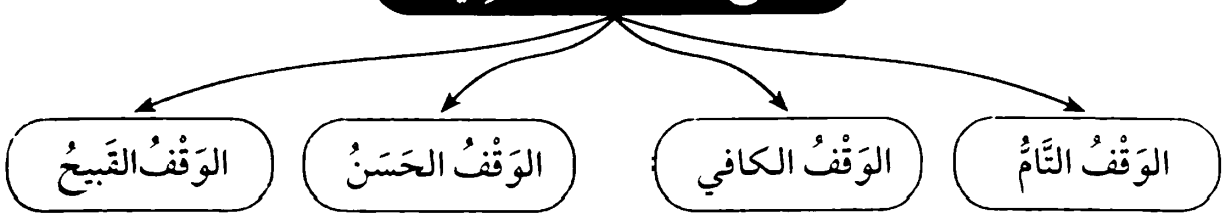

أ ـ الوَقْفُ التَّامُّ

الوَقْفُ التَّامُّ : هو الوَقْفُ عَلَىٰ ما تَمَّ مَعْناهُ ، ولَمْ يتَعَلَّقْ بما بَعْدَه لا لَفْظًا ولا مَعْنًى .

والمُراد بالتَّعَلُّقِ اللَّفْظِيِّ : التَّعَلُّقُ من جِهَةِ الإعْرَابِ ، كأنْ يكونَ مَعْطُوفًا أَوْ صِفَةً أَوْ نَحْوَ ذلك .

والمُرادُ بالتَّعَلُّقِ المَعنَويِّ : التَّعَلُّقُ من جِهَةِ المَعْنَىٰ ، كالإخْبَارِ عن حالِ المُؤْمِنِينَ أَوِ الكافِرِينَ ، أَوْ تَمَامِ قِصَّةٍ ونَحْوِ ذلك .

مَوَاضِعُهُ : يُوجَدُ غالبًا عندَ انتهاءِ القَصَصِ ، وعندَ أَوَاخِرِ الآياتِ ؛ إذْ هيَ مَقَاطِعُ فَوَاصِلُ ، نَحْوُ الوَقْفِ على : ﴿ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ في قوله تعالىٰ : ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ ، والابتداءِ بعد ذلك بقوله : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾ ، فإنَّ الأُولَىٰ من تَمَامِ أَحْوَالِ المُؤْمِنينَ ، والثانيةَ مُتَعَلِّقَةٌ بأَحْوَالِ الكافِرينَ .

ومن عَلاماتِ الوَقْفِ والابْتِداءِ التامَّيْنِ :

الابْتِدَاءُ بالاسْتِفْهامِ مَلْفُوظًا ، مِثْلُ : ﴿ ٱللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فِيمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴿٦٩﴾ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [الحج : ٦٩-٧٠] ، أَوْ مُقَدَّرًا ، مِثْلُ : ﴿ فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ مِمَّ خُلِقَ ﴾ فالاسْتِفْهَامُ المُقَدَّرُ هو : مِنْ ماذا خُلِقَ ؟ والجَوَابُ : ﴿ خُلِقَ مِن مَّآءٍ دَافِقٍ ﴾ [الطارق : ٥-٦] .

أنْ يكونَ آخِرَ قِصَّةٍ وابْتِدَاءَ قِصَّةٍ أُخْرَىٰ ، مِثْلُ : ﴿ وَمَا هِىَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ بِبَعِيدٍ ﴿٨٣﴾ وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا ۚ ﴾ [هود : ٨٣-٨٤] .

والابْتِدَاءُ بياءِ النِّدَاءِ غالبًا ، مِثْلُ : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٠﴾ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ﴾ [البقرة : ٢٠-٢١] .

أَوْ بِفِعْلِ الأَمْرِ ، مِثْلُ : ﴿ ذَٰلِكَ ذِكْرَىٰ لِلذَّٰكِرِينَ ﴿١١٤﴾ وَٱصْبِرْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ [هود : ١١٤-١١٥] .

أَوْ بالشَّرْطِ ، مِثْلُ : ﴿ لَّيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلَآ أَمَانِىِّ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ ۗ مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ ﴾ [النساء : ١٢٣] .

أَوْ عندَ انْتِهاءِ القَوْلِ ، مِثْلُ : ﴿ إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦ مَا تَعْبُدُونَ ﴿٧٠﴾ قَالُوا۟ نَعْبُدُ أَصْنَامًا ... ﴾ [الشعراء : ٧٠-٧١] .

أَوْ أَوَاخِرِ السُّوَرِ .

ويَحْسُنُ الوَقْفُ عَلَيْهِ والابْتِدَاءُ بما بَعْدَهُ .

ب ـ الوَقْفُ الكافي

هو الوَقْف على ما تَمَّ مَعْناهُ وتَعَلَّقَ بما بعده مَعْنًى لا لَفْظًا ، كالوُقُوفِ على : ﴿ يُؤْمِنُونَ ﴾ من قوله تعالى : ﴿ ...أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ والابتداء بـ: ﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ ﴾ .

مَوَاضِعُهُ : ويَكْثُرُ وُرُودُهُ في فَوَاصِلِ الآيات وغَيْرِها ، نَحْوُ قوله : ﴿ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴾ والابتداء بـ: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ... ﴾ ، ويَحْسُنُ الوَقْفُ عليه أيضًا والابتداءُ بما بعدَه .

ج ـ الوَقْفُ الحَسَنُ

هُوَ الوَقْفُ عَلَى مَا تَمَّ مَعْنَاهُ وَتَعَلَّقَ بما بَعْدَهُ لفظًا ومَعْنًى ؛ لكَوْنِهِ إمَّا مَوْصُوفًا والآخَرُ صِفَةً له ، أَوْ مُبْدَلًا والثاني بَدَلًا ، أَوْ مُسْتَثْنًى منه والآخرُ مُسْتَثْنًى ، مِثْلُ الوَقْف عَلَى : ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ﴾ وعَلَى : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ فالوَقْفُ عَلَى نَحْوِ ذلك حَسَنٌ .

أمَّا الابتِدَاءُ بـ : ﴿ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ ، ﴿ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ فلا يَحْسُنُ لتعلُّقِهِ لَفْظًا بما قَبْلَهُ ، فإنْ أَرَادَ الابتِدَاءَ وَصَلَهُ بما قَبْلَهُ إلَّا إذا كانَ رَأْسَ آيةٍ ؛ فإنَّه يَجُوزُ الوَقْفُ عَلَيْه لِوُرُودِهِ عن النَّبِيِّ ﷺ .

د ـ الوَقْفُ القَبِيحُ

هُوَ الوَقْفُ عَلَى ما لَمْ يَتِمَّ مَعْنَاهُ ؛ لِتَعَلُّقِهِ بما بَعْدَه لَفظًا ومَعْنًى ، كأنْ يَقِفَ عَلَى : ﴿ مَٰلِكِ ﴾ وما أَشْبَهَهَا ، ويَبْتَدِئَ بـ: ﴿ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴾ ، ألا ترى أنَّك لا تَعْرِفُ إلى أيِّ شَيْءٍ أُضِيفَ ؟

ومن عَلاماتِ الوَقْفِ القَبيحِ :

أنْ يَقِفَ القارِئُ على المُبْتَدَإِ دونَ خَبَرِهِ ، نَحْوُ : ﴿ ٱلْحَمْدُ ﴾ ، أَوْ على الفِعْلِ دونَ فَاعِلِهِ ، مِثْلُ : ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ ﴾ ، أَوْ على النَّاصِبِ دونَ مَنْصُوبِهِ ، مِثْلُ : ﴿ وَلَا يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ ﴾ ، أَوْ على الجَارِّ دونَ مَجْرُورِهِ ، مِثْلُ : ﴿ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ﴾ ، أَوْ ما أشبه ذلك .

ومِنْ أقْبَحِ أنواعِ الوُقُوفِ: أنْ يقِفَ على ما يُوهِمُ وَصْفًا لا يَلِيقُ بالله تعالىٰ كأنْ يَقِفَ على لفظ الجلالة في قَوْلِهِ تعالىٰ: ﴿ فَبُهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾.

أَوْ يُفْهِمُ مَعْنًى غَيْرَ ما أراده سبحانه، مِثْلُ: ﴿ لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾، أَوْ على: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْىِۦٓ ... ﴾، أَوْ على: ﴿ وَمَا لِىَ ﴾ ثمَّ يَبْتدِئُ بما بعده فيقولُ: ﴿ لَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِى فَطَرَنِى ... ﴾.

فلا يَجُوزُ الوَقْفُ عَلَىٰ ذٰلك إلَّا لضَرُورةٍ كَأنْ يَنْقَطِعَ نَفَسُ القارِئِ، أَوْ عَرَضَ له عُطاسٌ، فإذا وَقَفَ وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَعُودَ إلىٰ ما قَبْلَهُ ليَصِلَهُ بما بَعْدَه، بحَيْثُ يَحْسُنُ ويَتِمُّ المَعْنَىٰ، فإنْ وَقَفَ وابْتَدَأَ بما بَعْدَه كان قَبيحًا.

وسأَذْكُرُ باخْتِصارٍ بَقِيَّةَ أَقْسامِ الوَقْفِ الَّتي لم يَذْكُرْها ابْنُ الجَزَرِيِّ في الجَزَرِيَّةِ وهي:

٢ـ الوَقْفُ الاِختباريُّ

الوَقْف الاِخْتِباريُّ: ـ بالباء ـ هو أنْ يأمُرَ الشَّيْخُ ـ الَّذِي يَسْمَعُ ـ تِلْميذَه القارئَ بالوَقْف علىٰ كَلِمَةٍ مَّا؛ ليَخْتَبِرَ مَعْرِفَتَهُ بكَيْفِيَّة الوُقُوفِ عليها، كأنْ يَقُولَ له: قِفْ علىٰ قوله تعالىٰ: ﴿ ٱمْرَأَتَ ﴾ من قوله تعالىٰ: ﴿ ٱمْرَأَتَ فِرْعَوْنَ ﴾ ليَخْتَبِرَهُ هَلْ سيقِفُ عليه بِالتَّاءِ أم بالهاء، وذٰلك حتَّىٰ يُعَلِّمَهُ كيفَ يقِفُ عليها حالَ الاِضْطِرار أَوِ الاِختبار، ولذٰلك سُمِّيَ اخْتِبَاريًّا بالباء، وحُكْمُه الجَوَازُ؛ لأَجْل التَّعَلُّمِ.

٣ـ الوَقْفُ الاِنْتِظَارِيُّ

الوَقْفُ الاِنْتِظَارِيُّ: وهُوَ وقْفٌ خاصٌّ بمن يَجْمَعُ القِراءاتِ السَّبْعَ أَوِ العَشْرَ عَلَىٰ شَيْخٍ، فإنَّهُ يَقِفُ عِنْدَ كَلِمَةٍ يَحْسُنُ الوُقُوفُ عَلَيْهَا، ثُمَّ يَسْتَأْنِفُ الآيَةَ مِنْ أوَّلها حتَّىٰ يَسْتَوْعِبَ الوُجُوهَ كلَّها، وسُمِّيَ انْتِظَارِيًّا؛ لأنَّه يَنْتَظِرُ أَنْ يَأتيَ بالوَجْهِ الآخَرِ من القِرَاءَة، وحُكْمُهُ: الجَوَازُ؛ لأنَّ القارِئَ يَخْتارُ الوَقْفَ الحَسَنَ.

٤ ـ الوَقْفُ الاِضْطِرَارِيُّ

الوَقْفُ الاِضْطِرَارِيُّ : وهُوَ أَنْ يَحْدُثَ للقَارِئِ أثناءَ قِرَاءَتِهِ أمْرٌ اضْطِرَارِيٌّ لَيْسَ له فيه اختيارٌ ، مِثْلُ انقِطاعِ النَّفَسِ ، أو طُروءِ عُطَاسٍ ، أَوْ سُعَالٍ ونَحْوِ ذٰلك ، فيَجُوزُ له أَنْ يَقِفَ في أيِّ مَكَانٍ عَلَىٰ آخِرِ كَلِمَةٍ ، ثُمَّ يَسْتَأْنِفُ القِرَاءَةَ من مكانٍ يَحْسُنُ البَدْءُ بِهِ ويُتَابِعُ قِرَاءَتَهُ ، وقَدْ أَلْمَحَ ابنُ الجَزَرِيِّ إليه بقوله : « ولَهُ الوَقْفُ مُضْطَرًّا » ، ولَمْ يُفَصِّلْ .

٥ ـ الوَقْفُ التَّعَسُّفِيُّ

الوَقْفُ التَّعَسُّفِيُّ : لقَدْ قَلَّ تَنَاوُلُ الباحِثِينَ المُعَاصِرِينَ هٰذا الوَقْفَ ، ولٰكنَّني مَؤَخَّرًا سَمِعْتُ بَعْضَ القُرَّاءِ يَقَعُونَ فيه ، بل ويُدَافِعُونَ عنه علىٰ أنَّه وَقْفٌ لَطِيفٌ ، وهُوَ عند المُحَقِّقِينَ من الوُقُوفِ المَمْنوعَةِ المُلْحَقَةِ بالوَقْف القَبيحِ ؛ لأنَّه يُؤَدِّي إلىٰ مَعْنًى غَيْرِ مَقْصُودٍ من سِيَاقِ الآية ، وسُمِّيَ : « تَعَسُّفِيًا » ؛ لأنَّ أهْلَ الأَهْوَاءِ تَكلَّفُوا وتَعَسَّفُوا في تأويلِهِ ، أيْ : سَلَكُوا طريقًا غير مُرادٍ ، لا عَقلًا ولا شَرْعًا .

أَمْثِلَةٌ علىٰ وَقْفِ التَّعَسُّفِ :

فمن ذٰلك : الوَقْفُ عَلَىٰ : ﴿ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْ ﴾ ثُمَّ يَبْتَدِئُ بـ : ﴿ هُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ عَلَىٰ أنَّها مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ .

ومن ذٰلك الوَقْفُ علىٰ : ﴿ عَيْنًا فِيهَا تُسَمَّىٰ ﴾ أيْ : هي مُسَمَّاةٌ ومَعْرُوفَةٌ ، ثم يَبْدأُ بـ : ﴿ سَلْسَبِيلًا ﴾ علىٰ أنَّ : سَلْ فِعْلُ أَمْرٍ بمَعْنَىٰ : اتْبَعْ سَبِيلًا أيْ : طَرِيقًا يُوصِلُكَ إلىٰ تلك العَيْنِ ، وهٰذا مَرْدُودٌ ؛ لأنَّها رُسِمَتْ في القُرْآنِ مَوْصُولَةً .

ومن ذٰلك الوَقْفُ علىٰ : ﴿ وَإِذْ قَالَ لُقْمَٰنُ لِٱبْنِهِۦ وَهُوَ يَعِظُهُۥ يَٰبُنَىَّ لَا تُشْرِكْ ﴾ ثمَّ يَقْرَأُ ﴿ بِٱللَّهِ ۖ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾ وكأنَّه يَحْلِفُ يَمِينًا بالله ، والأمثلةُ علىٰ ذٰلك كثيرةٌ مَوْجودةٌ في المُطَوَّلاتِ[1] .

---

(١) ـ انظر : (النشر : ١/ ٢٣١) ، (نهاية القول المفيد : ١٧١) ، وكتابي : (المُفَصَّل في علوم التجويد) .

٦ ـ وَقْفُ المُرَاقَبَةِ أَوِ المُعانَقَةِ

وَقْفُ المُرَاقَبَة أَوِ المُعانَقَة : إذا تَعَانَقَ الوَقْفانِ بأنِ اجْتَمَعَا في مَحَلٍّ وَاحِدٍ فلا يَصِحُّ للْقَارِئِ أَنْ يَقِفَ عَلَىٰ كُلٍّ مِنْهُما ، بلْ إذا وَقَفَ عَلَىٰ أحدهما امتَنَعَ الوَقْف عَلَى الآخر ؛ لِئَلَّا يَخْتَلَّ المَعْنىٰ ، وسُمِّيَ : « تَعَانُقًا » ؛ لأنَّ الوَقْفين قَدْ تَعَانَقَا ، وسُمِّيَ : « وَقْفَ المُرَاقَبَةِ » ؛ لأنَّ القَارِئَ يُرَاقِبُ الوَقْفَ الثَّانيَ فيَنْبَغِي عليه أَنْ يَنْتَبِهَ فلا يَقِفَ عِنْدَه إذا وَقَفَ في المَوْضِعِ الأوَّلِ .

أمثلتُه حَصَرَها بَعْضُهم بخَمْسَةٍ وثَلاثينَ مَوْضِعًا في القُرْآنِ الكريم ، ووَضَعَ له عُلَمَاءُ الضَّبْطِ والرَّسْم عَلامَةً ليُعْرَفَ ، وهي : « ۛ » ثلاثُ نُقَطٍ مُتَرَاكِبَةٍ ، وسأَذْكُرُ بَعْضَها [٢] :

الأَوَّلُ : قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ لَا رَيْبَۛ ﴾ ، فإنَّهُ يُرَاقِبُ قَوْلَهُ تعالىٰ : ﴿ فِيهِۛ ﴾ [البقرة : ٢] ، فإذا وَقَفَ علىٰ أحدهما لا يَقِفُ على الآخر .

الثَّاني : قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍۛ ﴾ ، فإنَّهُ يُرَاقِبُ قَوْلَهُ تعالىٰ : ﴿ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْۛ ﴾ [البقرة : ٩٦] .

الثَّالِثُ : قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْۛ ﴾ ، فإنَّهُ يُرَاقِبُ قَوْلَهُ تعالىٰ : ﴿ أَرْبَعِينَ سَنَةًۛ ﴾ [المائدة : ٢٦] .

الرَّابعُ : قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْۛ ﴾ ، فإنَّهُ يُرَاقِبُ قَوْلَهُ تعالىٰ : ﴿ وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْۛ ﴾ [المائدة : ٤١] .

إلىٰ غير ذٰلكم من الأمثلةِ الَّتي يُمْكِنُ الرُّجُوعُ إليها في الكُتُبِ المُطَوَّلاتِ .

---

(١) ـ ومن أراد الإطِّلاع عليها كلِّها فليَرْجِعْ إلىٰ : (نهاية القول المفيد : ١٧٢ ـ ١٧٣) .

٧٨ - وَلَيْسَ فِي ٱلْقُرْآنِ مِنْ وَقْفٍ وَجَبْ (١) وَلَا حَرَامٌ (٢) غَيْرُ (٣) مَالَهُ سَبَبْ

تَنْبِيهٌ:

وخَتَمَ ابْنُ الجَزَرِيِّ بابَ الوَقْفِ والابْتِدَاءِ بهٰذا التَّنْبِيهِ، ومَعْنَاه: أنَّه ليس في القُرْآنِ وَقْفٌ واجبٌ إذا تركَه القارِئُ أَثِمَ، ولا حَرَامٌ إذا فَعَلَهُ أَثِمَ؛ لأنَّ الوَقْفَ والوَصْلَ لا يَدُلَّانِ علىٰ مَعْنًى حتَّىٰ يَختلَّ بذَهَابِهما، والحَاصِلُ منهما إيهامُ خِلافِ المُرَادِ في المَوَاضِعِ الَّتي نُهِيَ عن الوَقْفِ عليها، أَوْ أُمِرَ به، إنَّما هو لتَوَهُّمِ السَّامعِ استقلالَ ما بعدَها، أَوِ اتِّصالَه مَعَ كونِه خلافَ الواقعِ، فليس التَّوَهُّمُ من ذاتِ الوقْفِ والوَصْلِ، فلا يكونُ الوَقْفُ واجبًا ولا حَرَامًا، إلَّا أنْ يكونَ له سَبَبٌ يَسْتَدْعِيْ تَحْرِيمَهُ فيَحْرُمُ، كأنْ يَقصِدَ الوَقْفَ علىٰ: ﴿ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ ﴾ أَوْ ﴿ إِنِّي كَفَرْتُ ﴾ ونَحْوِهما من غيرِ ضَرورةٍ، فهٰذا وَقْفٌ حَرَامٌ، أي يَأْثَمُ فَاعِلُهُ.

مُلَاحَظَةٌ أَدَائِيَّةٌ:

واعْلَمْ أنَّ الابتِدَاءَ يُطْلَبُ فيه ما يُطْلَبُ في الوَقْفِ، فلا يكونُ إلَّا بمُسْتَقِلٍّ في المَعْنىٰ، مُوْفٍ بالمَقْصُودِ، يُستفادُ منه مَعْنًى صَحِيحٌ، بَلْ هو آكَدُ، إذِ اعتبارُ حُسْنِ مَطالِعِ الكَلامِ وأَوَائِلِهِ، أَوْلىٰ من مُنتهاهُ وآخِرِهِ، ولأنَّه لا يكونُ إلَّا اختيارًا، بخلافِ الوَقْفِ فربَّما تَدعو إليه ضَرُورةٌ، وتَتفاوَتُ مَرَاتِبُهُ كتَفاوُتِ مَرَاتِبِ الوَقْفِ من التَّامِّ،

---

(١) - « يَجِبْ »: ويَجُوز: « وَجَبْ »، ورِوايةُ الماضي هيَ الرِّوايةُ الَّتي ضُبِطَتْ عن النَّاظمِ آخِرًا، كما نَصَّ عَبْدُ الدَّائِمِ الأزهريُّ حيث قال: « وهي النُّسْخَةُ الَّتي ضَبَطْناها عنه آخرًا، وفي النُّسخة القَديمة السَّابقة بصيغةِ المُستقبلِ، والأَوَّلُ أَحْسَنُ، والثَّاني جائزٌ » انظر: (الطِّرازاتُ المُعْلَمَةُ: ٢٠٤).

(٢) - « ولا حَرامٌ »: بالرَّفع ويَجُوزُ الجَرُّ.

(٣) - « غَيْرُ »: بالنَّصْبِ والرَّفعِ والجَرِّ، وكلُّ وَجْهٍ يُعْرَبُ حَسَبَ سِياقِ ما قَبْله.

والكافي ، والحَسَنِ ، وقَدْ يكونُ الابتِدَاءُ قَبيحًا كالوَقْفِ ، ويَتفاوتُ في القُبْحِ ، فلو وُقِفَ على : ﴿ مَرَضٌ ﴾ من قولِه تعالى : ﴿ وَإِذْ يَقُولُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ مَّا وَعَدَنَا ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ إِلَّا غُرُورًا ﴾ [الأحزاب : ١٢] ، أَوْ على : ﴿ مَّا وَعَدَنَا ٱللَّهُ ﴾ [الأحزاب : ١٢] ضَرُورةً كان الابتداءُ بلفظ الجلالةِ قبيحًا ، وبـ : ﴿ وَعَدَنَا ٱللَّهُ ﴾ أَقْبَحَ منه ، وبـ : ﴿ مَّا وَعَدَنَا ٱللَّهُ ﴾ أَقْبَحَ منهما .

وقَدْ يكونُ الابتِدَاءُ أشدَّ قبْحًا من الوَقْفِ ، كما إذا وَقَفَ على : ﴿ قَالُوٓاْ ﴾ من قولِه تعالى : ﴿ لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ ﴾ [آل عمران : ١٨١] ، وقولِه تعالى : ﴿ لَقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ ﴾ [المائدة : ٧٢] ، ثم ابتدأَ بـ : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ ﴾ ، فهذا في غاية القُبْحِ ، بل عليك أنْ تَقِفَ على : ﴿ أَغْنِيَآءُ ﴾ أو ﴿ مَرْيَمَ ﴾ ، ثم الابتِداءُ بما بعدَهُنَّ .

ومثلُهُ الوقْفُ على : ﴿ ٱلْيَهُودُ ﴾ في قولِه تعالى : ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ ﴾ ، والابتِدَاءُ بـ : ﴿ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ ﴾ .

وعلى : ﴿ ٱلنَّصَٰرَىٰ ﴾ في قولِه تعالى : ﴿ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ ﴾ ، والابتِدَاءُ بـ : ﴿ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ ﴾ .

وكذا الابتِدَاءُ بـ : ﴿ يَدُ ٱللَّهِ ﴾ في قولِه تعالى : ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ ﴾ .

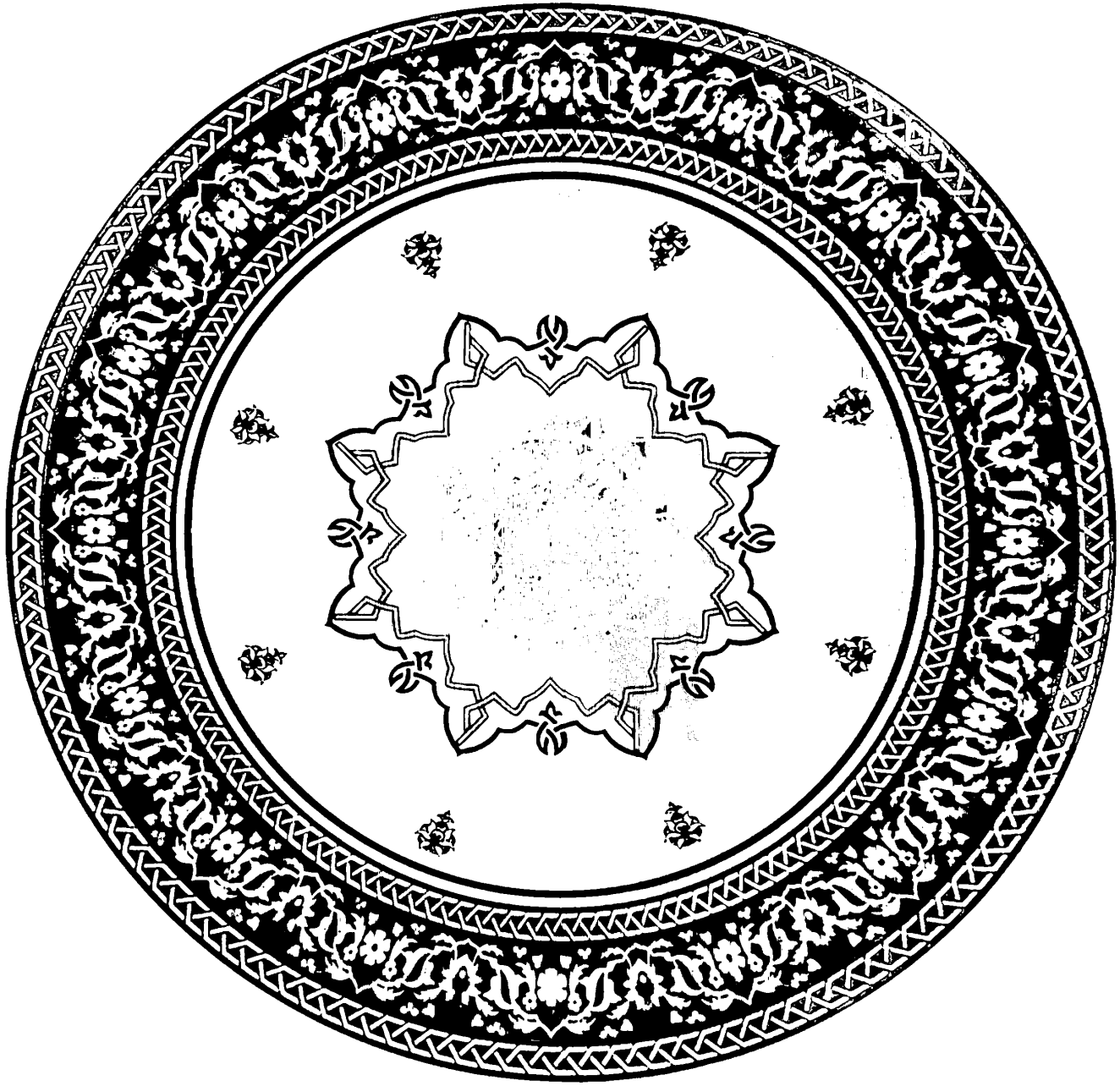

بَابُ
المَقْطُوعِ وَالمَوْصُولِ

الشرح المنهجي
على
المقدمة الجزرية

بَابُ المَقْطُوعِ وَالمَوْصُولِ

سَبَقَ أنْ ذَكَرْنا أنَّ الوَقْفَ يَنقَسِمُ إلىٰ سِتَّةِ أقْسامٍ، وأنَّ الوَقْفَ الاِخْتِبَارِيَّ -بالباءِ المُوَحَّدةِ- قد يتعلَّقُ بالرَّسْمِ، ولمَّا كان القارِئُ مُحْتاجًا إلىٰ مَعْرِفةِ المَقْطُوعِ والمَوْصُولِ، وتاءِ التأنيثِ، أمَرَ ابْنُ الجَزَرِيِّ بمَعْرفتِه ودِرايتِهِ كما أشار في المُقَدِّمَةِ، فأفْرَدَهُما ببابَيْن فقال:

٧٩- وَٱعْرِفْ لِمَقْطُوعٍ وَمَوْصُولٍ وَتَا ... فِي ٱلْمُصْحَفِ ٱلْإِمَامِ فِيمَا قَدْ أَتَىٰ

أي اعْرِفْ أيُّها القارِئُ حكْمَ المَقْطُوعِ والمَوْصولِ، وتاءِ التأنيثِ الَّتي كُتبتْ بتاءٍ مبسوطةٍ لا بهاءٍ مربوطةٍ، علىٰ ما هو مرسومٌ في المُصْحَفِ الإمامِ، وهو مُصْحَفُ سيِّدِنا عثمانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أوِ المُرَادُ به جنْسُ المصْحَفِ الشريفِ.

واعْلَمْ أنَّ فائِدَةَ مَعْرِفَةِ الرَّسْمِ فيما ذُكِرَ، أنَّ القارِئَ قَدْ يَنقَطِعُ نفَسُهُ فيَقِفُ علىٰ ما يَجُوزُ قَطْعُه في محَلِّ قَطْعِهِ دونَ ما لا يَجوزُ إلَّا وَصْلُهُ، وأيضًا فإنَّ القارِئَ قَدْ يُختَبَرُ في ذٰلك، فيقالُ له: كيفَ تَقِفُ علىٰ نَحْوِ: ﴿ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ ﴾ [التوبة: ١١٨]، من حيثُ القَطْعُ والوَصْلُ، فيَقِفُ علىٰ لَفْظَةِ: ﴿ أَن ﴾ ولا يَقِفُ علىٰ لَفْظَةِ: ﴿ لَّا ﴾؛ لأنَّه مَقْطُوعٌ فلو كانَ مَوْصولًا، مِثْلُ: ﴿ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ ﴾ [هود: ٢] المَوْضِعِ الأوَّلِ، فيَقِفُ علىٰ: ﴿ أَلَّا ﴾.

والمَقْطُوعُ: ما كان مَقْطُوعًا في رَسْمِ المُصْحَفِ الشَّريفِ، والمَوْصُولُ: ما كان مَوْصُولًا في الرَّسْمِ كذٰلك.

« لِمَقْطُوعٍ »: اللَّامُ زائِدَةٌ للتَّأكيدِ، وإنَّما قدَّمَ ابْنُ الجَزَرِيِّ القطْعَ على الوَصْلِ، قالوا: لأنَّه الأَصْلُ، وقدَّمَ المَقْطُوعَ والمَوْصُولَ علىٰ تاءِ التَّأنيثِ؛ لإجماعِ القرَّاءِ عليهما بخِلافِ تاءِ التأنيثِ فإنَّها بحَسَبِ مَذَاهبِهم؛ فبَعْضُهُمْ يَقِفُ عليها بالهاءِ، وبَعْضُهُمْ يَقِفُ عليها بِالتَّاءِ، ثمَّ شَرَعَ في تَفْصِيلِ ذٰلك فقالَ:

٨٠ـ فَٱقْطَعْ بِعَشْرِ كَلِمَاتٍ(١): أَن لَّا مَعْ : مَلْجَإٍ(٢)، وَلَآ إِلَـٰهَ إِلَّا
٨١ـ وَتَعْبُدُوا يَاسِينَ ، ثَانِي هُودَ ، لَا يُشْرِكْنَ ، تُشْرِكْ ، يَدْخُلْنَ ، تَعْلُوا عَلَى
٨٢ـ أَن لَّا يَقُولُوا ، لَآ أَقُولُ/ إِنَّمَا: بِٱلرَّعْدِ ، وَٱلْمَفْتُوحَ صِلْ/ وَعَن مَّا

من العُلُومِ المُلْحَقَةِ بعِلْمِ رَسْمِ المُصْحَفِ عِنْدَ عُلَمَاءِ التَّجْوِيدِ ما يُسَمَّىٰ : بالمَقْطُوعِ ، ويُقَابِلُهُ المَوْصُولُ ، ويَقْصِدُونَ بِالمَقْطُوعِ : الكَلِمَاتِ الَّتِي جَاءَتْ في المُصْحَفِ مَقْطُوعَةً في الخَطِّ مَوْصُولَةَ اللَّفْظِ ، مِثْلُ : ﴿ وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ ﴾ [التوبة : ١١٨] فهذه مَقْطُوعَةٌ ، أَيْ : قُطِعتْ : ﴿ أَن ﴾ عَنْ : ﴿ لَّا ﴾ في الخَطِّ ، بَيْنَمَا جَاءَتْ في بَعْضِ الأَمَاكِنِ مَوْصُولَةً ، وَقَدْ ضَبَطَ العُلَمَاءُ هٰذه المَوَاضِعَ كُلَّهَا في عِلْمِ رَسْمِ القُرْآنِ وأَلْحَقُوهَا بعِلْمِ التَّجْوِيدِ ، وهناك كَلِمَاتٌ مُتَّفَقٌ على قَطْعِها ، وهناك كَلِمَاتٌ مُخْتَلَفٌ فيها ، وسَأَتَكَلَّمُ في هٰذا الفَصْلِ في مَبْحَثَيْنِ هَامَّيْنِ :

المَبْحَثُ الأَوَّلُ : في بيان الكَلِمَاتِ المَقْطُوعَةِ والمَوْصُولَةِ المُتَّفَقِ عليها والمُخْتَلَفِ فيها الَّتي وَرَدَ ذِكْرُهَا في الجَزَرِيَّةِ .

المَبْحَثُ الثَّانِي : في بيان الكَلِمَاتِ المَقْطُوعَةِ الَّتي لم تَرِدْ في الجَزَرِيَّةِ .

---

(١) ـ « كَلِماتٍ » : بِالتَّنْوينِ في جَميعِ النُّسَخ ، وجاءتْ في بَعْضِ النُّسَخِ المَطْبُوعَةِ بالكَسرِ بدون تَنوينٍ ، وأشارَ مُلَّا عَلِيٍّ القاري إلىٰ ضَبْطِها كذٰلِكَ بالإضافةِ ، ورَجَّحَ الأَوَّلَ من حيث الوَزْنُ والمَعْنىٰ ، انظر : (المنح الفكرية : ٢٧١) .

(٢) ـ « مَلْجَأَ » : بفَتْحِ الهَمْزَةِ على الحِكاية ، ويَجُوزُ تَنْوينُها مَجْرُورةً ، وهو أَوْفَقُ للوَزْنِ .

المَبْحَثُ الأَوَّلُ

في بَيَانِ الكَلِمَاتِ المَقْطُوعَةِ والمَوْصُولَةِ المُتَّفَقِ عليها والمُخْتَلَفِ فيها الَّتي وَرَدَ ذِكْرُها في الجَزَرِيَّةِ

وهٰذِهِ الكَلِمَاتُ سِتٌّ وعِشْرُونَ كَلِمَةً: منها ما هو مَقْطُوعٌ أَوْ مَوْصُولٌ بالاِتِّفَاقِ، ومنها ما هو مُخْتَلَفٌ فيه بَيْنَ القَطْعِ والوَصْلِ وسأَذْكُرُها حَسَبَ تَرْتِيبِها في الجَزَرِيَّةِ؛ لأَنَّ ابنَ الجَزَرِيِّ ضَبَطَ البابَ ضَبْطًا دَقِيقًا، وهو بابٌ من أَهَمِّ الأَبْوَابِ الَّتي يَنْبَغِي حِفْظُها وفَهْمُها:

الكَلِمَةُ الأُولَىٰ: ﴿ أَن ﴾ مَفْتُوحةَ الهَمْزَةِ ساكِنةَ النُّونِ مَعَ: ﴿ لَا ﴾ النَّافِيَةِ، جاءت في القُرْآنِ الكريم علىٰ ثلاثة أقسام:

أَوَّلُهَا: المُتَّفَقُ علىٰ أنَّها مَقْطُوعَةٌ.

وثانيها: المُتَّفَقُ علىٰ أنَّها مَوْصُولَةٌ.

وثالثها: مُخْتَلَفٌ فيها بَيْنَ القَطْعِ والوَصْلِ.

أَمَّا القِسْمِ الأَوَّلُ: المُتَّفَقُ علىٰ أنَّها مَقْطُوعَةٌ: فقَدِ اتَّفَقَتِ المَصَاحِفُ علىٰ قَطْعِ: ﴿ أَن ﴾ عن: ﴿ لَا ﴾ ويُوقَفُ علىٰ: ﴿ أَن ﴾ اختبارًا -بالباء- وتُدْغَمُ النُّونُ في اللَّام لَفْظًا لا خَطًّا في عَشَرَةِ مَوَاضِعَ:

الأَوَّلُ: قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿ وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ ﴾ [التوبة: ١١٨].

الثَّانِي: قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿ وَأَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾ [هود: ١٤].

الثَّالِثُ: قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿ أَن لَّا تَعْبُدُواْ ٱلشَّيْطَٰنَ ﴾ [يس: ٦٠].

الرَّابِعُ: قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿ أَن لَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾ [هود: ٢٦].

الخَامِسُ: قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿ أَن لَّا يُشْرِكْنَ بِٱللَّهِ شَيْـًٔا ﴾ [الممتحنة: ١٢].

السَّادِسُ : قَوْلُهُ تَعَالَىٰ : ﴿ أَن لَّا تُشْرِكْ بِي شَيْـًٔا ﴾ [الحج : ٢٦] .

السَّابِعُ : قَوْلُهُ تَعَالَىٰ : ﴿ أَن لَّا يَدْخُلَنَّهَا ٱلْيَوْمَ عَلَيْكُم مِّسْكِينٌ ﴾ [القلم : ٢٤] .

الثَّامِنُ : قَوْلُهُ تَعَالَىٰ : ﴿ وَأَن لَّا تَعْلُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ ﴾ [الدخان : ١٩] .

التَّاسِعُ : قَوْلُهُ تَعَالَىٰ : ﴿ أَن لَّا يَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ ﴾ [الأعراف : ١٦٩] .

العَاشِرُ : قَوْلُهُ تَعَالَىٰ : ﴿ حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ ﴾ [الأعراف : ١٠٥] .

وأمَّا القِسْمُ الثَّانِي : المُتَّفَقُ على أنَّها مَوْصُولَةٌ ؛ فتُدْغَمُ فيه النُّونُ في اللَّام لَفْظًا وخَطًّا ، ففي غير مَوَاضِعِ القَطْعِ العَشَرَةِ المُتَّفَقِ عليها ، والمَوْضِعِ المُخْتَلَفِ فيه ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَىٰ : ﴿ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾ [هود : ٢] ، وقَوْلِهِ تَعَالَىٰ : ﴿ أَلَّا تَعْلُوا۟ عَلَىَّ ﴾ [النمل : ٣١][1] ، وقَوْلِهِ تَعَالَىٰ : ﴿ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾ [المائدة : ٧١] ، وقَوْلِهِ تَعَالَىٰ : ﴿ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾ [طه : ٨٩] ، ونَحْو ذَلِكَ .

أمَّا القِسْمُ الثَّالِثُ : وهو المُخْتَلَفُ فيه بَيْنَ القَطْعِ والوَصْلِ فوَقَعَ في مَوْضِعٍ وَاحِدٍ ، وهو قَوْلُهُ تَعَالَىٰ : ﴿ فَنَادَىٰ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبْحَٰنَكَ إِنِّى كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [الأنبياء : ٨٧] ، فَرُسِمَ في أَكْثَرِ المَصَاحِفِ مَقْطُوعًا وفي أقلِّها مَوْصُولًا ، والقَطْعُ أَشْهَرُ وعَلَيْه العَمَلُ ، وهٰذا القِسْمُ ممَّا فاتَ ابنَ الجَزَرِيِّ التَّنْبِيهُ عَلَيْه في الجَزَرِيَّةِ .

(١) ـ مُلَاحَظَةٌ : قَيَّدَ ابنُ الجَزَرِيِّ هٰذا المَوْضِعَ بقوله : ﴿ تَعْلُوا۟ عَلَىَّ ﴾ ، بالأَلِفِ المَقْصُورَةِ ؛ حَتَّىٰ يَخْرُجَ مَوْضِعُ : ﴿ تَعْلُوا۟ عَلَىَّ ﴾ الَّذِي بالياء في سورة النمل [آية : ٣١] .

٨٢ـ إن لا يقولوا لا أقول/إن مَّا: بِالرَّعْدِ، وَالْمَفْتُوحَ صِلْ/وَعَن مَّا

الكَلِمَةُ الثَّانِيَةُ: ﴿ إِن ﴾ مَكْسُورَةَ الهَمْزَةِ ساكنةَ النُّونِ، وهي الشَّرْطِيَّةُ مَعَ: ﴿ مَا ﴾ المُؤَكَّدَةِ جاءتْ في القُرْآنِ الكريم على قِسْمَيْنِ:

القِسْمُ الأَوَّلُ: وهو مَقْطُوعٌ بالاِتِّفاقِ وذلِكَ في مَوْضِعٍ وَاحِدٍ فقط، وهو قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿ وَإِن مَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ ٱلَّذِى نَعِدُهُمْ ﴾ [الرعد: ٤٠]؛ فقَدِ اتَّفَقَتِ المَصَاحِفُ على قَطْعِ ﴿ إِن ﴾ عن ﴿ مَّا ﴾ في هٰذا المَوْضِعِ.

القِسْمُ الثَّانِي: وهو مَوْصُولٌ باتِّفاقِ المَصَاحِفِ وتُدْغَمُ فيه النُّونُ خَطًّا ولَفْظًا، وهو ما سوىٰ مَوْضِعِ القَطْعِ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ ٱلَّذِى نَعِدُهُمْ ﴾ [يونس: ٤٦].

الكَلِمَةُ الثَّالِثَةُ: ﴿ أَمَّا ﴾ بفَتْحِ الهَمْزَةِ مُشَدَّدَةَ المِيمِ، والمُرَادُ بها المُرَكَّبَةُ من: ﴿ أَمْ ﴾ و ﴿ مَا ﴾ الاِسْمِيَّةِ، وهي في القُرْآنِ الكريم قِسْمٌ وَاحِدٌ مَوْصُولٌ باتِّفاقٍ، فقَدِ اتَّفَقَتِ المَصَاحِفُ علىٰ وَصْلِ: ﴿ أم ﴾ بـ: ﴿ مَا ﴾ ووَقَعَتْ في أربعةِ مَوَاضِعَ في القُرْآنِ، وهي:

١ـ٢ـ قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿ أَمَّا ٱشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ ٱلْأُنثَيَيْنِ ﴾ [الأنعام: ١٤٣ـ١٤٤].

٣ـ قَوْلُهُ تعالىٰ: ﴿ أَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [النمل: ٥٩].

٤ـ قَوْلُهُ تعالىٰ: ﴿ أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [النمل: ٨٤].

وليس منها: ﴿ أَمَّا ﴾ الَّتي هي حَرْفُ شَرْطٍ وتَفْصِيلٍ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝٩ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴾ [الضحىٰ: ٩ـ١٠]، وقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ فَأَمَّا مَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ ۝٦ فَهُوَ فِى عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴾ [القارعة: ٦ـ٧] وهو كَثِيرٌ في القُرْآنِ الكريم، كما أنَّه مَوْصُولٌ بالاِتِّفاقِ في جَميعِ المَصَاحِفِ.

وأَشَارَ إليه ابنُ الجَزَرِيِّ بقَوْلِهِ: والمَفْتُوحَ صِلْ، أي: إنْ كانتْ: ﴿ أَمْ ﴾ مَفْتُوحَةَ الهَمْزَةِ فَصِلْهَا.

٨٢ - لا يقولوا، لآ أقول/إن مَّا: بِٱلرَّعْدِ، وَٱلْمَفْتُوحَ صِلْ/وَعَن مَّا

٨٣ - نُهُوا أَقْطَعُوا/مِن مَّا: بِرُومٍ وَٱلنِّسَا خُلْفُ ٱلْمُنَافِقِينَ/أَم مَّنْ: أَسَسَ

الكَلِمَةُ الرَّابِعَةُ : ﴿ عَن ﴾ الجارَّةُ مَعَ : ﴿ مَا ﴾ المَوْصُولَةِ وهي في القُرْآنِ الكريم علىٰ قِسْمَيْنِ :

القِسْمُ الأَوَّلُ : مَقْطُوعٌ بالاِتِّفَاقِ وذٰلِكَ في مَوْضِعٍ وَاحِدٍ فقط ، وهو قَوْلُهُ تَعَالَىٰ : ﴿ فَلَمَّا عَتَوْاْ عَن مَّا نُهُواْ عَنهُ ﴾ [الأعراف : ١٦٦] ؛ فقَدِ اتَّفَقَتِ المَصَاحِفُ علىٰ قَطْعِ : ﴿ عَن ﴾ عن : ﴿ مَّا ﴾ في هٰذا المَوْضِعِ ، ويُوقَفُ علىٰ : ﴿ عَن ﴾ اختبارًا - بالباء - أَوِ اضْطِرارًا ، وتُدْغَمُ النُّونُ في المِيمِ لَفْظًا لا خَطًّا .

القِسْمُ الثَّانِي : وهو مَوْصُولٌ باتِّفاقِ المَصَاحِفِ وتُدْغَمُ فيه النُّونُ لَفْظًا وخَطًّا ، وهو ما عَدَا مَوْضِعَ القَطْعِ المُتَّفَقِ عليه ، نَحْوُ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا ﴾ [الإسراء : ٤٣] ، وقوله تعالىٰ : ﴿ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [القصص : ٦٨] .

وأَمَّا : ﴿ عَن ﴾ الجَارَّةُ مَعَ : ﴿ مَا ﴾ الاِسْتِفْهَامِيَّةِ مَحْذُوفَةَ الأَلِفِ : فمَوْصُولَةٌ باتِّفاقِ المَصَاحِفِ ، وتُدْغَمُ النُّونُ في المِيمِ لَفْظًا وخَطًّا ، وذٰلِكَ في مَوْضِعٍ وَاحِدٍ في القُرْآنِ الكريم ، وهو قَوْلُهُ تَعَالَىٰ : ﴿ عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ﴾ [النبأ : ١] .

٨٣ - نُهُوا ٱقْطَعُوا/مِن مَّا: بِرُومٍ وَٱلنِّسَا[1] خُلْفُ ٱلْمُنَافِقِينَ/أَم مَّنْ: أَسَسَ

الكَلِمَةُ الخَامِسَةُ: ﴿ مِن ﴾ الجارَّةُ مَعَ: ﴿ مَا ﴾ المَوْصُولَةِ جاءتْ في القُرْآنِ الكريم على أقسام ثلاثة:

أمَّا القِسْمُ الأَوَّلُ: فقَدِ اتَّفَقَتِ المَصَاحِفُ على قَطْعِ: ﴿ مِن ﴾ عن: ﴿ مَا ﴾، وذٰلِكَ في مَوْضِعَيْنِ اثْنَيْنِ فقط:

أَوَّلُهُمَا: قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿ فَمِن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم مِّن فَتَيَٰتِكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ ﴾ [النساء: ٢٥].

وثَانِيهِما: قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿ هَل لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم ﴾ [الروم: ٢٨].

وأمَّا القِسْمُ الثَّانِي: وهو المُخْتَلَفُ فيه بَيْنَ القَطْعِ والوَصْلِ، فوَقَعَ في مَوْضِعٍ وَاحِدٍ في القُرْآنِ الكريم، وهو قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿ وَأَنفِقُواْ مِن مَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ ﴾ [المنافقون: ١٠]، فَرُسِمَ في جُلِّ المَصَاحِفِ مَقْطُوعًا وفي أقلِّها مَوْصُولًا، والقَطْعُ أَشْهَرُ وعَلَيْه العَمَلُ.

وأمَّا القِسْمُ الثَّالِثُ: وهو المَوْصُولُ بالإِجْمَاعِ: ففي غير مَوْضِعَي القَطْعِ المُتَّفَقِ عليهما ومَوْضِعِ الوَصْلِ المُخْتَلَفِ فيه، والنُّونُ فيه مُدْغَمَةٌ لَفْظًا وخَطًّا، نَحْوُ قوله تعالىٰ: ﴿ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴾ [البقرة: ٣]، وقوله تعالىٰ: ﴿ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ ﴾ [النور: ٣٣]، وما إلىٰ ذٰلِكَ.

---

(١) - « مِن مَّا بِرُومٍ وَالنِّسَا »: هٰكذا في جَميعِ النُّسَخِ، قالَ عَبْدُ الدَّائِمِ الأزهريُّ: « قَولُه: « من مَّا بِرُومٍ وَالنِّسَا » هي النُّسخةُ الَّتي قَرأناها على النَّاظِمِ، وأَصْلَحَ في المَجْلِسِ، وقَرَأْنَاهَا عليهِ أيضًا: « مِن مَّا مَلَكْ رُومِ النِّسَا »، والكُلُّ صَحيحٌ »، انظر: (الطِّرازاتُ المُعْلَمَةُ: ٢١٠)، قُلْتُ: وممَّا يُرَجِّحُ الرِّوَايَةَ الثَّانيةَ أنَّ كِلَا المَوْضِعَيْنِ بَعدَهما كَلمةُ: ﴿ مَلَكَتْ ﴾.

مُلَاحَظَاتٌ وتَنْبِيهَاتٌ

المُلاحَظَةُ الأُولَىٰ :

إذا دَخَلَتْ : ﴿ مِن ﴾ الجَارَّةُ على الاِسْم الظَّاهِرِ فقد اتَّفَقَتِ المَصَاحِفُ علىٰ قَطْعِها عنه ، وتُدْغَمُ النُّونُ فيه لَفْظًا لا خَطًّا ، وذٰلِكَ نَحْوُ قوله تَعَالَىٰ : ﴿ مِن مَّالِ وَبَنِينَ ﴾ [المؤمنون : ٥٥] ، وقوله تَعَالَىٰ : ﴿ مِّن مَّالِ ٱللَّهِ ﴾ [النور : ٣٣] ، وقوله تَعَالَىٰ : ﴿ مِّن مَّآءٍ مَّهِينٍ ﴾ [السجدة : ٨] ، وقوله تَعَالَىٰ : ﴿ مِن مَّارِجٍ مِّن نَّارٍ ﴾ [الرحمٰن : ١٥] .

المُلاحَظَةُ الثَّانِيَةُ :

وإذا دَخَلَتْ : ﴿ مِن ﴾ علىٰ : ﴿ مَنْ ﴾ المَوْصُولَةِ فقد اتَّفَقَتِ المَصَاحِفُ علىٰ وَصْلِها بها ، وتُدْغَمُ النُّونُ في المِيمِ لَفْظًا وخَطًّا ، نَحْوُ قوله تَعَالَىٰ : ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَتَمَ شَهَٰدَةً عِندَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة : ١٤٠] ، وقوله تعالىٰ : ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّن دَعَآ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ [فصلت : ٣٣] ، وقوله تَعَالَىٰ : ﴿ وَعَلَىٰٓ أُمَمٍ مِّمَّن مَّعَكَ ﴾ [هود : ٤٨] ، وما إلىٰ ذٰلِكَ .

المُلَاحَظَةُ الثَّالِثَةُ :

وكذٰلِكَ إذا دَخَلَتْ : ﴿ مِن ﴾ علىٰ : ﴿ مَا ﴾ الاِسْتِفْهَامِيَّةِ مَحْذُوفَةَ الأَلِفِ فقد اتَّفَقَتِ المَصَاحِفُ علىٰ وَصْلِها بها وتُدْغَمُ فيها النُّونُ لَفْظًا وخَطًّا ، وذٰلِكَ في مَوْضِعٍ وَاحِدٍ في القُرْآنِ الكريم ، وهو قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ مِمَّ خُلِقَ ﴾ [الطارق : ٥] .

وقَدْ أشارَ إلىٰ ذٰلِكَ الإمام الشَّاطِبِيُّ في مَنْظُومَتِهِ : « العَقِيلَةِ »[1] بقوله :

لا خُلْفَ في قَطْعِ مِنْ مَعْ ظَاهِرٍ ذَكَرُوا ... مِمَّنْ جَمِيعًا فَصِلْ ، وَمِمَّ مُؤْتِمِرًا

(١) ـ انظر : (عقيلة أتراب القصائد ، البيت : ٢٤٢) .

٣ - ... أَقْطَعُوا/مِن مَّا: بِرُومٍ وَٱلنِّسَا ... خُلْفُ ٱلْمُنَافِقِينَ/أَم مَّنْ: أَسَّسَ

٨٤- فُصِّلَتِ، ٱلنِّسَا، وَذِبْحٍ/حَيْثُ مَا/ ... وَأَن لَّمِ ٱلْمَفْتُوحَ/ كَسْرُ إِنَّ مَا:

الكَلِمَةُ السَّادِسَةُ : ﴿ أَم ﴾ مَعَ : ﴿ مَن ﴾ الاِسْتِفْهَامِيَّةِ ، جاءتْ في القُرْآنِ الكريم علىٰ قِسْمَين:

أَوَّلُهُمَا : مَقْطُوعٌ بالاِتِّفَاقِ .

وثَانِيهِما : مَوْصُولٌ بالاِتِّفَاقِ .

أمَّا القِسْمُ الأَوَّلُ : فقَدِ اتَّفَقَتِ المَصَاحِفُ علىٰ قَطْعِ : ﴿ أَم ﴾ عن : ﴿ مَنْ ﴾ ويُوقَفُ علىٰ : ﴿ أَم ﴾ اضْطِرارًا أَوِ اختبارًا - بالباء - وتُدْغَمُ المِيمُ في المِيمِ لَفْظًا لا خَطًّا ، وذٰلِكَ في أربعة مَوَاضِعَ في القُرْآنِ :

الأَوَّلُ : قَوْلُهُ تَعَالَىٰ : ﴿ أَم مَّن يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا ﴾ [النساء: ١٠٩] .

الثَّانِي : قَوْلُهُ تَعَالَىٰ : ﴿ أَم مَّنْ أَسَّسَ ﴾ [التوبة: ١٠٩] .

الثَّالِثُ : قَوْلُهُ تَعَالَىٰ : ﴿ فَٱسْتَفْتِهِمْ أَهُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَم مَّنْ خَلَقْنَآ ﴾ [الصافات: ١١] ، وأشار ابنُ الجزريِّ بقوله : « ذِبْحٍ » إلىٰ هٰذا المَوْضِعِ من سورة الصَّافات .

الرَّابِعُ : قَوْلُهُ تَعَالَىٰ : ﴿ أَم مَّن يَأْتِىٓ ءَامِنًا يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ [فصلت: ٤٠] .

وأمَّا القِسْمُ الثَّانِي : فقَدِ اتَّفَقَتِ المَصَاحِفُ علىٰ وَصْلِ : ﴿ أَم ﴾ بـ: ﴿ مَن ﴾ ، وتُدْغَمُ المِيمُ في المِيمِ لَفْظًا وخَطًّا ، وذٰلِكَ في غير مَوَاضِعِ القَطْعِ الأَرْبَعَةِ سَالِفَةِ الذِّكْرِ ، نَحْوُ قوله تعالىٰ : ﴿ أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ﴾ [النمل: ٦٠] ، وقوله تعالىٰ : ﴿ أَمَّن جَعَلَ ٱلْأَرْضَ قَرَارًا ﴾ [النمل: ٦١] ، وقوله تعالىٰ : ﴿ أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ ﴾ [النمل: ٦٢] ، وقوله تعالىٰ : ﴿ أَمَّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ جُندٌ لَّكُمْ ﴾ [الملك: ٢٠] ، وما إلىٰ ذٰلِكَ .

٨٤ـ فُصِّلَتِ، ٱلنِّسَا، وَذِبْحٍ/ حَيْثُ مَا/ وَأَن لَّمِ ٱلْمَفْتُوحَ/ كَسْرُ إِنَّ مَا:

الكَلِمَةُ السَّابِعَةُ: ﴿ حَيْثُ ﴾ مَعَ: ﴿ مَا ﴾.

جاءتْ في القُرْآنِ الكريم قِسْمًا واحدًا، واتَّفَقَتِ المَصَاحِفُ فيه على قَطْعِ: ﴿ حَيْثُ ﴾ عن: ﴿ مَا ﴾، وذٰلِكَ في مَوْضِعَيْنِ اثْنَيْنِ لا ثَالِثَ لهما في القُرْآنِ الكريم.

والمَوْضِعَان هما: قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ ۗ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ ﴾ [البقرة: ١٤٤].

وقَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ لِئَلَّا يَكُونَ ﴾ [البقرة: ١٥٠].

٨٤ـ فُصِّلَتِ، ٱلنِّسَا، وَذِبْحٍ/ حَيْثُ مَا/ وَأَن لَّمِ ٱلْمَفْتُوحَ/ كَسْرُ إِنَّ مَا:

الكَلِمَةُ الثَّامِنَةُ: ﴿ أَن ﴾ مَفْتُوحَةَ الهَمْزَةِ ساكنةَ النُّونِ المُخَفَّفةِ مَعَ: ﴿ لَّمْ ﴾ الجَازِمَةِ.

وهٰذِهِ الكَلِمَةُ وَرَدَتْ في القُرْآنِ الكريم قِسْمًا واحدًا، واتَّفَقَت فيه عُمُومُ المَصَاحِفِ علىٰ قَطْعِ: ﴿ أَن ﴾ عن: ﴿ لَّمْ ﴾، وتُدْغَمُ النُّونُ في اللَّام لَفْظًا لا خَطًّا في عُمُومِ القُرْآنِ الكريم، نَحْوُ قوله تَعَالَىٰ: ﴿ ذَٰلِكَ أَن لَّمْ يَكُن رَّبُّكَ مُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا غَٰفِلُونَ ﴾ [الأنعام: ١٣١]، ومثلها قَوْلُهُ تعالىٰ: ﴿ كَأَن لَّمْ تَكُنۢ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُۥ مَوَدَّةٌ ﴾ [النساء: ٧٣]، وما شابهها.

٨٤ ـ فُصِّلَتِ، ٱلنِّسَا، وَذِبْحٍ/ حَيْثُ مَا/ وَأَن لَّم ٱلْمَفْتُوحَ/ كَسْرُ إِنَّ مَا:
٨٥ ـ ٱلْأَنْعَامَ/ وَٱلْمَفْتُوحَ: يَدْعُونَ مَعًا وَخُلْفُ ٱلْأَنْفَالِ وَنَحْلٍ وَقَعَا

الكَلِمَةُ التَّاسِعَةُ : ﴿ إِنَّ ﴾ مَكْسُورَةَ الهَمْزَةِ مُشَدَّدَةَ النُّونِ مَعَ : ﴿ مَا ﴾ المَوْصُولَةِ ، وقَدْ وَرَدَتْ في القُرْآنِ الكريم على ثلاثة أقسام : مَقْطُوعٌ بالإجْماع ، مُخْتَلَفٌ فيه ، مَوْصُولٌ بلا خِلَافٍ .

أمَّا القِسْمُ الأَوَّلُ : فقَدِ اتَّفَقَتِ المَصَاحِفُ فيه على قَطْعِ : ﴿ إِنَّ ﴾ عن : ﴿ مَا ﴾ في مَوْضِعٍ وَاحِدٍ في القُرْآنِ الكريم وهو قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍ ﴾ [الأنعام : ١٣٤] .

وأمَّا القِسْمُ الثَّانِي : وهو المُخْتَلَفُ فيه ، فقَدْ رُسِمَ في بَعْضِ المَصَاحِفِ مَقْطُوعًا وفي بَعْضِها مَوْصُولًا ، وهٰذا في مَوْضِعٍ وَاحِدٍ في القُرْآنِ الكريم ، وهو قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّمَا عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [النحل : ٩٥] ، والوَصْلُ هو الأَشْهَرُ وعَلَيْهِ العَمَلُ .

وأمَّا القِسْمُ الثَّالِثُ : فقَدِ اتَّفَقَتِ المَصَاحِفُ فيه على وَصْلِهِ وذٰلِكَ في غير ما سَبَقَ ، نَحْوُ قوله تَعَالَى : ﴿ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ [الرعد : ١٩] .

مُلاحَظَةٌ :

قوله : « الَانْعَامَ » : يُوهِمُ أنَّ جَميعَ ما وَرَدَ من هٰذا اللفظ في هٰذه السورة مَقطُوعٌ ، وَقَد جاء في سِتَّةِ مَوَاضِعَ ، وَالصَّحِيح أنَّها كلَّها مَوْصُولةٌ إلا مَوْضِعًا واحدًا هو : ﴿ إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍ ﴾ [الأنعام : ١٣٤] ، فكان على النَّاظِمِ أنْ يقيِّدَها به ليَخْرُجَ ما عداهُ .

٨٥ ـ ٱلْأَنْعَامَ/وَٱلْمَفْتُوحَ:يَدْعُونَ مَعًا وَخُلْفُ ٱلْأَنْفَالِ وَنَحْلٍ وَقَعَا

الكَلِمَةُ العاشِرَةُ : ﴿ أَنَّ ﴾ مَفْتُوحَةَ الهَمْزَةِ مُشَدَّدَةَ النُّونِ مَعَ : ﴿ مَا ﴾ المَوْصُولَةِ أيضًا ، وقَدْ جاءتْ في القُرْآنِ الكريم على ثلاثة أقسام :
مَقْطُوعَةٌ باتِّفَاقٍ ، ومَوْصُولَةٌ باتِّفَاقٍ ، ومُخْتَلَفٌ فيها .

أمَّا القِسْمُ الأَوَّلُ : فقَدْ أَجْمَعَتِ المَصَاحِفُ فيه على قَطْعِ : ﴿ أَنَّ ﴾ عن : ﴿ مَا ﴾ ، وثَبَتَ هٰذا في مَوْضِعَيْنِ اثْنَيْنِ فَقَطْ :

أَوَّلُهُمَا : قَوْلُهُ تَعَالَىٰ : ﴿ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَٰطِلُ ﴾ [الحج : ٦٢] .

وثَانِيهِما : قَوْلُهُ تَعَالَىٰ : ﴿ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلْبَٰطِلُ ﴾ [لقمان : ٣٠] .

وأشارَ إلى المَوْضِعَيْنِ بقوله : « مَعًا » .

وأمَّا القِسْمُ الثَّانِي : فقَدِ اخْتَلَفَتْ فيه المَصَاحِفُ العُثْمَانِيَّةُ ؛ فَرُسِمَ في بَعْضِها مَقْطُوعًا وفي بَعْضِها مَوْصُولًا ، وذٰلِكَ في مَوْضِعَيْنِ في القُرْآنِ الكريم :

الأَوَّلُ : قَوْلُهُ تَعَالَىٰ : ﴿ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ ﴾ [الأنفال : ٤١] .

والثاني : قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ إِنَّمَا عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ [النحل : ٩٥] .

والأَشْهَرُ هو الوَصْلُ وعَلَيْه العَمَلُ .

وأشارَ إليهما بقَوْلِهِ : « وَخُلْفُ الأَنْفَالِ وَنَحْلٍ وَقَعَا » .

وأمَّا القِسْمُ الثَّالِثُ : فقَدْ أَجْمَعَتِ المَصَاحِفُ فيه على وَصْلِ : ﴿ أَنَّ ﴾ بـ : ﴿ مَا ﴾ وذٰلِكَ في غير ما سَبَقَ ، نَحْوُ قوله تَعَالَىٰ : ﴿ فَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴾ [المائدة : ٩٢] ، وقوله تَعَالَىٰ : ﴿ ٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ ﴾ [الحديد : ٢٠] ، وما إلىٰ ذٰلِكَ .

وفُهِمَ ذٰلك من سُكُوتِ ابنِ الجَزَرِيِّ عنه .

٨٦- وَكُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ ، وَاخْتُلِفْ رُدُّوا/كَذَا قُلْ بِنْسَمَا، وَالْوَصْلَ صِفْ

الكَلِمَةُ الحادية عَشْرَةَ : ﴿ كُلَّ ﴾ مَعَ : ﴿ مَا ﴾ ، وهي في القُرْآنِ الكريم ثلاثة أقسام :

القِسْمُ الأَوَّلُ : مَقْطُوعٌ بالاِتِّفَاقِ ، وجاء في مَوْضِعٍ وَاحِدٍ في القُرْآنِ الكريم ، في قوله تَعَالَىٰ : ﴿ وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ ﴾ [إبراهيم: ٣٤] ؛ فقَدْ أَجْمَعَتِ المَصَاحِفُ في هٰذا المَوْضِعِ علىٰ قَطْعِ : ﴿ كُلِّ ﴾ عن : ﴿ مَا ﴾ .

القِسْمُ الثَّانِي : مُخْتَلَفٌ فيه بين القَطْعِ والوَصْلِ ؛ فقَدْ رُسِمَ في بَعْضِ المَصَاحِفِ مَقْطُوعًا وفي بَعْضِها مَوْصُولًا ، وذٰلِكَ في أربعة مَوَاضِعَ في القُرْآنِ :

الأَوَّلُ : قَوْلُهُ تَعَالَىٰ : ﴿ كُلَّ مَا رُدُّوٓا۟ إِلَى الْفِتْنَةِ أُرْكِسُوا۟ فِيهَا ﴾ [النساء: ٩١] .

الثَّانِي : قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ لَّعَنَتْ أُخْتَهَا ﴾ [الأعراف: ٣٨] .

الثَّالِثُ : قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ كُلَّ مَا جَآءَ أُمَّةً رَّسُولُهَا ﴾ [المؤمنون: ٤٤] .

الرَّابِعُ : قَوْلُهُ تَعَالَىٰ : ﴿ كُلَّمَآ أُلْقِىَ فِيهَا فَوْجٌ ﴾ [الملك: ٨] .

مُلَاحَظَةٌ :

لم يَتَعَرَّضِ ابنُ الجَزَرِيِّ هنا إلىٰ هٰذهِ المَوَاضِعِ المُخْتَلَفِ فيها إلَّا لمَوْضِعِ النِّساءِ فقط بقوله : واخْتُلِفْ . . رُدُّوا . . ، وتَعَرَّضَ لها في النَّشْرِ ، كمَا تَعَرَّضَ لها شَارِحُوا الجَزَرِيَّةِ وغيرُهُمْ ، وقَدْ نَظَمَها العَلَّامَةُ مُلَّا عليٌّ القاري في شَرْحِهِ على المُقَدِّمَةِ فقال :

وَجَاءَ أُمَّةً ، وَأُلْقِيْ ، دَخَلَتْ في وَصْلِها وَقَطْعِهَا وَاخْتَلَفَتْ[1]

(١)- انظر : (المنح الفكرية : ٢٨٠) .

القِسْمُ الثَّالِثُ : مَوْصُولٌ بالإِجْماع ، أي : وَصْلُ : ﴿ كُلَّ ﴾ بـ : ﴿ مَا ﴾ وذلِكَ في غير مَوْضِعِ القَطْعِ المُتَّفَقِ عليه ، وفي غير المَوَاضِعِ الأربعة المُخْتَلَفِ فيها بَيْنَ القَطْعِ والوَصْلِ ، نَحْوُ قوله تَعَالَىٰ : ﴿ كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْاْ فِيهِ ﴾ [البقرة : ٢٠] ، وقوله تَعَالَىٰ : ﴿ كُلَّمَا رُزِقُواْ مِنهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا ﴾ [البقرة : ٢٥] ، وقوله تَعَالَىٰ : ﴿ كُلَّمَآ أَوْقَدُواْ نَارًا لِّلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا ٱللَّهُ ﴾ [المائدة : ٦٤] ، ونحوها .

٨٦ ـ وَكُلَّ مَا سَأَلْتُمُوهُ ، وَٱخْتُلِفْ ... رُدُّواْ / كَذَا قُلْ بِئْسَمَا ، وَٱلْوَصْلَ صِفْ

٨٧ ـ خَلَفْتُمُونِي وَٱشْتَرَوْاْ / فِي مَا ٱقْطَعَا : أُوحِي ، أَفَضْتُمْ ، ٱشْتَهَتْ ، يَبْلُو مَعًا

الكَلِمَةُ الثَّانِيَةَ عَشْرَةَ : ﴿ بِئْسَ ﴾ مَعَ : ﴿ مَا ﴾ ، وَرَدَتْ هٰذِهِ الكَلِمَةُ في تسعةِ مَوَاضِعَ ، وهي في القُرْآنِ الكريم علىٰ ثلاثة أقسام ، وإليكَ تَفْصِيلَهَا :

القِسْمُ الأَوَّلُ : مُخْتَلَفٌ فيه بَيْنَ القَطْعِ والوَصْلِ ، وهو مَوْضِعٌ وَاحِدٌ في القُرْآنِ الكريم ، في قوله تَعَالَىٰ : ﴿ قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِۦٓ إِيمَٰنُكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ [البقرة : ٩٣] ، في المَوْضِعِ الثَّانِي منها ، فَرُسِمَ في بَعْضِ المَصَاحِفِ مَقْطُوعًا وفي بَعْضِها مَوْصُولًا ، والمَشْهُورُ هو الوَصْلُ وعَلَيْه العَمَلُ .

القِسْمُ الثَّانِي : مَوْصُولٌ باتِّفاقٍ ، وذلِكَ في مَوْضِعَيْنِ اثْنَيْنِ :

أَوَّلُهُمَا : قَوْلُهُ تَعَالَىٰ : ﴿ بِئْسَمَا خَلَفْتُمُونِي مِنۢ بَعْدِيٓ ﴾ [الأعراف : ١٥٠] .

وثَانِيهِما : قَوْلُهُ تَعَالَىٰ : ﴿ بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ ﴾ [البقرة : ٩٠] .

وأشار إلىٰ ذٰلك بقوله : « والوَصْلَ صِفْ ... خَلَفْتُمُونِيْ وَاشْتَرَوْا » ، أيْ صِفْ مَوْضِعَ : ﴿ بِئْسَمَا ﴾ الَّذِي جاء بعده هٰذان اللَّفْظَانِ بأنَّه : مَوْصُولٌ .

القِسْمُ الثَّالِثُ: مَقْطُوعٌ باتِّفاقٍ: في غير ما سَبَقَ، وذٰلِكَ في سِتَّةِ مَوَاضِعَ في القُرْآنِ وهي:

المَوْضِع الأَوَّلُ: قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ ﴾ وهو المَوْضِعُ الثالث في [البقرة: ١٠٢].

المَوْضِع الثاني: قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿ فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ ﴾ [آل عمران: ١٨٧].

والمَوَاضِعُ الأَرْبَعَةُ الباقيةُ كلُّها في سورة المائدة، وهي قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿ لَبِئْسَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾، ﴿ لَبِئْسَ مَا كَانُواْ يَصْنَعُونَ ﴾، ﴿ لَبِئْسَ مَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ ﴾، ﴿ لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ ﴾ [٦٢-٦٣-٧٩-٨٠].

٨٧- خلَفْتُمُونِي وَٱشْتَرَوْاْ فِي مَا ٱقْطَعَا: أُوحِي، أَفَضْتُمْ، ٱشْتَهَتْ، يَبْلُو مَعًا

٨٨- ثَانِيْ فَعَلْنَ، وَقَعَتْ، رُوْمٌ(١)، كِلَا: تَنْزِيلُ(٢)، شُعَرَا، وَغَيْرَهَا(٣) صِلَا(٤)

الكَلِمَةُ الثَّالِثَةَ عَشْرَةَ: ﴿ فِى ﴾ الجارَّةُ مَعَ: ﴿ مَا ﴾ المَوْصُولَةِ.

اخْتَلَفَ كُتَّابُ المَصَاحِفِ في هٰذِهِ الكَلِمَةِ، والقَوْلُ المَشْهُورُ لهم أنَّها: ثلاثةُ أقْسامٍ:

القِسْمُ الأَوَّلُ: مَقْطُوعٌ باتِّفاقٍ أيْ: قَطْعُ: ﴿ فِى ﴾ عن: ﴿ مَا ﴾ وذٰلِكَ في مَوْضِعٍ وَاحِدٍ، وهو قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿ أَتُتْرَكُونَ فِى مَا هَٰهُنَآ ءَامِنِينَ ﴾ [الشعراء: ١٤٦].

القِسْمُ الثَّانِي: مُخْتَلَفٌ فيه بَيْنَ القَطْعِ والوَصْلِ فَرُسِمَ في بَعْضِ المَصَاحِفِ مَقْطُوعًا وفي بَعْضِها مَوْصُولًا، والأَشْهَرُ القَطْعُ وعَلَيْه العَمَلُ، وذٰلِكَ في عَشَرَةِ مَوَاضِعَ:

---

(١)- « رُوْمٌ »: بالرَّفْع في أكثر النسخ وعند أكثر الشُّرَّاح، وهو الأرْجَحُ؛ لأنَّه مُناسبٌ لِلمَعْطوفِ عليهَا، وهو « كِلَا » فهو بِالرَّفعِ حَتمًا لِلقافيةِ، ويَجُوزُ جَرُّها.

(٢)- « تَنْزِيلُ »: بالرَّفع على الحِكايةِ، ويَجُوزُ الجَرُّ لِلإضافةِ، والوَجهانِ صَحيحانِ، وقَرَأْتُها علىٰ مَشَايخي بالرفع، والرِّوايةُ المَشهورةُ الَّتي قَرَأْناها على المَشَايخ: « تَنزِيلُ شُعَرَا »، وهي فيها مُشْكِلَةٌ في الوَزْنِ حيثُ تَوَالتْ أَرْبَعُ حَرَكاتٍ فلا يَتَّزِنُ البَيتُ إلَّا بِشيءٍ مِن التَّصرُّفِ، وفي بَعْضِ النُّسخ: « تَنزِيلُ ظُلَّةٌ »: والظُّلَّةُ اسْمٌ من أَسْمَاء سُورَةِ الشُّعراء، وهو أَوْفَقُ وَزْنًا.

(٣)- « وَغَيرَها »: ويَجُوزُ: « وغَيرَ ذي » أيْ: غيرَ الشُّعراء، ولا يعودُ إلىٰ سائر المَذْكوراتِ كما تَوَهَّمَ البَعْضُ.

(٤)- « صِلَا »: وَأَلِفُ « صِلَا » لِلوَقفِ، وقيلَ أَصْلُها: « صِلَنْ » بنُون التَّوكيد الخفيفةِ وتُنْطَقُ أَلِفًا وَقْفًا.

الأَوَّلُ: قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿ فِي مَا فَعَلْنَ فِيٓ أَنفُسِهِنَّ مِن مَّعْرُوفٍ ﴾ [البقرة: ٢٤٠] وهو المَوْضِعُ الثَّانِي.

الثَّانِي: قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿ لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَآ ءَاتَىٰكُمْ ﴾ [المائدة: ٤٨].

الثَّالِثُ: قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿ لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَآ ءَاتَىٰكُمْ ﴾ [الأنعام: ١٦٥].

الرَّابِعُ: قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿ قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا ﴾ [الأنعام: ١٤٥].

الخَامِسُ: قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿ وَهُمْ فِي مَا ٱشْتَهَتْ أَنفُسُهُمْ خَٰلِدُونَ ﴾ [الأنبياء: ١٠٢].

السَّادِسُ: قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿ لَمَسَّكُمْ فِي مَآ أَفَضْتُمْ ﴾ [النور: ١٤].

السَّابِعُ: قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿ شُرَكَآءَ فِي مَا رَزَقْنَٰكُمْ فَأَنتُمْ فِيهِ ﴾ [الروم: ٢٨].

الثَّامِنُ: قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿ فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾ [الزمر: ٣].

التَّاسِعُ: قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿ فِي مَا كَانُواْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾ [الزمر: ٤٦].

العَاشِرُ: قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿ عَلَىٰٓ أَن نُّبَدِّلَ أَمْثَٰلَكُمْ وَنُنشِئَكُمْ فِي مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [الواقعة: ٦١].

القِسْمُ الثَّالِثُ: مَوْصُولٌ باتِّفَاقِ عُمُومِ المَصَاحِفِ، أيْ: وَصْلُ: ﴿ فِي ﴾ بـ: ﴿ مَا ﴾ وذٰلِكَ في غير مَوْضِعِ القَطْعِ المُتَّفَقِ عليه والمَوَاضِعِ العَشَرَةِ المُخْتَلَفِ فيها بَيْنَ القَطْعِ والوَصْلِ، وذٰلِكَ نَحْوُ قوله تَعَالَىٰ: ﴿ فِيمَا فَعَلْنَ فِيٓ أَنفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ المَوْضِعُ الأَوَّلُ من [البقرة: ٢٣٤]، وقوله تَعَالَىٰ: ﴿ فِيمَا طَعِمُوٓاْ ﴾ [المائدة: ٩٣]، وقوله تَعَالَىٰ: ﴿ فِيمَا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾ [يونس: ١٩] وما إلىٰ ذٰلِكَ، وذَكَرَ هٰذا القَوْلَ جُلُّ عُلَمَاءِ التَّجْوِيدِ وشُرَّاحِ الجَزَرِيَّةِ، وغيرُهم.

مُلَاحَظَةٌ:

هٰذا: ولم يَتَعَرَّضِ الحافِظُ ابنُ الجَزَرِيِّ في المُقَدِّمَةِ الجَزَرِيَّةِ إلى الخِلَافِ الَّذِي في المَوَاضِعِ العَشَرَةِ، بلْ ذَكَرَ فيها القَطْعَ ولعلَّهُ اقْتَصَرَ عليه لشُهْرَتِهِ، ولٰكِنْ تَعَرَّضَ له في: «النَّشْر»، وشَهَرَ فيه القَطْعَ كما تَعَرَّضَ له غيرُهُ.

وقَوْلُهُ: «وغَيْرَ ذِي صِلَا»: أي: وغَيْرَ هٰذه المَوَاضِع صِلْها واقْرَأْها مَوْصُولَةً.

٨٩ ـ فَأَيْنَمَا كَٱلنَّحلِ: صِلْ، وَمُخْتَلِف فِي ٱلشُّعَرَا(١) ٱلْأَحْزَابِ وَٱلنِّسَا وُصِفْ

الكَلِمَةُ الرَّابِعَةَ عَشْرَةَ: ﴿ أَيْنَ ﴾ مَعَ: ﴿ مَا ﴾، وهي في القُرْآنِ الكريم ثلاثةُ أقسام:

القِسْمُ الأَوَّلُ: مَوْصُولٌ باتِّفاقٍ، أيْ: وَصْلُ النُّونِ من: ﴿ أَيْنَ ﴾ بالمِيمِ من: ﴿ مَا ﴾ في مَوْضِعَيْنِ اثْنَيْنِ، هما قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿ فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ١١٥]، وقَوْلُهُ تعالىٰ: ﴿ أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ ﴾ [النحل: ٧٦].

وكأنَّه قال: لَفْظُ: ﴿ فَأَيْنَمَا ﴾ المُقَيَّدُ بالفاء، وهو المَوْضِعُ الوَحِيدُ في سورة البقرة، وكذا مَوْضِعُ سورة النَّحْل مَوْصُولٌ.

القِسْمُ الثَّانِي: مُخْتَلَفٌ فيه بَيْنَ القَطْعِ والوَصْلِ؛ فَرُسِمَ في بَعْضِ المَصَاحِفِ مَقْطُوعًا وفي بَعْضِها مَوْصُولًا، وذٰلِكَ في ثلاثة مَوَاضِعَ:

الأَوَّلُ: قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿ أَيْنَ مَا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ ﴿٩٢﴾ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ [الشعراء: ٩٢ـ٩٣].

الثَّانِي: قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿ أَيْنَمَا ثُقِفُوٓاْ أُخِذُواْ ﴾ [الأحزاب: ٦١].

الثَّالِثُ: قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ ﴾ [النساء: ٧٨].

القِسْمُ الثَّالِثُ: مَقْطُوعٌ باتِّفاقٍ، أي: اتَّفَقَتِ المَصَاحِفُ علىٰ قَطْعِ: ﴿ أَيْنَ ﴾ عن: ﴿ مَا ﴾ وذٰلِكَ فيما سوى المَوْضِعَيْنِ المُتَّفَقِ على الوَصْلِ فيهما والمَوَاضِعِ الثلاثة المُخْتَلَفِ فيها بَيْنَ القَطْعِ والوَصْلِ، وذٰلِكَ نَحْوُ قوله تَعَالَىٰ: ﴿ أَيْنَ مَا تَكُونُواْ يَأْتِ بِكُمُ ٱللَّهُ جَمِيعًا ﴾ [البقرة: ١٤٨]، وقوله تَعَالَىٰ: ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ﴾ [الحديد: ٤]، وقوله تَعَالَىٰ: ﴿ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُواْ ﴾ [المجادلة: ٧] وما إلىٰ ذٰلِكَ.

---

(١) ـ « في الشُّعَرَا »: بحَذْف الهَمْزَةِ، وفي نسخة بِلَفظِ: « في الظُّلَّةِ ».

٩٠ - وَصِلْ: فَإِلَّمْ هُودَ/أَلَّن نَّجْعَلَ نَجْمَعَ/كَيْلَا تَحْزَنُوا، تَأْسَوا عَلَى

الكَلِمَةُ الخَامِسَةَ عَشْرَةَ : ﴿ إِن ﴾ مَكْسُورَةَ الهَمْزَةِ ساكنةَ النُّونِ، وهي الشَّرْطِيَّةُ مَعَ : ﴿ لَم ﴾ الجَازِمَةِ، وهي في القرآن الكريم نَوْعَان :

الأَوَّلُ : مَوْصُولٌ باتِّفاقٍ، وذٰلِكَ في مَوْضِعٍ وَاحِدٍ، هو قَوْلُهُ تَعَالَىٰ : ﴿ فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ ﴾ [هود: ١٤].

الثَّانِي : مَقْطُوعٌ باتِّفَاقٍ، وهو ما سوى المَوْضِعِ المُتَّفَقِ عليه .

وأمَّا : ﴿ إِن ﴾ الشَّرْطِيَّةُ مَعَ : ﴿ لا ﴾ النَّافِيَةِ، فاتَّفَقَتِ المَصَاحِفُ علىٰ وَصْلِها بها وإِدْغَام النُّونِ في اللَّام لَفْظًا وخَطًّا، نَحْوُ قوله تَعَالَىٰ : ﴿ إِلَّا تَفْعَلُوهُ ﴾ [الأنفال: ٧٣]، وقوله تعالىٰ : ﴿ إِلَّا تَنفِرُواْ ﴾ [التوبة: ٣٩] وقوله تَعَالَىٰ : ﴿ إِلَّا تَنصُرُوهُ ﴾ [التوبة: ٤٠]، وقوله تعالىٰ : ﴿ وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِيٓ ﴾ [هود: ٤٧].

الكَلِمَةُ السَّادسةَ عَشْرَةَ : ﴿ أَن ﴾ المَصْدَرِيَّةُ مَعَ : ﴿ لَّن ﴾ النَّاصِبَةِ، وَرَدَتْ هٰذِهِ الكَلِمَةُ في القُرْآنِ الكريم علىٰ ثلاثة أقسام :

القِسْمُ الأَوَّلُ : مَوْصُولٌ باتِّفاقٍ، أي : اتَّفَقَتِ المَصَاحِفُ علىٰ وَصْلِ : ﴿ أَن ﴾ بـ : ﴿ لَّن ﴾ وإِدْغَام النُّونِ في اللَّام لَفْظًا وخَطًّا، وذٰلِكَ في مَوْضِعَيْنِ اثْنَيْنِ في القُرْآنِ :

أَوَّلُهُمَا : قَوْلُهُ تَعَالَىٰ : ﴿ أَلَّن نَّجْعَلَ لَكُم مَّوْعِدًا ﴾ [الكهف: ٤٨].

وثَانِيهِما : قَوْلُهُ تَعَالَىٰ : ﴿ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ﴾ [القيامة: ٣].

القِسْمُ الثَّانِي : مُخْتَلَفٌ فيه بَيْنَ القَطْعِ والوَصْلِ ، وذٰلِكَ في مَوْضِعٍ وَاحِدٍ في القُرْآنِ الكريم ، هو قَوْلُهُ تَعَالَىٰ : ﴿ عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُوهُ ﴾ [المزمل : ٢٠] ، في جُلِ المَصَاحِفِ مَقْطُوعًا وفي أقلها مَوْصُولًا ، والقَطْعُ هو الأَشْهَرُ وعَلَيْه العَمَلُ .

هٰذا : ولم يَتَعَرَّضْ لهٰذا المَوْضِعِ الحافظُ ابنُ الجَزَرِيِّ في المُقَدِّمَةِ ولا في النَّشْر ، وكذا كثيرون غيرُهُ من العُلَمَاءِ ، وإنَّما تَعَرَّضَ له الحافظُ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ في : المُقْنع ، وكذٰلِكَ الإمامُ الخَرَّازُ تَعَرَّضَ له في : مَوْرِدِ الظَّمْآن نَقْلًا عن المُقْنِع ، وشَهَرَ فيه القَطْعَ وفيه يَقُولُ :

كَذَاكَ في : « المُزَّمِّلِ » الوَصْلُ ذُكِرْ ... في مُقْنعٍ عَن بَعْضِهِمْ ، ومَا شُهِرْ

القِسْمُ الثَّالِثُ : مَقْطُوعٌ باتِّفَاقٍ فيما سوىٰ ذٰلِكَ .

٩٠ - وَصِلْ : فَإِلَّمْ هُوْدَ / أَلَّن نَّجْعَلَ ... نَجْمَعَ / كَيْلَا تَحْزَنُواْ ، تَأْسَوْاْ عَلَىٰ

٩١ - حَجُّ ، عَلَيْكَ حَرَجُ / وَقَطْعُهُمْ ... عَن مَّن يَشَآءُ ، مَن تَوَلَّى / يَوْمَ هُمْ

الكَلِمَةُ السَّابِعَةَ عَشْرَةَ : ﴿ كَيْ ﴾ النَّاصبةُ مَعَ : ﴿ لَا ﴾ النَّافِيَةِ ، جاءت في القُرْآنِ الكريم في سَبْعَةِ مَوَاضِعَ ، وتَنْقَسِمُ إلىٰ قِسْمَين :

القِسْمُ الأَوَّلُ : مَوْصُولٌ باتِّفَاقٍ ، وذٰلِكَ في أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ من السَّبْعَةِ ، وهي :

الأَوَّلُ : قَوْلُهُ تَعَالَىٰ : ﴿ لِّكَيْلَا تَحْزَنُواْ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ ﴾ [آل عمران : ١٥٣] .

الثَّانِي : قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ لِّكَيْلَا تَأْسَوْاْ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ ﴾ [الحديد : ٢٣] .

الثَّالِثُ : قَوْلُهُ تَعَالَىٰ : ﴿ لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنۢ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْـًٔا ﴾ [الحج : ٥] .

الرَّابِعُ : قَوْلُهُ تَعَالَىٰ : ﴿ لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ ﴾ [الأحزاب : ٥٠] المَوْضِعُ الثَّانِي بها .

القِسْمُ الثَّانِي : مَقْطُوعٌ باتِّفاقٍ ، أي : اتَّفَقَتِ المَصَاحِفُ على قَطْعِ : ﴿ كَيْ ﴾ عن : ﴿ لَا ﴾ وذٰلِكَ في ثلاثة مَوَاضِعَ ، وهي بقيَّةُ السَّبْعَةِ المُشار إليها آنفًا ، وفيما يلي ذكرها :

الأَوَّلُ : قَوْلُهُ تَعَالَىٰ : ﴿ لِكَيْ لَا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْـًٔا ﴾ [النحل : ٧٠] .

الثَّانِي : قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ ﴾ [الأحزاب : ٣٧] .

الثَّالِثُ : قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ ﴾ [الحشر : ٧] .

٩١ ـ حَجُّ ، عَلَيْكَ حَرَجُ / وَقَطْعُهُمْ عَنْ مَّنْ يَشَآءُ ، مَنْ تَوَلَّىٰ / يَوْمَ هُمْ

الكَلِمَةُ الثامنة عَشَرَ : ﴿ عَن ﴾ الجارَّةُ مَعَ : ﴿ مَن ﴾ الَّتي بمَعْنَى الَّذِي ، وقَدِ اتَّفَقَتِ المَصَاحِفُ فيه علىٰ قَطْعِها ، وذٰلِكَ في مَوْضِعَيْنِ في القُرْآنِ الكريم لا ثَالِثَ لهما ، وهما قَوْلُهُ تَعَالَىٰ : ﴿ عَن مَّن يَشَآءُ ﴾ [النور : ٤٣] ، وقَوْلُهُ تَعَالَىٰ : ﴿ فَأَعْرِضْ عَن مَّن تَوَلَّىٰ عَن ذِكْرِنَا ﴾ [النجم : ٢٩] .

الكَلِمَةُ التاسِعَةَ عَشْرَةَ : ﴿ يَوْمَ ﴾ مَفْتُوحَ المِيمِ مَعَ : ﴿ هُمْ ﴾ الضَّمِيرِ المُنْفَصِلِ المَرْفُوعِ المَحَلِّ ، وهي في القُرْآنِ الكريم قِسْمٌ وَاحِدٌ ، وقَدِ اتفقتِ المَصَاحِفُ على القَطْعِ فيه ، وذٰلِكَ في مَوْضِعَيْنِ اثْنَيْنِ لا ثَالِثَ لهما في القُرْآنِ الكريم :

أَوَّلُهُمَا : قَوْلُهُ تَعَالَىٰ : ﴿ يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَ ﴾ [غافر : ١٦] .

وثَانِيهِما : قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ يَوْمَ هُمْ عَلَى ٱلنَّارِ يُفْتَنُونَ ﴾ [الذاريات : ١٣] .

مُلَاحَظَةٌ :

أمَّا إذا كان الضَّميرُ مَجْرُورَ المَحَلِّ ، فاتَّفَقَتِ المَصَاحِفُ على وَصْلِهِ بـ: ﴿ يَوْمَ ﴾ ، نَحْوُ قوله تَعَالَىٰ: ﴿ حَتَّىٰ يُلَٰقُواْ يَوْمَهُمُ ٱلَّذِى يُوعَدُونَ ﴾ [الزخرف: ٨٣]، و [المعارج: ٤٢]، وقوله تَعَالَىٰ: ﴿ حَتَّىٰ يُلَٰقُواْ يَوْمَهُمُ ٱلَّذِى فِيهِ يُصْعَقُونَ ﴾ [الطور: ٤٥]، وكذٰلِكَ اتَّفَقَتِ المَصَاحِفُ على وَصْلِ كَلِمَةِ : ﴿ يَوْمِهِمُ ﴾ مَكْسُورَ المِيمِ والهاء ، كقوله تَعَالَىٰ : ﴿ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن يَوْمِهِمُ ٱلَّذِى يُوعَدُونَ ﴾ [الذاريات: ٦٠].

وليتَ الإمامَ ابنَ الجَزَرِيِّ قَيَّد الإطْلاقَ بِهٰذَيْنِ المَوْضِعَيْنِ وَنَبَّهَ عَلَى البَاقِي .

٩٢ ـ وَ: مَالِ هَٰذَا ، وَٱلَّذِينَ ، هَٰؤُلَا / تَحِينَ فِي ٱلْإِمَامِ صِلْ ، وَوْهِلَا

الكَلِمَةُ العِشْرُونَ : « لامُ الجَرِّ مَعَ مَجْرُورِها » ، وهي في القُرْآنِ الكريم قِسْمَان :

القِسْمُ الأَوَّلُ : مَقْطُوعٌ باتِّفَاقِ المَصَاحِفِ العُثْمَانِيَّةِ ، وذٰلِكَ في أربعة مَوَاضِعَ وهي :

الأَوَّلُ : قَوْلُهُ تَعَالَىٰ : ﴿ مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ ﴾ [الكهف: ٤٩].

الثَّانِي : قَوْلُهُ تَعَالَىٰ : ﴿ وَقَالُواْ مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ ﴾ [الفرقان: ٧].

الثَّالِثُ : قَوْلُهُ تَعَالَىٰ : ﴿ فَمَالِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ قِبَلَكَ مُهْطِعِينَ ﴾ [المعارج: ٣٦].

الرَّابِعُ : قَوْلُهُ تَعَالَىٰ : ﴿ فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا ﴾ [النساء: ٧٨].

و ﴿ مَا ﴾ في هٰذهِ المَوَاضِعِ الأَرْبَعَةِ استفهاميَّةٌ ، كَلِمَةٌ بنَفْسِها .

القِسْمُ الثَّانِي : مَوْصُولٌ باتِّفَاقٍ ، وهي ما سوىٰ ذٰلِكَ ، مِثْلُ قوله تَعَالَىٰ : ﴿ وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰٓ ﴾ [الليل: ١٩]، وما إلىٰ ذٰلِكَ .

مُلَاحَظَةٌ :

هٰذا : والمَفْهُومُ من كَلَامِ المُقَدِّمَةِ الجَزَرِيَّةِ أنَّ الوَقْفَ في حالة الاِخْتِبارِ - بالباء - أَوِ الاِضْطِرارِ في مَوَاضِعِ القَطْعِ الأربعةِ يَكُونُ على اللَّام ، فيُقال : ﴿ مَالِ ﴾ ، والأَصَحُّ كما في : « النَّشْر » جَوَازُ الوَقْفِ على : ﴿ مَا ﴾ أيضًا ؛ لأنَّها كَلِمَةٌ برَأْسِها مُنْفَصِلَةٌ لَفْظًا وحُكْمًا ، فيَتَلَخَّصُ من ذٰلِكَ :

أنَّ المَوَاضِعَ الأَرْبَعَةَ المَقْطُوعَةَ فيها وَجْهَانِ في الوَقْفِ لكُلِّ القُرَّاء .

٩٢ - وَ: مَالِ هٰذا ، وَٱلَّذِينَ ، هَٰؤُلَا / تَحِينَ[1] فِي ٱلْإِمَامِ صِلْ ، وَوُهِّلَا[2]

الكَلِمَةُ الحادية والعِشْرُونَ : ﴿ لَاتَ ﴾ مَعَ : ﴿ حِينَ ﴾ في قوله تَعَالَى : ﴿ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ [ص:٣] ، ولا ثانيَ لها في القُرْآنِ الكريم .

والصَّحِيحُ المَشْهُورُ الَّذِي عليه العَمَلُ : قَطْعُهَا ، وأمَّا وَصْلُها فهو قَوْلٌ لا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ بدَلِيلِ أنَّ كلَّ القُرَّاءِ وَقَفُوا على : ﴿ وَّلَاتَ ﴾ عند الضَّرُورَةِ سَوَاءٌ مَنْ وَقَفَ مِنْهُمْ بِالتَّاءِ أم بالهاء بَدَلًا من التاء ، ولم يُنْقَلْ عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ أنَّه وَقَفَ على : ﴿ وَّلَا ﴾ بدون التَّاء ؛ ولذٰلِكَ قال ابنُ الجَزَرِيِّ : « تَحِينَ في الإِمَامِ صِلْ وَوُهِّلَا » ، أيْ : وضُعِّفَ .

---

(١) - « تَحِينَ » : الأَوْلَى أنْ تَكُونَ التَّاءُ مَفْصُولَةً عن : « حِينَ » ؛ حَتَّى تُوَافِقَ الرَّسْمَ القُرْآنِيَّ ، وقَدْ جاءت في أكثر النُّسخ مَوْصُولةً هٰكذا : « تَحِينَ » .

(٢) - « وَوُهِّلَا » : بضَمِّ الواو الثانية مَبْنِيٌّ للمَجْهول كما في جَمِيعِ النُّسَخِ ، وجاءتْ في بَعْضِ النُّسَخِ المَطْبُوعَةِ بِلَفظ : « وَقِيلَ لَا » ، والأُولَى هي المُعْتَمَدَةُ ، قال عَبْدُ الدَّائِمِ الأزهريُّ : « هي الَّتي ضَبَطْناها عن النَّاظِمِ آخِرًا بتَحْقِيقٍ » ، انظر : (الطِّرازاتُ المُعْلَمَةُ : ٢٢٥) .

ومَعْنَى : « وُهِّلَا » أيْ : ضُعِّفَ القَوْلُ بالوَصْلِ ، ويَجُوزُ ضَبْطُها بفَتْحِ الواو الثانية على أنَّه فِعْلُ أمرٍ : « وَهِّلَا » ، أيْ : ضَعِّفْ ، وأَلِفُ : « وُهِّلَا » لِلإطلاقِ .

٩٣ - وَوَزَنُوهُمْ وَكَالُوهُمْ صِلِ كَذَا مِنَ: اَلْ وَيَوَهَدِ لَا تَفْصِلِ

الكَلِمَةُ الثَّانِيَةُ والعِشْرُونَ، والثَّالِثَةُ والعِشْرُونَ: ﴿ كَالُوهُمْ ﴾ و ﴿ وَّزَنُوهُمْ ﴾ في قوله تَعَالَىٰ: ﴿ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴾ [المطففين: ٣]، وليس غيرهما في القُرْآنِ الكريم، وقَدْ كُتِبَتَا في جَمِيعِ المَصَاحِفِ العُثْمَانِيَّةِ مَوْصُولَتَيْنِ، ومَعْنَى الوَصْلِ فيهما: تَرْكُ رَسْمِ الأَلِفِ الدَّالَّةِ على الانْفِصَالِ بعد الواو في الكَلِمَتَيْنِ، فلا يَجُوزُ الوَقْفُ على كَلِمَةِ: ﴿ كَالُو ﴾ أوْ ﴿ وَّزَنُو ﴾ دون ﴿ هُمْ ﴾ مَعَهُما.

مُلَاحَظَةٌ:

قال شَيْخُنا الشَّيْخُ المَرْصَفِيُّ: أمَّا كَلِمَةُ: ﴿ غَضِبُواْ هُمْ ﴾ في قوله تَعَالَىٰ: ﴿ وَإِذَا مَا غَضِبُواْ هُمْ يَغْفِرُونَ ﴾ [الشورىٰ: ٣٧] فمُخَالِفَةٌ لكَلِمَتَي: ﴿ كَالُوهُمْ ﴾ و ﴿ وَّزَنُوهُمْ ﴾؛ لأنَّ: ﴿ غَضِبُواْ ﴾ كَلِمَةٌ بنفسها وضميرُ: ﴿ هُمْ ﴾ ضميرُ فَصْلٍ مَرْفُوعٌ على الابْتِدَاءِ، كَلِمَةٌ أُخْرَىٰ، والخَبَرُ جُمْلَةُ: ﴿ يَغْفِرُونَ ﴾، ولذلِكَ أثْبَتُوا الأَلِفَ بعد الواو في كَلِمَةِ: ﴿ غَضِبُواْ ﴾، وعليه فيَجُوزُ الوَقْفُ ضَرُورةً أَوِ اخْتِبَارًا على كَلِمَةِ: ﴿ غَضِبُواْ ﴾، ولا يَصِحُّ الابْتِدَاءُ بقوله تَعَالَىٰ: ﴿ هُمْ يَغْفِرُونَ ﴾ [الشورىٰ: ٣٧]؛ لِمَا فيه من الفَصْلِ بَيْنَ الشَّرْطِ والجَوَابِ، بل يَتَعَيَّنُ الابْتِدَاءُ بالشَّرْطِ، وهو: ﴿ وَإِذَا ﴾؛ ليَكُونَ هو وجَوَابُه معًا، خِلَافًا لمُلَّا عليٍّ القاري، فإنَّه أجاز الوَقْفَ على: ﴿ غَضِبُواْ ﴾ والابْتِدَاءَ بقوله: ﴿ هُمْ ﴾ وليس بشَيْءٍ لِمَا تَقَدَّمَ، فتنَبَّهْ[1].

(١) - انظر: (هداية القاري: ٤٤٩).

٩٣ - وَدِنْدِنِهِمْ وَسَالُوهُمْ صِلِ كَذَا مِنَ: اَلْ وَيَدْوَهَ لَاتَفْصِلِ

الكَلِمَةُ الرَّابِعَةُ والعِشْرُونَ: ﴿ ٱلْ ﴾ الَّتي للتَّعْرِيفِ في قوله تَعَالَىٰ: ﴿ وَجَعَلْنَا فِى ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِىَ أَن تَمِيدَ بِهِمْ ﴾ [الأنبياء: ٣١]، اتَّفَقَتْ جَميعُ المَصَاحِفِ علىٰ وَصْلِها.

الكَلِمَةُ الخَامِسَةُ والعِشْرُونَ: ﴿ يَا ﴾ الَّتي للنِّدَاءِ، نَحْوُ قوله تَعَالَىٰ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ ﴾ [البقرة: ٢١]، فقَدِ اتَّفَقَتِ المَصَاحِفُ العُثْمَانِيَّةُ علىٰ وَصْلِ: ﴿ يَا ﴾ الَّتي للنِّداء بما بعدَها رَسْمًا وقِراءَةً، ولا يَجُوزُ الوَقْفُ علىٰ: ﴿ يَا ﴾ والابْتِدَاءُ بـ: ﴿ أَيُّهَا ﴾، بل الوَقْفُ علىٰ كَلِمَةِ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ﴾ بأَسْرِهَا، والابْتِدَاءُ منها كذٰلِكَ ومِثْلُها: ﴿ يَٰمَرْيَمُ ﴾، ﴿ يَٰٓأَرْضُ ﴾، ﴿ وَيَٰسَمَآءُ ﴾ إلىٰ آخر ما هنالك.

الكَلِمَةُ السَّادِسَةُ والعِشْرُونَ: ﴿ ها ﴾ الَّتي للتَّنْبِيهِ من كلِمَتَيْ: ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ ﴾ و ﴿ هَآأَنتُمْ ﴾، خَاصَّةً في قوله تَعَالَىٰ: ﴿ هَآأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ ﴾ في كل من سورة [آل عمران: ٦٦]، [والنساء: ١٠٩]، [ومحمد: ٣٨]، وقَدْ تَنْفَرِدُ كَلِمَةُ: ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ ﴾ وَحْدَها وهي كَثِيرَةٌ في القُرْآنِ الكريم كقوله تَعَالَىٰ: ﴿ كُلًّا نُّمِدُّ هَٰٓؤُلَآءِ وَهَٰٓؤُلَآءِ مِنْ عَطَآءِ رَبِّكَ ﴾ [الإسراء: ٢٠]، وما إلىٰ ذٰلِكَ؛ فقَدِ اتَّفَقَتِ المَصَاحِفُ علىٰ وَصْلِ: ﴿ ها ﴾ التَّنْبِيهِ بما بعدها قِراءَةً ورَسْمًا.

ولا يَجُوزُ الوَقْفُ علىٰ: ﴿ ها ﴾ والابْتِدَاءُ بـ: ﴿ أَنتُم ﴾ أَوْ بـ: ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ ﴾ بل الوَقْفُ علىٰ كَلِمَةِ: ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ ﴾ بأسرها، ومِثْلُها: ﴿ هَآأَنتُمْ ﴾ والابْتِدَاءُ مِنْهُمَا كذٰلِكَ.

المَبْحَثُ الثاني

في بيان الكَلِمَاتِ المَقْطُوعَةِ والمَوْصُولَةِ الَّتي لَمْ تَرِدْ في الجَزَرِيَّةِ

هناك كَلِمَاتٌ لم يَرِدْ ذِكْرُها في الجَزَرِيَّةِ ويَنْبَغِيْ على القارِئِ مَعْرِفَتُها ، وسأَذْكُرُ منها اثْنَتَيْ عَشْرَةَ كَلِمَةً :

الكَلِمَةُ الأُولَىٰ : ﴿ أَن ﴾ مَفْتُوحَةَ الهَمْزَةِ ساكنةَ النُّونِ مَعَ : ﴿ لَوْ ﴾ ، وَقَعَتْ هٰذهِ الكَلِمَةُ في القُرْآنِ الكريم في أربعة مَوَاضِعَ ، وهي قِسْمَان :

القِسْمُ الأَوَّلُ : مَقْطُوعٌ باتِّفَاقِ المَصَاحِفِ ، وذٰلِكَ في ثلاثة مَوَاضِعَ :

الأَوَّلُ : قَوْلُهُ تَعَالَىٰ : ﴿ أَن لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَٰهُم بِذُنُوبِهِمْ ﴾ [الأعراف : ١٠٠] .

الثَّانِي : قَوْلُهُ تَعَالَىٰ : ﴿ أَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَهَدَى ٱلنَّاسَ جَمِيعًا ﴾ [الرعد : ٣١] .

الثَّالِثُ : قَوْلُهُ تَعَالَىٰ : ﴿ أَن لَّوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ ﴾ [سبأ : ٣] .

القِسْمُ الثَّانِي : مُخْتَلَفٌ فيه بَيْنَ القَطْعِ والوَصْلِ ، وذٰلِكَ في المَوْضِعِ الرَّابِعِ ، وهو قَوْلُهُ تَعَالَىٰ : ﴿ وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُواْ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ ﴾ [الجن : ١٦] ؛ فَرُسِمَ في بَعْضِ المَصَاحِفِ مَقْطُوعًا ، وفي بَعْضِها مَوْصُولًا ، وقَدِ اخْتُلِفَ في المَشْهُورِ ؛ فعند المَغَارِبَةِ القَطْعُ أَشْهَرُ وعَلَيْه العَمَلُ في رَسْمِ مَصَاحِفِهِمْ ، وعند المَشَارِقَةِ الوَصْلُ أَشْهَرُ وعَلَيْه العَمَلُ في رَسْمِ مَصَاحِفِهِمْ ، ولا وَجْهَ لإطلاق بَعْضِ المُعاصِرينَ شُهْرَةَ القَطْعِ في هٰذا المَوْضِعِ دونَ تَقْيِيدٍ .

الكَلِمَةُ الثَّانِيَةُ: ﴿ ابْنَ ﴾ مَعَ: ﴿ أُمَّ ﴾ في قوله تَعَالَىٰ: ﴿ قَالَ ٱبْنَ أُمَّ إِنَّ ٱلْقَوْمَ ٱسْتَضْعَفُونِى ﴾ [الأعراف: ١٥٠].

اتَّفَقَتِ المَصَاحِفُ علىٰ قَطْعِ كَلِمَةِ: ﴿ ابْنَ ﴾ عن كَلِمَةِ: ﴿ أُمَّ ﴾ وعليه فـ: ﴿ ابْنَ ﴾ كَلِمَةٌ، و: ﴿ أُمَّ ﴾ كَلِمَةٌ أُخْرَىٰ.

أمَّا كَلِمَةُ: ﴿ يَبْنَؤُمَّ ﴾ في قوله تَعَالَىٰ: ﴿ قَالَ يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِى وَلَا بِرَأْسِىٓ ﴾ [طه: ٩٤]، فاتَّفَقَتِ المَصَاحِفُ علىٰ وَصْلِها، أي: وَصْلِ ياء النداء بـ: ﴿ ابْنَ ﴾ مَعَ حَذْفِ هَمْزَةِ الوَصْلِ ووَصْلِها بـ: ﴿ أُمَّ ﴾ علىٰ أنَّها كَلِمَةٌ واحِدَةٌ وتُرْسَمُ هٰكَذَا: ﴿ يَبْنَؤُمَّ ﴾.

قال الحافِظُ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ في كتابه المُحْكَم: وأمَّا رَسْمُ: ﴿ يَبْنَؤُمَّ ﴾ كَلِمَةً واحِدَةً، وهي في الأَصْلِ ثلاثُ كَلِمَاتٍ: ﴿ يا ﴾ كَلِمَةٌ، و: ﴿ ابْنَ ﴾ كَلِمَةٌ، و: ﴿ أُمَّ ﴾ كَلِمَةٌ، فَعَلَىٰ مُرَادِ الوَصْلِ وتَحْقِيقِ اللَّفْظِ، فلذٰلِكَ حُذِفَتْ أَلِفُ: ﴿ يا ﴾ وأَلِف: ﴿ ابْنَ ﴾ لعَدَمِهِما في النُّطْقِ بِكَوْنِ الأُولَىٰ ساكنةً والثَّانِيَةِ للوَصْلِ، وقَدِ اتَّصَلَتَا بالباء السَّاكِنَةِ مَعَ: ﴿ ابْنَ ﴾ وصُوِّرَتْ هَمْزَةُ: ﴿ أُمَّ ﴾ المُبْتَدَأَةُ واوًا لَمَّا وُصِلَتْ بما قبلَها، كما تُصَوَّرُ الهَمْزَةُ المَضْمُومَةُ المُتَوَسِّطَةُ في: ﴿ يَكْلَؤُكُم ﴾ [الأنبياء: ٤٢]، ﴿ يَذْرَؤُكُمْ ﴾ [الشورىٰ: ١١]، ﴿ نَّقْرَؤُهُۥ ﴾ [الإسراء: ٩٣]، وما شَابَهَهُ سَوَاءً، فصارَ ذٰلِكَ كَلِمَةً واحِدَةً، وخَرَجَ رَسْمُهُ علىٰ لَفْظِهِ دونَ أَصْلِهِ[1].

مُلَاحَظَةٌ:

لا يَجُوزُ الوَقْفُ على الياء والابْتِدَاءُ بـ: ﴿ بْنَؤُمَّ ﴾، ولا علىٰ: ﴿ ابْنَ ﴾ والابْتِدَاءُ بـ: ﴿ أُمَّ ﴾، بلِ الوَقْفُ على الكَلِمَةِ بأَسْرِها: ﴿ يَبْنَؤُمَّ ﴾ والابْتِدَاءُ بها كلِّها؛ وذٰلِكَ في سورة طه؛ للاتِّصالِ الرَّسْمِي بخِلَافِ مَوْضِعِ الأعراف، فإنَّه يَجُوزُ فيه الوَقْفُ اضطرارًا أَوِ اختبارًا علىٰ: ﴿ ابْنَ ﴾ وعلىٰ: ﴿ أُمَّ ﴾؛ لانفصالهما رَسْمًا كما مَرَّ، ولا يَجُوزُ الابْتِدَاءُ بلَفْظ: ﴿ أُمَّ ﴾ دون: ﴿ ابْنَ ﴾ مَعَها، فانتَبِهْ.

(١) ـ انظر: (المحكم: ٣٥٢ ـ ٣٥٣).

الكَلِمَةُ الثَّالِثَةُ : ﴿ أَيًّا ﴾ مَعَ : ﴿ مَّا ﴾ في قوله تَعَالَىٰ : ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ [الإسراء : ١١٠] .

فقَدِ اتَّفَقَتِ المَصَاحِفُ على قَطْعِ كَلِمَةِ : ﴿ أَيًّا ﴾ عن : ﴿ مَّا ﴾ ، وعليه فتَكُونُ : ﴿ أَيًّا ﴾ كَلِمَةً ، و : ﴿ مَّا ﴾ كَلِمَةً أُخْرَىٰ ، وقَدِ اخْتَلَفَ القُرَّاءُ على الوَقْفِ عليهما ؛ فمِنْهُم من وَقَفَ على : ﴿ أَيًّا ﴾ دون : ﴿ مَّا ﴾ ، ومنهم مَنْ وَقَفَ على : ﴿ مَّا ﴾ دون : ﴿ أَيًّا ﴾ ، ومِنْ بَيْنِ هٰؤلاء حَفْصٌ عن عاصِمٍ ، والأَوْلَىٰ والأَقْرَبُ للصَّوَاب كما ذَكَرَ الحافظُ ابنُ الجَزَرِيِّ في النَّشْر وطيِّبَتِه وتَقْرِيبِهِ : جَوازُ الوَقْفِ على كل من : ﴿ أَيًّا ﴾ و ﴿ مَّا ﴾ اختبارًا ـ بالباء ـ أَوِ اضطرارًا لِكُل القُرَّاءِ العَشَرَةِ اتباعًا للرَّسْمِ ؛ لأنَّهما كلمتانِ مُنْفَصِلَتانِ رَسْمًا ، وفي هٰذهِ المَسْأَلَةِ يَقُولُ الإمامُ أحمدُ الطِّيبيُّ في التنوير :

وَقِفْ لِلِابْتِلَا علىٰ : أيًّا ومَا ... لِكُلِّهِمْ ، صُحِّحَ كلٌّ مِنْهُمَا[1]

الكَلِمَةُ الرَّابِعَةُ : ﴿ إِلْ يَاسِينَ ﴾ في قوله : ﴿ سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلْ يَاسِينَ ﴾ [الصافات : ١٣٠] .

اتَّفَقَتِ المَصَاحِفُ العُثْمَانِيَّةُ على قَطْعِ كَلِمَةِ : ﴿ إِلْ ﴾ عن كَلِمَةِ : ﴿ يَاسِينَ ﴾ سَوَاءٌ قُرِئَتْ بفتح الهَمْزَةِ مَمْدُودَةً وكَسْرِ اللَّام : ﴿ ءَالِ يَاسِينَ ﴾ ، أم قُرِئَتْ بكَسْرِ الهَمْزَةِ مَقْصُورةً وسُكون اللَّام : ﴿ إِلْ يَاسِينَ ﴾ كَروايةِ حَفْصٍ عن عاصمٍ ومُوَافِقِيه ، ويَمْتَنِعُ الوَقْفُ على كَلِمَةِ : ﴿ إِلْ ﴾ بدون كَلِمَةِ : ﴿ يَاسِينَ ﴾ على القِراءَةِ بكَسْرِ الهَمْزَةِ مَقْصُورَةً وسُكُونِ اللَّام ؛ لأنَّها وإنْ كانت مَقْطُوعَةً رَسْمًا إلَّا أنَّها مُتَّصِلَةٌ لَفْظًا ، ولا يَجُوزُ اتِّباعُ الرَّسْمِ فيها وَقْفًا بالإجْماعِ ، ولم يَقَعْ لهٰذهِ الكَلِمَةِ في القُرْآنِ نظيرٌ .

---

(١) ـ انظر : (منظومة التنوير في ما زاده النشر على الحرز والتيسير ، البيت : ١٩٤) .

ويَجُوزُ الوَقْفُ اختبارًا ـ بالباء ـ أَوِ اضْطِرارًا على: ﴿ إِلْ ﴾ بدون: ﴿ يَاسِينَ ﴾ على القِراءَةِ بفتح الهَمْزَةِ مَمْدُودَةً وكَسْرِ اللَّام؛ لأنَّها أَصْبَحَتْ كَلِمَةً مُسْتَقِلَّةً بنَفْسِها، و: ﴿ يَاسِينَ ﴾ كَلِمَةٌ أُخْرَىٰ غيرَها، مِثْلُها مِثْلُ: ﴿ آلُ مُوسَىٰ وَآلُ هَارُونَ ﴾ [البقرة: ٢٤٨].

قال شَيْخُنا السَّمَنُّوديُّ صاحبُ: «لآلئ البيان» مُشِيرًا إلى ما ذَكَرْناهُ في هٰذهِ الكَلِمَةِ:

وَجَاءَ إِلْ يَاسِينَ بِانْفِصَالِ ... وَصَحَّ وَقْفُ مَنْ تَلَاها: ءَالِ[1]

الكَلِمَةُ الخَامِسَةُ: ﴿ يَوْمَ ﴾ مَعَ: ﴿ إِذٍ ﴾ في نَحْوِ قوله تَعَالَىٰ: ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴾ [القيامة: ٢٢]، وقوله تَعَالَىٰ: ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ ﴾ [الغاشية: ٨].

فقَدِ اتَّفَقَتِ المَصَاحِفُ على وَصْلِ: ﴿ يَوْمَ ﴾ بـ: ﴿ إِذٍ ﴾ كَلِمَةً واحدةً، ولا يَجُوزُ الوَقْفُ على: ﴿ يَوْمَ ﴾ دون: ﴿ إِذٍ ﴾ ولا الابْتِدَاءُ بـ: ﴿ إِذٍ ﴾ دون: ﴿ يَوْمَ ﴾، بل الوَقْفُ على الكَلِمَةِ بأسرها: ﴿ يَوْمَئِذٍ ﴾ والابْتِدَاءُ منها كذٰلِكَ.

الكَلِمَةُ السَّادِسَةُ: ﴿ حِينَ ﴾ مَعَ: ﴿ إِذٍ ﴾ في قوله تَعَالَىٰ: ﴿ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ﴾ [الواقعة: ٨٤]، ولا ثانيَ لها في القُرْآنِ، فقَدِ اتَّفَقَتِ المَصَاحِفُ على أنَّها مَوْصُولَةٌ.

الكَلِمَةُ السَّابِعَةُ: ﴿ كَأَنَّ ﴾ مُشَدَّدَةَ النُّونِ مَعَ: ﴿ مَا ﴾ حَيْثُ وَقَعَتْ في القُرْآنِ الكريم:

اتَّفَقَتِ المَصَاحِفُ العُثْمَانِيَّةُ على وَصْلِ: ﴿ كَأَنَّ ﴾ بـ: ﴿ مَا ﴾ كَلِمَةً واحدةً، كقوله تَعَالَىٰ: ﴿ فَكَأَنَّمَآ أَحْيَا ٱلنَّاسَ جَمِيعًا ﴾ [المائدة: ٣٢]، وقوله تَعَالَىٰ: ﴿ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ ﴾ [الأنفال: ٦]، وقوله تَعَالَىٰ: ﴿ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ ٱلسَّمَآءِ ﴾ [الحج: ٣١].

---

(١) ـ انظر: (لآلئ البيان، البيت: ١٥٨).

الكَلِمَةُ الثَّامِنَةُ : ﴿ رُبَ ﴾ مَعَ : ﴿ مَا ﴾ في قوله تَعَالَىٰ : ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ ﴾ [الحجر : ٢] ، اتَّفَقَتِ المَصَاحِفُ علىٰ أنَّها مَوْصُولَةٌ .

الكَلِمَةُ التَّاسِعَةُ : ﴿ وَىٰ ﴾ مَعَ : ﴿ كَأَنَّ ﴾ أوْ مَعَ : ﴿ كَأَنَّهُ ﴾ في قوله تَعَالَىٰ : ﴿ وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَيَقْدِرُ ۖ لَوْلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا ۖ وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾ [القصص : ٨٢] .

وقَدِ اخْتَلَفَ القُرَّاءُ في الوَقْفِ علىٰ هٰذِهِ الكَلِمَةِ ؛ فوَقَفَ الكِسَائِيُّ على الياء فيَقُولُ : ﴿ وَىٰ ﴾ ، والابْتِدَاءُ عنده من : ﴿ كَأَنَّ ﴾ أَوْ : ﴿ كَأَنَّهُ ﴾ ، ووَقَفَ أَبُو عَمْرِو بنُ العلاء على الكاف فيَقُولُ : ﴿ وَيْكَ ﴾ ، والابْتِدَاءُ عنده من : ﴿ أَنَّ ﴾ أَوْ : ﴿ أَنَّهُ ﴾ ، وهٰذا في وَقْفِ الاخْتِبار ـ بالباء ـ ، أَوِ الاضْطِرارِ وكلاهُمَا ضَعِيفٌ ، ووَقَفَ باقي القُرَّاءِ العَشَرَةِ ـ ومنهمْ حَفْصٌ عن عاصمٍ ـ على الكَلِمَةِ بأَسْرها ، فيقِفُونَ على النُّونِ في الكَلِمَةِ الأُولَىٰ وعلى الهاء في الكَلِمَةِ الثَّانِيَةِ .

وهو المُختارُ لجميع القُرَّاءِ ؛ لاتِّصالِهما رَسْمًا بالإجْماع كما في النَّشْر وغيرِه[1] .

الكَلِمَةُ العاشِرَةُ : ﴿ نِعِم ﴾ مَعَ : ﴿ مَا ﴾ في قوله تَعَالَىٰ : ﴿ فَنِعِمَّا هِىَ ﴾ [البقرة : ٢٧١] ، وقوله تَعَالَىٰ : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ﴾ [النساء : ٥٨] ولا ثَالِثَ لهما في القُرْآنِ ؛ فقَدِ اتَّفَقَتِ المَصَاحِفُ العُثْمَانِيَّةُ علىٰ أنَّها مَوْصُولَةٌ .

الكَلِمَةُ الحادية عَشْرَةَ : ﴿ مَهْمَا ﴾ في قوله : ﴿ وَقَالُواْ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأعراف : ١٣٢] ؛ فقَدِ اتَّفَقَتِ المَصَاحِفُ علىٰ أنَّها مَوْصُولَةٌ .

---

(١) ـ انظر : (النشر : ٢ / ١٥٢) .

الكَلِمَةُ الثانِيَةَ عَشْرَةَ: ﴿ الٓمٓ ﴾ [البقرة: ١] فاتحةُ سورة البقرة ونَحْوِها من فَوَاتِحِ السُّوَرِ الَّتي افْتُتِحَتْ بحُرُوفِ التَّهَجِّيْ، نَحْوُ: ﴿ الٓمٓصٓ ﴾ [الاعراف: ١]، ﴿ الٓرٰ ﴾ [يونس: ١]، ﴿ الٓمٓرٰ ﴾ [الرعد: ١]، ﴿ كٓهيعٓصٓ ﴾ [مريم: ١]، ﴿ طٰهٰ ﴾ [طه: ١]، ﴿ يٰسٓ ﴾ [يس: ١]، ﴿ طسٓمٓ ﴾ [الشعراء: ١، والقصص: ١]، ﴿ طسٓ ﴾ [النمل: ١]، ﴿ حمٓ ﴾ [غافر: ١].

فكُلُّ كَلِمَةٍ من هٰذهِ الكَلِمَاتِ ونَحْوِها الَّتي وُجِدَتْ في فَوَاتِحِ السُّوَرِ سَوَاءٌ كانتْ مُؤَلَّفَةً من حَرْفَيْنِ أمْ أَكْثَرَ، فهي كَلِمَةٌ برَأْسِها، ولا يَجُوزُ فَصْلُ حَرْفٍ من حُرُوفِها ولا الوَقْفُ عليه بالإِجْماعِ، بل الوَقْفُ علىٰ آخرها تَبَعًا للرَّسْمِ؛ إِذْ إِنَّها رُسِمَتْ مَوْصُولَةً في جميع المَصَاحِفِ العُثْمَانِيَّةِ باستثناء: ﴿ حمٓ ۝١ عٓسٓقٓ ﴾ فاتحةِ سورة الشورىٰ، فإِنَّها رُسِمَتْ مَفْصُولَةً في كلِّ المَصَاحِفِ، أي: ﴿ حمٓ ﴾ كَلِمَةٌ، و: ﴿ عٓسٓقٓ ﴾ كَلِمَةٌ أُخْرَىٰ، وهما آيتان في العَدَدِ الكوفيِّ.

مُلَاحَظَةٌ في حُكْمِ الوَقْفِ علىٰ: ﴿ حمٓ ﴾ في سورة الشورىٰ

لقَدْ قَرَّرَ العُلَمَاءُ أَنَّ الوَقْفَ جائزٌ بلْ مَسْنونٌ عَلَىٰ: ﴿ حمٓ ﴾ وعلىٰ: ﴿ عٓسٓقٓ ﴾ أيضًا باعتبار كلٍّ منهما رأسَ آيَةٍ؛ هٰذا إذا قَرَأْنا للكوفيِّينَ كحَفْصٍ أَوْ لشَيْخِهِ عاصِمٍ أَوْ لحَمْزَةَ أَوْ للكِسَائِيِّ أَوْ لخَلَفٍ العَاشِرِ.

أمَّا إذا قَرَأْنا لغَيْرِ الكوفيِّينَ كنَافِعٍ وابن كثيرٍ وأبي جَعفرٍ علىٰ سبيل المثال، فلا يَجُوزُ الوَقْفُ علىٰ: ﴿ حمٓ ﴾ دون: ﴿ عٓسٓقٓ ﴾، ولا الابْتِدَاءُ بـ: ﴿ عٓسٓقٓ ﴾ دون: ﴿ حمٓ ﴾؛ لأنَّهما حِينَئِذٍ كالكَلِمَةِ الواحِدَةِ وإِنِ انفَصَلَتَا رَسْمًا.

ومَنْ وَقَفَ علىٰ: ﴿ حمٓ ﴾ لضَرورةٍ أعادَ ووَقَفَ علىٰ: ﴿ عٓسٓقٓ ﴾، وهو وَقْفٌ تامٌّ أَوْ كافٍ.

بَابُ التَّاءَاتِ

الشرح المنهجي
على
المقدمة الجزرية

بَابُ التَّاءَاتِ

إنَّ بَابَ التَّاءَاتِ من مَبَاحِثِ عِلْمِ التَّجْوِيدِ الَّتي تَتَعَلَّقُ برسْم القُرْآنِ، وهٰذا الرَّسْمُ تَتَوَقَّفُ كيفيَّةُ الوَقْفِ على الكَلِمَاتِ عَلَىٰ مَعْرِفَتِه، وفي دِرَاسَتِنا لهٰذا البَابِ يَنْبَغِي ألَّا يَغِيبَ عن أذْهانِنا أنَّ هٰذا النَّوْعَ من رَسْم القُرْآنِ له قِيمتُهُ الكُبْرىٰ، ولذا فقَدِ اهتَمَّ به العُلَمَاءُ المُتَخَصِّصُونَ كثيرًا، وقَدْ أَصْبَحَ الأمْرُ فيه تَوْقيفيًّا لا يَنْبَغِيْ أنْ نَكْتُبَهُ علىٰ حَسَبِ اجْتِهادِنا.

وكذٰلك يَنْبَغِيْ ألَّا يَغيبَ عن أذْهانِنا أنَّ هٰذا البابَ يُمَثِّلُ جانبًا من جَوَانِبِ اهْتِمامِ هٰذه الأمَّةِ بكتاب الله تعالىٰ، وما لَقِيَ هٰذا الكتابُ من جُهُودٍ سَخَّرَهَا الله لِحِفْظِهِ ووُصُولِهِ إلينا غَضًّا طَرِيًّا كما نَزَلَ.

تاءُ التَّأْنِيثِ: هيَ التَّاءُ الَّتي تَدُلُّ عَلَى المُؤَنَّثِ، وتَتَّصِلُ بآخِرِ الفِعْلِ إذا كانَ الفَاعِلُ مُؤَنَّثًا، مِثْلُ: ﴿ إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ ﴾، أَوْ تَكُونُ في آخِرِ الاِسْمِ، مِثْلُ: ﴿ ٱلْجَنَّةِ ﴾، ﴿ غِشَٰوَةٌ ﴾.

كَيْفِيَّةُ رَسْمِها:

١ ـ إذا كَانَتْ في الفِعْلِ: فإنَّها تُرْسَمُ تاءً مَفْتُوحَةً، هٰكذا: « ت ».

٢ ـ وأمَّا إذا وَقَعَتْ في آخِرِ الاِسْمِ: فإنَّها تُرْسَمُ بالهَاء، ويُعَبِّرُونَ عَنْها: بالتّاء المَرْبُوطَةِ، وهٰذا في أَصْلِ القاعدة، ولٰكنَّ هناك كَلِمَاتٍ في رَسْمِ المَصَاحِفِ العُثْمَانِيَّةِ خَرَجَتْ عن هٰذا الأَصْلِ، ورُسِمَتْ بِالتَّاءِ المَبْسُوطَةِ ويُسَمُّونَهَا: التَّاءَ المَفْتُوحَةَ، هٰكذا: « ت ».

الكَلِماتُ الَّتي رُسِمَتْ بالتَّاء في الأَسْماء:

ورَدَ في القُرْآنِ الكريم: عِشْرُونَ كَلِمَةً كلُّها رُسِمَتْ بِالتَّاءِ المَبْسُوطَةِ: ثلاثَ عَشْرَةَ كَلِمَة منها مُتَّفَقٌ بين عُلَماء القِرَاءات علىٰ قِراءَتِها بالإفْرادِ، وسَبْعٌ اخْتُلِفَ فيها بَيْنَ الإفْرادِ والجَمْعِ، ولٰكنَّ الجَمِيعَ مُتَّفِقُونَ علىٰ قِراءَتِها بالتَّاء وَقْفًا.

الكَلِمَاتُ المُتَّفَقُ على قِرَاءَتِها بالإِفْرادِ ثَلاثَ عَشْرَةَ كَلِمَةً ، وهيَ :

﴿ رَحْمَتَ ﴾ ، ﴿ نِعْمَتَ ﴾ ، ﴿ ٱمْرَأَتُ ﴾ ، ﴿ سُنَّتُ ﴾ ، ﴿ لَّعْنَتَ ﴾ ،

﴿ وَمَعْصِيَتِ ﴾ ، ﴿ ٱبْنَتَ ﴾ ، ﴿ كَلِمَتُ ﴾ ، ﴿ بَقِيَّتُ ﴾ ، ﴿ قُرَّتُ ﴾ ،

﴿ فِطْرَتَ ﴾ ، ﴿ شَجَرَتَ ﴾ ، ﴿ وَجَنَّتُ ﴾

الكَلِماتُ المُخْتَلَفُ فيها بَيْنَ الإفْرَادِ والجَمْعِ ـ عندَ القُرَّاء ـ سَبْعٌ ، وهيَ :

﴿ ثَمَرَٰتٍ ﴾ ، ﴿ جِمَٰلَتٌ ﴾ ، ﴿ ءَايَٰتٌ ﴾ ، ﴿ ٱلْغُرُفَٰتِ ﴾ ، ﴿ غَيَٰبَٰتِ ﴾ ،

﴿ بَيِّنَٰتٍ ﴾ ، ﴿ كَلِمَتُ ﴾

قاعِدَةٌ :

يَقْرَأُ حَفْصٌ عن عَاصِمٍ جَمِيعَ التاءات بِالتَّاءِ في الوَصْل سَوَاءٌ أكانت مَرْسُومَةً بِالتَّاءِ أم بالهاء .

أمَّا حُكْمُهَا في الوَقْفِ : فبِحَسَبِ رَسْمِها في المصْحَف ؛ فما رُسِمَ منها بِالتَّاءِ المَفْتُوحَةِ يَقِفُ عليه بِالتَّاءِ ، وما رُسِمَ منها بالهاء يَقِفُ عليه بالهاء ـ عند الاِضْطِرار أوِ الاِخْتبار ـ وهٰكذا... وسأَذْكُرُها مُفَصَّلةً .

٩٤ - وَرَحْمَتُ ٱلزُّخْرُفِ بِٱلتَّا زَبَرَهْ ٱلْأَعْرَافِ رُومٍ هُودَ كَافَ ٱلْبَقَرَهْ

الكَلِمَةُ الأولىٰ : كَلِمَةُ : ﴿ رَحْمَتَ ﴾ .

جاءتْ كَلِمَةُ : ﴿ رَحْمَتَ ﴾ المُفْرَدَةُ بِالتَّاءِ المَفْتُوحَةِ في سَبْعَةِ مَوَاضِعَ ، وهي كالآتي :

١ - قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ ﴾ [الزخرف : ٣٢] .

٢ - قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴾ [الزخرف : ٣٢] .

٣ - قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ [الأعراف : ٥٦] .

٤ - قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ فَٱنظُرْ إِلَىٰٓ ءَاثَٰرِ رَحْمَتِ ٱللَّهِ ﴾ [الروم : ٥٠] .

٥ - قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ رَحْمَتُ ٱللَّهِ وَبَرَكَٰتُهُۥ عَلَيْكُمْ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ ﴾ [هود : ٧٣] .

٦ - قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُۥ زَكَرِيَّآ ﴾ [مريم : ٢] .

٧ - قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ يَرْجُونَ رَحْمَتَ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة : ٢١٨] .

ومَا عَدَا هٰذه المَوَاضعَ المَذْكورَةَ فَمَرْسُومٌ بالهاء في القُرْآنِ الكريم .

« زَبَرَهْ » : أيْ : كَتَبَهُ كُتَّابُ الوَحْيِ ، وهم الصَّحابةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بِالتَّاءِ المَبْسُوطَةِ .

٩٥ ـ نِعْمَتُ هَا، ثَلَاثُ نَحْلٍ، إِبْرَهَمْ مَعًا: أَخِيرَاتٌ[1]، عُقُودُ ٱلثَّانِ: هَمْ[2]

٩٦ ـ لُقْمَانُ، ثُمَّ فَاطِرٌ، كَٱلطُّوْرِ عِمْرَانَ / لَعْنَتَ: بِهَا، وَٱلنُّوْرِ

الكَلِمَةُ الثانِيَةُ: كَلِمَةُ: ﴿ نِعْمَتَ ﴾.

جاءتْ هٰذه الكَلِمَةُ في أَحَدَ عَشَرَ مَوْضِعًا رُسِمَتْ فيها بِالتَّاءِ، وأَمَّا غيرُها فقَدْ رُسِمَتْ بالهاء، وهي الآتي:

١ ـ قَوْلُهُ تعالىٰ: ﴿ وَٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٣١].

٢ ـ قَوْلُهُ تعالىٰ: ﴿ وَبِنِعْمَتِ ٱللَّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ ﴾ [النحل: ٧٢].

٣ ـ قَوْلُهُ تعالىٰ: ﴿ يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا ﴾ [النحل: ٨٣].

٤ ـ قَوْلُهُ تعالىٰ: ﴿ وَٱشْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ ﴾ [النحل: ١١٤].

٥ ـ قَوْلُهُ تعالىٰ: ﴿ بَدَّلُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ كُفْرًا ﴾ [إبراهيم: ٢٨].

٦ ـ قَوْلُهُ تعالىٰ: ﴿ وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ ﴾ [إبراهيم: ٣٤].

---

(١) ـ « أَخِيرَاتٌ »: بتنوين الرَّفعِ صِفَةٌ لـ: « ثَلَاثُ »، أَوْ خَبَرٌ لمبتدإٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: « هُنَّ أَخِيرَاتٌ »، وفي بَعْضِ النُّسَخِ بتَنْوينِ الجَرِّ في مَحَلِّ نَصْبٍ على الحال.

(٢) ـ « الثَّانِ هَمْ »: بدون ياء لأَجْلِ الوَزْنِ.

« هَمْ »: في أكثر النُّسَخِ بِالهاءِ، ووَرَدَتْ في بَعْضِ النُّسَخِ: « ثَمْ »: بفَتحِ الثَّاءِ، وإسكانِ الميمِ مُشَدَّدَةً، بمَعنَىٰ: هُناكَ، قالَ عَبْدُ الدَّائِمِ الأزهريُّ: وهي النُّسْخَةُ الَّتي ضَبطْناها عن النَّاظِمِ، وفي بَعْضِ النُّسخِ: « هَمْ » مَكانَ: « ثَمْ »، انظر: (الطِّرازاتُ المُعْلَمَةُ: ٢٣١).

والمَقْصُودُ الإشارةُ إلىٰ مَوضع الكَلِمَةِ مِن السُّورةِ، في قَولِه: ﴿ ٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ هَمَّ قَوْمٌ ﴾، وهٰذا من النَّاظم تأكيدٌ بعد تَقْييدٍ، حيث قال: «عُقُودُ الثَّانِ هَمْ».

٧ ـ قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ ٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ هَمَّ ﴾ [المائدة : ١١] .

٨ ـ قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ تَجْرِى فِى ٱلْبَحْرِ بِنِعْمَتِ ٱللَّهِ ﴾ [لقمان : ٣١] .

٩ ـ قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ [فاطر : ٣] .

١٠ ـ قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ فَمَآ أَنتَ بِنِعْمَتِ رَبِّكَ بِكَاهِنٍ ﴾ [الطور : ٢٩] .

١١ ـ قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ وَٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ [آل عمران : ١٠٣] .

« نِعْمَتُهَا » : الضَّمِيرُ يَعُودُ الىٰ أَقْرَبِ مَذْكُورٍ وهو : « البَقَرَة » ، وهو المَوْضِعُ الأخيرُ فيها ، أشارَ إليه بقَوْلِه : « أَخِيرَاتٌ » ، فهي تَعُودُ علىٰ مَوْضِع سورةِ البَقَرَةِ الثَّاني ، وعلىٰ مَوَاضِعِ النَّحْلِ الثَّلاثَةِ ، ومَوْضِعَيْ سُورةِ إبراهيم .

مُلَاحَظَةٌ :

قولُهُ : « ثَلاثُ نَحْلٍ » : يفيدُ أنَّ في سورة النحل خمسةَ مَوَاضِعَ لكَلِمَة : ﴿ نِعْمَةَ ﴾ وكلُّها مُضافَةٌ ، تُكْتَبُ الأُولىٰ والثانِيَةُ بِالتَّاءِ المَرْبُوطَةِ ، والثَّلاثُ الأَخِيرَاتُ تُكْتَبُ بالتَّاء المَبْسُوطَةِ .

« إِبْرَهَمْ » : لُغَةٌ جائزةٌ في : « إِبْرَاهِيمَ » اختارها لأجْل الوَزْنِ ، ويَجُوزُ كذلك : « إِبْرَاهَام » في القُرْآنِ كما وَرَدَ في قِراءَةِ ابنِ عَامِرٍ ، لا في الجَزَرِيَّة .

« مَعًا » : جاءَ لَفْظُ : ﴿ نِعْمَةَ ﴾ في سورة إبراهيم ثلاثَ مَرَّاتٍ ، المَبْسُوطُ منها المَوْضِعانِ الأَخِيرَانِ .

« عُقُودُ الثَّانِ هَمْ » : جاءَ لَفْظُ : ﴿ نِعْمَةَ ﴾ في سورة المائدة الَّتي سَمَّاها العُقُودَ ، ثلاثَ مَرَّاتٍ ، كلُّها بِالتَّاءِ المَرْبُوطَةِ إلَّا المَوْضِعَ الثاني الَّذي في آيته لَفْظُ : ﴿ هَمَّ ﴾ فهو بِالتَّاءِ المَبْسوطةِ .

٩٦ ـ لُقمَانُ ، ثُمَّ فَاطِرٌ ، كَالطُّوْرِ عِمْرَانَ / لَعْنَتَ : بِهَا ، وَالنُّوْرِ

الكَلِمَةُ الثالثَةُ : كَلِمَةُ : ﴿ لَّعْنَتَ ﴾ .

جاءتْ كَلِمَةُ : ﴿ لَّعْنَتَ ﴾ بِالتَّاءِ المَفْتُوحَةِ في مَوْضِعَيْنِ فَقَطْ ، وهما :

١ ـ قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَل لَّعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَٰذِبِينَ ﴾ [آل عمران : ٦١] .

٢ ـ قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ أَنَّ لَعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَيْهِ إِن كَانَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴾ [النور : ٧] .

وما عَدَا هٰذَيْنِ المَوْضِعَيْنِ فقَدْ رُسِمَتْ في المَصَاحِفِ بالتاء المَرْبُوطَةِ .

مُلَاحَظَةٌ :

قوله : « عِمْرَانَ » يُوهِمُ أنّ جميعَ مواضع سورة آل عمران جاءتْ تاءُ : ﴿ لَّعْنَتَ ﴾ مَبْسُوطَةً ، والصَّوابُ أنَّ المَوضِعَ الأول جَاءتْ فيه مبسوطةً ، والثاني جَاءتْ مَرْبُوطَةً .

٩٧ ـ وَٱمْرَأَتُ : يُوسُفَ ، عِمْرَانَ ، ٱلْقَصَصْ تَحْرِيمُ / مَعْصِيَتْ : بِقَدْ سَمِعْ يُخَصّ

الكَلِمَةُ الرابِعَةُ : كَلِمَةُ : ﴿ ٱمْرَأَتُ ﴾ .

جاءتْ هٰذه الكَلِمَةُ مَرْسُومةً بِالتَّاءِ في سَبْعَةِ مَوَاضِعَ في القُرْآنِ الكريم ، وهي :

١ ـ قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ تُرَٰوِدُ ﴾ [يوسف : ٣٠] .

٢ ـ قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ ﴾ [يوسف : ٥١] .

٣ ـ قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ ﴾ [آل عمران : ٣٥] .

٤ ـ قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ وَقَالَتِ ٱمْرَأَتُ فِرْعَوْنَ ﴾ [القصص : ٩] .

٥ ـ قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ ٱمْرَأَتَ نُوحٍ ﴾ [التحريم : ١٠] .

٦ ـ قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ وَٱمْرَأَتَ لُوطٍ ﴾ [التحريم : ١٠] .

٧ ـ قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ ٱمْرَأَتَ فِرْعَوْنَ ﴾ [التحريم : ١١] .

٩٧ ـ وَٱمْرَأَتُ:يُوسُفَ،عِمْرَانَ،ٱلْقَصَصْ تَحْرِيمُ/مَعْصِيَتْ:بِقَدْ سَمِعْ يُخَصّ

الكَلِمَةُ الخامِسَةُ : كَلِمَةُ : ﴿ وَمَعْصِيَتِ ﴾ .

وقد جاءتْ في مَوْضِعَيْنِ فقطْ ، هما :

قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ وَٱلْعُدْوَٰنِ وَمَعْصِيَتِ ٱلرَّسُولِ ﴾ [المجادلة : ٨ ـ ٩] .

هٰذان المَوْضِعان لا ثالثَ لهما في القُرْآنِ الكريم .

٩٨ ـ شَجَرَتَ:ٱلدُّخَانِ/سُنَّتْ:فَاطِرِ كُلًّا وَٱلْأَنْفَالِ ، وَأُخْرَىٰ غَافِرِ

الكَلِمَةُ السَّادسة : كَلِمَةُ : ﴿ شَجَرَتَ ﴾ .

جاءتْ هٰذه الكَلِمَةُ بِالتَّاءِ المَفْتُوحَةِ في مَوْضِعٍ واحدٍ ، وهو :

قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ ﴾ [الدخان : ٤٣] .

ومَا عَدَا هٰذا المَوْضِعَ فمَرْسُومٌ بالهاء .

٩٨ ـ شَجَرَتْ: ٱلدُّخَانِ/سُنَّتْ: فَاطِرِ كُلًّا وَٱلْأَنْفَالِ، وَأُخْرَى غَافِرِ

٩٩ ـ قُرَّتُ عَيْنٍ/ جَنَّتُ فِي: وَقَعَتْ/ فِطْرَتْ/بَقِيَّتْ/وَٱبْنَتْ/ وَكَلِمَتْ

الكَلِمَةُ السَّابِعَةُ: كَلِمَةُ: ﴿ سُنَّتَ ﴾.

جاءتْ كَلِمَةُ: ﴿ سُنَّتَ ﴾ مَرْسُومَةً بِالتَّاءِ المَفْتُوحَةِ في خَمْسَةِ مَوَاضِعَ، وهي:

١ ـ قَوْلُهُ تعالىٰ: ﴿ فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا سُنَّتَ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ [فاطر: ٤٣].

٢ ـ قَوْلُهُ تعالىٰ: ﴿ فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا ﴾ [فاطر: ٤٣].

٣ ـ قَوْلُهُ تعالىٰ: ﴿ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَحْوِيلًا ﴾ [فاطر: ٤٣].

٤ ـ قَوْلُهُ تعالىٰ: ﴿ فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ [الأنفال: ٣٨].

٥ ـ قَوْلُهُ تعالىٰ: ﴿ سُنَّتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي قَدْ خَلَتْ فِي عِبَادِهِۦ ﴾ [غافر: ٨٥].

الكَلِمَةُ الثامنة: كَلِمَةُ: ﴿ قُرَّتُ ﴾.

وَجاءتْ في مَوْضِعٍ واحِدٍ في القُرْآنِ الكريم:

قَوْلُهُ تعالىٰ: ﴿ وَقَالَتِ ٱمْرَأَتُ فِرْعَوْنَ قُرَّتُ عَيْنٍ لِّي وَلَكَ ﴾ [القصص: ٩].

وما عَدَا هٰذا المَوْضِعَ فَمَرْسُومٌ بالهاء.

٩٩ - قُرَّتُ عَيْنٍ / جَنَّتُ فِي : وَقَعَتْ / فِطْرَتْ / بَقِيَّتْ / وَٱبْنَتُ / وَكَلِمَتْ

الكَلِمَةُ التاسعَةُ : كَلِمَةُ : ﴿ جَنَّتُ ﴾ .

وَجاءتْ كَلِمَةُ : ﴿ وَجَنَّتُ ﴾ في مَوْضِعٍ واحدٍ بِالتَّاءِ المَفْتُوحَةِ :

قَوْلُهُ تعالى : ﴿ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتُ نَعِيمٍ ﴾ [الواقعة : ٨٩] .

وما عَدَاه فمَرْسومٌ بالهاء .

الكَلِمَةُ العاشِرَةُ : كَلِمَةُ : ﴿ فِطْرَتَ ﴾ .

وَجاءتْ في مَوْضِعٍ واحدٍ في القُرْآنِ الكريم :

قَوْلُهُ تعالى : ﴿ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَاۚ ﴾ [الروم : ٣٠] .

وهٰذا المَوْضِعُ المَذْكورُ من كَلِمَةِ : ﴿ فِطْرَتَ ﴾ لا ثانيَ له في القُرْآنِ الكريم .

٩٩ ـ قُرَّتُ عَيْنٍ / جَنَّتُ فِي : وَقَعَتْ / فِطْرَتْ / بَقِيَّتْ / وَٱبْنَتُ / وَكَلِمَتْ

١٠٠ ـ أَوْسَطَ ٱلْأَعْرَافِ / وَكُلُّ مَا ٱخْتُلِفْ جَمْعًا وَفَرْدًا فِيهِ : بِٱلتَّاءِ عُرِفْ

الكَلِمَةُ الحادية عَشْرَةَ : كَلِمَةُ : ﴿ بَقِيَّتُ ﴾ .

وَجاءتْ في مَوْضِعٍ واحِدٍ في القُرْآنِ الكريم مَفْتُوحَةً :

قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ بَقِيَّتُ ٱللَّهِ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ [هود : ٨٦] .

ومَا عَدَاها فبالهاء .

الكَلِمَةُ الثانِيَةَ عشْرةَ : كَلِمَةُ : ﴿ ٱبْنَتَ ﴾ .

وَجاءتْ كَلِمَةُ : ﴿ ٱبْنَتَ ﴾ بِالتَّاءِ المَفْتُوحَةِ في مَوْضِعٍ واحِدٍ في القُرْآنِ الكريم :

قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ وَمَرْيَمَ ٱبْنَتَ عِمْرَانَ ٱلَّتِيٓ أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا ﴾ [التحريم : ١٢] .

وهٰذا المَوْضِعُ المَذْكُورُ من كَلِمَةِ : ﴿ ٱبْنَتَ ﴾ لا ثانِيَ له في القُرْآنِ الكريم .

الكَلِمَةُ الثَّالِثَةَ عَشْرَةَ : كَلِمَةُ : ﴿ كَلِمَتُ ﴾ .

وَجاءتْ في مَوْضِعٍ واحِدٍ في القُرْآنِ الكريم مَفْتُوحَةً غيرَ مَرْبُوطَةٍ ، وذٰلك في وَسَطِ سورة الأعراف :

قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ [الأعراف : ١٣٧] .

وما عَدَاها فبالهاءِ .

١٠٠ - أَوْسَطَ ٱلْأَعْرَافِ وَكُلُّ مَا ٱخْتُلِفْ جَمْعًا وَفَرْدًا فِيهِ : بِٱلتَّاءِ عُرِفْ

ثمَّ شَرَعَ في بَيَانِ هاءِ التأنيثِ المُخْتَلَفِ فيها بينَ القرَّاءِ بالإفْرادِ والجَمْعِ :

يُبَيِّنُ ابنُ الجَزَرِيِّ في هٰذا البَيْتِ قاعدةً عامَّةً ، وهي : أنَّ كلَّ ما اخْتَلَفَ القُرَّاءُ في قِرَاءتِه بالإفْرَادِ والجمْعِ فمَرْسُومٌ بِالتَّاءِ المَفْتُوحَةِ المَبْسُوطَةِ ، وقَدْ وَقعَ ذٰلك في سَبْعِ كَلِمَاتٍ في اثْنَيْ عَشَرَ مَوْضِعًا في القُرْآنِ الكريمِ ، ومن بَيْنِ الكَلِمَاتِ السَّبْعِ كلِمَتَانِ مُضَافَتانِ إلى الاِسْمِ الظَّاهِرِ ، والخَمْسُ الباقيةُ غَيْرُ مُضَافةٍ .

أمَّا المُضافتانِ :

فالأُولىٰ منهما : لَفْظُ : ﴿ كَلِمَتُ ﴾ ، وقَدْ وَقَعَتْ في أربعةِ مَوَاضعَ :

١ - قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا ﴾ [الأنعام : ١١٥] .

٢ - قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ كَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى ٱلَّذِينَ فَسَقُوٓا۟ ﴾ [يونس : ٣٣] .

٣ - قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [يونس : ٩٦] .

٤ - قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ وَكَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ ﴾ [غافر : ٦] .

وقَدِ اختلَفَتِ المَصَاحِفُ في المَوْضِعِ الثاني من سورة يونسَ وكذلك في مَوْضِعِ سورة غافرٍ ، والقياسُ فيهما التاءُ .

والكَلِمَةُ الثانِيَةُ المُخْتَلَفُ فيها : ﴿ غَيَٰبَتِ ٱلْجُبِّ ﴾ [يوسف : ١٠ - ١٥] في المَوْضِعَين .

أمَّا الكَلِمَاتُ الخَمْسُ الَّتي لم تُضَفْ فهي كالآتي :

الأُولىٰ : ﴿ ءَايَـٰتٌ ﴾ في مَوْضِعَين ، هما :

١ ـ قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ ءَايَـٰتٌ لِّلسَّآئِلِينَ ﴾ [يُوسُف : ٧] .

٢ ـ قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ وَقَالُواْ لَوْ لَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَـٰتٌ مِّن رَّبِّهِۦ ﴾ [العَنكَبُوت : ٥٠] .

الثانِيَةُ : ﴿ ٱلْغُرُفَـٰتِ ﴾ في مَوْضِعٍ واحِدٍ ، وهو :

قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ وَهُمْ فِى ٱلْغُرُفَـٰتِ ءَامِنُونَ ﴾ [سَبَإ : ٣٧] .

الثالثَةُ : ﴿ بَيِّنَـٰتٍ ﴾ في مَوْضِعٍ واحِدٍ ، وهو :

قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ فَهُمْ عَلَىٰ بَيِّنَتٍ مِّنْهُ ﴾ [فَاطِر : ٤٠] .

الرابعَةُ : ﴿ ثَمَرَاتٍ ﴾ في مَوْضِعٍ واحِدٍ ، وهو :

قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ وَمَا تَخْرُجُ مِن ثَمَرَاتٍ مِّنْ أَكْمَامِهَا ﴾ [فُصِّلَت : ٤٧] .

الخامِسَةُ : ﴿ جِمَـٰلَتٌ ﴾ في مَوْضِعٍ واحِدٍ ، وهو :

قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ كَأَنَّهُۥ جِمَـٰلَتٌ صُفْرٌ ﴾ [المُرْسَلَات : ٣٣] .

وقَدْ نَظمَ كَلِمَاتِ هٰذا القِسْمِ شَيْخُ مَشَايِخِنا العلَّامةُ المُتَوَلِّيْ في كتابِه « اللُّؤلؤُ المَنْظُومُ » ، فقالَ :

وكلُّ مَا فِيهِ الخِلَافُ يَجْرِيْ ... جَمْعًا وَفَرْدًا فِبَتَاءٍ فَادْرِ

وذَا : جِمَلَتٌ ، وءَايَتٌ أَتَى ... في : يُوسُفٍ والعَنْكَبُوتِ يا فَتَى

وكَلِمَتْ وَهْوَ فِي الطَّوْلِ مَعَ ... أَنْعَامِهِ ثُمَّ بِيُونُسٍ مَعَا

وٱلْغُرُفَتِ فِي سَبَأْ ، وبَيِّنَتْ ... في فَاطِرٍ ، وثَمَرَاتٍ فُصِّلَتْ

غَيَابَتِ الجُبِّ ، وخُلْفُ ثَانِي ... يُونُسَ وَالطَّوْلِ ، فَعِ المَعَانِي

وهٰذه الكَلِمَاتُ السَّبْعُ ؛ من القُرَّاءِ من قَرَأَها بالجَمْعِ ومنهم من قَرَأَها بالإِفْرَادِ .

والَّذِي يُهِمُّنا هنا : هو كيفيَّةُ الوقْفِ عليها ؛ فمن قَرَأَها بالجمْعِ ، وَقَفَ عليها بِالتَّاءِ كسائرِ الجُمُوعِ ، ولو كان مَذْهبُه الوَقْفَ بالهاءِ في الإِفْرادِ .

ومن قَرَأَها بالإِفْرادِ وكان مَذْهبُه الوَقْفَ بِالتَّاءِ وَقَفَ بها ، ومن كان مَذْهبُه الوَقْفَ بالهاءِ وَقَفَ بها أيضًا .

وأمَّا بالنِّسبةِ لحَفْصٍ عن عَاصمٍ فقَدْ قَرَأَ بالجَمْعِ في ثلاثِ كَلِمَاتٍ من السَّبْعِ ، ووَقَفَ عليها بِالتَّاءِ كما هو مُقَرَّرٌ ، وهي كَلِمَةُ : ﴿ ءَايَتٌ ﴾ في مَوْضِعَيْها بيوسفَ والعنكبوتِ ، وكَلِمَةُ : ﴿ ٱلْغُرُفَتِ ﴾ في سبإٍ ، وكَلِمَةُ : ﴿ ثَمَرَاتٍ ﴾ في فصِّلَتْ .

وأمَّا الكَلِمَاتُ الأَرْبَعُ المُتَبَقِّيَةُ ، فهي كَلِمَةُ : ﴿ غَيَابَتِ ﴾ في المَوْضِعَين بيوسفَ ، وكَلِمَةُ : ﴿ بَيِّنَتِ ﴾ بفاطرٍ ، وكلِمةُ : ﴿ جِمَلَتٌ ﴾ بالمرسلاتِ ، ولَفْظُ : ﴿ كَلِمَتُ ﴾ في كلٍّ من الأنعامِ وغافرٍ ، ومَوْضِعَي يونسَ فقَرَأَهُنَّ بالإِفْرَادِ ووَقَفَ عليهنَّ بِالتَّاءِ المَفْتُوحَةِ ، كما هو مَذْهبُهُ .

مُلَاحَظَةٌ :

إنَّ لَفْظَ : ﴿ كَلِمَتُ ﴾ في مَوْضِعِ غافرٍ اختلَفَ كُتَّابُ المَصَاحِفِ فيه ، فرَسَمَها بَعْضُهُمْ بِالتَّاءِ المَفْتُوحَةِ ، وبَعْضُهُمْ بالتاءِ المَرْبُوطَةِ ، وكذلك اخْتُلِفَ في لَفْظِ : ﴿ كَلِمَتُ ﴾ في المَوْضِعِ الثاني من يونسَ فرُسِمَتْ في المَصَاحِفِ العِرَاقيَّةِ بالهاءِ ، وفي الشَّاميَّةِ والمَدَنِيَّةِ بِالتَّاءِ ، والأَوْلىٰ والقِياسُ رَسْمُ مَوْضِعِ سورة غافرٍ وكذا الثاني من سورة يونسَ بِالتَّاءِ ، كما قال به الجُمْهُورُ ، وإليه أشارَ الإمامُ الشاطبيُّ ﷺ في : « العَقيلةِ » بعدَ ما أَوردَ الخلافَ في المَوْضِعَين بقولِه : « وفِيهِمَا التاءُ أَوْلَىٰ ».

وقَطَعَ ابنُ الجَزَرِيِّ وغَيْرُهُ بأنَّهما بالتَّاءِ ، وعلىٰ ذٰلك شرَّاحُ الجَزَرِيَّةِ ، وعلىٰ هٰذا يَتَحَصَّلُ لحَفْصٍ عن عاصمٍ حالةَ الوَقْفِ عليهما وَجْهانِ صَحِيحانِ :

الأَوَّلُ : الوَقْفُ عليهما بِالتَّاءِ المَفْتُوحَةِ ، وهٰذا هو المَشْهُورُ عندَ الجُمْهورِ لما تقدَّمَ .

الثَّاني : الوَقْفُ عليهما بالهاءِ المَرْبُوطَةِ ، وهو لا بأسَ به .

بَابُ هَمْزِ الْوَصْلِ

الشرح المنهجي
على
المقدمة الجزرية

بَابُ هَمْزِ الوَصْلِ

١٠١ - وَٱبْدَأْ بِهَمْزِ ٱلْوَصْلِ مِنْ فِعْلٍ بِضَمّْ ... إِنْ كَانَ ثَالِثٌ مِنَ ٱلْفِعْلِ يُضَمّْ

الهَمْزَةُ : حَرْفٌ من أكثر الحُرُوفِ الَّتي أَخَذَتْ جانبًا كبيرًا منِ اهْتِمام الباحِثِينَ والدَّارِسِين ؛ ذٰلك أنَّها حَرْفٌ شَدِيدٌ ، مَجْهُورٌ ، مَهْتوفٌ[1] ، مُرَقَّقٌ ، يَخْرُجُ من أَقْصَى الحَلْقِ ، لا يُتْقِنُ نُطْقَهُ إلَّا من تَلَقَّاهُ عن المَشَايخ المَهَرَةِ .

وتَكْمُنُ أَهَمِّيَّةُ دِراسَةِ هٰذا الباب فيما لاحَظْتُهُ من وُقُوعِ الكثير من الطُّلَّابِ - وحتَّى الحُفَّاظِ مِنْهُمْ - في الخَطَإِ في نُطْقِ هٰذهِ الهَمْزات ، وعدم التَّفْرِيقِ بَيْنَ هَمْزَةِ الوَصْلِ وهَمْزَةِ القَطْعِ ، وهٰذا الخَلْطُ قَدْ يُغَيِّرُ المَعْنىٰ .

ولا يَخْفَىٰ أنَّه من القَوَاعِدِ اللُّغَوِيَّةِ المَقَرَّرَةِ أنَّ للقارئ حالتَيْنِ : حالةَ ابتداءٍ وحالةَ وَقْفٍ ، وأنَّه لا يُبْتَدَأُ بساكنٍ ولا يُوقَفُ علىٰ مُتَحَرِّكٍ ، وأنَّ الابْتِدَاءَ لا يَكُونُ إلَّا بالحَرَكَةِ ، وأنَّ الوَقْفَ لا يَكُونُ إلَّا بالسُّكُونِ أَوْ ما في حُكْمِه كالوَقْفِ بوَجْهِ الرَّوْمِ ، فإذا تَقَرَّرَ هٰذا فاعْلَمْ أنَّ من الكَلِمَاتِ ما يَكُونُ أَوَّلُهَا مُتَحَرِّكًا وهٰذا لا إِشْكالَ فيه عند الابْتِدَاءِ ؛ إِذِ الابْتِدَاءُ بالحَرَكة غيرُ مُتَعَذِّرٍ ، ومنها ما يَكُونُ أَوَّلُهَا ساكنًا ، والابْتِدَاءُ بالسَّاكن غيرُ مَقْدُورٍ عليه ، ولذٰلِكَ احْتِيجَ إلى اجْتلابِ هَمْزَةٍ زائدةٍ في أَوَّلِ هٰذهِ الكَلِمَةِ سَمَّوْها هَمْزَةَ الوَصْلِ ؛ ليُتَوَصَّلَ بها إلى النُّطْقِ بالسَّاكن المَوْجود في أَوَّلِ هٰذهِ الكَلِمَةِ .

---

(١) ـ الهتْفُ والهُتَافُ : الصَّوْتُ الجَافي العالي الشَّديدُ ، انظر : (لسان العرب : ٩ / ٣٤٤) ، ووُصِفَتِ الهَمْزَةُ بأنها حَرْفٌ مَهْتُوفٌ ؛ لاحْتياجِها إلىٰ ظُهُور صَوْتٍ قَوِيٍّ شَدِيدٍ .

١ ـ تَعْرِيفُ هَمْزَةِ الوَصْلِ

وعلىٰ هٰذا فتَعْريفُ هَمْزَةِ الوَصْلِ : هي الهَمْزَةُ الزَّائِدَةُ في أَوَّلِ الكَلِمَةِ ، الثَّابِتَةُ في الابْتِدَاءِ ، السَّاقِطَةُ في الوَصْلِ ، نَحْوُ قوله تعالىٰ : ﴿ قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَىٰٓ ﴾ [النمل : ٥٩] ، وهنا نَجِدُ أنَّ هَمْزَةَ كَلِمَةِ : ﴿ ٱلْحَمْدُ ﴾ ، وكَلِمَةِ : ﴿ ٱلَّذِينَ ﴾ ، وكَلِمَةِ : ﴿ ٱصْطَفَىٰٓ ﴾ هي هَمْزَةُ وَصْلٍ لسُقُوطِها في الوَصْلِ ، وثُبُوتِها في الابْتِدَاءِ إذا ابْتُدِئَ بها .

وسُمِّيَتْ هَمْزَةَ الوَصْلِ ؛ لأنَّها يُتَوَصَّلُ بها إلى النُّطْقِ بالسَّاكن ، ولذا سَمَّاها الخَليلُ بنُ أحمدَ : سُلَّمَ اللِّسَانِ .

وقَدِ اصْطَلَحَ عُلَمَاءُ الرَّسْمِ علىٰ وَضْعِ رَأْسِ صَادٍ صغيرةٍ فَوْقَ الأَلِف إشارةً إلىٰ أنَّها هَمْزَةُ وَصْلٍ ، وهي اخْتِصَارُ كَلِمَةِ : صِلَةٍ ، أَوْ صِلْهُ .

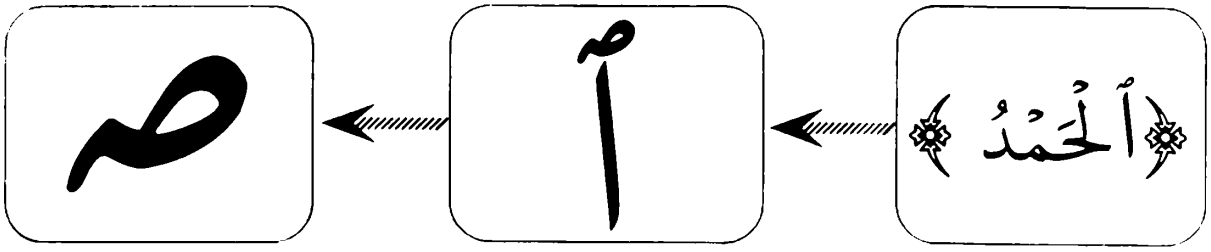

٢ ـ مَوَاضِعُها

وأمَّا مَوَاضِعُها : ففي الأفعالِ والأَسْمَاءِ والحُرُوفِ ، وتارَةً تَكُونُ قِياسِيَّةً وهو الأَكْثَرُ وُرُودًا ، وتارَةً تَكُونُ سَمَاعِيَّةً وهو الأَقَلُّ .

هَمْزَةُ الوَصْلِ في الأَفْعَالِ وبَيَانُ حَرَكَةِ البَدْءِ بها :

وهي في الأَفْعَالِ قِيَاسِيَّةٌ ، ولا تُوجَدُ إلَّا في الفِعْلِ المَاضي والأَمْرِ ، أمَّا وُجُودُها في المَاضي فلا يَكُونُ إلَّا في الخُمَاسِيِّ والسُّدَاسِيِّ .

فالمَاضي الخُمَاسِيُّ : نَحْوُ قوله تعالىٰ : ﴿ فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱعْتَدُواْ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾ [البقرة : ١٩٤] .

والمَاضي السُّدَاسِيُّ : نَحْوُ قوله تعالىٰ : ﴿ وَإِذِ ٱسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ ﴾ [البقرة : ٦٠] .

وأمَّا وُجودُها في فِعْلِ الأمْرِ فمُقَيَّدٌ بأَمْرِ الثُّلاثِيِّ والخُمَاسِيِّ والسُّدَاسِيِّ .

فالأَمْرُ من الثُّلاثِيِّ : نَحْوُ قوله تعالىٰ : ﴿ فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ ﴾ [البقرة : ٦٠] .

والأَمْرُ من الخُمَاسِيِّ : نَحْوُ قوله تعالىٰ : ﴿ ٱنطَلِقُوٓاْ إِلَىٰ مَا كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ ﴾ [المرسلات : ٢٩] .

والأَمْرُ من السُّدَاسِيِّ : نَحْوُ قوله تعالىٰ : ﴿ ٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ﴾ [التوبة : ٨٠] .

وسأُفْرِدُ مَبْحَثًا لمَوَاضِعِها في الأَسْمَاءِ ، ومَبْحَثًا لمَوَاضِعِها في الحُرُوفِ .

١٠١ - وَٱبْدَأْ بِهَمْزِ ٱلْوَصْلِ مِنْ فِعْلٍ بِضَمّْ إِنْ كَانَ ثَالِثٌ مِنَ ٱلْفِعْلِ يُضَمّْ

١٠٢ - وَٱكْسِرْهُ حَالَ ٱلْكَسْرِ وَٱلْفَتْحِ، وَفِي ٱلْاَسْمَاءِ غَيْرِ ٱللَّامِ كَسْرُهَا، وَفِي:

٣ - كَيْفِيَّةُ النُّطْقِ بِهَمْزَةِ الوَصْلِ في حال الابْتِدَاءِ بها

حَرَكَةُ البَدْءِ بِهَمْزَةِ الوَصْلِ في الأفعال قَدْ تَكُونُ بالضَّمِّ وقَدْ تَكُونُ بالكَسْرِ :

أمَّا حَرَكَةُ البَدْءِ بالضَّمِّ فَشَرْطُها : أنْ يَكُونَ ثَالِثُ الفِعْلِ مَضْمُومًا ضَمًّا لازِمًا .

مِثالُها في المَاضي : نَحْوُ قوله تعالىٰ : ﴿ وَٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ بِمَا ٱسْتُحْفِظُواْ مِن كِتَٰبِ ٱللَّهِ ﴾ [المائدة : ٤٤] ، فننطِقُ : ﴿ ٱسْتُحْفِظُواْ ﴾ حالَ البَدْءِ بها : « أُسْتُحْفِظُواْ » بِهَمْزَةِ قَطْعٍ مَضْمُومَةٍ ؛ لأنَّ ثالثَه وهو التاءُ مَضْمُومٌ .

وقوله تعالىٰ : ﴿ وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ ٱجْتُثَّتْ مِن فَوْقِ ٱلْأَرْضِ ﴾ [إبراهيم : ٢٦] ، فننطق : ﴿ ٱجْتُثَّتْ مِن فَوْقِ ٱلْأَرْضِ ﴾ : حالَ البَدْءِ بها « أُجْتُثَّتْ » .

ومِثْلُهَا قوله تعالىٰ : ﴿ هُنَالِكَ ٱبْتُلِيَ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُواْ زِلْزَالًا شَدِيدًا ﴾ [الاحزاب : ١١] .

ومِثالُها في الأَمْرِ : نَحْوُ قوله تعالىٰ : ﴿ ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ ﴾ [النحل : ١٢٥] .

وأَمَّا إنْ كانَ ثَالِثُ الفِعْلِ مَكْسُورًا أوْ مَفْتُوحًا فتُكْسَرُ هَمْزَةُ الوَصْلِ حَالَ الابْتِدَاءِ بِهَا ، مثلُ : ﴿ ٱهْدِنَا ﴾ ، ﴿ ٱرْتَضَىٰ ﴾ .

ولا بُدَّ لي هنا من ثلاث مُلَاحَظَاتٍ :

المُلاحَظَةُ الأولىٰ :

خَرَجَ بالضَّمِّ اللَّازِمِ في ثَالِثِ الفِعْلِ الَّذِي هو شَرْطٌ في البَدْءِ بالضَّمِّ ، الضَّمُّ العارِضُ وحِينَئِذٍ يُبْتَدَأُ فيه بكَسْرِ الهَمْزَةِ وُجُوبًا ، والَّذِي وَرَدَ في القُرْآنِ الكريم أَرْبَعُ كَلِمَاتٍ ، وهنَّ :

١ - ﴿ ٱمْشُواْ ﴾ في قوله تعالىٰ : ﴿ وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُواْ ﴾ [ص : ٦] .

٢ - ﴿ ٱبْنُواْ ﴾ في قوله تعالىٰ : ﴿ فَقَالُواْ ٱبْنُواْ عَلَيْهِم بُنْيَٰنًا ﴾ ، [الكهف : ٢١] .

٣ - ﴿ ٱئْتُواْ ﴾ في قوله تعالىٰ : ﴿ ثُمَّ ٱئْتُواْ صَفًّا ﴾ ، [طه : ٦٤] وقوله تعالىٰ : ﴿ ٱئْتُونِي بِكِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ هَٰذَآ أَوْ أَثَٰرَةٍ ﴾ [الأحقاف : ٤] .

٤ - ﴿ ٱقْضُوٓاْ ﴾ في قوله تعالىٰ : ﴿ ثُمَّ ٱقْضُوٓاْ إِلَيَّ وَلَا تُنظِرُونِ ﴾ [يونس : ٧١] .

ولا يَجُوزُ البَدْءُ بِهَمْزَةِ الوَصْلِ مُجَرَّدَةً عن واو العَطْفِ في مثل : ﴿ وَٱمْضُواْ حَيْثُ تُؤْمَرُونَ ﴾ ، وكذٰلِكَ في ﴿ وَأْمُرْ أَهْلَكَ ﴾ [طه : ١٣٢] ؛ لأنَّ هٰذِهِ الكلمةَ ممَّا لا يَنْفَكُّ عنها الواوُ بحَالٍ ، لا اخْتِيارًا و لا اخْتِيارًا .

المُلَاحَظَةُ الثَّانِيَةُ :

إنَّ كَلِمَةَ : ﴿ ٱقْضُوٓاْ ﴾ أَصْلُها : « اقْضِيُوا » بضادٍ مَكْسُورةٍ وياءٍ مَضْمُومةٍ بعدَها ، فنُقِلَتْ ضَمَّةُ الياءِ إلى الضَّادِ بعد تَقْدِيرِ سَلْبِ حَرَكتها ، فالْتَقَىٰ ساكنان الياءُ والواوُ ، فحُذِفَتِ الياءُ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، فصَارتِ الكَلِمَةُ : ﴿ ٱقْضُوٓاْ ﴾ بِضَمِّ الضَّادِ وحَذْفِ الياء ، وكذٰلِكَ القَوْلُ في باقي الأَفْعَالِ الَّتي ضَمُّ ثَالِثِها عَارِضٌ .

وأمَّا حَرَكَةُ البَدْءِ بالكَسْرِ : فشَرْطُها : أنْ يَكُونَ ثَالِثُ الفِعْلِ مَفْتُوحًا أَوْ مَكْسُورًا كَسْرًا أَصْلِيًّا ؛ فمِثَالُ ما ثَالِثُ الفِعْلِ فيه مَفْتوحٌ قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ وَإِذَا ٱنقَلَبُوٓاْ إِلَىٰٓ أَهْلِهِمُ ٱنقَلَبُواْ فَكِهِينَ ﴾ [المطففين : ٣١] ، وقَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ ﴾ [الجن : ٢٧] .

ومثال ما ثَالِثُ الفِعْلِ فيه مَكْسُورٌ كَسْرًا أَصْلِيًّا قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾ [الفاتحة : ٦] .

قالَ ابنُ الجَزَرِيِّ : واكْسِرْهُ حَالَ الكَسْرِ والفَتْحِ ... .

المُلَاحَظَةُ الثَّالِثَةُ :

تَبَيَّنَ مِمَّا تَقَدَّمَ أنَّ حَرَكة هَمْزَةِ الوَصْلِ في الابْتِدَاءِ بالأفعال مَبْنِيَّةٌ على حَرَكة الثَّالِثِ منها ، فإنِ اخْتَلَفَ القُرَّاءُ في حَرَكة الثَّالِثِ لوُرُودِ الفِعْلِ من بابَيْنِ ، نَحْوُ قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ ٱنشُزُواْ فَٱنشُزُواْ ﴾ [المجادلة : ١١] ، فقَدْ قَرَأَ بَعْضُهُمْ بِضَمِّ الشِّينِ وبَعْضُهُمْ بكَسْرِها فيُراعَى ذٰلِكَ في الابْتِدَاءِ ؛ فيُبْتَدَأُ بِضَمِّ الهَمْزَةِ لمَنْ قَرَأَ بِضَمِّ الشِّينِ وبكَسْرِها لمن كَسَرَ الشِّين .

وكذٰلك يُرَاعى اخْتِلافُ القُرَّاءِ في ضَمِّ ثَالِثِ الفِعْلِ عند بنائِهِ للمَجْهُولِ ، كما في قوله تعالى : ﴿ مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَٰنِ ﴾ [المائدة : ١٠٧] ، فقَدْ قَرَأَ حَفْصٌ عن عاصِمٍ : بفَتْح التَّاء والحاء ؛ على البِناء للمَعْلومِ ، وقَرَأَ الباقونَ : بِضَمِّ التَّاء وكَسْرِ الحاء ؛ على البناء للمَجْهُولِ ، وعليه فيُبْتَدَأُ لِحَفْصٍ بكَسْرِ هَمْزَةِ الوَصْلِ مُرَاعاةً لفَتْحِ ثَالِثِ الفِعْلِ ، ويُبْتَدَأُ لغيره من القُرَّاءِ بضَمِّها ، مُراعاةً لضَمِّ ثَالِثِ الفِعْل ضَمًّا لازمًا .

٤ ـ هَمْزَةُ الوَصْلِ في الأَسْمَاءِ وكَيْفِيَّةُ النُّطْقِ بها

وهي في الأَسْمَاءِ قياسِيَّةٌ وسَمَاعِيَّةٌ ، والاِسْمُ لا يَخْلُو من أنْ يَكُونَ مُعَرَّفًا بالأَلِف واللَّام أَوْ مُجَرَّدًا مِنْهُمَا .

فإنْ كانَ مُعَرَّفًا بالأَلِف واللَّام فهَمْزَةُ الوَصْلِ فيه قِياسِيَّةٌ ، أيْ : يُقَاسُ عليها ما شابَهَها ، وحَرَكَتُها عند الاِبْتِدَاءِ الفَتْحَةُ ؛ طَلَبًا للخِفَّة ولكَثْرَةِ دَوَرَانِها ، نَحْوُ قوله تعالىٰ : ﴿ هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ [الحشر : ٢٤] .

وإنْ كان مُجَرَّدًا من الأَلِف واللَّام فهَمْزَةُ الوَصْلِ فيه قِياسِيَّةٌ وسَمَاعِيَّةٌ ، أمَّا القِياسِيَّةُ ففي نَوْعَين منه :

النَّوعُ الأَوَّلُ : مَصْدَرُ الفِعْلِ المَاضي الخُمَاسِيِّ ، نَحْوُ قوله تعالىٰ : ﴿ وَحَرَّمُوا۟ مَا رَزَقَهُمُ ٱللَّهُ ٱفْتِرَآءً عَلَى ٱللَّهِ ﴾ [الأنعام : ١٤٠] .

وقوله تعالىٰ : ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْرِى نَفْسَهُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة : ٢٠٧] .

النَّوْعُ الثَّانِي : مَصْدَرُ الفِعْلِ المَاضي السُّدَاسِيِّ ، نَحْوُ قوله تعالىٰ : ﴿ وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ ﴾ [التوبة : ١١٤] .

وقوله تعالىٰ : ﴿ وَلَوْ يُعَجِّلُ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ ٱلشَّرَّ ٱسْتِعْجَالَهُم بِٱلْخَيْرِ لَقُضِىَ إِلَيْهِمْ أَجَلُهُمْ ﴾ [يونس : ١١] ، وقوله تعالىٰ : ﴿ وَأَصَرُّوا۟ وَٱسْتَكْبَرُوا۟ ٱسْتِكْبَارًا ﴾ [نوح : ٧] ، وما شابه ذٰلِكَ .

وحَرَكَةُ البَدْءِ بهَمْزَةِ الوَصْلِ في هٰذَيْنِ المَصْدَرَيْنِ الكَسْرُ وُجُوبًا .

وأمَّا السَّمَاعِيَّةُ ففي عَشَرَةِ أَسْمَاءٍ مَحْفُوظَةٍ ، وَرَدَ منها في القُرْآنِ الكريم سَبْعَةُ أَسْمَاءٍ ، والثلاثَةُ الباقِيَةُ وَرَدَتْ في غير القُرْآنِ من كَلَامِ العَرَبِ .

١٠٢ ـ وَٱكْسِرْهُ حَالَ ٱلْكَسْرِ وَٱلْفَتْحِ، وَفِي ٱلْأَسْمَاءِ غَيْرِ[1] ٱللَّامِ كَسْرُهَا، وَفِيْ[2]:
١٠٣ ـ ٱبْنٍ، مَعَ ٱبْنَتٍ، ٱمْرِئٍ، وَٱثْنَيْنِ وَٱمْرَأَةٍ، وَٱسْمٍ، مَعَ ٱثْنَتَيْنِ

أَمَّا الأَسْمَاءُ السَّبْعَةُ الَّتي في القُرْآنِ الكريم، فهي كما يلي:

الأَوَّلُ: ﴿ ٱبْنُ ﴾ بالتَّذْكِيرِ سَوَاءٌ كان مُضَافًا لياء المُتَكَلِّمِ أَوْ لغَيْرِها، كقوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّ ٱبْنِي مِنْ أَهْلِي ﴾ [هود: ٤٥]، وقوله تعالىٰ: ﴿ ٱسْمُهُ ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةِ ﴾ [آل عمران: ٤٥].

الثَّانِي: ﴿ ٱبْنَتَ ﴾ بالتَّأْنِيثِ مُفْرَدَةً أَوْ مُثَنَّاةً، كقوله تعالىٰ: ﴿ وَمَرْيَمَ ٱبْنَتَ عِمْرَانَ ٱلَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا ﴾ [التحريم: ١٢]، وقوله تعالىٰ: ﴿ قَالَ إِنِّيٓ أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ٱبْنَتَيَّ هَاتَيْنِ ﴾ [القصص: ٢٧].

الثَّالِثُ: ﴿ ٱمْرُؤٌاْ ﴾ بالتَّذْكِيرِ سَوَاءٌ أكان مَرْفُوعًا، نَحْوُ قوله تعالىٰ: ﴿ إِنِ ٱمْرُؤٌاْ هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ ﴾ [النساء: ١٧٦]، أَوْ كان مَنْصُوبًا، نَحْوُ قوله تعالىٰ: ﴿ مَا كَانَ أَبُوكِ ٱمْرَأَ سَوْءٍ ﴾ [مريم: ٢٨]، أَوْ مَجْرُورًا، نَحْوُ قوله تعالىٰ: ﴿ لِكُلِّ ٱمْرِئٍ مِّنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ ﴾ [عبس: ٣٧].

---

(١) ـ « غَيْرِ »: رُوِيَتْ مُثَلَّثَةَ الرَّاءِ؛ فالنَّصْبُ على الإستثناءِ، والجَرُّ صِفَةٌ لـ: « الأَسْمَاءِ »، والرَّفعُ على الخَبَرِيَّةِ مَعَ تَقدير: « الأَسْمَاءِ الَّتِي هِيَ غَيْرُ اللَّامِ »، والأَوَّلُ هو الأَشْهَرُ.

(٢) ـ « وَفِيْ »: بفَتحِ الواوِ، وكَسْرِ الفاءِ، ويَجُوزُ في الياءِ التَّشْدِيدُ والتَّخْفِيفُ؛ أَمَّا التَّشْدِيدُ: فَعَلَىٰ أَنَّها اسمٌ بمَعنَىٰ « تامٍّ »، أيْ: كَسْرُها وَفِيٌّ، وأَمَّا التَّخْفِيفُ: فعلىٰ أَنَّها عاطِفَةٌ وجارَّةٌ، عَطَفَتِ البَيْتَ الَّذِي بَعْدَها.

الرَّابِعُ : ﴿ ٱثْنَيْنِ ﴾ : بالتَّذْكِيرِ سَوَاءٌ أكان مُعْرَبًا بالأَلِف والنُّونِ ، نَحْوُ قوله تعالىٰ : ﴿ ٱثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾ [المائدة : ١٠٦] ، أَوْ بالياء والنُّونِ ، نَحْوُ قوله تعالىٰ : ﴿ ثَانِيَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ ﴾ [التوبة : ٤٠] ، أَوْ كان مُضافًا للعَشَرَةِ ، نَحْوُ قوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴾ [التوبة : ٣٦] ، وقوله تعالىٰ : ﴿ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ ٱثْنَىْ عَشَرَ نَقِيبًا ﴾ [المائدة : ١٢] .

الخَامِسُ : ﴿ ٱمْرَأَتَ ﴾ بالتَّأْنِيثِ مُفْرَدَةً ، سَوَاءٌ رُسِمَتْ بِالتَّاءِ المَفْتُوحَةِ أم بالهاء المَرْبُوطَةِ ، نَحْوُ قوله تعالىٰ : ﴿ ٱمْرَأَتَ نُوحٍ وَٱمْرَأَتَ لُوطٍ ﴾ [التحريم : ١٠] ، وقوله تعالىٰ : ﴿ وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ ﴾ [النساء : ١٢٨] ، أَوْ كانتْ مُثَنَّاةً كقوله تعالىٰ : ﴿ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ ﴾ [القصص : ٢٣] .

السَّادِسُ : ﴿ ٱسْمَ ﴾ ، نَحْوُ قوله تعالىٰ : ﴿ سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ﴾ [الأعلىٰ : ١] ، وقوله تعالىٰ : ﴿ وَمُبَشِّرًۢا بِرَسُولٍ يَأْتِى مِنۢ بَعْدِى ٱسْمُهُۥٓ أَحْمَدُ ﴾ [الصف : ٦] .

السَّابِعُ : ﴿ ٱثْنَتَيْنِ ﴾ بالتَّأْنِيثِ سَوَاءٌ كان مُضَافًا للعَشَرَةِ ، نَحْوُ قوله تعالىٰ : ﴿ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ﴾ [البقرة : ٦٠] ، وقوله تعالىٰ : ﴿ وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا ﴾ [الأعراف : ١٦٠] ، أم لمْ يُضَفْ ، نَحْوُ قوله تعالىٰ : ﴿ فَإِن كَانَتَا ٱثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا ٱلثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ ﴾ [النساء : ١٧٦] ، ويُلَاحَظُ هنا أنَّ النُّونَ من لَفْظِ : ﴿ ٱثْنَانِ ﴾ في المُذكر ، ولَفْظِ ﴿ ٱثْنَتَيْنِ ﴾ في المُؤنَّثِ مَحْذُوفَةٌ ؛ لأَجْلِ تَرْكِيبِهما مَعَ العَشَرَةِ .

وأمَّا الأَسْمَاءُ الثلاثَةُ الباقيةُ من العَشَرَةِ الوَارِدَةُ في غير القُرْآنِ ، فنُورِدُها لتَمَام الفائدةِ ، وهي :

أَوَّلُهَا : لَفْظُ : « اسْت » .

وثانيها : لَفْظُ : « ابْنُم » وهو « ابنُ » زِيدَتْ فيه المِيمُ .

وثالثها : لَفْظُ : « ايْمُ » وهو للقَسَمِ وقَدْ يُزَادُ فيه النُّونُ فيُقالُ : « ايْمُن » ، نَحْوُ : « وَايْمُنِ الله لأَجْتَهِدَنَّ » ، وقَدِ اخْتُلِفَ فيه بَيْنَ كَوْنِهِ اسمًا أَوْ حَرْفًا والرَّاجِحُ أنَّه اسمٌ .

وأمَّا حَرَكَةُ البَدْءِ بِهَمْزَةِ الوَصْلِ في هٰذهِ الأَسْمَاءِ فبالكَسْرِ وُجُوبًا سَوَاءٌ أكانتْ من الوَارِدَة في القُرْآنِ أم من غير الوَارِدَة فيه إلَّا : « ايْمُن » في القَسَمِ في لُغَتَيْهِ فيَجُوزُ فيه الفَتْحُ أيضًا ، وهو الأَرْجَحُ .

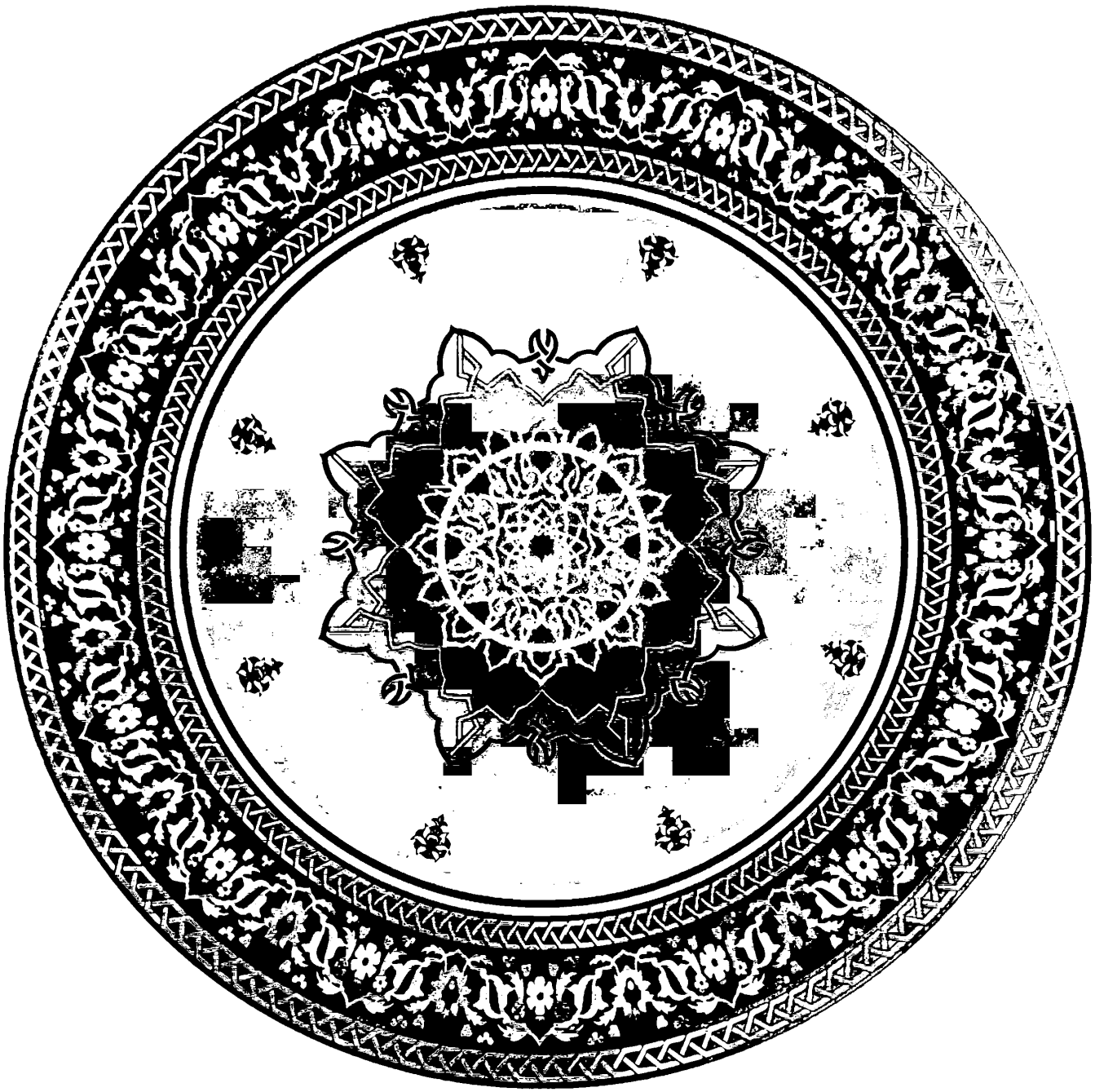

بَابُ
الوَقْفِ عَلَى أَوَاخِرِ الكَلِمِ

الشرح المنهجي
على
المقدمة الجزرية

بَابُ الوَقْفِ عَلَى أَوَاخِرِ الكَلِمِ

١٠٤ ـ وَحَاذِرِ ٱلْوَقْفَ بِكُلِّ ٱلْحَرَكَهْ ... إِلَّا إِذَا رُمْتَ فَبَعْضُ[1] ٱلْحَرَكَهْ[2]

١٠٥ ـ إِلَّا بِفَتْحٍ أَوْ بِنَصْبٍ، وَأَشِمْ ... إِشَارَةً بِٱلضَّمِّ: فِي رَفْعٍ وَضَمّْ

خَصَّصَ ابْنُ الجَزَرِيِّ هذا البابَ لبَيَان كَيْفِيَّةِ الوُقُوفِ الصَّحِيحِ على الكَلِمَاتِ القُرْآنِيَّةِ.

إنَّ أيَّ كَلِمَةٍ في القُرْآنِ يُوقَفُ عَلَيها بإحْدىٰ هٰذهِ الحالاتِ الثَّلاثِ:

١ ـ الإسْكَانُ المَحْضُ: **وهُوَ أَنْ تَقِفَ عَلَى الكَلِمَةِ بالسُّكُونِ الكامِلِ بِدُونِ أيّ شَائِبَةٍ مِنْ حَرَكَةٍ أَوْ إشْمَامٍ.**

٢ ـ الرَّوْمُ: **هُوَ النُّطْقُ بِبَعْضِ الحَرَكَةِ بصَوْتٍ خَفِيٍّ يَسْمَعُهُ القَرِيبُ دُونَ البعيدِ**، وسُمِّيَ رَوْمًا؛ لأنَّ القارِئَ يَرُومُ الحَرَكَةَ، أيْ: يُرِيدُها.

مَتَىٰ يَكُونُ الرَّوْمُ...؟

يكونُ في **المَرْفُوعِ**، مِثْلُ: ﴿ نَسْتَعِينُ ﴾، **والمَضْمُومِ**، مِثْلُ: ﴿ يَشْعَيْبُ ﴾، **والمَجْرُورِ**، مِثْلُ: ﴿ ٱلرَّحْمَـٰنِ ﴾، **والمَكْسُورِ**، مِثْلُ: ﴿ هَـٰٓؤُلَآءِ ﴾.

٣ ـ الإشْمَامُ: **هُوَ ضَمُّ الشَّفَتَيْنِ بدُونِ صَوْتٍ بُعَيْدَ إسْكَانِ الحَرْفِ مِنْ غَيْرِ تَرَاخٍ**، وسُمِّيَ إشْمامًا؛ لأنَّنا نُشِمُّ الحَرْف حَرَكَةَ الضَّمِّ إشْمامًا ولا نَنْطِقُ بالحَرَكَةِ.

مَتَىٰ يَكُونُ الإشْمَامُ...؟

ويَكُونُ الإشْمَامُ **في المَرْفُوعِ**، مِثْلُ: ﴿ نَسْتَعِينُ ﴾، **والمَضْمُومِ**، مِثْلُ: ﴿ يَشْعَيْبُ ﴾ فقط، ولا يكون في المَفْتوحِ أَوِ المَنْصُوبِ، والمَجْرورِ أَوِ المَكْسُور.

---

(١) ـ «فَبَعْضُ»: بالرَّفعِ في أكثر النُّسَخِ، وعليه أكثرُ الشُّرَّاحِ، والتَّقديرُ: فبَعْضُ حَركةٍ ثابتٌ، ويَجُوزُ النَّصبُ علىٰ أنَّه مَفعولٌ لِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُه: أَثبِتْ بَعضَ الحَركةِ.

(٢) ـ «الْحَرَكَهْ»: وهو المُعْتَمَدُ، وتُروىٰ: «حَرَكَهْ» مُنَكَّرةً.

مُلاحَظاتٌ أدائيَّةٌ حَوْلَ الرَّوْمِ والإِشْمامِ

المُلاحَظَةُ الأُولَى :

يَجِبُ على مَنْ يُرِيدُ أنْ يَقْرَأَ القُرآنَ أنْ يَتَعَلَّمَ كَيْفِيَّةَ الرَّوْمِ والإِشْمامِ من المَشَايخ المَهَرةِ المُجَوِّدينَ المُتْقِنينَ ؛ لأنَّها صِفَةٌ لا تُفْهَمُ من الكُتُبِ بل من النُّطق .

المُلاحَظَةُ الثانِيَةُ :

فائِدَةُ هٰذا الإِشْمامِ : أنْ يُدْرِكَ الشَّيْخُ أنَّ القارِئَ يَعْرِفُ حَرَكَةَ الحَرْفِ الَّذي وَقَفَ عليه، فَعَلَى سبيل المثال : كثيرٌ من النَّاس عندما يَقِفُ على قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴾ ويُطْلَبُ منه أنْ يَصِلَ لَفْظَ : ﴿ ٱلْمَجِيدُ ﴾ بما بعدَه لا يَعْرِفُ كيفَ يُحَرِّكُها ؛ لأنَّه اعْتادَ أنْ يَقِفَ عليها بالسُّكونِ ، فهو لا يَعْرِفُ حَرَكَتَها فَتَراهُ يَقْرَؤُها بالجرِّ ، والصَّحِيحُ أنَّها بالرَّفْع ؛ لأنَّ : ﴿ ٱلْمَجِيدُ ﴾ صفةٌ بعدَ صفةٍ ، أوْ خَبَرٌ بعدَ خَبَرٍ، وهو مَعْطُوفٌ على : ﴿ ٱلْغَفُورُ ﴾ وهو مَرْفُوعٌ .

المُلاحَظَةُ الثالِثَةُ : حول كَلِمَةِ : ﴿تَأْمَنَّا﴾ [يوسف : ١١]

أَصْلُ هٰذه الكَلِمَةِ : « تَأْمَنُنَا » بنونَيْنِ الأُولى مَرْفُوعَةٌ وهي لامُ الفِعْلِ ، والثانِيَةُ مَفْتُوحَةٌ وهي نُونُ المُتَكَلِّمِ ، وقَدْ أَجْمَعَتِ المَصَاحِفُ على رَسْمِها بنونٍ واحدةٍ ، وأمَّا نُطْقُها فيَجُوزُ لِحَفْصٍ عن عَاصِمٍ فيها وَجْهانِ :

أ ـ إدْغَامُ النُّونِ الأُولى في الثانية مَعَ الإِشْمَامِ ، وكَيْفِيَّتُهُ : أنْ تَضُمَّ شَفَتَيْكَ من غير صَوْتٍ بُعَيْدَ إسْكان النُّون الأولى وإِدْغَامِها في الثانية إدْغامًا تامًّا وقبل اسْتِكْمالِ التشْديد ، أيْ : قبلَ النُّطْقِ بالنُّونِ الثانية .

ب ـ الاِخْتِلاسُ ، ويُعَبِّرُ عنه البَعْضُ بالرَّوْمِ ، أَوِ الإخْفَاءِ ، وكَيْفِيَّتُهُ : أنْ تَنْطِقَ بالنُّون الأُولىٰ مَضْمُومَةً مُظْهَرةً ، ولكنْ ليسَ بِكَامِلِ حَرَكَتِها ، إنَّما عليك أنْ تأتيَ بأكثر هٰذه الحَرَكةِ ، أيْ : « بِثُلُثَيْها » ، وتُذْهِبَ بَعْضَها في النُّطْقِ ، ثم تَنْطِقَ بالنُّون الثانية مَفْتُوحَةً كامِلَةَ الفَتْحِ مُظْهَرَةً لا تَشْدِيدَ فيها ، بحيثُ يَسْمَعُ السَّامِعُ أنَّك نَطَقْتَ بنُونَيْنِ لكنَّ الأُولىٰ ضعيفةٌ ، والثانيةَ واضِحةٌ قَوِيَّةٌ ، وهٰذا لا يُدْرَكُ إلَّا بالمُشَافَهَة من المَشَايخ المَهَرَةِ المُتْقِنينَ.

المُلَاحَظَةُ الرابعَةُ :

تَبَيَّنَ لَكَ ممَّا سَبَقَ أنَّ الأَصْلَ في الإشْمَامِ لِحَفْصٍ أنْ يكونَ في الوَقْفِ آخِرَ الكَلِمةِ ، ولا يُوجَدُ عنده إشْمَامٌ في الوَصْلِ أوْ في وَسَطِ الكَلِمَةِ إلَّا في كَلِمَةٍ واحِدَةٍ هي كَلِمَةُ : ﴿ تَأْمَنَّا ﴾ ، وقَدْ وُجِدَ الإشْمَامُ في وَسَطِ الكَلِمَةِ لبَعْضِ القُرَّاءِ .

المُلَاحَظَةُ الخامِسَةُ :

هناك عِدَّةُ صُوَرٍ لا يَدْخُلُها الإشْمَامُ ولا الرَّوْمُ ، لا بُدَّ من التَّنْبيهِ عَلَيها ، وهي :

١ ـ إذا كانَ المَضْمُومُ ميمَ جمْعٍ في قِراءةِ مَنْ قَرَأَها بالصِّلَةِ ، فليسَ فيها إشْمامٌ ولا رَوْمٌ ، مِثْلُ : ﴿ فِيهِمُ ﴾ ، ﴿ مِنْهُمُ ﴾ ، إذا وَقَفُوا عليها ، فَلَا يَجُوزُ إلَّا السُّكُون .

٢ ـ وأمَّا المَنْصُوبُ : فإنْ كان غيرَ منوَّنٍ وَقَفْتَ عليه بالسُّكُونِ ، وليس فيه عندَ القرَّاءِ رَوْمٌ ولا إشْمَامٌ ، وإنْ كان مُنَوَّنًا أَبْدَلْتَ تَنْوينَهُ ألِفًا ، وسَوَاءٌ رُسِمَتِ الألِفُ مثلُ : ﴿ عَلِيمًا ﴾ أم لم تُرسمْ ، مِثْلُ : ﴿ دُعَآءً ﴾ أو ﴿ مَآءً ﴾ .

٣ ـ وكذلك تُبدَلُ نونُ التَّوكيدِ الخَفِيفةِ بعدَ الفَتْحِ ألِفًا ، في قول تعالىٰ : ﴿ لَيَكُونًا ﴾ أو ﴿ لَنَسْفَعًا ﴾ ، وكذلك نونُ : « إذًا » .

٤ ـ وإذا كانتِ الحَرَكةُ عارِضَةً إمَّا للنَّقلِ ، مِثْلُ : ﴿ وَٱنْحَرِ ۝٢ انَّ ﴾ أو ﴿ خَلَوا الَىٰ ﴾ أَوْ ﴿ فَقَدُ اوتِيَ ﴾ في روايةِ وَرْشٍ ، أَوْ لِالْتِقاءِ السَّاكنَيْن في الوَصْلِ ، مِثْلُ : ﴿ قُمِ اللَّيلَ ﴾ أو ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ ﴾ أو ﴿ إِذِ ٱسْتَسْقَىٰ ﴾ ، فلا رَوْمَ ولا إِشْمامَ في الوَقْفِ عليها ، ويَتعيَّنُ السُّكُونُ .

٥ ـ وأمَّا المَخْفُوضُ : فتَقِفُ عليه بالسُّكونِ ، ويَجوزُ فيه الرَّوْمُ ، وأمَّا لَفْظُ : ﴿ يَوْمَئِذٍ ﴾ و ﴿ حِينَئِذٍ ﴾ ، فيَتَعَيَّنُ السُّكُونُ ولا رَوْمَ فيها ولا إِشْمَامَ ؛ لأنَّ كَسْرَةَ الذَّالِ إنَّما عَرَضَتْ عندَ لِحاقِ التَّنْوينِ ، فإذا زالَ التَّنوينُ في الوَقْفِ رَجَعَتْ إلىٰ أَصْلِها من السُّكُونِ .

٦ ـ وأمَّا إنْ كانتِ الكَسْرَةُ للإعْرابِ ، مِثْلُ : ﴿ بِٱلْبِرِّ ﴾ ، أَوْ كانت للإضافةِ ، مِثْلُ : ﴿ نَذِيرِ ﴾ ، أَوْ في عَيْنِ الكَلِمَةِ ، مِثْلُ : ﴿ يَسْرِ ﴾ أو ﴿ ٱلْجَوَارِ ﴾ جازَ الرَّوْمُ والسُّكُونُ .

٧ ـ وأمَّا السَّاكنُ فتُبقِيهِ علىٰ سُكونِه وليس فيه رَوْمٌ ولا إِشْمَامٌ ، مِثْلُ : ﴿ فَٱصْبِرْ ﴾ .

٨ ـ وأمَّا ما آخِرُه حَرْفُ علَّةٍ وهو ثابتٌ رَسْمًا ، فتَقِفُ علىٰ حَرْفِ العلَّةِ ولا تَزيدُ في مدِّهِ ، بل حالُهُ كحالِ الوَصْلِ ، فإنْ كنتَ تَحذِفُه في الوَصْلِ لِالتقاءِ السَّاكنَيْن في نحوِ : ﴿ يُؤْتِي ٱلْحِكْمَةَ ﴾ ، ﴿ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ ﴾ ، ﴿ حَاضِرِى ٱلْمَسْجِدِ ﴾ ، ﴿ يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ ﴾ ، فلا بُدَّ من إثباتِه حالَ الوَقْفِ لثُبُوتِه رَسْمًا ، وحُكْمًا ، وهٰذا ممَّا لا خلافَ فيه .

٩ ـ حُرُوفُ المَدِّ ، مِثْلُ : ﴿ بِمَا ، وَقَالُواْ ، وَفِى ﴾ .

١٠ ـ تاءُ التأنيثِ إذا وَقَفْتَ عليها بالهاءِ ، مِثْلُ : ﴿ ٱلْجَنَّةَ ﴾ [البقرة :٣٥] ؛ إذْ هي مُبدَلَةٌ من التاءِ ، والتاءُ مَعْدُومَةٌ في الوَقْفِ بخلافِ ما يُوقَفُ عليه بِالتَّاءِ مُوافَقةً للرَّسْمِ العُثْمانيِّ ، مِثْلُ : ﴿ رَحْمَتُ ٱللَّهِ وَبَرَكَٰتُهُۥ ﴾ [هود :٧٣] ، فإنَّه يَدْخُلُها الرَّوْمُ والإِشْمامُ لأنَّها تاءٌ مَحْضَةٌ ، وهي الَّتي كانتْ في الوَصْلِ ، قال الشَّاطبيُّ ﷺ تعالىٰ :

وفي هَاءِ تَأْنِيثٍ ، وَمِيمِ الجَمِيعِ ، قُلْ ... وَعَارِضِ شَكْلٍ ، لَم يَكُونَا لِيَدْخُلَا

المُلَاحَظَةُ السَّادسةُ :

اختلفَ القُرَّاءُ في هَاءِ الضَّمِيرِ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ ﴾ حالَ الوَقْفِ عليه علىٰ ثلاثة مذاهب :

١ ـ فجَوَّزَ بَعْضُهُمْ في المَرْفُوعِ الرَّوْمَ والإشْمامَ ، وفي المَخْفُوضِ الرَّوْمَ ، وهو اخْتِيارُ ابنِ مُجاهِدٍ .

٢ ـ وأَلْزَمَ بعضُهُمْ فيه الإسْكانَ ، ومَنَعَ الإشارةَ بالرَّوْمِ والإشْمامِ وأشارَ إلىٰ تَوْجيهِها الدَّانيُّ في جامعِ البَيَانِ .

٣ ـ وذَهَبَ جَمَاعةٌ من المُحَقِّقين كمَكِّيٍّ وشُرَيحٍ والحافظِ أبي العلاءِ إلى التَّفْصيلِ:

فمَنَعوا الإشارةَ فيه بالرَّوْمِ والإشْمَامِ إذا كان قبلَه ضَمٌّ ، مِثْلُ : ﴿ يُخْلِفُهُۥ ﴾ ، أَوْ واوٌ ساكنةٌ مدِّيَّةٌ ، مِثْلُ : ﴿ خُذُوهُ ﴾ ، أَوْ لِينِيَّةٌ ، مِثْلُ : ﴿ ءَاتَوْهُ ﴾ ، أَوْ كَسْرَةٌ ، مِثْلُ : ﴿ وَرُسُلِهِۦ ﴾ ، أَوْ ياءٌ ساكِنةٌ ، مِثْلُ : ﴿ فِيهِ ﴾ ، أَوْ لِينِيَّةٌ ، مِثْلُ : ﴿ عَلَيْهِ ﴾ ، طَلَبًا للخِفَّةِ ؛ إذْ في الخُروجِ من ضَمٍّ أَوْ واوٍ إلىٰ ضَمٍّ أَوْ إشارةٍ إليه ، أَوْ مِن كَسْرٍ أَوْ ياءٍ إلىٰ كَسْرٍ ، ثِقَلٌ بلا شكٍّ ، لا سِيَّما في الهاءِ لخَفَائِها ، وبُعدِ مَخْرَجِها .

وأَجَازُوا الإشَارةَ بالرَّوْمِ والإشْمَامِ إذا كان قبلَها سَاكنٌ صَحِيحٌ غيرُ الوَاوِ والياءِ مِثْلُ : ﴿ مِنْهُ ﴾ أو ﴿ عَنْهُ ﴾ ، أَوْ مَفْتُوحٌ ، مِثْلُ : ﴿ كِتَٰبَهُۥ ﴾ ، أَوْ كانَ قبلَها أَلِفٌ ، مِثْلُ : ﴿ ٱجْتَبَىٰهُ ﴾ .

وإذا أَخَذْنا بهٰذا القَوْلِ : الإشارةِ في الضَّميرِ ، فلا بُدَّ من حَذْفِ الصِّلةِ مَعَ الرَّوْمِ كما يُحْذَفُ مَعَ السُّكُونِ .

قال الشاطبيُّ :

وَفِي الهَاءِ لِلإضْمَارِ قَوْمٌ أَبَوْهُمَا ... ومِنْ قَبْلِهِ ضَمٌّ أَوِ الكَسْرُ مُثِّلَا

أَوُ امَّاهُمَا وَاوٌ وَيَاءٌ ، وبَعْضُهُمْ ... يُرَىٰ لَهُمَا فِي كلِّ حَالٍ مُحَلِّلَا

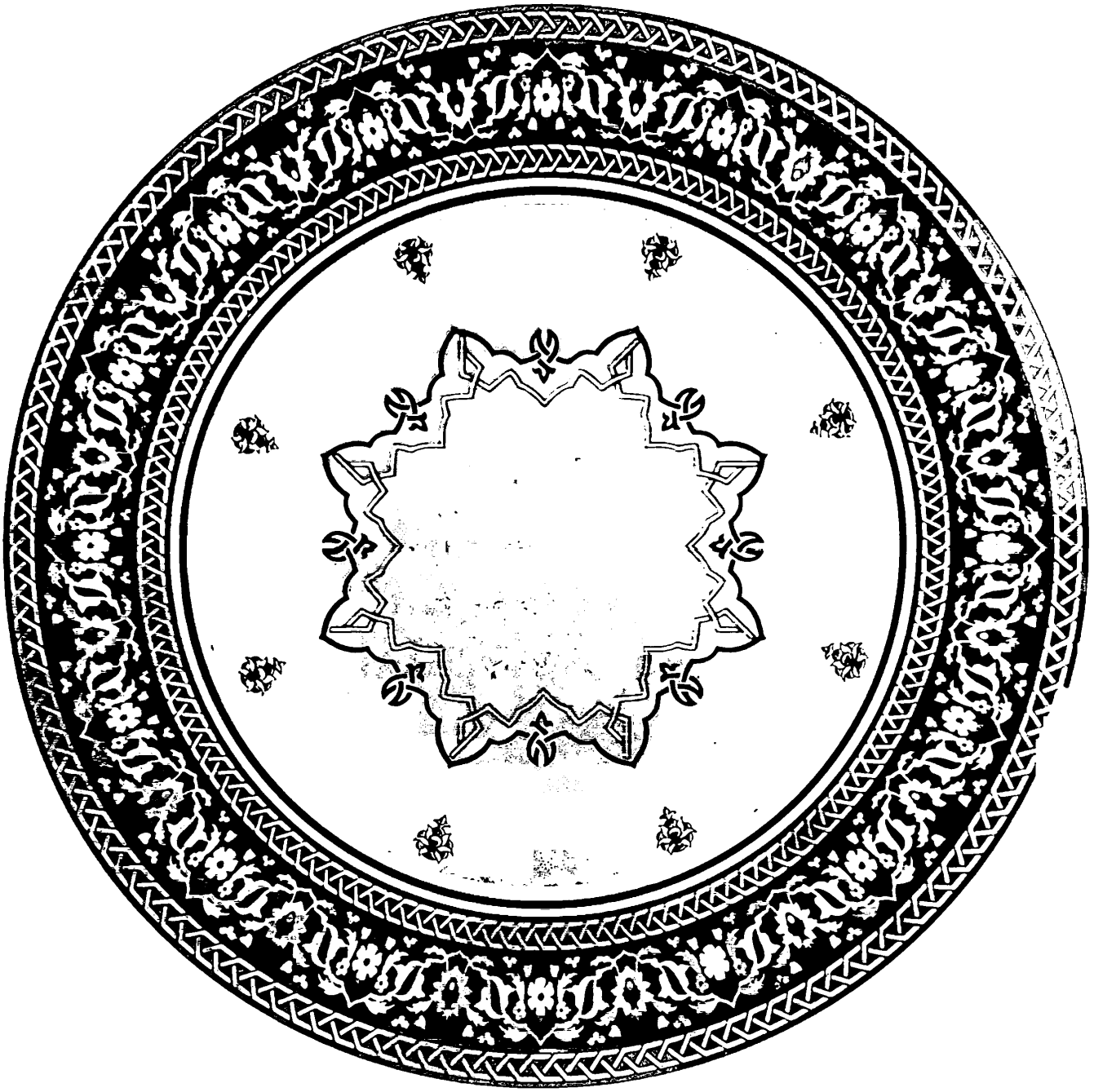

الخاتمة

الشرح المنهجي
على
المقدمة الجزرية

الخاتمة

١٠٦ـ وَقَد تَّقَضَّى نَظْمِيَ ٱلْمُقَدَّمَهْ ... مِنِّي لِقَارِئِ ٱلْقُرَانِ تَقْدِمَهْ

١٠٧ـ أَبْيَاتُهَا: قَافٌ وَزَايٌ فِي ٱلْعَدَدْ ... مَنْ يُحْسِنِ ٱلتَّجْوِيدَ يَظْفَرْ بِٱلرَّشَدْ

١٠٨ـ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ لَهَا خِتَامُ ... ثُمَّ ٱلصَّلَاةُ بَعْدُ وَٱلسَّلَامُ

١٠٩ـ عَلَى ٱلنَّبِيِّ ٱلْمُصْطَفَى وَآلِهِ ... وَصَحْبِهِ وَتَابِعِي مِنْوَالِهِ

« وقَدْ تَقَضَّى نَظْمِيَ المُقَدَّمَهْ » أي: قَدِ انْقضى وتَمَّ نَظْمِي لهٰذه المُقدِّمةِ المُبَاركةِ المَيْمُونَةِ النَّافِعَةِ إنْ شاءَ اللهُ تعالىٰ، وقَدْ جَعَلْتُها: « مِنِّي لقَارِئِ القُرْآنِ تَقْدِمَةً »، أيْ: تُحْفَةً وهَدِيَّةً؛ لتكونَ مُعِينةً له علىٰ قراءةِ القُرْآنِ الكريم وعلى الفَوْزِ بأَجْرِه.

وقالَ عَبْدُ الدَّائِمِ الأزهريُّ: « ولم يُطِعِ النَّاظمَ ﷺ أنْ يُصلِّيَ علىٰ آلِه وصَحبِه لِضيقِ المقامِ، وطَلَبًا لِلاختِصارِ ... وقَدْ كمَّلتُها ببَيْتٍ في ذٰلكَ فتمَّ النِّظامُ:

عَلَى النَّبِيِّ المُصْطَفَى المُخْتارِ ... وَآلِهِ وَصَحْبِهِ الأَطْهارِ[1]

و قالَ شَيْخُ الإسلام زكريَّا الأنصاريُّ: وفي بَعضِ النُّسَخِ:

عَلَى النَّبِيِّ المُصْطَفَىٰ وآلِهِ ... وصَحْبِهِ وتَابِعِي مِنْوالِهِ

وذكر العلَّامةُ الضَّبَّاعُ رِوايةً أُخرَىٰ لِلبَيتِ، فقالَ:

عَلَى النَّبِيِّ المُصْطَفَىٰ مُحمَّدَا ... وَآلِهِ وَصَحْبِهِ ذَوِي الهُدَىٰ

وفي نسخةٍ خَطِّيَّةٍ طُبِعَتْ مُصَوَّرَةً في تُركية جاء فيها:

عَلَى النَّبِيِّ المُصْطَفَىٰ خَيْرِ البَشَرْ ... مَا طَلَعَتْ شَمْسٌ وَمَا لَاحَ قَمَرْ

(١) ـ انظر: (الطِّرازاتُ المُعْلَمَةُ: ٢٤٤).

« أَبياتُها قافٌ وزايٌ في العَدَدْ » يَعني : أنَّ مَجموعَ أبياتِ المَنْظُومَةِ بحِسابِ الجُمَّلِ : « ١٠٧ » ، فالزَّايُ = ٧ ، والقافُ = ١٠٠ .

وبَيتُ ذِكْرِ عَددِ أبياتِ المَنْظُومةِ هو مِن زيادةِ بَعضِ المُتَأَخِّرينَ ولا شَكَّ ، بل قائلُه مَعْرُوفٌ ، كما ذكرَ بَعْضُ الشُّرَّاحِ ، وهو الشَّيخُ المُقْرئُ مُحَمَّدُ بنُ أحمدَ السلسيليُّ المِصْريُّ ، وهو ممَّنْ تُوُفِّيَ قبلَ شَيْخِ الإسلام زكريَّا الأنصاريِّ.

واذا تَسَاءَلْنا ما هو حِسَابُ الجُمَّل ؟

هو طَرِيقَةٌ قَدِيمَةٌ اسْتَخْدَمَتها العَرَبُ في التأريخ ضِمْنَ قَصَائِدِهِمْ ومَنْظُومَاتِهِمْ ، وأَصْلُها قَوْلُهُم :

أَبْجَدْ هَوَّزْ حُطِّيْ كَلَمُنْ سَعْفَصْ قُرِشَتْ ثَخَذٌ ضَظَغُ

والجَدْوَل الآتي جَعَلْتُ فيه الحَرْفَ وتَحْتَهُ العَدَدَ الَّذِي يُسَاوِيْ قِيمَتَهُ .

أ	ب	ج	د	هـ	و	ز	ح	ط
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩

ي	ك	ل	م	ن	س	ع	ف	ص
١٠	٢٠	٣٠	٤٠	٥٠	٦٠	٧٠	٨٠	٩٠

ق	ر	ش	ت	ث	خ	ذ	ض	ظ	غ
١٠٠	٢٠٠	٣٠٠	٤٠٠	٥٠٠	٦٠٠	٧٠٠	٨٠٠	٩٠٠	١٠٠٠

قالَ يَحْيَى الغَوْثَانِيُّ : كانتْ بِدَايةُ هٰذا الشَّرْحِ للمَنْظُومَةِ الجَزَرِيَّةِ عندَما بَدَأْتُ بتَدْريس الجَزَرِيَّةِ سنة ١٤٠٩ هجرية في مدينة جُدَّةَ لطلَّابي من حَفَظَةِ القُرْآن الكَرِيم ، ولمْ يَتَيَسَّرْ له الصُّدُورُ إلَّا بَعْدَ كلِّ هٰذه السِّنينَ الطَّويلةِ ، وقَدْ قُمْتُ بتَصْحِيحِهِ وتَعْدِيلِهِ عِدَّةَ مَرَّاتٍ ليَتَواكَبَ مَعَ لُغَةِ العَصْرِ ، وليَتَوَاءَمَ مَعَ أَسَاليبِ المَنَاهِجِ التَّعْلِيمِيَّةِ في الجامعات والمُؤَسَّساتِ والمَرَاكِزِ القُرْآنيَّةِ ، وكان آخرُ ما نَظَرْتُ فيه وصَحَّحْتُه في شهر شعبان ١٤٤٣ هجرية في إسطنبول .

ويَبْقَى هٰذا الجُهْدُ جُهْدًا بَشَريًّا ، يَعْتَريهِ الصَّوابُ والسَّهْوُ والخَطَأُ ، فما كانَ من صَوَابٍ فمنَ الله تعالىٰ ، وما كان من خَطَإٍ فمِنْ نَفْسي وتَقْصِيريْ ، ولٰكنَّني أَعْتَقِدُ أنَّ النَّاظِرَ المُنْصِفَ والمُتْقِنَ الحَصِيفَ والمُتَخَصِّصَ في دَقائِقِ عِلْمِ الأداءِ سَيَجِدُ فيه ما يَسُرُّ خَاطِرَهُ ، ويُثْلِجُ صَدْرَهُ من مُلَاحَظَاتٍ وتَنْبيهاتٍ نابِعَةٍ من خِبْرةٍ مُتَرَاكِمَةٍ عَبْر سَنَواتٍ طَويلَةٍ من التَّدْرِيس والتَّعْليم ، ومُمَارَسَةِ القِراءَةِ والإقْراءِ ، ومن قَلْبٍ مُحِبٍّ صَادِقٍ ناصِحٍ لأَهْلِ القُرْآنِ ، يُرِيدُ لهُمُ الخَيْرَ ويَدْعُوهُمْ إليه .

والحَمدُ للهِ الَّذي بنِعْمَتِه تَتمُّ الصَّالحاتُ .

وكَتَبَهُ

د. يحيى عبد الرزاق الغوثاني

١٤ شعبان ١٤٤٣ هـ

١٧ آذار ٢٠٢٢ م

الشرح المنهجي
على
المقدمة الجزرية

قائمة المصادر والمراجع

١ ـ إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع ، عبد الرحمٰن بن إسماعيل أبو شامة ، تحقيق : محمود بن عبد الخالق جادو المدينة المنورة ، الجامعة الإسلامية ، ١٤١٣ هـ .

٢ ـ إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ، أحمد بن محمد البنا الدمياطي ، القاهرة ، مكتبة الكليات الأزهرية .

٣ ـ الإتقان في علوم القرآن ، للإمام جلال الدين السيوطي ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي .

٤ ـ الأصوات اللغوية ، لإبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة .

٥ ـ الإضاءة في بيان أصول القراءة ، علي محمد الضباع ، القاهرة ، المكتبة الأزهرية للتراث ، ٢٠٠٠م .

٦ ـ الإقناع في القراءات السبع ، لابن الباذش ، ت : عبد المجيد قطامش ، جامعة أم القرىٰ ، مكة المكرمة .

٧ ـ التحديد في الإتقان والتجويد ، للداني ، تحقيق : د . غانم قدوري الحمد ، مطبعة الخلود ، بغداد ١٩٨٨م .

٨ ـ التمهيد في علم التجويد ، محمد بن محمد الجزري ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ١٩٨٦م .

٩ ـ تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين ، لأبي الحسن الصفاقسيّ ، نشر مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة .

١٠ ـ حرز الأماني ووجه التهاني ، الإمام الشاطبي ، تحقيق : د . يحيى الغوثاني ، دار الغوثاني للدراسات القرآنية .

١١ ـ الدقائق المحكمة في شرح المقدمة ، زكريا الأنصاريّ ، تحقيق : محمد غياث الصباغ ، مكتبة الغزالي .

١٢ ـ الرعاية ، لمكيٍّ القَيْسيِّ ، تحقيق : أ. د. أحمد حسن فرحات سنة ١٩٧٣ م ، دار الكتب العربية ، دمشق .

١٣ ـ السلسبيل الشافي ، عثمان سليمان مراد ، نسخة إلكترونية .

١٤ ـ شرح القصيدة الخاقانية ، للداني ، رسالة ماجستير تحقيق : غازي بنيدر العمري ، إشراف د. محمد ولد سيدي حبيب بجامعة أم القرىٰ .

١٥ ـ شرح طيبة النشر في القراءات العشر ، أبوالقاسم النويري ، تحقيق وتعليق : عبدالفتاح السيد أبو سنة ، مجمع البحوث الإسلامية ، الأزهر الشريف ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية .

١٦ ـ صحيح مسلم ، للإمام الحافظ أبي الحسين مُسلم بن الحجاج النيسابوري ، دار السلام للنشر والتوزيع .

١٧ ـ الطرازات المعلمة ، عبد الدايم الأزهري ، تحقيق : نزار عقراوي ، دار عمار للنشر والتوزيع ، الأردن .

١٨ ـ طيبة النشر في القراءات العشر ، محمد ابن الجزري ، تحقيق : محمد تميم الزعبي ، دار الهدىٰ .

١٩ ـ ظاءات القرآن ، للسَّرَقُوسيِّ ، تحقيق : د . حاتم الضامن ، دار البشائر .

٢٠ ـ عقيلة أتراب القصائد ، الإمام الشاطبي ، تحقيق : د . أيمن سويد . دار الغوثاني للدراسات القرآنية .

٢١ ـ علم التجويد ، أحكام نظرية ، وتطبيقات عملية ، د يحيى الغوثاني ، دار الغوثاني للدراسات القرآنية .

٢٢ ـ عمدة المفيد وعدة المجيد ، لأبي الحسنِ عليِّ بن محمَّدِ بن عبد الصّمدِ السّخاويِّ ، مكتبة أولاد الشيخ .

٢٣ ـ فتح المعطي وغنية المقري في شرح مقدمة ورش المصري ، محمد بن أحمد المتولي ، مصر القاهرة .

٢٤ ـ الفوائد التجويدية ، الشيخ عبد الرازق علي إبراهيم موسىٰ .

٢٥ ـ الفوائد المفهمة في شرح الجزرية المقدمة ، لابن يالوشة ، المطبعة التونسية ١٣٥٧ هـ .

٢٦ ـ الكتاب كتاب سيبويه ، عمرو بن عثمان بن قنبر ، ت : عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة .

٢٧ ـ الكشف عن وجوه القراءات السبع ، مكي بن أبي طالب القيسيّ ، مؤسسة الرسالة .

٢٨ ـ لآلئ البيان ، إبراهيم السمنُّوديّ ، ضمن كتاب جامع الخيرات ، وزار الأوقاف الكويتية .

٢٩ ـ اللؤلؤ المنظوم في ذكر جملة من المرسوم ، لمحمد المتولي ، نسخة للشاملة .

٣٠ ـ لسان العرب ، لابن منظور الإفريقي ، دار صادر .

٣١ ـ مجلة كنوز الفرقان ، مصر القاهرة العدد الثالث والرابع ، السنة الثانية .

٣٢ ـ المحكم في علم نقط المصاحف ، لأبي عمرو الداني ، تحقيق : د . غانم قدوري الحمد ، دار الغوثاني للدراسات القرآنية .

٣٣ ـ مختار الصحاح ، محمد بن أبي بكر الرازي ، مكتبة لبنان .

٣٤ ـ المفصل في علوم التجويد ، د . يحيى الغوثاني ، دار الغوثاني للدراسات القرآنية .

٣٥ ـ المكتفىٰ في الوقف والابتدا ، لأبي عمرو الداني ، دار الصحابة للتراث بطنطا .

٣٦ ـ منار الهدىٰ في بيان الوقف والابتدا ، للأشموني ، دار الكتب العلمية .

٣٧ ـ مُنجد المُقرئين ومُرشد الطالبين ، للإمام المُحقِّق ابن الجزري ، اعتنىٰ به : علي بن محمد العمران ، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع ، السعودية ، ط١ ، سنة ١٤١٩هـ .

٣٨ ـ المنح الفكرية في شرح المقدمة الجزرية ، ملا علي القاري ، تحقيق : أسامة عطايا ، دار الغوثاني للدراسات القرآنية .

٣٩ ـ منظومة التنوير في ما زاده النشر على الحرز والتيسير ، للطيبيِّ . رسالة ماجستير بتحقيق : عبد العزيز المزيني الجامعة الإسلامية .

٤٠ ـ منظومة موازين الأداء في التجويد والوقف والابتداء ، للسمنودي ، ضمن جامع الخيرات ، وزارة الأوقاف في الكويت .

٤١ ـ النجوم الطوالع على الدرر اللوامع ، إبراهيم المارغني .

٤٢ ـ النشر في القراءات العشر ، محمد بن محمد الجزري ، تحقيق : علي محمد الضباع ، دار الكتب العلمية .

٤٣ ـ نهاية القول المفيد في علم التجويد ، محمد مكي نصر ، القاهرة ، مطبعة الحلبي ، ١٣٤٩هـ .

٤٤ ـ هداية القاري إلىٰ تجويد كلام الباري ، عبد الفتاح السيد عجمي المرصفي ، مكتبة دار الزمان ، ١٣٩٩هـ .

الشرح المنهجي
على
المقدمة الجزرية

فهرس المحتويات

المُقَدِّمَةُ ٥

السَّنَدُ السَّمَاعِيُّ للمُقَدِّمَةِ الجَزرِيَّةِ ٧

مَن هُوَ الإِمَامُ ابنُ الجَزَرِيِّ ١٣

مُقَدِّمَةُ المُقَدِّمَةِ ١٥

بَابُ مَخَارِجِ الحُرُوْفِ

القِسْمُ الأَوَّلُ: مَخَارِجُ الحُرُوفِ الأَصْلِيَّةِ ٢٤

أ ـ المَخَارِجُ العَامَّةُ الرَّئِيسيَّةُ وهيَ خَمْسةٌ ٢٤

ب ـ المَخَارِجُ الخَاصَّةُ الجُزْئِيَّةُ ٢٥

١ ـ الجَوْفُ ٢٥

مُلاحَظاتٌ حَوْلَ حُرُوفِ الجَوْفِ: ٢٦

٢ ـ الحَلْقُ ٢٧

٣ ـ اللِّسانُ ٢٨

أَسْماءُ الأَسْنانِ ٢٨

تنبيهٌ أدائيٌّ حول مخرج الضاد ٣٠

٤ ـ الشفتان ٣٤

٥ ـ الخيشوم ٣٦

القِسْمُ الثاني: الحُرُوفُ الفَرْعِيَّةُ: ٣٦

مُلَاحَظَةٌ حَوْلَ الحُروفِ الفَرْعِيَّةِ ٣٧

الإِشْمَامُ في عُرْفِ أَهْلِ التَّجْوِيدِ نَوْعانِ: ٣٧

بَابُ صِفَاتِ الحُرُوْفِ

فَوَائِدُ الصِّفَاتِ ٤١

أ ـ الصِّفَاتُ المُتَضَادَّةُ ٤٣

١ ـ الهَمْسُ ٤٣

٢ ـ الجَهْرُ ٤٣

٣ ـ الشِّدَّةُ ٤٣

مُلَاحظاتٌ أدائيَّةٌ حَوْلَ حُرُوفِ الشِّدَّةِ ٤٤

٤ ـ الرَّخَاوَةُ ٤٤

٥ ـ الاِسْتِعْلاءُ ٤٥

مُلَاحَظاتٌ حَوْلَ الاِسْتِعْلاءِ والتَّفْخِيمِ ٤٦

مَرَاتِبُ التَّفْخِيمِ ٤٦

٦ ـ الاِسْتِفَالُ ٤٧

مُلَاحظاتٌ أَدَائِيةٌ حَوْلَ الاِسْتِفال ٤٧

٧ ـ الإِطْبَاقُ ٤٨

٨ ـ الاِنْفِتَاحُ ٤٨

٩ ـ الإِذْلاقُ ٤٩

١٠ ـ الإِصْماتُ ٤٩

ب ـ الصِّفَاتُ الَّتي لا ضِدَّ لَهَا ٥٠

١ ـ الصَّفيرُ ٥٠

٢ ـ القَلْقَلَةُ ٥٠

مُلَاحظاتٌ أدائيَّةٌ حَوْلَ القَلْقَلَةِ ٥١

٣ ـ اللِّينُ ٥٣

٤ ـ الاِنْحِرَافُ ٥٣

٥ ـ التَّكْرِيرُ ٥٤
مُلَاحَظَاتٌ أدائِيَّةٌ حَوْلَ صِفَةِ التَّكْرِيرِ ٥٤
٦ ـ التَّفَشِّي ٥٦
٧ ـ الاِسْتِطَالَةُ ٥٦
مُلَاحظاتٌ عامَّةٌ حَوْلَ الصِّفَاتِ ٥٧

بَابُ التَّجْوِيْدِ

تعريف التجويد لغة واصطلاحًا ٦٣
أنواع اللحن ٦٤
الخُلَاصَةُ في حُكْمِ التَّجْوِيدِ ٦٥
الفرْقُ بينَ حقِّ الحُرُوفِ ومُسْتَحَقِّها ٦٧

بَابُ التَّرقِيْقِ وَالتَّفْخِيْمِ وَبَعْضِ التَّنْبِيْهَاتِ

وكيفيَّةِ اسْتِعْمَالِ الحُرُوفِ والتَّحْذِيرِ ممَّا يُخَالِفُ ذلك ٧٣

بَابُ الرَّاءَاتِ

للرَّاءِ ثَلاثُ حَالاتٍ ٧٩
الحَالةُ الأولىٰ: تَرْقِيقُ الرَّاءِ ٧٩
الحَالَةُ الثَّانِيَةُ: تَفْخِيْمُ الرَّاءِ ٨٠
الحَالَةُ الثَّالِثَةُ: جَوَازُ التَّفْخِيمِ وَالتَّرقِيقِ فيمَا يَلِي ٨١
مُلَاحَظَاتٌ وتَنْبيهَاتٌ أَدَائِيَّةٌ حَوْلَ الرَّاءِ ٨٢

بَابُ اللَّامَاتِ وَأَحْكَامٍ مُتَفَرِّقَةٍ

اللَّامَاتُ السَّوَاكِنُ خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ ٨٧
١ ـ لامُ الاِسْمِ ٨٧
٢ ـ اللام الزائدة ٨٧
أمَّا لامُ لَفْظِ الجَلالَةِ، فَلَها حَالَتانِ ٨٧

٣ ـ لامُ الفِعْلِ ٨٨
٤ ـ لامُ الأمْرِ ٨٨
٥ ـ لامُ الحَرْفِ ٨٨
بَيَانُ مَا يَجِبُ تَفْخِيمُه ومُرَاعاتُه ٨٩
تنبيهانِ أدائيّان حول الطاء ٩٠
إِدْغَامُ المُتَمَاثِلَيْنِ وَالمُتَجَانِسَيْنِ والمُتَقَارِبَيْنِ ٩٣
أولًا: إِدْغَامُ المُتَمَاثِلَيْنِ ٩٣
ثانيًا: إِدْغَامُ المُتَجَانِسَيْنِ ٩٤
مُلَاحَظاتٌ أدائيَّةٌ حَوْلَ إدْغام المُتَجانِسَيْن ٩٤
ثالثًا: إِدْغَامُ المُتَقَارِبَيْن ٩٦
مُلَاحَظَةٌ حَوْلَ إدْغام المُتَقَارِبَيْنِ ٩٦
بَابُ الضَّادِ والظَّاءِ
الفَرْقُ بَيْنَ الضَّادِ والظَّاءِ ١٠١
سَرْدُ جَميع ما وَرَدَ منَ الكلِماتِ الظَّائيَّةِ في القرآن ١٠٢
نَظْمُ سليمان السَّرَقوسِيِّ لجميع ما ورد من الظاءات في القرآن في ثلاثةِ أبياتٍ ١١٥
بَابُ النُّونِ والمِيمِ المُشَدَّدَتَيْنِ وَالمِيمِ السَّاكِنةِ
حُكْمُ النُّونِ والمِيم المُشَدَّدَتَيْنِ ١٢١
أَحْكَامُ الميمِ السَّاكِنَةِ ١٢٢
١ ـ الإِخْفَاءُ الشَّفَوِيُّ ١٢٢
ملاحظة هامة حَوْلَ انْفِرَاجِ الشَّفَتَيْنِ ١٢٢
٢ ـ الإِدْغَامُ الشَّفَوِيُّ ١٢٦
٣ ـ الإِظْهارُ الشَّفَوِيُّ ١٢٦

بَابُ أحْكَامِ النُّوْنِ السَّاكِنةِ وَالتَّنْوِيْنِ

تعريفُ النُّونِ السَّاكنةِ ١٣١

تَعْرِيفُ التَّنْوِينِ ١٣٢

الأُمورُ الأربعَةُ الَّتي تُخالِفُ فيها النُّونُ السَّاكنةُ التَّنْوِينَ ١٣٣

١ ـ الإظْهَارُ ، تعريفه لغة واصطلاحًا ١٣٤

مُلَاحظتان أَدَائِيَّتانِ حَوْلَ حُكْمِ الإظْهارِ ١٣٥

٢ ـ الإدْغَامُ ، تعريفه لغة واصطلاحًا ، أقسامُهُ ١٣٥

مُلاحَظاتٌ أدائيَّةٌ حَوْلَ الإدْغام ١٣٧

٣ ـ الإقْلابُ ، تعريفه لغة واصطلاحًا ١٣٩

مُلاحَظاتٌ أدائيَّةٌ حَوْلَ الإقلاب ١٣٩

٤ ـ الإخْفَاءُ ، تعريفه لغة واصطلاحًا ١٤١

مُلاحَظاتٌ أدائيَّةٌ حَوْلَ الإخْفاءِ ١٤٢

مُلاحَظاتٌ أدائيَّةٌ حَوْلَ الغُنَّةِ ١٤٥

أولًا : تعريفها ١٤٥

ثانيًا : مَرَاتِبُها : مَرَاتِبُ الغُنَّةِ خَمْسٌ ١٤٥

ثالثًا : زَمَنُ الغُنَّةِ في المَرَاتب الثلاثة : المُشدَّد ، والمُدْغَم ، والمُخفَى ١٤٧

رابعًا : مِقدارُ زَمَن الغُنَّةِ ١٤٧

خامسًا : هَلِ الغُنَّةُ للْمُدْغَمِ أَمِ المُدْغَمِ فِيهِ ؟ ١٤٨

سادسًا : إدْغَامُ النُّونِ السَّاكنةِ والتَّنْوِينِ في حُروفِ « يَرْمُلُونَ » ١٤٨

سابعًا : هَلْ تَنْتَقِلُ حُرُوفُ الغُنَّةِ إلى مَخْرَجِ غيرها ؟ ١٤٩

تَلْخِيصٌ مُفِيدٌ لبابِ الغُنَّةِ للشَّيْخِ المَرْصَفِيِّ رحمه الله ١٥٢

بَابُ المَدِّ

أنواعُ المَدِّ: المُدُودُ تِسْعَةُ أنْواع، وهي تَنْقَسِمُ إلى قِسْمَيْنِ ١٥٧
المَدُّ الأصْليُّ ١٥٧
شَجَرَةُ المُدُودِ ١٥٩
١ ـ المَدُّ الطَّبِيعِيُّ ١٦٠
مُلاحَظاتٌ أدائيَّةٌ حَوْلَ المَدِّ الطَّبيعيِّ ١٦٠
٢ ـ مَدُّ البَدَلِ ١٦١
٣ ـ مَدُّ العِوَض ١٦٢
مُلَاحَظَتانِ حَوْلَ مَدِّ العِوَضِ ١٦٢
٤ ـ مَدُّ الصِّلَةِ ١٦٣
مُلَاحظتان حَوْلَ مدِّ الصِّلَة ١٦٤
المَدُّ الفَرْعِيُّ ١٦٥
٥ ـ المَدُّ الوَاجِبُ المُتَّصِلُ ١٦٥
مُلَاحَظَتانِ على المَدِّ المُتَّصِلِ ١٦٦
٦ ـ المَدُّ الجائِزُ المُنْفَصِلُ ١٦٧
٧ ـ المَدُّ اللَّازِمُ ١٦٧
أقْسَامُ المَدِّ اللَّازِمِ ١٦٧
مُلاحَظاتٌ أدائيَّةٌ حَوْلَ المَدِّ اللَّازم ١٦٩
أحْكامُ المَدِّ في فَوَاتِحِ السُّوَرِ ١٧١
٨ ـ المَدُّ العَارِضُ للسُّكُونِ ١٧١
مُلاحَظاتٌ أدائيَّةٌ حَوْلَ المَدِّ العَارِضِ لِلسُّكُونِ ١٧٢
٩ ـ مَدُّ اللِّينِ ١٧٣
مُلاحَظَتَانِ على مَدِّ اللِّينِ ١٧٣

مَسْألةُ اجتماعِ أقوَى السَّببَيْن ١٧٥
أَلْقَابُ المُدُودِ ١٧٦
الأوجه الجائزة في الوقف على ﴿ نَسْتَعِينُ ﴾ سبعة ١٧٧
مُلاحَظاتٌ حَوْلَ المُدُودِ ١٧٨

بَابُ مَعْرِفَةِ الوَقْفِ والاِبْتِدَاءِ

حُكْمُ تَعَلُّمِ عِلْمِ الوَقْفِ والاِبتِدَاءِ ١٨٤
تَمْهِيدٌ في بَعْضِ التَّعْرِيفَاتِ ١٨٥
الفرق بَيْنَ الوَقْف والقَطْع والسَّكْت ١٨٥
أقسامُ الوَقْف ١٨٥
١ ـ الوَقْفُ الاِخْتِياريُّ، تعريفه، أنواعه ١٨٦
أ ـ الوَقْفُ التَّامُّ ١٨٦
ب ـ الوَقْفُ الكافي ١٨٨
ج ـ الوَقْفُ الحَسَنُ ١٨٨
د ـ الوَقْفُ القَبِيحُ ١٨٨
٢ ـ الوَقْفُ الاِختباريُّ ١٨٩
٣ ـ الوَقْفُ الاِنْتِظَارِيُّ ١٨٩
٤ ـ الوَقْفُ الاِضْطِرَارِيُّ ١٩٠
٥ ـ الوَقْفُ التَّعَسُّفِيُّ ١٩٠
٦ ـ وَقْفُ المُرَاقَبَةِ أَوِ المُعانَقَةِ ١٩١

بَابُ المَقْطُوْعِ وَالمَوْصُوْلِ

المَبْحَثُ الأَوَّلُ: في بَيَانِ الكَلِمَاتِ المَقْطُوعَةِ والمَوْصُولَةِ المُتَّفَقِ عليها والمُخْتَلَفِ فيها الَّتي وَرَدَ ذِكْرُها في الجَزَرِيَّةِ ١٩٩

مُلَاحَظَاتٌ وتَنْبِيهَاتٌ ٢٠٤

المَبْحَثُ الثاني: في بيان الكَلِمَاتِ المَقْطُوعَةِ والمَوْصُولَةِ الَّتي لَمْ تَرِدْ في الجَزَرِيَّةِ .. ٢٢١

بَابُ التَّاءَاتِ ٢٢٩

الكَلِمَاتُ المُتَّفَقُ على قِرَاءَتِها بالإفْرادِ ثلاثَ عَشْرَةَ كَلِمَةً ٢٣٠

الكَلِمَاتُ المُخْتَلَفُ فيها بينَ القرَّاءِ بالإفْرادِ والجَمْعِ ٢٣٩

بَابُ هَمْزِ الوَصْلِ

١ ـ تَعْرِيفُ هَمْزَةِ الوَصْلِ ٢٤٦

٢ ـ مَوَاضِعُها ٢٤٧

٣ ـ كَيْفِيَّةُ النُّطْقِ بهَمْزَةِ الوَصْلِ في حال الابْتِدَاءِ بها ٢٤٨

ثلاثُ مُلَاحَظَاتٍ ٢٤٩

٤ ـ هَمْزَةُ الوَصْلِ في الأَسْمَاءِ وكَيْفِيَّةُ النُّطْقِ بها ٢٥١

بَابُ الوَقْفِ عَلَى أَوَاخِرِ الكَلِمِ

مُلاحَظاتٌ أدائِيَّةٌ حَوْلَ الرَّوْمِ والإِشْمامِ ٢٥٨

الخَاتِمَةُ

ما هو حِسَابُ الجُمَّل ؟ ٢٦٦

قَائِمَةُ المَصَادِرِ وَالمَراجِعِ ٢٦٩

فِهرِسُ المُحْتَوَياتِ ٢٧٣

وقدِ امْتَازَ هذا الشَّرْحُ بالمَزَايا التَّاليةِ :

١ ـ قُمْتُ بضَبْط جَميع أَبْياتِ الجَزَرِيَّةِ على حَسَبِ النُّسْخَةِ الَّتي أَصْدَرْتُها مُنْذُ مُدَّةٍ قَريبةٍ والَّتي اعْتَمَدتُّ فيها على أَكْثَرَ من عِشْرينَ نُسْخَةٍ مَخْطُوطَةٍ ، بَعْضُهَا مَقْرُوءٌ عَلَى النَّاظِم .

٢ ـ وقد ضَبَطتُّ المَتْنَ بِأَشْهَرِ ضَبْطَيْنِ وَقَفْتُ عَلَيْهِما مِنْ خِلالِ مُقَابَلَةِ النُّسَخِ الخَطِّيَّةِ ، ورُبَّما أَضْبِطُهُ بثَلَاثِ رِوَاياتٍ أَحْيانًا ، وقَدْ وَضَعْتُ في الهَامِشِ فَوَارِقَ النُّسَخِ ، وبَعْضَ التَّوْضِيحَاتِ الَّتي تُسَاعِدُ في الفَهْمِ .

٣ ـ لَوَّنْتُ الأَلْفَاظَ القُرْآنِيَّةَ في المَتْنِ بالأَزْرَقِ ، ومَحَلَّ الشَّاهِدِ والمُصْطَلَحَاتِ الهَامَّةَ بالأَحْمَرِ ، والعَنَاوينَ وَأَرْقَامَ الأَبْيَاتِ بالأَخْضَرِ ، وَاخْتَرْتُ أَنْ يَكُونَ بِخَطٍّ يَدَوِيٍّ لَجَمَالِيَّةِ خَطِّ النَّسْخِ .

٤ ـ أَتْبَعْتُ كُلَّ بابٍ منْ أَبْوابِ الجَزَرِيَّةِ بالعَدِيدِ منَ المُلَاحَظَاتِ والتَّنْبيهَاتِ الأَدَائِيَّةِ الَّتي تَلَقَّيْناهَا منْ أَفْوَاهِ الشُّيوخِ المَهَرَةِ المُتْقِنينَ .

٥ ـ أَثْبَتُّ القَوْلَ الفَصْلَ في العَدِيدِ من المَسَائِلِ التَّجْوِيدِيَّةِ المُعَاصِرَةِ المُحَيِّرَةِ ، الَّتي تَشْغَلُ أَذْهَانَ الطُّلَّابِ والبَاحِثِينَ ، ويَكْثُرُ الجِدَالُ حَوْلَهَا ، وَرَدَدتُّ عَلَى الأَقْوَالِ الغَرِيبَةِ غَيرِ المُعْتَمَدَةِ

٦ ـ أَضَفْتُ بَعْضَ المَعْلُومَاتِ الهَامَّةِ ، وكثيرًا من التَّفَاصِيلِ الدَّقِيقَةِ، في بَابِ الوَقْفِ والابْتِدَاءِ ، وبَابِ المَقْطُوعِ والمَوْصُولِ ، ممَّا لَمْ يَذْكُرْهُ النَّاظِمُ في الجَزَرِيَّةِ .

٧ ـ رَاعَيْتُ في تَصْمِيمِهِ وإِخْرَاجِهِ وسَلَاسَةِ عِبَارَتِهِ ، أَنْ يَكُونَ مُقَرَّرًا في الجَامِعاتِ والمَرَاكِزِ القُرْآنِيَّةِ ، ورَاعَيْتُ فيهِ دِقَّةَ المَعْلُومَةِ، وسُهُولَةَ اللَّفْظِ، بحَيْثُ يكونُ كاشِفًا ومُوَضِّحًا لِدَقَائِقِ الجَزَرِيَّةِ، ومُجَلِّيًا لفَوَائِدِهَا وفَرَائِدِهَا.

إلى غَيْرِ ذلك مِنَ المَزَايَا الَّتي يُلاحِظُها المُتَأَمِّلُ في حُسْنِ الإِخْرَاجِ والتَّصْمِيمِ المَنْهَجِيِّ .

KORSANA HAYIR
التزوير
جريمة أخلاقية وقانونية
لا لتزوير الكتب
NO TO PIRACY

دار الغوثاني للدراسات القرآنية
معاً لنشر الكتاب الهادف
ALGWTHANI KITABEVI
جميع إصداراتنا متوفرة إلكترونياً على :
www.gwthani.com

ISBN 978-9933-685-14-0
9 789933 685140